

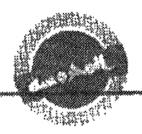
١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصيـر العرب

(المجلد الحادى عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٢ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الملكية الفكرية			
	الاهرام الاقتصادى	٢٩٦	٩٦-٠٦-٢٤
لوبى الأراضى والمضاربات يقتحمون صناعة الدواء			
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٢٩٧	٩٦-٠٦-٢٤
١٢٠ مأعضاء المؤتمر يناقشون ١٣٠ بحثا فى مقدمتها الجات والسوق الشرق أوسطية			
	الاهرام	٣٠٢	٩٦-٠٦-٢٦
مجلس الوحدة يطالب بانضمام بقية الدول العربية لاتفاقية الجات			
يوسف هلال	العالم اليوم	٣٠٤	٩٦-٠٧-٠١
"جات" عربية فى "نوفمبر"			
مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٣٠٥	٩٦-٠٧-٠٣
اتفاقية لحماية الملكية الفكرية واستراتيجية موحدة للتصدير			
محمد السيد	الجمهورية	٣٠٦	٩٦-٠٧-٠٥
لن نتنازل عن حقنا فى اتفاقية الملكية الفكرية			
لبيبة شاهين	المساء	٣٠٧	٩٦-٠٧-٠٥
برنامج لبحث اثار الجات على دول مجلس التعاون			
حسام زايد	الاهرام	٣٠٨	٩٦-٠٧-١٠
وبدأت نتائج اتفاقية الجات !			
	الخرطوم	٣٠٩	٩٦-٠٦-١٣
الصناعات الغذائية المصرية وإجراءات ضرورية لمواجهة الجات!!			
محمود الشندويلى	الاهرام المسائى	٣١١	٩٦-٠٦-١٤
المطالبة بحماية صناعة الدواء من مخططات الشركات الأجنبية			
رمضان عبد العال	الاحرار	٣١٢	٩٦-٠٧-١٧
وثيقتك فى يدك وبضاعتك فى عرض البحر			
	الاهرام	٣١٣	٩٦-٠٧-٢٤
هل ننشئ جهازا للمخابرات الاقتصادية ؟			
محمد عز الدين	الاهرام الاقتصادى	٣١٤	٩٦-٠٦-٢٩

مجلد رقم ١٢ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دراسة علمية جديدة تحذر اثار الجات على الزراعة			
علاء البنا	الاحرار	٣٣٦	٩٦-٠٧-٣٠
منظمة التجارة العالمية تتوقع نموا كبيرا لحركة التجارة			
	الاهرام	٣٣٧	٩٦-٠٧-٣٠
قيود الملكية الفكرية !			
محمود الشندويلى	الاهرام المسائى	٣٣٨	٩٦-٠٧-٣١
اتفاقية الجات وهواجس ومخاوف رجال الاعمال المصريين			
عباس مبروك	الاهرام	٣٣١	٩٦-٠٨-٠٢
الدواء .. ساعة ذات طابع خاص			
	المساء	٣٣٤	٩٦-٠٨-٠٣
لماذا لم تستخدم مصر حقها فى فرض رسوم الاغراق او الرسوم المقابلة للدعم			
	الاهرام	٣٣٩	٩٦-٠٨-٠٣
لا تغيير فى الموقف المريكى لمساندة السلام وإدارة كلينتون متفهمة للواقع العربى			
	الاخبار	٣٤٣	٩٦-٠٨-٠٤
التخطيط والقباس .. فى ضوء الجات والميزة النسبية			
	الاهرام الاقتصادى	٣٤٩	٩٦-٠٨-٠٥
البورصة الزراعية تواجه الجات			
سيد عبد الفضيل	العالم اليوم	٣٥٣	٩٦-٠٨-١٢
احراءات لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية			
	الاخبار	٣٥٨	٩٦-٠٨-١٢
اتفاقية الجات تعجيل .. أم تأجيل ؟			
	الاهرام	٣٥٩	٩٦-٠٨-١٣
الاقتصاد المصرى فى خطر !			
حسام سليمان	الاحرار	٣٦٠	٩٦-٠٨-١٣
الاستثمارات والتكنولوجيا مقابل تنفيذ "الجات" فورا			
صفاء لويس	المصور	٣٦٤	٩٦-٠٨-٢٣
فى ندوة ببور سعيد : وزير المالية والتموين ورئيس هيئة الاستثمار يناقشون دور المناطق الحرة بعد ا			
	الاهرام	٣٧٣	٩٦-٠٨-٢٦
اغتيال صناعة الدواء فى مصر .. والفاعل معلوم !			
محمد الصدفى	الاهالى	٣٧٤	٩٦-٠٨-٢٨
الشركات المصرية لا تستفيد من حقوقها بسبب نقص التوعية وتاخر صدور قانون الاغراق			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٧٨	٩٦-٠٨-٢٩

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خواطر اقتصادية وعود حكومة الجنزورى وتنفيذ الجات			
صليب بطرس	وطنى	٣٨٠	٩٦-٠٩-٠١
توصيات مهمة للمؤترمات الاقتصادية بجامعة المنصورة لوضع استراتيجية قومية للاقتصاد المصرى			
ابتسام سعد	الاهرام	٣٨١	٩٦-٠٩-٠٢
٢,٣مليار دولار خسائر حقوق الملكية الفكرية الامريكية فى الصين			
	العالم اليوم	٣٨٣	٩٦-٠٩-٠٣
صناعة الأدوية فى مصر لن تتأثر باتفاقية الجات			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٨٤	٩٦-٠٩-٠٣
مواجهة تأثيرات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية			
محمد مرسى	الاهرام	٣٨٥	٩٦-٠٩-٠٤
المحاماة .. والجات !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	٣٨٦	٩٦-٠٩-٠٥
الآثار السلبية للإسراع بحقوق الملكية الفكرية			
	الاهرام	٣٨٨	٩٦-٠٩-٠٦
٣٢٩ مليار دولار مكاسب الدول المتقدمة من الجات			
مصطفى عبد السلام	المسلمون	٣٩٠	٩٦-٠٩-٠٦
ندوة حول العلاقات التجارية تعقدها وزارة التجارة والتموين			
	الاهرام	٣٩٣	٩٦-٠٩-٠٨
المطالبة بدمج شركات الأدوية لزيادة القدرة التنافسية للدواء المصرى			
فاروق عبد المجيد	الاهرام	٣٩٣	٩٦-٠٩-١٠
فى الممنوع			
مجدى مهنا	الوفد	٣٩٤	٩٦-٠٩-١٠
تطوير مصلحة السجل التجارى لمواكبة العصر فى التسجيل والحماية			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٣٩٥	٩٦-٠٩-١١
انفاقية الجات : هل تؤثر على القنوات الفضائية العربية			
	الاهرام	٣٩٩	٩٦-٠٩-١٤
صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات			
محمد رءوف حامد	الاهرام الاقتصادى	٤٠٠	٩٦-٠٩-١٦
حماية الملكية الفكرية ... المشكلة والحل			
	الاهرام	٤٠٦	٩٦-٠٩-١٧
المطالبة بتنشيط التكتل الاقتصادى العربى لمواجهة سلبيات الاتفاقية			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٠٧	٩٦-٠٩-١٨

مجلد رقم ١١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تأجيل تنفيذ أحكام اتفاقية الجات فى الملكية الفكرية..			
ابو بكر عمر	الاذاعة والتليفزيون	٤٠٨	٢١-٠٩-٩٦
صناع السيارات لا يخافون الجات			
عادل ابراهيم	الاهرام	٤١٠	٢٣-٠٩-٩٦
تحديد حصص لاستيراد السيارات .. يتعارض مع مبدأ تحرير التجارة			
	الاهرام	٤١١	٢٢-٠٩-٩٦
الشركات المصرية جاهزة للمنافسة ولكن بشروط			
	الاهرام	٤١٢	٢٣-٠٩-٩٦
الخطوة القادمة .. تخفيف الاعباء الجمركية والضريبة على مستلزمات الانتاج المستوردة			
	الاهرام	٤١٣	٢٣-٠٩-٩٦
مناقشة صناعة الدواء فى ظل الجات			
	الاهرام	٤١٤	٢٣-٠٩-٩٦
من يحارب صناعة الدواء المصرية؟			
حسن عامر	الاهرام الاقتصادى	٤١٥	٢٣-٠٩-٩٦
عودة إلى مركز تحكيم الملكية الفكرية			
محى الدين علم الدين	الاهرام الاقتصادى	٤١٩	٢٣-٠٩-٩٦
الدواء وتحديات التكنولوجيا			
	الاهالى	٤٢١	٠٩-١٠-٩٦
المستقبل .. إلى أين ؟			
مصطفى محمود	الاهرام	٤٢٣	١٢-١٠-٩٦
مصر تشارك فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة			
جميل جورج	الاخبار	٤٢٥	١٣-١٠-٩٦
"تحالف وطنى" لإنقاذ الدواء المصرى			
اكرم القصاص	العربى	٤٢٦	١٤-١٠-٩٦
منظمة التجارة العالمية ... حائط المبكى الأمريكى			
نزيرة الافندى	الاهرام الاقتصادى	٤٢٨	١٤-١٠-٩٦
قبل أن تسقط صناعة الدواء			
	الاهالى	٤٢٩	١٦-١٠-٩٦
والعمل الهندسى العربى لغير العرب!			
صلاح حجاب	العالم اليوم	٤٣٠	١٦-١٠-٩٦
حقوق الملكية الفكرية والبرمجيات فى مصر			
	الاهرام	٤٣٢	٢٣-١٠-٩٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مرض الجات .. يفترس الدواء!			
سلامة حربى	الاهرام المسائى	٤٣٤	٢٤-١٠-٩٦
وزير الصحة والسكان * استرتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة اتفاقية الجات			
فاروق عبد المجيد	الاهرام الاقتصادى	٤٣٧	٢٨-١٠-٩٦
حماية الملكية الفكرية لحل مشكلة نقل التكنولوجيا			
سهير هدايت	الاهرام	٤٤٣	٣٠-١٠-٩٦
مليار جنيه خسائر الدواء من تطبيق "الجات" سنوياً			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	٤٤٤	٣١-١٠-٩٦
الحكومة لاتتعجل فى تطبيق الجات			
عزة نصر	العالم اليوم	٤٥٠	٣١-١٠-٩٦
"الاسكوا" تبحث اثار الجات على المنطقة			
كمال ريان	العالم اليوم	٤٥٢	٠٢-١١-٩٦
الجنزورى يرأس المؤتمر الدولى للدواء والمستلزمات الطبية			
نانى فؤاد	الاخرار	٤٥٣	٠٣-١١-٩٦
استراتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة اتفاقية "الجات"			
فاروق عبد المجيد	الاهرام	٤٥٤	٠٤-١١-٩٦
تجمع اقتصادى للدول المطلة على المحيط الهندى			
أ.ش.أ	الاهرام	٤٥٦	٠٤-١١-٩٦
رؤية خبير الشركات المتعثرة - المستثمر الرئيس ومبادلة الديون بحقوق الملكية			
	الاهرام الاقتصادى	٤٥٧	٠٤-١١-٩٦
"عربى" .. يضع نظاما عالميا جديدا لمهنة المحاسبة يعطى فرصا أكبر للدول النامية فى مواجهة المتغ			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٤٥٩	٠٤-١١-٩٦
مجموعة الـ ١٥ ومؤتمر سنغافورة			
	الاهرام	٤٦١	٠٦-١١-٩٦
عرب المتوسط واليات التعاون الاقليمى			
احمد نافع	الاهرام	٤٦٣	١٦-١١-٩٦
الاستفادة بالمرحلة الانتقالية لصناعة الدواء قبل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية			
	الجمهورية	٤٦٥	١٦-١١-٩٦
متطلبات تحرير التجارة الاقليمية الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
	الاهرام	٤٦٦	١٩-١١-٩٦
مصر : مطالبة شركات الدواء بالاستفادة من المرحلة الانتقالية			
	الحياة	٤٦٧	١٩-١١-٩٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انضمام الصين لمنظمة التجارة فى صالح العالم			
رويتر	العالم اليوم	٤٦٨	٩٦-١١-١٩
الجات .. والبنوك			
نبيل لوقا بباوى	الوفد	٤٦٩	٩٦-١١-٢٠
الصين مستعدة لتعجيل مفاوضات انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية			
رويتر	الحياة	٤٧٠	٩٦-١١-٢١
وزير العدل : مراجعة القوانين فى ضوء اتفاقية "الجات"			
على عفيفى	الاخبار	٤٧١	٩٦-١١-٢٤
سوق الدواء فى مصر فى حاجة إلى علاج			
جورجيت صادق	وطنى	٤٧٣	٩٦-١١-٢٤
استمرار الخلاف بين واشنطن وبكين فى شان عضوية الصين فى منظمة التجارة الدولية			
	الحياة	٤٧٥	٩٦-١١-٢٥
رفض الاقتراح الأمريكى بفتح اسواق تكنولوجيا المعلومات			
	العالم اليوم	٤٧٦	٩٦-١١-٢٦
الدول الكبرى لم تلتزم باتفاقية الجات			
على فاروق	المساء	٤٧٨	٩٦-١١-٢٩
الخبراء يطالبون الحكومة باستغلال السماح وعدم الرضوخ للأمريكان بتنفيذ اتفاقية الجات			
اشرف خليل	الشعب	٤٧٩	٩٦-١١-٢٩
مؤتمر سنغافورة سيلزم الدول المشاركة بتطبيق بنود اتفاقية الجات			
امانى صادق	اخبار اليوم	٤٨١	٩٦-١١-٣٠
الاتحاد الأوروبى يضغط لإصدار اعلان منفصل حول تحرير تكنولوجيا المعلومات			
	الاهرام	٤٨٢	٩٦-١٢-٠١
الأعضاء يحذرون من خطورة تطبيق "الجات" على صناعة الدواء فى مصر			
	الاهرام المسائى	٤٨٣	٩٦-١٢-٠١
كيانات اقتصادية عالمية لشركات الدواء المصرية			
	الاخبار	٤٨٤	٩٦-١٢-٠٢
الدواء المصرى يفقد الحماية بموجب اتفاقية "التريبس" الدولية على لطفى يتهم شركات الادوية بإخف			
	الوفد	٤٨٥	٩٦-١٢-٠٣
مستقبل صناعة وغنتاج السكر فى ظل اتفاقية الجات			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٨٦	٩٦-١٢-٠٣
تحديد المتطلبات التكنولوجية لصناعة الداء حتى عام ٢٠٠٥ لمواجهة "الجات"			
بثينة عبدالحميد	الجمهورية	٤٨٧	٩٦-١٢-٠٣

مجلد رقم ١١ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حويلى يحذر من مخاطر "الجات" على صناعة الدواء المصرية			
محمد منير	الاهالى	٤٨٨	٩٦-١٢-٠٤
الجات ومستقبل الدواء			
زكريا ابو حرام	اخرساعة	٤٨٩	٩٦-١٢-٠٤
اجتماع سنغافورة يرسم خريطة التجارة العالمية للقرن القادم			
أ.ش.أ	العالم اليوم	٤٩٠	٩٦-١٢-٠٤
فى مسألة الدواء .. !!!			
سكينة فؤاد	الاهرام	٤٩٣	٩٦-١٢-٠٥
منتجو الدواء يصفون متاعبهم ويحررون "روشته" مواجهة "الجات"			
يوسف سعد	العالم اليوم	٤٩٥	٩٦-١٢-٠٥
شركات الدواء ترفض الغاء فترة السماح			
ماجد كريم	العالم اليوم	٤٩٧	٩٦-١٢-٠٥
منظمة التجارة الدولية تعقد مؤتمرا وزاريا فى سنغافورة			
	الحياة	٤٩٨	٩٦-١٢-٠٥
منظمة التجارة العالمية تعقد مؤتمرها الأول بعد غد			
	الاهرام	٤٩٩	٩٦-١٢-٠٧
سنغافورة وخلافات بين الدول النا مية والمتقدمة			
	الاهرام	٥٠٠	٩٦-١٢-٠٧
منظمة التجارة العالمية تحدد مستقبل تجارة العالم فى القرن القادم			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٥٠١	٩٦-١٢-٠٩
بدء اجتماعات المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة			
	الوفد	٥٠٢	٩٦-١٢-٠٩
بحث تعويض الدول النامية من أضرار اتفاقية الجات			
محمد جلال	الاحرار	٥٠٣	٩٦-١٢-٠٩
زيارة إلى المستقبل			
محمد على ابراهيم	مايو	٥٠٤	٩٦-١٢-٠٩
توصيات المؤتمر			
	الاهرام الاقتصادى	٥٠٥	٩٦-١٢-٠٩
الدواء المصرى وتحديات الفكرية			
زينب إبراهيم	الاهرام الاقتصادى	٥٠٧	٩٦-١٢-٠٩
دول غربية تحذر : ربط التجارة بالقضايا يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب			
	الاهرام	٥١٤	٩٦-١٢-١٠

مجلد رقم ١٢ الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مبادرات جديدة لتحرير التجارة العالمية			
	الاخبار	٥١٦	٩٦-١٢-١٠
خلافات واسعة داخل المؤتمر الول لمنظمة التجارة العالمية			
	المساء	٥١٧	٩٦-١٢-١٠
جهود لإنهاء الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول اتفاقية تكنولوجيا المعلومات			
	الوفد	٥١٩	٩٦-١٢-١٠
المحامى الدولى .. مهنة بلا حدود			
حسن عامر	العالم اليوم	٥٢٠	٩٦-١٢-١٠
أول مواجهة بين واشنطن والدول النامية فى مؤتمر سنغافورة			
	العالم اليوم	٥٢٣	٩٦-١٢-١٠
المعايير الاجتماعية محور الاجتماع الأول لمنظمة التجارة الدولية فى سنغافورة			
	الحياة	٥٢٤	٩٦-١٢-١٠
أغنياء العالم رفضوا التخفيف عن الفقراء الدول المتقدمة عارضت الغاء الضرائب ورسوم السلع			
	الجمهورية	٥٢٦	٩٦-١٢-١١
مخاطر اتفاقية الجات واقتصاديات الدول النامية			
	الوفد	٥٢٧	٩٦-١٢-١١
مناقشات ساخنة حول حقوق العمال فى تشكيل نقابات مستقلة			
	الاهرام المسائى	٥٢٩	٩٦-١٢-١١
مؤتمر جنيف حول حقوق الملكية الفكرية			
	الحياة	٥٣٠	٩٦-١٢-١١
المشاركة الدولية ونصيب التجارة الخارجية منها			
جمال الدين صادق	الاهرام	٥٣٢	٩٦-١٢-١٣
الهوة لا تزال شاسعة بين الدول الغنية والدول النامية			
	الحياة	٥٣٤	٩٦-١٢-١٣
سباق معالزمن للاتفاق على جمارك تكنولوجيا المعلومات			
	العالم اليوم	٥٣٦	٩٦-١٢-١٣
الاستمرار فى تحرير التجارة وزيادة الشفافية			
ياسر صبحى	الاهرام	٥٣٧	٩٦-١٢-١٣
اتفاق لتحرير فى تنولوجيا المعلومات وإنهاء الخلافات حول حقوق العمال			
	الاهرام	٥٣٨	٩٦-١٢-١٣
فشل التوصل إلى اتفاق حول المعايير الاجتماعية			
	الجمهورية	٥٣٩	٩٦-١٢-١٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أوروبا وامبركاتؤيدان اتفاق تكنولوجيا المعلومات			
	الحياة	٥٤٠	٩٦-١٢-١٣
الجات وندرة المياه والتكنولوجيا تحديات تواجه الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة			
عزة على	الاهرام	٥٤١	٩٦-١٢-١٤
مؤتمر التجارة العالمى يتعهد بمساعدة الدول الفقرة على تسويق منتجاتها			
	الاهرام	٥٤٤	٩٦-١٢-١٤
اتفاق تاريخى لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الدول الفقيرة			
ا.ش.أ	العالم اليوم	٥٤٥	٩٦-١٢-١٤
مستقبل التكتلات الاقتصادية فى العالم النامى			
امينة شفيق	العالم اليوم	٥٤٧	٩٦-١٢-١٤
اجتماع منظمة التجارة الدولية يحدد قواعد التجارة للقرن المقبل			
	الحياة	٥٤٩	٩٦-١٢-١٤
قوانين جديدة مقترحة لحماية حقوق المؤلف فى عصر التقنية الرقمية			
	الاهرام	٥٥١	٩٦-١٢-١٤
تقرير لمجلس الشورى يدعو للإستفادة من شروط الجات فى صناعة الدواء			
	الحياة المصرية	٥٥٣	٩٦-١٢-١٥
الشرق الأوسط ضد العالم ؟			
حازم صاغية	الحياة	٥٥٤	٩٦-١٢-١٧
مؤتمر "سنغافورة" وحرية التجارة			
	الاهرام	٥٥٥	٩٦-١٢-١٨
قضية أمام البرلمان : خائفون من "الجات" !			
عبد الجواد على	الاهرام	٥٥٦	٩٦-١٢-١٨
الصين ترفض الانضمام ل "الجات"			
	الجمهورية	٥٥٨	٩٦-١٢-١٨
لجنة من وزارة الإعلام لمتابعة تطبيق احكام اتفاقية الملكية الفكرية			
	الاحرار	٥٥٩	٩٦-١٢-١٨
الأجانب يفضلون "التريس" والمصريون يتمشكون بفترة السماح			
	العالم اليوم	٥٦١	٩٦-١٢-١٨
"قسمة سنغافورة .." و ٢ مليون للحارس ..!!			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	٥٦٣	٩٦-١٢-١٩
اللعب مع الكبار ممكن ولكن !			
عامر سلطان	الاهرام	٥٧١	٩٦-١٢-٢٠

مجلد رقم ٦١: الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بلإنشاء صندوق لموازنة أسعار السكر لمواجهة الجات والإغراق			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٥٧٢	٢٠-١٢-٩٦
صناعة الدواء .. فى خطر ! التسرع فى تطبيق الاتفاقية يدمر صناعة الدواء			
طارق نهامى	الوفد	٥٧٣	٢٠-١٢-٩٦
دول منتدى التعاون الاقتصادى توافق على حرية تجارة تكنولوجيا المعلومات			
	الحياة	٥٧٨	٢٣-١٢-٩٦
الجات .. ودعم الصناعة المحلية			
ابراهيم عياد المراغى	مايو	٥٨٠	٢٣-١٢-٩٦
السعى لتوسيع دور الدول النامية			
	جريدة الجرائد العالمية	٥٨٢	٢٤-١٢-٩٦
بعد اتفاقية الجات ٥ اثار سلبية لوجود شركات سياسحسة اجنبية فى مصر			
	الاهرام	٥٨٣	٢٨-١٢-٩٦
خطة إعلامية لاحكام اتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية			
	الاذاعة والتليفزيون	٥٨٤	٢٨-١٢-٩٦
مبدأ حرية التجارة .. وهل آمن به هؤلاء ؟			
صليب بطرس	الاخبار	٥٨٥	٣٠-١٢-٩٦
الاعلان عن الشركة المصرية لأبحاث وتطوير			
مصطفى امام	الاهرام الاقتصادى	٥٨٧	٣٠-١٢-٩٦



الملكية الفكرية

تتجاوز الالتزامات الواردة فى اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ما كان متصورا فى بداية المفاوضات من حيث نطاقها وكثافتها ونتيجة لذلك اصبحت الاحكام الاساسية فى الاتفاقيات الدولية السارية على حماية الملكية الفكرية التى تدار تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية سارية المفعول عالميا على اساس حكم الدولة الاكثر رعاية. واصبح لها طابع الزامى وادرجت فى نظام التجارة متعدد الاطراف عن طريق اتفاق منظمة التجارة العالمية بما فيها الية لتسوية المنازعات ويضع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ضوابط لكل من حقوق التاليف والعلاقات التجارية والعلامات الجغرافية والرسوم الصناعية والبراءات والتصميمات العامة للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية ويستفيد الاتفاق من احكام الصكوك السارية فى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولا سيما اتفاقات باريس وبرن وروما. ويتجاوزها فى حالات معينة. وينص الاتفاق على قواعد جديدة فى مسائل لم يكن حلها فى محافل المنظمة العالمية للملكية الفكرية واهمها إمكان الحصول على براءة عن جميع المنتجات او العمليات فى جميع ميادين التكنولوجيا وتتصل جوانب رئيسية اخرى فى هذا الصدد بحماية حقوق المؤلف فى حالة برامج الحاسب، وحماية بنوك البيانات ومدة حماية البراءات وحماية المعلومات السرية واجراءات التنازع المدنية.

وباستثناء التزامات معينة لتشجيع نقل التكنولوجيا الى اقل البلدان نموا لا توجد إى احكام خاصة بتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية، وتقتصر المعاملة التفضيلية والاكثر رعاية على إطالة الحدود الزمنية لتنفيذ بعض احكام الاتفاق الى عشر سنوات بالنسبة الى القطاعات التى لم تكن حماية البراءات متاحة فيها من قبل.

وثمة احكام عامة عن حماية صحة الجمهور والتغذية وامكانية فرض ترخيص الزامى بالبراءات لبلوغ اهداف معينة (بما فى ذلك منع الممارسات التى لا تتفق مع المنافسة فى التراخيص التعاقدية) وهذه الاحكام تتيح للبلدان النامية امكانيات التصدى لبعض التجاوزات التى كانت قد حاولت السيطرة عليها فى مفاوضات الاونكتاد لوضع مدونه سلوك دولية عن نقل التكنولوجيا. ولا يغطى الاتفاق جميع جوانب حقوق الملكية الفكرية بسبب اختلاف المواقف الوطنية ولا سيما فى مجال التكنولوجيا الاحيائية ومفاهيم التجاوزات وسقوط حقوق الملكية الفكرية. ويقلل الاتفاق امكانية تحول تشريع حقوق الملكية الفكرية الى انتصاف تجارى اخر فى ترسانة التدابير الحمائية. وستتحمل البلدان النامية تكاليف معينة فى تطبيق هذا النظام المشدد وترجع هذه التكاليف الى الزيادات فى الاتاوات المدفوعة للاجانب وزيادة اسعار المنتجات المصنوعة بترخيص او المستوردة كما ان هناك تكاليف إدارية كبيرة سيكون على البلدان النامية ان تدخل قدرا كبيرا فى التحسين والتوسع فى نطاق نظمها القضائية والادارية والتنفيذية بما فى ذلك إقامة الية رقابة جمركية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة وعلى رفع مستواها، وكلها نقاط جديرة بان تحظى بالدعم الدولى غير انه يمكن فى الاجل الطويل ان تكون نتيجة الاتفاق هى زيادة الحوافز امام الشركات لتستثمر فى البلدان النامية وان ترخص الاختراعات المسجلة ليستخدمها منظمو المشاريع فى تلك البلدان.

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

لوبى المضاربات العقارية والأراضى ينسجون خيوطهم لهدم صناعة الدواء المصرية تحت شعارات مختلفة بغية الحصول على اكبر كم من التوكيلات الدوالية العالمية. ويطالبون بتعديل التشريع المصرى لبراءات الاختراع بما يتفق مع اتفاقية الجات الأخيرة التى تمتد فيها مدة الحماية القانونية الى عشرين عاما فإن واقعا جديدا لابد وان يفرض نفسه على صناعة الدواء المصرية يحملها بأعباء وتكاليف ضخمة يتم سدادها فى صورة أتاوات معرفة فنية لشركات الدواء العالمية الكبرى صاحبة حق الاكتشاف الاصلى.

والغريب فى الموضوع وفى تلك الحملة المستترة أن اتفاقية الجات الاخيرة ذاتها اعطت للدول النامية ومن بينها مصر فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء من التقاط انفاسها وتعديل أوضاعها وتحسين ظروفها وتصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز. وفى مساعهم الخيرة بضرورة تعديل ماتم الاتفاق عليه مسبقا فى مجلس الشعب واقراره لفترة السماح تلك.. فهم يتسرعون حصد الغنائم ولايطيقون انتظار عشر سنوات اخرى بعد ان ضاقت بهم الارض بعد صدور القرار العسكرى بحظر تبوير الأراضى الزراعية او الاعتداء عليها بأية صورة.

فهل سيفلحون فى مساعهم وهم يدركون ان القوة والغلبة لرأس المال.. وان تجارة الادوية ستدر اكبر عائد بعد تجارة السلاح والمخدرات. فكيف نرفض فترة سماح عشر سنوات نعيد فيها تقييم انفسنا وصناعاتنا ونبحث فيها عن سلبيات وايجابيات صناعة الدواء وكيف نعالج فيها كل الثغرات حتى تكون لنا الانطلاقة الدوالية، خاصة ان الدواء المصرى يتمتع بسمعة طيبة من حيث الفعالية وانخفاض السعر بالاضافة الى ان غالبية شعب مصر من الفقراء.

لوبى الأراضى والمضاربات



يقتحمون

صناعة الدواء

- لماذا نحاول أن نقتل صناعة الدواء
- هل سيتم توحيد صناعات الدواء فى مناطق أخرى غير مصر؟
- ضرورة دمج شركات الأدوية مستقبلا
- تنشيط المراكز البحثية الدوائية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٦

حول تلك القضية المثيرة حقا والتى تنسج خيوطها منذ فترة لتلحق صناعة الدواء ببعض الصناعات الأخرى.. صاحبت اللجنة الطبية للحزب الوطنى فى زيارته لإحدى قلاع صناعة الدواء فى مصر.. هى شركة ايبيكو.. ولم يدر فى مخيلتى ابدا أن أرى صرحا عملاقا بهذا الوصف والجمال. صرح لايقل شموخا عن اى صرح دوائى اجنبى كما قال عنه الرئيس مبارك فى احدى زياراته له ومنذ اللحظة الاولى هزتنى مشاعر فياضة بان مصر يمكن ان تكون على المستوى الاوربى فى كل شىء لو ازيلت العقبات امام الصناعة. فان كل قرش استثمر فى هذه الشركة اعطى مردودا يفوق عشرات الاضعاف وفى قاعة المحاضرات استقبل الدكتور برهان اسماعيل رئيس الشركة بمحاضرة سريعة عن صناعة الدواء وكيف يمكن ان نوفر لمصر الإنطلاقة الدوائية مستقبلا. وجلست ادون كل ملاحظاتى لاجمع الاسباب التى ادت الى جمال هذا الصرح الصناعى وكل من اشترك مع الدكتور برهان فى عمل مايدرك مدى قوته ومثابرته وهو يشير الى ان سبب التقدم هو انه يجمع الناس حوله ممن يفوقونه ذكاء ويصغى اليهم ويسعى دائما للحصول على الآراء وفى كل مرة يسال ثم يصغى ثانية.. وعندما يقدم له احد مستخدميه فكرة طيبة يقول له عادة هذا حسن اميل لهذه الفكرة وقد حصلت انت على عمل اضافى لتنفيذ هذه الفكرة ابدأ فى تنفيذها بعد الظهر.. ومهما كان صاحب الفكرة فان الشخص الذى يعرضها يعطى له مسئولية اضافية وكان من نتيجة ذلك انك لاتعرف من يدير كل هذه الاقسام فكل انسان فى الشركة هو مدير، فهو اشبه برؤية رجل وضع غمامة سوداء على جانبى عينية فلا ينظر إلا الى الامام انه لايتطلع الى اى جانب بل يندفع الى الأمام.



د. برهان اسماعيل

نعمان الزياتى

وقد وضعت الشركة قواعد منذ تاسيسها للسير عليها فهى وضعت قواعد التصنيع الجيد G.M.P فى الاعتبار عند التصميم

وتنفيذ المشروع كما تطبقها فى تصنيع المستحضرات بالاضافة ان الشركة تنافس بانتاجها نحو (١٥٥ مستحضرا من مستحضراتها الخاصة و ٦٣ طبقا لاتفاقيات تصنيع مع كبريات الشركات العالمية وانها تنافس بها على المستوى العالمى لاعلى اساس اليد العاملة الرخيصة وانما على اساس النوع والجودة وان كل ماتنتجة يجب ان يكون افضل مايمكننا انتاجه كما يقول د. برهان ولابد ان نرتاد آفاقا جديدة وعلى الرغم من أن الشركة احرزت نجاحا كبيرا خلال الـ١١ عاما الماضية فقيمة الانتاج ارتفعت من ١٩.٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥ الى ٢٢٤.٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤ كذلك قيمة المبيعات من ١٥.٢ الى ٢١٢ مليون جنيه عن نفس الفترة بالاضافة الى ان صافى الربح تعدى الـ ٥٤ مليون جنيه وبلغ المال المستثمر نحو ٢٣٣.٥ مليون جنيه بعد ان كان ٤١.٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥.. واجمالى الاصول ارتفعت هى الاخرى من ٥٤.٦ مليون جنيه الى ٢٧٩ مليون جنيه عام ١٩٩٤ وحقق عمالة متزايدة من ٥٤١ عاملا عام ١٩٨٥ الى ١٥١١ عاملا عام ١٩٩٤. وبالتالى يمكن ان نجد ان هناك مردودا فعليا عاليا للمساهمين الذين ادركوا اهمية هذا العمل وساهموا فيه فقد بلغ رأس المال المموّل ٤٢ مليون جنيه موزعة كالآتى:

الشركة العربية للصناعات الدوائية (اكديما) ٣٦.١٧٪

شركات ادوية (قطاع عام) ٢٤.٩٩٪

مستثمرون عرب واجانب ١٥.٤٦٪

مستثمرون قطاع خاص ١٢.٠٩٪

مساهمون من العاملين فى ايبيكو ١١.٦٢٪

بنوك ٩.٦٧٪

أى الاجمالى ١٠٠

ويقول الدكتور برهان انه مع تحديات النهوض بالصناعة المصرية وإعادة تاهيلها وتحديثها للدخول الى واقع القرن القادم وارتفاع تكاليف ذلك الى تقديرات كبيرة تصل الى نحو ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة ومع ما تفرضه الأوضاع الاقليمية الجديدة واحاديثه التعاون الاقليمى والتخصص وتقسيم العمل بالسوق الاقليمية بمفهومها الواسع الكبير فان صناعة الدواء المصرية بحكم سبقها وريادتها وبحكم حجمها والاستثمارات القائمة فيها لابد وان تحتاج إلى اقرار الاستفادة من الفترة الانتقالية التى قررتها اتفاقية الجات الاخيرة بكامل مدتها والتى تصل الى عشر سنوات حتى يمكن ان نعيد ترتيب اوضاعها لمواجهة شروط المنافسة المفتوحة فى السوق المحلية وايضا لترتيب اوضاعها فى ظل احاديث التخصيص وتقسيم العمل الاقليمى بما لا يفقدها تاثيرها وقدرتها الراهنة ولا يقلل من فرصتها لاحتلال مكانة متميزة فى سباق الاتجاه الحالى بالاقليم لتوجيه المزيد من الاستثمارات لتصنيع المتحضرات الدوائية

عدم الاستفادة من السنوات العشر.

الذين ينعون التعجيل بعدم السماح انما يعرضون صناعة الدواء المصرية لآثار سلبية كبيرة

١ - تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء لأن الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونه الى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه الى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها ووفقا لتقديراتها وهى تتجه فى الغالب الأعم نحو تفضيل الانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير الى اسواق دول العالم المختلفة.

٢- انخفاض الحوافز المؤدية الى انفاق استثمارى جديد وضخم فى عمليات إعادة التاهيل والاحلال والتجديد وهى المشروعات الى يخطط لها فى السنوات الماضية لتحديث صناعة الدواء بمصانع القطاع العام وهى تحتاج بشدة الى تعديلات جذرية فى ظروف الانتاج والمعدات والآلات لتلاحق الشروط الدولية.. ومع الأهمية الكبرى لمصانع قطاع الأعمال العام وقيامها بانتاج نحو ٦٠٪ من كمية الدواء المنتج فى مصر فان عدم وجود حوافز استثمارية فى شركاته للتطوير والتحديث والتوسع يمكن ان يؤدى الى انخفاض حاد فى انتاج مصر للدواء

هل ستسحب اسرائيل صناعة الدواء

٣ - وهناك اراء كثيرة عن توطيد الصناعات الأكثر تقدما ومنها صناعة الدواء فى بلدان اخرى غير مصر فى ظل تصورات ومخططات التعاون الاقليمى الجديد فان عدم الاستفادة من الفترة الانتقالية يمكن أن يكون دافعا اضافيا لتوجيه الاستثمارات الجديدة فى صناعة الدواء الى خارج مصر وتوطنها الى بلدان اخرى بما يحرم مصر بصورة حقيقية

وعملية من صناعة حيوية واستراتيجية.

٤- فى ظل التشريع الحالى والخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلية فان الحماية تنتهى فى مصر بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم وحينما تسقط البراءة كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء مما ساعد على ان تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ٩٤ بينما كانت هذه النسبة لاتتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ وظلت اسعار الدواء منخفضة عن مثيلتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء فى مصر ٦/١ سعره العالمى لذلك فإن الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر فى السنوات العشر المقبلة واستغلالها فى عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالأسعار التى تتوافق مع اقتصاديات الشعب المصرى .

٥- ان التطبيق الفورى للاتفاقية على المستوى الدولى اغرى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعاتهم « من المعروف ان براءة الاختراع كانت١٧ سنة بالولايات المتحدة اصبحت بعد اتفاقية الجات ٢٠ سنة اى ان هناك فرقا ثلاث سنوات هذا الفرق سمى DELTA PE-RIOD وبعض الشركات قد منحت فعلا هذه الفترة الاضافية باحكام قضائية صدرت فى امريكا بعد صدور اتفاقية الجات وشركات اخرى فى الطريق الى ذلك مما حدى بالشركات التى تنتج البدائل GENERICSالى رفع قضايا وحكم فى بعض القضايا بالتعويض للشركات صاحبة براءة الاختراع اى ان مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر تبعا للـ TRIPS سوف يزيد الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا والتى قاربت مدتها على الانتهاء الى ٥ ـ ٦ اضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما.

٦- الدول التى لها نفس ظروف مصر الاقتصادية مثل الهند ودول امريكا الجنوبية والدول العربية تعارض التطبيق الفورى لبراءات الاختراع وتطالب بحق التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المادية والفنية فى الأبحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات والتى سوف تمنح للدول النامية وفقا للاتفاقية.

٧ ـ الأهمية الخاصة للدواء فى حياة الإنسان فهو سلعة اساسية لا غنى عنها ولا يرتبط استهلاكه بمرونات سعرية او داخلية ولا يرتبط تجديد الطلب عليها بمستوى سعر معين كما انه طلب غير قابل للإرجاء او البحث ولا يخضع لقوانين المنافع الجدية وتناقصها مع زيادة المستهلك منها مما يدفع غالبية الدول التى تتحكم فى استيراده وضبطه وتقييده ووضع قواعد صارمة لتسجيله والسماح بتداوله فى السوق المحلية.

٨ ـ خصوصية البحث والتطوير فى الصناعات الدوائية حيث تقوم الصناعة الدوائية بالاساس على البحث والتطوير المتواصل ونقل المعرفة الفنية بين دول العالم. وفى الاساس فإن كافة الأدوية تتمتع ببراءات اختراع بعضها استنفدت المدة القانونية والبعض الاخر لم تستنفد مدتها. ومن البديهى أن كافة التراخيص التى فى ايدينا الآن كشركات أدوية هى تراخيص تصنيعية منحت بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الاساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية TRIPS ينتج عنه أن جميع المنتجات التى تصبح براءة اختراعه سارية بالنسبة لها وفقا للقواعد الجديدة المقترحة سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف إنتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة الاستهلاك إليها من عدمه وبغض النظر عن القدرة على استيرادها وتكاليف ذلك.

الأضرار

تعتمد الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات محلية ترتكز على مبدأ منح براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائى وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا التى استنفدت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا او وفقا للقواعد المصرية المحلية والتى تحدد الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ما تمتاز به الصناعة الدوائية فى الدول المتقدمة من قاعدة كيماوية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة بفعل افراد او شركات وقدرتها على تخصيص استثمارات كبيرة لتمويل البحث والتطوير فإن الأضرار المتوقعة يمكن ان تشمل:

١ ـ تراجع الانتاج وجهود التطوير ومواكبة التقنيات المختلفة

٢ ـ حصد مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكارها بالشركات العملاقة العالمية.

٣ - تضييق فرص البحث والتطوير والإجتهاد فى إيجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية على الاقل عشرين عاما هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

٤ - زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموما وذلك بإطلاق صاحب البراءة واعطاء قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى كافة الشركات العاملة بمصر عام وخاص واستثمارى وحصوله على امتيازات تضاف إلى تكلفة انتاج الدواء ورفع سعره.

٥ - زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وقدرات التصدير.

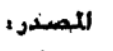
٦ - المستحضرات التى تتداول فى السوق المصرى الآن تمثل نحو ٩٣٪ من الاستهلاك بعض منها مازال له براءة اختراع وفقا للقواعد الجديدة المقترحة لذا سوف تطبق على هذا الجزء اتفاقية براءات الاختراع مما

سوف يزيد من الأسعار المتداولة حاليا فى السوق وعلى سبيل المثال ما حدث فى أمريكا حيث طالبت احدى الشركات بمنع الشركات المنافسة من طرح احد الأدوية التى استفاد من الفترة الانتقالية بحكم قضائى. ونوقشت هذه الحالات فى الكونجرس الأمريكى مما يكلف الفرد الأمريكى ٢٠٠ مليون دولار سنويا كتكلفة إضافية نتيجة الانتقال من اوضاع النظام القديم الذى يحمى براءات الاختراع لمدة ١٧ سنة إلى النظام الجديد والذى يحقق الحماية لمدة عشرين عاما بزيادة ثلاث سنوات اما فى مصر فسوف يكون الفرق عشر سنوات تؤدى إلى تحميل الفرد المصرى باعباء ضخمة وثقيلة فى تكلفة الدواء فى الوقت الذى تسعى فيه الدولة الى عدم زيادة اية اعباء على المواطن .

٧- بالتطبيق الفورى سوق يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتجاوز الـ ٢٠٠ مستحضر وسوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بعشر سنوات وفقا للقانون المحلى وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتى ترفع مدة الحماية الى ٢٠ عاما فهل نلغى فترة العشر سنوات السماح من اجل عيون الشركات الاجنبية ومن أجل عيون المضاربين ام نعيد النظر فى صناعاتنا وندعمها بكل ما اتينا من قوة؟

ويرى الدكتور حسين طلعت استاذ جراحة التجميل ضرورة استغلال الفترة الانتقالية المتاحة بعشر سنوات لتقوية الابحاث الدوائية وتشغيل جميع مراكز البحث والعمل على دمج بعض الشركات بهذه المشاركة الفعاله فى الابحاث والتطوير وتوسيع قاعدة صناعة المواد الخام باستغلال الطاقات المتاحة او انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلية والاستعانة ببعض الخبرات الاجنبية. وان تعتبر صناعة الدواء قبل صناعة الخبز فى استراتيجيتنا .



المصدر : 

التاريـخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

١٢٠٠ من أعضاء المؤتمر يناقشون ١٣٠ بحثا فى مقدمتها الجات والسوق الشرق أوسطية

فوسروك فى العالم

فوسروك هى احدى كبرى الشركات العالمية لكيماويات البناء وهى قسم كيماويات البناء للشركة العملاقة «كاسترول» الشهيرة والتى تنتج زيت محركات السيارات «كاسترول» وتقوم شركة فوسروك العالمية بانتاج كيماويات البناء فى ثمانية وعشرين دولة فى العالم ومصر احداها، وبعد ادماج الشركتين فوسروك واكسباندايت فى شركة واحدة تحت اسم فوسروك اصبحت المنتجات التي تعرضها الشركة الجديدة تغطي كافة احتياجات عملائها من حيث تنوعها وشمولها للاغراض المطلوبة من اجلها فى مواقع المشروعات الانشائية مهما اختلفت اغراضها.

وتشتهر منتجات فوسروك بالجودة العالية التي تخضع لمعايير قياسية فى مختبراتنا التى قمنا بتزويدها باحدث الاجهزة اللازمة لاجراء هذه الاختبارات. كما يقوم القسم الفنى بفوسروك العالمية بالاشراف التام على مختبراتنا والتفتيش على الشركة بمصر كل ثلاثة شهور لاصدار شهادة فنية لضمان قيامنا بمراعاة كافة الاصول المتبعة فى الصناعة وفى فحص المواد الخام المستعملة وتدريب الفنيين تدريبا عاليا يتناسب واسم الشركة والسوق العالمية.

فوسروك فى مصر

انشئت فوسروك فى مصر منذ ١٥ عاما ومنذ هذا التاريخ فقد اقامت احد احدث المصانع وزودته بالمعدات اللازمة للانتاج واختارت بعناية مجموعة مختارة من المنتجات اللازمة للسوق المصرية والتى تتمثل فى الجودة ومناسبة الاسعار. كما فطنت الشركة الى اهمية المهندس المدرب الذى يستطيع ان يقدم لعملاء الشركة الاستشارة الفنية قبل وبعد البيع. وتقوم شركة فوسروك بانتاج ٨٥ منتجا فى مصانعها بمصر مثل اضافات الخرسانة (مثل مؤخرات الشك، الملدنات والاضافات التى تكسب الخرسانة، صفة العزل)، ومواد معالجة الاسطح الخرسانية ومجموعة كاملة من المنتجات المستخدمة فى اصلاح الخرسانة وحمايتها ومواد الحقن من الابوكسى والبولى يوريثان والارضيات الصناعية من الابوكسى والاسمنت ومواد متخصصة لطلاء اسطح الخزانات لمياه الشرب والمجارى وفى حالات تحمل النسب العالية من تركيز الاحماض والمواد البيتومينية اللازمة للعزل وملء فواصل التمدد والحواجز المطاطية لوقف انتقال المياه بالاضافة الى منتجات عديدة اخرى استخدمت بنجاح كبير فى مشروعات مصر العملاقة. ومنذ بداية عام ١٩٩١ اخذت فوسروك ش. م. م صورة الشركة العالمية وطورت كل فروعها وامكاناتها بالتركيز على

سوزان الزينى

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٦

الجودة ومواكبة متطلبات العصر من تكنولوجيا متقدمة فى مجال الانتاج لتصبح شركتنا من اكبر الشركات العاملة فى مجال كيماويات البناء واسرعها نموا مما جعلنا نفخر ونعتز باقتران اسمنا مع بعض من اهم المشاريع العملاقة التي يجرى تنفيذها فى مصر مثل :

مشروع كايرو فرست ريزيدنس
مشاريع المياه والصرف الصحى لجميع المحافظات
مشروع سحارة ترعة السلام
مشرع مترو الانفاق (الجزء الثانى - الخط الأول والثانى)
مشاريع المياه والصرف الصحى للقاهرة الكبرى
مشروع مطار جناكليس الاسكندرية
مشروع تجديد مبنى السفارة البريطانية
محطة كهرباء غرب القاهرة
مصنع اسمنت بنى سويف
مشروع مكتبة الاسكندرية
مصانع المواسير الخرسانية المختلفة

وكثير من المشروعات الاخرى التى لا مجال الان لإحصائها.

وان خطتنا هى اننا سنظل نعطى منتجا عالى الجودة منافسا فى السعر لعملائنا بالاضافة الى منحهم مستوى عاليا من الخدمة وشعارنا هو «ارضاء العميل اولا».

وبالتالى فان اهم اهدافنا هى :

١) المحافظة على جودة وتطوير منتجاتنا.
٢) توفير كل وسائل الخدمة سواء كان ذلك قبل او بعد بيع المواد للعملاء.
٣) ضمان ارضاء عملائنا.
٤) المحافظة على صورة اداء شركتنا كشركة عالمية فى كل الأوقات.
٥) توفير الدورات التدريبية بالداخل والخارج لرفع كفاءة مهندسينا والعاملين لدينا لتقديم خدمة افضل للعملاء.
٦) المحافظة على ان نكون سباقين لتقديم ماتحتاجه السوق المصرية.
٧) مسايرة التطور التكنولوجى باضافة افضل المعدات واستعمال افضل تقنية.

ولمسايرة التطور الاخير الذى حققته الشركة، تقوم الشركة حاليا بتنفيذ مشروع توسعة مصانعها الكائنة بمدينة ٦ اكتوبر وذلك لتحقيق زيادة حجم الانتاج وتحسين الجودة الى ارفع مستوى فى السوق العالمية بجانب تصنيع المنتجات ذات التكنولوجية المتقدمة.

وتمنياتنا دائما ان نكون عند حسن ظن عملائنا والله الموفق.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٦

9 دول أعضاء و4 دول تقدمت للعضوية

مجلس الوحدة يطالب بانضمام بقية الدول العربية لاتفاقية الجات



د. حسن إبراهيم

□ القاهرة - يوسف هلال:

طالب الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بضرورة انضمام الدول العربية إلى اتفاقية الجات الدولية والعمل على تنسيق مواقفها فيها بما يحقق دعم مصالحها وتعظيم الاستفادة من إيجابياتها وتحجيم سلبياتها من خلال التفاوض التجارى الجماعى فى إطار الاتفاقية.

وأشار الدكتور حسن ابراهيم إلى ان هناك تسع دول عربية انضمت حتى الان للمنظمة العالمية للتجارة وتشمل مصر وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتى والبحرين وقطر والامارات والكويت. بينما تقدمت أربع دول اخرى بطلبات لعضوية المنظمة وهى السعودية والاردن والسودان والجزائر.

وأكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه فى حالة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية فى صورتها الموسعة فى إطار جامعة الدول العربية كخطوة مبدئية فى اتجاه إقامة التكتل الإقتصادى العربى فانه يتعين على الدول العربية ذات العضوية المزدوجة فى تكتل اقتصادى عربى واتفاقية الجات فى وقت واحد أن تنظم علاقتها مع الجات والمنظمة العالمية للتجارة على أساس تحقيق التوافق بين التزاماتها فى كل من المنظمتين.

ويذكر الدكتور حسن ابراهيم أن مجلس الوحدة الاقتصادية سبق ان تقدم باتفاقية السوق العربية المشتركة إلى منظمة الجات الدولية فى يناير 1965 لبحثها وتحديد الموقف منها.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢ يوليو ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

الأمين العام لاتحاد المصارف العربية

«جات» عربية فى «نوفمبر»

□ القاهرة ـ مصطفى عبد السلام:

تبحث الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية الاعداد لاتفاقية جات عربية تقضى بتحرير التجارة الخارجية بين الدول العربية.

وصرح عدنان الهندى الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أن الاتفاقية سيتم عرضها للمناقشة على هامش قمة القاهرة الاقتصادية المقرر عقدها خلال شهر نوفمبر القادم.

وقال إن اتفاقية الجات العربية تنص على فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية وعدم الاستيراد من الخارج إلا فى حدود ضيقة وإنشاء مناطق تجارة حرة عربية وزيادة التعاون المصرفى بين المصارف العربية، والعمل على زيادة الصادرات بين البلدان العربية وبالتالى توفير قدر كبير من العملات الأجنبية التى تخصصها البلدان العربية لعمليات الاستيراد.

وأوضح الدكتور عدنان الهندى أن هذه الاتفاقية لا تعنى امتناع الدول العربية عن الانضمام إلى اتفاقية الجات العالمية أو الانسحاب منها، وإنما تعنى ايجاد تكتل اقتصادى عربى قادر على المنافسة الدولية وبالتالى يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى والإدارة العامة للشئون الاقتصادية التابعين لجامعة الدول العربية.

واضاف أن هناك بعض المؤسسات العربية القائمة التى يمكن أن تساهم فى إنجاح فكرة الجات العربية، من بينها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى الذى ساهم خلال السنوات الماضية فى تنمية وتطوير التجارة العربية. ■



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٦

٤ وزراء للمستثمرين فى برج العرب :

اتفاقية لحماية الملكية الفكرية واستراتيجية موحدة للتصدير

حماية الانتاج الوطنى ضرورى لتشجيع الاستثمار

كتب . محمد السيد ومحمد العزاوى :

.. أعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أنه سيتم اعداد استراتيجية موحدة للتصدير خلال العام الحالى لدفع الصادرات المصرية لتستطيع المنافسة ومواجهة التحديات القادمة ..

.. وقال الوزير : انه سيتم اعداد مشروع قانون الملكية الفكرية يتضمن بعض ماتضمنته القوانين فى الدول التى طبقت الملكية الفكرية.. جاء ذلك خلال مؤتمر عقد بمدينة برج العرب بالاسكندرية عن حماية الصناعة الوطنية وحضره وزراء الصناعة والتجارة والقوى العاملة والتعمير ورئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار ورئيس اتحاد الصناعات .

.. واضاف الوزير : انه تم انشاء جهاز لمكافحة الدعم والاغراق داخل الوزارة .. لمساعدة الشركات المصرية فى حالة اتهامها بالاغراق عند قيامها بالتصدير للاسواق العالمية .

.. وقال : أننا استوردنا خلال العام الحالى بما قيمته ٤٠ مليارا و ٧٥٠ مليون جنيه مشيرا بأن حكومة الدكتور الجنزورى وضعت استراتيجية لزيادة التصدير .. وان عام ٩٦ هو العام الحاسم للصادرات المصرية .

.. وأكد المهندس سليمان رضا وزير الصناعة انه يجب الانتماء للمنتج الوطنى .. حتى يستطيع الصانع ان يحصل على مقابل المخاطرة بنتيجة الاستثمار فى مجال الصناعة .

.. اضاف : ان المستثمر فى النشاط الصناعى يقاتل من اجل اثبات نفسه عندما يقارن نفسه بالانشطة الاخرى مثل الاستثمار العقارى والسياحى .

.. واشار احمد العماوى وزير القوى العاملة والتدريب ان هناك شكاوى من أصحاب المصانع نتيجة عدم استقرار العمالة فى المناطق الجديدة حيث يلجأ العمال الى ترك اعمالهم عند الحصول على وظيفة حكومية !!.. مما يلحق الضرر بأصحاب هذه المصانع مشيرا بأنه يجب أن يكون هناك انتماء من جانب الخريج لهذه المصانع .

.. وقال الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار : أن الصناعة المصرية تمثل ٢٨٪ من اجمالى صادرات مصر و ١٧٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى .. مما يؤكد ان مساهمة الصناعة فى الصادرات المصرية تتزايد بصفة مستمرة .

.. وقال : أن الصناعات المصرية قادرة على حماية نفسها وأن الدولة لم تتخلف عن مساعدة ودعم الصادرات المصرية .



د . ابراهيم فوزى

.. وأوضح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية : ان تنظيمات الاعمال تضع يدها فى يد الحكومة لتدافع عن الصناعة الوطنية لتوعية المجتمع المصرى لاهمية الانتماء والولاء للتعاون مع المنتج الوطنى .

.. وقال فرج عامر رئيس مستثمرى برج العرب : ان ضبط ايقاع العمل الاقتصادى فى مصر يقع على عاتق الحكومة .. لما تضعه من قوانين ولوائح منظمة للنشاط الصناعى والتجارى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المســـــاء

التاريـــخ : ٥ يوليو ١٩٩٦

د. أحمـــد جـــويلى :

لن نتنــازل عن حقنــا..فى اتفــاقية الملكيــة الفكرية

د. ابراهيم فوزى : صنــاعتنا قــادرة..على الانطــلاق للعــالمية

برج العرب ـ لبيبة شاهين ورءوف فايد :

اكد د . احمد جويلى وزير التموين والتجارة ان الحكومة لاتقبل اية ضغوط من احد للاسراع بتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية واننا لن نتنازل عن حقنا فى المهلة الممنوحة لنا .. اضاف فى ختام اعمال مؤتمر حماية الصناعة الوطنية ببرج العرب .. ان رفض بعض المنتجات المصرية فى الاسواق العالمية يرجع الى عدم التزام بعض المصدرين بالمواصفات القياسية

اكد المهندس سليمان رضا وزير الصناعة انه يتم دراسة تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا على السلع بعد تقسيمها الى اربع مجموعات .

اشار د ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للاستثمار الى ان الصناعة المصرية اصبحت اكثر قدرة للانطلاق الى العالمية والمنافسة فى الاسواق الاجنبية

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٩٦

برنامج لبحث آثار الجات على دول مجلس التعاون

جدة - حسام زايد :

يقام بمكة المكرمة خلال الفترة من ١ الى ٣ ربيع الأول القادم برنامج عن منظمة التجارة الدولية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجى . اوضح د.على لطفى رئيس الوزراء المصرى السابق والمحاضر الأساسى ان فكرة البرنامج تنبعث من اهمية منظمة التجارة العالمية حاليا والتى تهدف الى رفع المستويات المعيشية للشعوب وتحقيق العمالة الكاملة وتحمل بين طياتها الكثير من الاسرار، ومعرفة تلك الآثار واهدافها أمر يحتاج الى بحث ومعرفة. وقال انه ستتم مناقشة العديد من الموضوعات ومنها المعالم الرئيسية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ونطاق ومفهوم هيكل منظمة التجارة العالمية والآثار السلبية والايجابية لاتفاقية «الجات» على اقتصاديات الدول الخليجية، حيث يتضح القصور الشديد فى الأدبيات المتوافرة عن تلك الآثار، وعليه فالبرنامج يوضح الجهود التى يجب ان تكثف للعمل على سد الثغرات المعلوماتية فى هذا المجال. واضاف انه ستتم مناقشة موضوع التكتلات والشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالتجارة الدولية حيث من المتوقع أن تواجه الصناعات الخليجية منافسة دولية متزايدة من جراء النظام التجارى العالمى الجديد ، والدور الذى يجب أن تلعبه السياسات الصناعية بحيث تدعم برجة أكبر الصناعات ذات الميزات النسبية ، خاصة أن الصناعات التى تعتمد على الدعم والحماية سوف تشملها عملية اعادة الهيكلة التى سينتج عنها اختفاء الوحدات الهامشية ، ونظرا للدور الكبير الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فى تدويل عملية الانتاج وتقسيم العمل الدولى والتخصص، وبما أن دول المجلس تتمتع بمزايا عديدة اهمها بنيتها التحتية الجيدة وخبرتها فى مجال التصدير وتوسطها الجغرافى، فان اقامة المشروعات المشتركة مع هذه الشركات تهدف الى اختيار الاستراتيجية التى تتلاءم مع ظروف دول المجلس والعمليات الانتاجية والمنتجات الصناعية التى يمكن المشاركة فيها.

د. على لطفى

المصدر: الخرطوم
التاريخ: ١٣ يوليو ١٩٩٦
المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

وبدأت نتائج اتفاقية الجات!

لم تستفد الدول النامية المصدرة للسلع الاولية بشكل عام من الاتفاقات الدولية المنظمة للتجارة الدولية فى السلع الرئيسية باستثناء المطاط الطبيعى والتى لم توفر سوى الفوضى فى السوق العالمية.

إلى ذلك اشارت دراسة عن «اثار الاتفاقيات السلعية الدولية» نشرت مؤخرا مستعرضة العوامل المؤثرة على الدول النامية.

وترى الدراسة انه بات واضحا منذ بداية التسعينات أن هذه الاتفاقات صيغت لتمكن من تيسير تدفق السلع الاولية واكتفت بمجرد تعديل الاسعار فى حدود هامشية على المدى القصير.

واوضحت الدراسة ان تلك الاتفاقات لم تكن معدة اصلا لمواجهة الانخفاضات الحادة او التدهور المستمر فى الاسعار.

من ناحية اخرى - تقول الدراسة - ان الدول الصناعية المستوردة للسلع الاولية استمرت فى معارضتها الصريحة لاى بنود ترد فى الاتفاقات السلعية تكفل مواجهة تقلبات الاسعار وانخفاضها واعادتها إلى الاتجاهات السعرية الحقيقية.

وبينما تشير تقديرات البنك الدولى إلى انخفاض الاسعار الحقيقية للسلع الاولية فى الاسواق العالمية عام ١٩٩٠م نسبة ٤٠٪ عن مستوى الاسعار السائد عام ١٩٨٠م ترتفع تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لتظهر زيادة حدة انخفاض الاسعار الحقيقية للسلع الاولية خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى نسبة ٤٥٪.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الخرطوم

التاريخ: ١٣ يوليو ١٩٩٦

وتفيد الدراسة ان الدول النامية التى تقع فى قارة افريقيا كانت من اكثر الدول تضررا تليها الدول النامية فى امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى على الترتيب.

وطبقا لهذه الدراسة التى نشرتها مجلة «تجارة» حائل فقد بلغت خسائر الدول النامية الناتجة عن تراجع عوائد صادراتها من السلع الاولية نحو ٣٥بليون دولار سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١م باجمالى يصل إلى ٢٩٠ بليون دولار امريكى خلال نفس الفترة.

وفى افريقيا وحدها ـ التى تضم العديد من الدول الاسلامية ـ وصل معدل الخسائر المتولدة عن تراجع قيمة الصادرات نحو ٥٪ سنويا من قيمة الناتج المحلى الاجمالى للقارة باسعار عام ١٩٩٠م.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٦

حتى تتمكن من المنافسة محليا وعالميا

الصناعات الغذائية المصرية وإجراءات ضرورية لمواجهة الجات!!

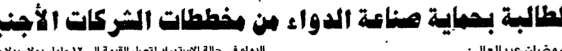
بدأ العالم مع مطلع عام ١٩٩٥ يضع أسس نظام تجارى عالمى موضع التنفيذ ويستغرق النظم والاجراءات الجديدة التى تم الاتفاق عليها بنهاية جولة أوروجواى لتحرير التجارة الدولية نحو عشر سنوات. وعلى الرغم من أهمية اتفاقيات الجات فى حد ذاتها فانها تكتسب أهمية مضاعفة لكونها جاءت فى ظروف حدوث تغييرات حادة فى النظام العالمى الجديد ككل، وقد جاءت لتكون أحد أسس ذلك النظام بالنص على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» الى منظمة للتجارة العالمية تدير شئون النظام التجارى العالمى الجديد.

ومصر شأنها شأن الدول النامية عموما ستواجه تحديات كبيرة قد تؤدى الى مكاسب إذا تم التغلب على هذه التحديات وقد تسفر عن خسائر إذا عجزت عن ذلك، فلتحرير التجارة سلبيات لابد من مواجهتها أهمها مشاركة المنتج الأجنبى بالمنتج المصرى فى سد احتياجات السوق المحلية مما سيترتب عليه ان لم نواجهه تقلص للانتاج المحلى ولا يخفى أثر ذلك المدمر على مزيد من البطالة، كما ان فتح مجالات الاستيراد دون موازنة ذلك بالمزيد من التصدير سيزيد الفجوة فى موازنة الميزان التجارى ولايخفى ايضا اثر ذلك على الاقتصاد الوطنى ماليا واجتماعيا واقتصاديا.

ويعتبر مجال الصناعات الغذائية من أهم المجالات التى تواجه عملية تحرير التجارة الأمر الذى يتطلب اعادة النظر فى الرقابة الواسعة المقيدة التى تمارس من خلال النظم المتصلة بالصحة والسلامة وقواعد الجودة التى تفرض حدا أدنى للمقاييس ومواصفات السلع المستوردة والمصنعة محليا والمصدرة. وفى تقرير لاتحاد الصناعات المصرية هناك بعض الأساليب الادارية المستخدمة لتطبيقها معقدة ومتكررة دون مبرر، فسلطة تطبيق وأعمال القواعد والاشتراطات المتصلة بالصحة والسلامة والجودة موزعة بين وزارات الزراعة والاقتصاد والصحة والصناعة والتموين بالاضافة الى هيئة الطاقة الذرية، ونتيجة لذلك فقد يحدث ان يخضع أحد المنتجات للوائح واشتراطات صادرة عن أربع أو خمس جهات حكومية تقوم كل منها بتطبيق المتطلبات الخاصة بها. لذلك فإن إعادة تقييم السياسات والقوانين والقرارات والاجراءات واللوائح المتعلقة بالمنتجات الغذائية، أصبح ضرورة خاصة إعادة النظر فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها حيث تم وضع هذا القانون فى وقت لم يكن تستخدم فيه نهائيا مواد التعبئة والتغليف بل كانت معظم السلع تباع سائلة أو فى قرطاس ورق ومثال ذلك الأرز والسكر والمكرونة والشاى والبقول واللبن واللحوم، لذلك وضع القانون لحماية المستهلك فى ظل تلك الأوضاع التى كانت تساعد على الغش ونظرا للطفرة الصناعية الكبرى التى غطت جميع مجالات الصناعات الغذائية فى التصنيع والانتاج والتعبئة والتغليف لجميع المواد الغذائية أصبح هذا القانون لايتناسب مع روح العصر حيث ان طبيعة تلك الصناعات باستخدامها لأحدث تكنولوجيا التصنيع فى العالم تؤدى الى انتاج منتجات صحية وسليمة يصعب غشها، كما انه يجب التفريق بوضوح بين الغش وعدم مطابقة المواصفة.

وأشار التقرير الى ضرورة الاسراع فى تشكيل لجنة لاعادة دراسة المواصفات القياسية للمنتجات الغذائية بمشاركة القطاع الخاص وبالاسترشاد بمواصفات المجموعة الأوروبية والمواصفات الأمريكية وهى أكثر البلاد تقدما وحرصا على صحة وسلامة مواطنيها، كما يجب ان تقوم هذه اللجنة أيضا باعادة دراسة مدد الصلاحية للمنتجات الغذائية المختلفة بما يتماشى مع مثيلاتها العالمية مع الأخذ فى الاعتبار بعض الظروف المحلية دون مغالاة أو تشدد لا مبرر له.

محمود الشندويلى



المطالبة بحماية صناعة الدواء من مخططات الشركات الأجنبية

كتب رمضان عبدالعال :

طالب الدكتور احمد ابوالعينين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات بضرورة العمل على حماية صناعة الدواء الوطنية من مخططات الشركات الاجنبية. وقال ان شركات الدواء العالمية بدأت مؤخرا الترويج لمخططات تهدف الى هدم الصناعة الوطنية والسيطرة على السوق المحلية المصرية عن طريق دفع الحكومة المصرية لتنفيذ اتفاق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع بشأن صناعة الدواء دون الانتظار للمهلة التى تمنحها اتفاقية الجات للدول النامية وقدرها ١٠ سنوات. واكد ابوالعينين انه من الضرورى الاصرار على فترة السماح التى اقرتها اتفاقية الجات وهى عشر سنوات للدول النامية التى يقل دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا قبل التقيد ببراءات الاختراع مشيرا الى الموافقة على مخططات الشركات الاجنبية ستضر كثيرا بالصناعة الوطنية وتهددها بالتوقف نتيجة ارتفاع اسعار الدواء فى حالة الاستيراد لتصل القيمة الى ١٢ مليار دولار بدلا من ٢ مليار دولار فقط للاحتياجات السنوية والتى تغطيها حاليا الشركات الوطنية بنسبة ٩٣٪. وقال ان تنفيذ مخططات الشركات الاجنبية سيؤدى الى الغاء التنافس فى الاسعار بين الشركات المنتجة ويمنح الشركات العالمية العملاقة الفرصة لاحتكار السوق المحلية للدواء وفرض اسعارها الفلكية مما سيترتب عليه ارتفاع اسعار الدواء محليا ويكون الرابح الوحيد من تطبيق الاتفاقية هو الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات كما حدث فى كندا. واشار الدكتور ابوالعينين الى ان القول بان توقيع الاتفاقية سيفتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية مردود عليه بان قطاع الدواء كان منذ البداية وحتى فى المرحلة الشمولية متفتحا على الشركات العالمية التى كانت تنتج مستحضراتها فى الشركات الوطنية بعقود خاصة إلا ان وجود الشركات الوطنية يكبح جماح الاسعار الاحتكارية المرتفعة وهى الميزة التى ستفقدها اذا ما تم التوقيع على الاتفاقية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريـخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٦

وثيقتك فى يدك وبضاعتك فى عرض البحر

مع زيادة حجم التجارة من وإلى الموانىء المصرية ومع فتح باب التصدير والاستيراد فى ظل تحرير التجارة واتفاقية الجات تزداد الحاجة إلى التامين على البضائع أثناء نقلها، وهو اقدم انواع التامين على الاطلاق، ومنه نشأت فكرة التامين المبنية على تقسيم خسارة القلة القليلة على اكبر عدد من التجار.

وقسط التامين البحرى أو الجوى ما هو إلا قياس إحتمال تعرض نوع البضاعة إلى الأخطار المطلوب التامين ضدها، وترجمة هذا الاحتمال إلى نسبة تحتسب من مبلغ تامين الوثيقة وكلما قل احتمال تعرض نوع البضاعة إلى التلف كلما قلت هذه النسبة، فيكون قسط التامين على الماكينة خلال الرحلة البحرية وحتى المخازن النهائية حوالى ٠,٠٦٪ من مبلغ التامين، اما قسط التامين على الخزف والصينى ضد جميع الأخطار حوالى ٧٪ ويرد نصفه إذا وصلت الرسالة سليمة، وكل إجراء يتخذه المؤمن له للمحافظة على بضائعه وحمايتها يساهم فى تقليل قسط التامين مثل شحن البضائع داخل حاويات والذى يمنح بموجبه خصم ١٥٪ من القسط.

وللمستورد الاختيار فى أن يقوم بالتامين بنفسه أو ان يقوم به المورد فى بلده قبل شحن البضائع حسب شروط التعاقد، وفى هذا الموضوع يقول عادل سيد حسين العجمى الذى يعمل فى مجال تجارة الجلود والفللين والفوم الذى توارثها ابا عن جد ويحتاج إلى استيراد معظم خاماته من أسبانيا والبرتغال، انه يفضل دائما التامين فى مصر، خاصة بعد تقدم الخدمة التامينية واتساع السوق المصرى وزيادة عدد شركاته، ويجد لذلك أهمية كبيرة فى حالة حدوث تلفيات، حيث ان المؤمن المصرى يتفهم إجراءات الحصول على المستندات المطلوبة لدفع التعويض و كيفية التعامل مع الجهات المختلفة، وهو ما يميزه عن شركات التامين الأجنبية، كما ان دراية العميل بسوق التامين المصرى ووجود هيئة الرقابة على التامين التى تضمن سلامة الموقف المالى لشركات التامين وتضمن حقوق حملة الوثائق يحميه من حدوث مواقف تؤدى إلى عدم حصوله على التعويض نتيجة إفلاس شركة التامين المساندة له، وهو ما يتكرر كثيرا فى الأسواق العالمية التى تفلس فيها بعض شركات التامين وتضيع حقوق حملة الوثائق الصادرة منها.

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

فى عالم مابعد الجات:

هل ننشىء جهازا للمخابرات الاقتصادية؟

تحقيق:
محمد عز الدين

تتعرض الشركات والمؤسسات الكبرى فى مختلف انحاء العالم لخسائر تقدر بمليارات الدولارات سنويا من جراء عمليات التجسس الاقتصادى، ولان عالم «البيزنس» لايختلف من مكان إلى اخر فى العالم اخذ التجسس الاقتصادى طريقة إلى مصر والعالم العربى بطريقة ما، وساعده على ذلك شدة المنافسة التجارية سواء عالميا او داخل مصر ذاتها!

ولكن.. ما هو التجسس الاقتصادى؟ وما هى اساليبه وحيله؟ وكيف يمكن تجنبه؟ ومن هو الجاسوس الاقتصادى؟؟ ـ هذه الاسئلة ـ وغيرها يجيب عليها «الاهرام الاقتصادى» ضمن سطور هذا التحقيق الذى يتضمن تقريرا امريكيا يبين خسائر الشركات الامريكية من جراء عمليات التجسس الاقتصادى، ويتهم التقرير فى ذات الوقت ٢٣ دولة ـ من بينها مصر ـ بالتجسس على شركات ومصالح امريكية! كما يتضمن التحقيق اراء خبراء إقتصاديين ورجال اعمال فى هذا الموضوع القديم فى الخارج ـ الجديد والمثير فى مصر ـ



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

تجسس بالجملة

اعلن مؤخرا مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في مجلس الشيوخ الامريكي أن هناك ٨٠٠ حالة تجسس اقتصادي على مصالح اقتصادية وتجارية امريكية - تتورط فيها ٢٣ دولة اجنبية - يتم التحقيق فيها حاليا.

وقد شهدت السنوات الأخيرة مع ارتفاع حدة المنافسة التجارية فيما بين الدول بعضها البعض وكذا الشركات تزايدا ملحوظا في حالات التجسس الاقتصادي خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي حدا بالجمعية الامريكية للأمن الصناعي لاعداد دراسة لبحث مشكلة التجسس الاقتصادي والتجاري على الشركات الامريكية، وخلصت الدراسة لعدة نتائج كان من اهمها أن سرقة المعلومات والأسرار التجارية للشركات الأمريكية قد تزايدت بنسبة ٣٢٣٪ خلال السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥.

وقدرت الدراسة حجم الخسائر التي تتعرض لها الشركات الامريكية بحوالي ٦٣ بليون دولار او بليوني دولار شهريا خلال فترة إجراء الدراسة.

وقد مثلت سرقة الخطط الاستراتيجية للشركات وبرامج الابحاث والتنمية ومعلومات عمليات التصنيع اكثر من ٦٠٪ من الخسائر المالية للشركات التي خضعت للدراسة.

واشارت الدراسة إلى أن حماية البيانات والمعلومات في الشركات الامريكية يجب أن تمثل اهمية خاصة وأولوية قصوى، كما أن جهود تامين المعلومات تحتاج للتحسين - ذلك أن التجسس على الشركات يمكن منعه أو تقليله إلى حد بعيد، وأن إدارة أي شركة تقع عليها مسئولية التحرك واتخاذ اجراءات في هذا الصدد.

وذكرت الدراسة أن ٧٦٪ فقط من الشركات الأمريكية كانت لديها برامج لتامين المعلومات وأن نصف هذا العدد تقريبا كان لديه سياسات وقواعد مكتوبة.

اضافت ان هذه الشركات اعدت تقارير عن ٧٠٠ حالة سرقة معلومات وأن نطاق السرقات ينحصر بين موظفين في هذه الشركات او منافسين من رجال اعمال امريكيين وأجانب اورجال مخابرات دول أجنبية.

وقالت الدراسة ان ٦٤٪ من حالات التجسس الاقتصادي تورط فيها امريكيون.

الصينيون اولا

وحدة المنافسة التجارية الدولية خلقت ما يعرف بالجاسوس الاقتصادي!



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للبحوث و التدريب و المعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٦

وإن الجواسيس الاقتصاديين الصينيين سجلوا اكبر عدد من السرقات التجارية يليهم الكنديون، واشارت أن تجسس كندا يعد تطورا هاما للغاية ذلك انها تشترك فى الحدود مع الولايات المتحدة كما انها شريك تجارى كبير لأمريكا.

وقد وقعت ٤٧٪ من حالات التجسس على المصالح الأمريكية فى الخارج فى منشآت صناعية وتكنولوجية متقدمة للغاية أو منشآت خدمية فى بريطانيا وكندا والمانيا، كما وقعت حالات أخرى للتجسس الاقتصادى الاجنبى فى مصالح اقتصادية وتجارية أمريكية فى كل من الصين واليابان وفرنسا والمكسيك وجمهورية الاتحاد السوفيتى السابق وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان والهند وباكستان ومصر واسرائيل.

هذا وقد استخدم الجواسيس وسائل عديدة شملت السرقة واستخدام المعلومات بشكل غير مرخص به والرشوة والاغواء عن طريق التليفون والافصاح عن معلومات والدخول فى مشروعات مشتركة مزيفة والتشويش الاليكترونى وسرقة المعلومات عن طريق شبكات المعلومات فى الكمبيوتر ومراقبة اتصالات الشركات الأمريكية وتعتبر هذه الدراسة واحدة من الجهود القليلة التى تبذل لبحث مشكلة التجسس الاقتصادى والتجارى على الشركات الأمريكية.. ومن الصعب حصر نطاق هذه المشكلة لأن الشركات غالبا ما ترفض الافصاح عن معلومات بشأن سرقة اسرارها، كما أن الحكومة الأمريكية ليست لديها احصاءات عن خسارة الشركات الخاصة.

من واشنطن إلى القاهرة

ويدور فى مجتمع رجال الأعمال هذه الأيام حديث عن تزايد تردد افراد وجهات تطلب معلومات وبيانات معظمها فى حكم السرية للمؤسسات والشركات، فهذه المعلومات تتطرق إلى هياكل العمالة الداخلية تفصيلا ونسب كفاءتها والحسابات المالية والميزانيات والمشتريات والمبيعات - بل تذهب هذه الاسئلة إلى حد طلب أوجه القصور فى الادارات المختلفة والمعوقات التى تواجه النشاطات الداخلية والخارجية للمؤسسة أو الشركات أو المصنع! كثير من رجال الاعمال والصناعة فى مصر يعتقدون ان تلك البيانات تجمع عن طريق مكاتب الاستشارات والدراسات التى انتشرت هنا وهناك والتى لايعرف احد على وجه التحديد العمل الذى تقوم به هذه المكاتب ولامصادر تمويلها والهيئة التى تتبعها.

ويقول أحد رجال الاعمال ان حالات التجسس على بيانات المصانع اتخذت فى الآونة الأخيرة عدة اشكال معظمها يتم بواسطة مصريين لصالح جهات اجنبية بصورة غير مباشرة فيقوم على سبيل المثال احد المكاتب الاستشارية بتنفيذ مايسمى مجازا بدراسة جدوى او دراسة سوق لمشروع ما وفيها يتم جمع بيانات تقدم صورة مفصلة لصناعة ناجحة مافى مصر - يمكن بعد دراستها وتحليلها تدعيم المركز التنافسى ضدها من جهات خارجية!

اساليب التخفى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

تقرير أمريكي يؤكد: ٢٢ دولة اجنبية منها مصر تتجسس اقتصاديا على شركات ومصانع امريكية

يقول د. حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد وعميد اكاديمية السادات بطنطا أن حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول تدفعها للبحث عن طرق للتخلص من المشاكل المترتبة على هذه المنافسة ويضيف ان الشركات والمؤسسات إذا ما وجدت صعوبة في التسويق فى الداخل أو الخارج فانها تلجأ لدراسة مواقف الشركات الأخرى المنافسة للحصول منها على بيانات ومعلومات عن الارباح والعمالة ونوعيتها وكفاءتها وتكاليف الانتاج والاجور والمخصصات والاحتياطيات ونظام الادارة نفسه وغيرها من عناصر تبين مواطن القوة والضعف فى الطرف التنافسى.

ويدخل الجاسوس الاقتصادى هذه الشركات فى شكل مندوب علاقات عامة او شخص يرغب بأجراء دراسات او صحفيين أو جهات رقابية للحصول على معلومات يتم تسريبها للجهات المنافسة، ويدخل الانحراف الوظيفى والفساد الادارى ضمن العوامل المساعدة على التجسس الاقتصادى وكل هذه المداخل تهدف فى النهاية للحصول على معلومات تمكن الطرف المتجسس من تحديد سياساته الانتاجية والتسويقية للتغلب على منافسة الشركات الأخرى.

ويضيف انه فى عصر حرية التجارة والغاء القيود وتخفيض الجمارك والدعم والتحرير التدريجى للحصص والغاء المعاملات التفضيلية فى ظل احكام الجات ومنظمة التجارة العالمية - اصبحت هناك صعوبة فى عملية التصدير والتسويق الدولى للمنتجات وصاحب ذلك مشاكل تتعلق بالجودة وتفاوت عنصر التكلفة لنفس المنتج بسبب اختلاف تكلفة الحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع المنتجات، وكل هذه العوامل ادت لتزايد حالات التجسس الاقتصادى.

ويعتبر د. حمدى عبد العظيم أن الاحتياطيات التى قد تتخذها الشركات لحماية اسرارها ستؤثر بالسلب على الباحثين الجادين الراغبين فى الاطلاع على معلومات تمكنهم من اتمام ابحاثهم العلمية.

فى عالم ما بعد ابحاث:

ولكنه يقول انه بالامكان تجنب جزء كبير من عوائق الحصول على المعلومات للباحثين بالحصول على خطاب رسمى موثق من الجامعة التى يتبعها الباحث لتاكيد ان هذه المعلومات تفيده فى رسالته العلمية بالاضافة لتقديم نسخة من الدراسة التى يعدها للشركة بمجرد الانتهاء من اعدادها.

ولاننسى أن هناك دورا للشركة والمؤسسية الصناعية فى تحديد المعلومات المسموح بالافصاح عنها وتلك الواجب حمايتها. وهناك جهات ومؤسسات تشترط الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء قبل الحصول على اى معلومات منها وهناك بعض وزارات تطبق هذا الاجراء وذلك بهدف عدم تسريب معلومات تحمل بين طياتها خطرا على الأمن القومى او الاضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة.

ومن ضمن وسائل حماية المؤسسات من التجسس الحصول على موافقة الجهات الامنية فى حالة إذا ماكانت هذه البيانات لجهات أجنبية، ويؤكد د. حمدى عبد العظيم ان كل هذه الاجراءات هى نوع من الضمانات التى تيسر الحصول على البيانات للدراسات الجادة، وبالتالى لاتعوق حصول الباحث او الدارس على مايحتاج إليه من بيانات تساعده فى اتمام بحثه ودراسته.

اسرار وخسائر

«ان اولئك الاشخاص الذين يطلبون معلومات وبيانات ويدعون أنهم يعملون فى اماكن حكومية اورسمية هم جواسيس غير مدربين وليست لديهم كفاءة عالية فى الحصول على المعلومات وسرعان ماينكشف أمرهم ويتعرضون للمتاعب» بهذه الكلمات يبدأ د. محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى كلامه

ويضيف ان صورة العميل او الخائن التقليدية قد اختفت وأصبح هناك الجاسوس الاقتصادى المدرب على سرقة المعلومات وجمعها، واصبح الجاسوس يحمل تغطية رسمية حتى يستطيع ممارسة عمله وطلب المعلومات دون ان يشك فيه أحد او يتعرض للمساءلة.

ويرى أن المريض لايعطى اسرار مرضه او اسراره الصحية إلا للطبيب، وان احد اساليب التجسس هى تقمص دور الطبيب او الاخصائى الخبير بصناعة ما او نشاط تجارى أو اقتصادى معين.

المصريون ينفون تجسسهم على امريكا ويقولون أن اسرائيل الحليف الاقرب لامريكا اكثر دولة تتجسس اقتصاديا فى المنطقة.

ويقول ان ادارات العلاقات العامة يقع عليها فى كثير من الاحيان عبء مقاومة الجواسيس ضمن خطة لحماية انظمة ومعلومات الشركات من الاختراق، ولابد للمشتغل بالعلاقات



المصدر: الأهرام الاقتصادى

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

العامة ان يكون له علاقة جيدة بالصحفيين وخاصة المهتم منهم بنشاط شركته أو مؤسسته - فأحد اساليب التجسس الاقتصادى انتحال صفة الصحفيين او الباحثين وايضا ممثلى العلاقات العامة انفسهم!

ومن ناحية أخرى يؤكد د. محسن الخضيرى ان الجاسوس يستغل حب المصدر الذى يستقى منه معلوماته فى الاعلان عن نفسه والتحدث عن ذاته وانجازاته ويقوم بالقاء السؤال التجسسى بصورة طبيعية فى الوقت المناسب وبصورة لاتثير الريبة ولايخفى على احد أن أكثر الناس تعرضا للتجسس هم رجال الاعمال،وبصفة عامة فرجال الاعمال ورؤساء البنوك من أحرص الناس على اسرارهم، وفى مفهوم بعضهم فان رجل الاعمال لايتكلم! وانما هناك مجموعة من المساعدين تحوطه ويناط إليهم بالتحدث عما يسمح بالافصاح عنه.

وعادة فان رجل الاعمال لايتحدث عن خططه المستقبلية باستثناء مالايعرضه لخطر الانكشاف فى السوق!

ويعتبر د. محسن الخضيرى أن المنافسة فى السوق الدولية قاتلة

والصراع القادم اقتصادى اكثر منه عسكرى!

ويضرب المثال بدولة سويسرا التى يعتبر فيها سر انتاج الشيكولاتة السويسرية أهم من اسرار القنبلة الذرية! وفرنسا التى تتصارع فيها شركات العطور والموضة على سوق تتداول فيها مليارات الدولارات سنويا، وهناك شركات انتاج وتصنيع السيارات الكبرى فى العالم والتى اقام بعضها انفاقا خاصة تصل اطوالها إلى عشرة كيلو مترات لتجريب واختبار السيارات على مضماره تحت الأرض حتى لاتنكشف اسرار السيارات وتصميماتها الهيكلية أو الهندسية!

جهاز متخصص

ويطالب د. محسن الخضيرى بوجود خطة تدريبية واسعة النطاق لقيادات الشركات سواء الحكومية أو الخاصة للتوعية بخطورة التجسس الاقتصادى، ويدفع باهمية وضع تصور عام ودراسة لإمكانيات الاسواق العربية وايجاد مواضع اقدام فى الاسواق الدولية واقامة جسور ومعابر إلى هذه الاسواق - تعبر عليها المنتجات والسلع والصناعات العربية.

وعلى صعيد آخر فهناك خسائر كبيرة للعرب من جراء عمليات التجسس الاقتصادى، فكارثة بنك الاعتماد والتجارة كان وراءها جواسيس اقتصاديين، وهناك محاولات مستمرة لضرب البنوك العربية فى الخارج والاستيلاء على الصفقات والعقود الكبيرة من الشركات العربية، بالاضافة لافساد ذمم بعض ضعاف النفوس من الموظفين بالرشاوى لتسهيل التلاعب او اخفاء بيانات او اظهارها فى صورة غير حقيقية أو اطلاق حروب الشائعات وهناك بعض الامثلة للحرب الاقتصادية ضد مصر مثل محاربة شركات الادوية المصرية فى نيجيريا ووضع العقبات

أمام المنسوجات والملابس الجاهزة فى أسواق أمريكا، وحدوث عمليات استبدال «التكيت» من على بعض المنتجات ووضع تاريخ سابق لانتاجها حتى ترفض الرسائل فى الموانئ.

كما تقوم بعض المكاتب الاستشارية الاجنبية بتقديم نصائح للمستثمرين العرب بانشاء وحدات متكاملة لايحتاجونها تؤدى لحدوث عجز فى السيولة وتأخر فى الانتاج لمدد طويلة قد يتوقف فيها المستثمر عن الأنتاج أو يغير نشاطه!

● الصحفيون والباحثون ومسئولو العلاقات العامة من اكثر الناس تضررا من الجواسيس الاقتصاديين!

ولهذه الاسباب يطالب د. محسن خضيرى بالمسارعة فى انشاء جهاز وطنى للمخابرات الاقتصادية وتوفير الغطاء الشرعى والرسمى الذى يمكن الجاسوس الاقتصادى من العمل بحرية والاستفادة من كل الأمكانيات المتاحة لانجاح عمله!

ويرى أن هذا المطلب ليس بدعة فقد طبقته كثير من أجهزة المخابرات فى العالم مثل «سى - أى - ايه» الامريكية وال «كيه - جى - بى» الروسية والمكتب الخامس فى المخابرات الفرنسية كما أن معظم افراد جهاز المخابرات الكندى تحولوا إلى المخابرات الاقتصادية - وذلك بعد أن سبقتهم دول مثل الصين واليابان وكوريا لهذا المجال.

وفى السنوات الاخيرة تزايدت دول العالم الثانى التى تنشىء اقساما للمخابرات الاقتصادية، وعادة مايتم انشاء القسم الاقتصادى للمخابرات تحت غطاء شركة للابحاث الدولية أو شركة للتصدير والاستيراد أو بنك دولى أو مؤسسة لها أفرع دولية وهو اكثر الاشكال التى تمكنها من العمل بحرية وفاعلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية المطلوبة.

واخيرا وفى عالم مابعد الجات - عالم لايحترم إلا لغة الاقتصاد والمال ويسعى لتحقيق المكاسب مهما كانت الوسائل - هل يتعدى انشاء قسم مخابرات اقتصادية مرحلة الضرورة إلى مرحلة الحتمية؟!

سؤال نترك إجابته للأيام!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

المدخرات التائهة والطريق إلى الاستثمار!

اصبحت اتفاقية الجات وملحقاتها امرا واقعا فى حياتنا الاقتصادية.. وغير الاقتصادية ، واصبح لزاما على الشعب المصرى بكل طوائفه - خاصة المستثمرين والمدخرين منهم - أن يعمل على تنمية قدراته ومستويات ادائه وتوظيف موارده وامكانياته المتاحة بما يمكنه من مجابهة تيارات المنافسة العاتية القادمة من اجواء العالم الخارجى نتيجة لفتح جميع ابواب الاقتصاد المصرى على مصراعيها على ذلك العالم، وذلك امتثالا للأسس الجوهرية التى تقوم عليها الاتفاقيات المذكورة ، والتى اصبحت مصر عضوا مشاركا فيها بالكامل مع عدد كبير من الدول وعلى راسهم الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى جانب آخر ، فإنه بالنظر إلى المدخرات المصرية ، فإننا نجد أن الكثير من اصحابها - خاصة صغار المدخرين وأولئك الذين لايمتلكون قدرات كافية للقيام بالاستثمار الذاتى لها ولاتوجد لديهم اى نوع من المهارات يمكن ان تؤهلهم للقيام بتلك المهمة - اصبحوا يعيشون حالة حيرة وتيه لايستهان بهما فيما يتعلق بقراراتهم حول كيفية توجيه مدخراتهم وتحديد الأوعية الملائمة لاستيعابها او لتوظيفها وتزداد اهمية ترشيد مثل هذه القرارات فى حالة المدخرات البسيطة التى تمثل كل ممتلكات اصحابها والتى يعتبرونها بمثابة حصن للامان التمويلى لكل مايمكن ان يواجهونه فى المستقبل القريب والبعيد من مسئوليات متوقعة أو غير مرتقبة من مرض وزواج ذاتى أو للأولاد وتعليم ونفقات شيخوخة ووسائل ترفيهية خاصة مايؤدى منها إلى تيسير الحياة المعيشية ،... الخ .

ولايرجع السبب فى حدوث تلك المشاعر الحيرى المترددة فقط إلى الجهل بكيفية الاستثمار الذاتى لتلك المدخرات او افتقاد المقدرة الشخصية على القيام بذلك ، ولكن هناك سبب آخر بالغ الأهمية وهو محدودية أنواع الأوعية المتاحة لاستيعاب تلك المدخرات الى جانب ارتفاع عنصر المخاطرة المصاحب للاستعانة بها خاصة فى الآونة الأخيرة وكذا انخفاض عنصر الثقة فى مدى مشروعية او كفاءة الأوعية المتاحة.

فشركات توظيف الأموال التهمت مدخرات قطاع كبير من الشعب وكان لا اثر الا ينكر ولايخفى فى تحويل شريحة كبرى من المشاركين فى تلك

الشركات بمدخراتهم من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية ادنى ، بل لقد اصبح بعض هؤلاء من افقر قطاعات الشعب نتيجة لضياع (تحويشة عمرهم) من خلال تلك الشركات التى اودعوا فيها كل مايملكون من فوائض لأموالهم.

ومازالت مشكلة المدخرين المساكين مع ذلك الشكل من اوعية الاستثمار قائمة حتى الآن تترقب من يلتقطها من بئر الظالم والهوان ومازالت تحتل اهتماما إعلاميا لايستهان به وما ابلغ العبارة التى ذكرت فى جريدة الأهرام عدد الجمعة ٥ يوليو ١٩٩٦ فى الصفحة السابعة منه حيث نجد مقالة صغيرة تتحدث عن : « الجنزورى وحل مشكلة ضحايا شركات توظيف الأموال» « وتنتهى تلك المقالة بعبارة مؤثرة تناشد بها حكومة الجنزورى لكى تحل » « هذه المأساة التى يتعرض لها الاف المواطنين الذين اصبحوا اغلب من الغلب»!!

وفيما يتعلق بالبنوك التقليدية ، فإن نسبة لايستهان بها من المدخرين عزفت عن إيداع مدخراتها فيها لأن الية العمل فيها لاتتفق مع احكام الشريعة الاسلامية إلى خروج العديد من المدخرين المتعاملين فى مجال البنوك التلقيدية وبحثا عن مصادر اخرى مقبولة.

اما البنوك الاسلامية ، فإن هناك بعض الشكوك فى انها تتبع بالفعل احكام الشريعة الاسلامية فى معاملاتها خاصة فيما يتعلق بالفوائد وتجنب التعامل بها - كما انها عادة

د. زينب صالح الاشوح

ماتقدم نسبا من الأرباح بالغة الانخفاض إلى المودعين فيها بشكل مطلق او مقارنة بأسعار الفائدة المتاحة للمدخرين فى البنوك التقليدية وذلك يشكل بدوره مشكلة لكثير من المدخرين خاصة الصغار منهم الذين يعتمدون على العائد من توظيف مدخراتهم البسيطة لتحسين معيشتهم الهابطة وللتخفيف من حدة مشكلة انخفاض مستويات دخولهم.

هذا ، ولقد بدات اسواق البورصة مشرقة ، باعثة للأمل البراق لفئة المدخرين خاصة ذوى الدخول - وبالتالى المدخرات - المحدودة وكانت فى البداية وعاء واعدا لتوظيف المدخرات واتيح للمتعاملين من خلال تلك الأسواق وقتها فرصة مضاعفة اموالهم والقفز إلى شرائح الموسرين ، كما بدا ان تلك الاسواق كانت موجهة خصيصا لخدمة صغار المدخرين ومحدودى الدخل حيث تم تحديد عدد الاسهم المتاحة للبيع وكذا تم تحديد وتقييد القيمة الاجمالية للاسهم المباعة ، الا ان المبالغة فى ذلك التحديد ادى فى الواقع إلى عرقلة توجيه جميع المدخرات التى يملكها الافراد الراغبون الاستثمار فى تلك السوق، كما ان حالة الركود التالية - والتى تستمر حتى حين - اثارت تخوفا كبيرا لدى اصحاب المدخرات خاصة صغارهم.

اما عن الاحتفاظ بالمدخرات الشخصية فى صورة مشغولات ذهبية او ماشابهها او حتى فى صورتها المالية الأصلية ، فإن ذلك يمكن ان يعرض تلك المدخرات لخطر الضياع الأبدى نتيجة لعوامل مخاطر كثيرة محتملة مثل الحرائق والسرقات وارتفاع الميل إلى الاستهلاك الترفى او إلى الاستهلاك المحرم مثل تعاطى المخدرات والخمور او القمار...

ومن هنا ، تعالت الاصوات بتساؤل موحد وان تعددت الفاظه ومرادفاته : كيف اوجه مدخراتى - التوجيه الصحيح الذى يمكن ان يحتفظ لى بها وان ينميها فى ظل التضخم الحالى ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للبحوث و التدريب و المعلومات
التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٦

وإذا مارجعنا إلى القضية الأولى نجد تساؤلا يقفز إلينا قائلا: كيف يمكن للمستثمرين المحليين ان يدعموا موقفهم التنافسي» مع التيارات الأخرى القومية القادمة من قبل الدول الأكثر تقدما والدول القمة ؟ وكيف يمكن لهم ان يفلحوا في تثبيت مكانهم في سوق الانتاج وحماية مشاريعهم الاستثمارية من ان تفتعلها الرياح الاستثمارية العاتية والمنذرة باستخدام قوتها لاخراجهم من رحلة السوق الانتاجي الاستثماري؟

تلك القضية للاستثمار وهذه (للادخار) وهتان تشكلان قضيتين بالغتي الخطورة ويجب لذلك ان نولي عليهما معا - وفي نفس الوقت اهتماما جادا وشاملا وسريعا فهناك مجموعة من المقترحات بشأن الأوجه البديلة التي يمكن ان تصب فيها المخدرات كأوعية اكثر ضمانا ونفعا لتوظيفها والتي يمكن بدورها أن تساهم بفاعلية - إذا ما احسن توظيفها وتوجيهها في تحسين مستويات الأداء والانتاجية للاوعية الاستثمارية المضيفة وبالتالي تقوية موقفها التنافسي الملائم للظروف الراهنة.

١) من الاشكال الاستثمارية التي يقترح التوجه إليها

بمدخراتنا عن طريق الاكتتاب او باشكال اخرى يمكن ان توضح بدقة أكبر مع مزيد من الدراسات المتعمقة، المستشفيات العامة والاستثمارية والوحدات الصحية الأخرى حيث يرتفع الطلب على خدماتها يكون العائد منها مرتفعا ومضمونا خاصة إذا ما احسن توظيف واستثمار الموارد والامكانيات فيها، كما ان دخول المدخرات للمشاركة في قيام تلك المشاريع لا شك سوف يساهم في التوسع في الخدمات المقدمة من خلال الوحدات المعنية، وفي رفع المستوى التكنولوجي للأجهزة والمعدات المستخدمة فيها وفي زيادة تنوع الخدمات المقدمة من خلالها إلى جانب رفع المستوى العام للدخول للعاملين بها مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى المعيشي للعاملين بتلك الوحدات وللمشاركين لمدخراتهم للتوظيف في خدماتها.

وبخصوص الوحدات الصحية العامة، فبدلا من ترقب التطوعات والاعانات المالية التي قد لا يقبل الكثيرون على تقديمها لاسباب عديدة منها الانخفاض في المستوى العام للدخول، فإن تقديم المدخرات للمشاركة في استثمار الأنشطة الصحية المقدمة من خلالها والتي تحظى ايضا بالمشاركة بنسب في العوائد التي يمكن ان تتأتى من الاقسام (الاقتصادية) بها، يمكن أن يكون لها دور اكثر جدوى لتحسين مستوى الخدمة المعنية عن الحال إذا ما كان المصدر التمويلي المساعد لتلك الوحدات يعتمد على التبرعات الفردية غير المنظمة او المنتظمة فقط.

٢) المساهمة مع الصيدليات خاصة المملوكة للشباب محدودي الدخل نسبيا، وبذلك يزيد امكانية التوسع في المعروض وبالتالي الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، ذلك الذي يمكن ان يحقق فائدة مزدوجة لكل من الصيادلة الملاك، والمساهمين بمدخراتهم في تدعيم المصادر الالية لتمويل انشطة تلك الصيدليات، وذلك يمكن ان يساهم في تحسين الخدمات الصحية

٣) المدارس الخاصة، وعلى غرار ما سبق المدارس العامة ايضا، بل ويمكن تعميم الاقتراح على جميع المؤسسات التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد للتدريب ولتعليم المهارات المختلفة مثل الحياكة واللغة والكمبيوتر والرسم والآلة الكاتبة وفن تنسيق الزهور والموسيقى... الخ وذلك المصدر يكاد يكون مضمون العائد لانخفاض مرونة الطلب عليه، كما



ان توجيه المدخرات إلى مثل تلك المؤسسات يمكن ان يساهم ليس فقط فى تدعيم المصادر التمويلية لها، ولكن ايضا فى تحسين مستوى التعليم الذى لا شك يضبط بالمستوى المعيشى ايضا.

٤) المشاركة بالمدخرات فى تمويل الوسائل الاعلامية المختلفة من خلال المؤسسات التى تديرها مثل التليفزيون والاذاعة - خاصة المحطات الأهلية منها - والصحف المختلفة فلا شك ان ذلك سيحقق فائدة اكيدة مزدوجة لكل من المساهمين والعاملين فى تلك المؤسسات كما انه سيتيح تقديم خدمات اكثر جودة لاتاحة مصادر تمويلية اضافية واصوات استشارية

اكثر واقعية لأنها تاتى من قبل العامة من الناس.

٥) اوجه اخرى يمكن ان نذكر منها - قياسا على ما سبق - العيادات الخاصة والعامة، المكاتب الاستشارية، مكاتب المحاماة، الوحدات السكنية ذات الطلب المرتفع عديم المرونة والتى تعتبر من المصادر الاستثمارية الواعدة بعوائد مجزية للمساهمين بمدخراتهم فى انشائها كما انها تنطوى فى تلك الحالة على فائدة اخرى هى المساهمة فى حل مشكلة الاسكان بخاصة فى حالة إقامة مشاريع استثمارية تهتم بإقامة (مدن) أو قرى أو (تجمعات) سكانية بمرافقها ومحلاتها وملاعبها..

٦) المساهمة فى وسائل المواصلات والاتصالات فهى ايضا من أوجه الاستثمار التى تحظى بارتفاع كبير من الطلب (عديم المرونة) عليها، كما انها مرافق يجب الاهتمام الجاد بتحسين مستوى انشطتها والذى يزيد احتمال تحققه بزيادة المدخرات الموجهة للاستثمار المباشر فيها.

ومن الضوابط المقترح مراعاة تحقيقها فى حالة توجيه المدخرات الى مثل تلك الأشكال البديلة للاستثمار التى سبق توا عرضها يمكن ان نوجز الآتى:

١) إجراء المفاوضات الجادة من الأصحاب الأصليين للوحدات الاستثمارية المقترحة، ومحاولة خلق وتقديم حوافز جادة تنجح فى اقناعهم بقبول فكرة مشاركة صغار المدخرين لهم فى تلك الوحدات والتأكد على انهم لن يكونوا مع هذا - منافسين او شركاء على قدم المساواة معهم.

٢) تحديد وحدتين حسابيتين مستقلتين فى مثل هذه الوحدات، إحداهما توجه إلى تحديد الحقوق المالية للأصحاب الأصليين وإلى الاشراف على النشاط العام للوحدة المذكورة، والأخرى تكلف فقط بتناول شئون المدخرين من الخارج وتحديد حقوقهم المالية بصفة دورية يتفق عليها.

٣) فيما يتعلق بالتصويت وحق تقرير توجيه النشاط وبحق تقرير مصير النشاط داخل الوحدة الاستثمارية، فإنه من العدل ان يكون حق التصويت للملاك الأصليين حقا ثابتا وأصليا وباق، اما المدخرون من الخارج فيكون لهم حق استشارى فقط فى توجيه النشاط داخل الوحدة الاستثمارية، ولأصحاب الوحدة الأصليين أن يقطعوا ذلك برأى الاستشارى او ان يرفضوا الأخذ به.

٤) منح المساهمين بمدخراتهم - الى جانب العوائد نتيجة مساهماتهم - بعض الامتيازات الخاصة وفقا لطبيعة الخدمات التى سوف يساهمون فى تمويلها مثل خصم على الخدمات الصحية فى الوحدات الصحية التى ينتمون إليها او على المنشورات الإعلامية او منحهم بعضها مجانا فمن شأن ذلك ان يثرى نوعية المعاملات بين كلا الطرفين.

٥) إصدار تشريعات قانونية مفصلة حول المعاملات المتعلقة بهذا الشأن وتقديم بيان مفصل بحقوق كل من المساهمين واصحاب الوحدات الاستثمارية المقترحة وتحديد اشكال المشاركة والعوائد والحد الأدنى والحد الأقصى لمشاركة العامة وكيفية الدخول والخروج من المشاركات المقترحة.

٦) وفى حالة قبول مبدأ مساهمة العامة بمدخراتهم مع الملاك الأصليين للمستشفيات الاستثمارية وما شابهها، يقترح أن يمتد نشاط تلك الوحدات الاستثمارية بإنشاء وحدات فرعية تخدم الفقراء ومحدودى الدخل ويمكن ان تقوم بتوظيف كادر مقابل يشمل الشباب من الخريجين، لا يشترط فيهم ان يكونوا حاصلين على اعلى الشهادات مثل تعيين الأطباء الذين اضطرتهم ظروفهم الاجتماعية والمادية الى عدم إتمام دراساتهم العليا مما يحرمهم من الانتفاع بنفس الفرص التى اغتنمها الأطباء الآخرون الذين وصلت مراتبهم إلى مستشارين فى مجالات تخصص معينة - إن تنفيذ ذلك الاقتراح من شأنه بث منافع متعددة الأوجه والاتجاهات حيث تفيد فى توسيع الفرص الاستثمارية وتوظيف المدخرات الصغيرة، الى جانب تقديم خدمات ذات مستويات مقبولة وكافية لمحدودى الدخل الى جانب إتاحة الفرصة للتوظيف الأفضل للأطباء الشباب واصحاب الكوادر المختلفة منهم.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأحـــــرار

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٦

دراسة علمية جديدة تحذر من آثار الجات على الزراعة

كتب علاء البنا:

حذرت دراسة تعدها وزارة البحث العلمي من الاضرار التي سيتعرض لها المزارعون بسبب احتكارات السلالات النباتية وحمايتها كملكية فكرية مما سيؤدى الى ارتفاع اثمان. هذه السلالات النباتية المتميزة (التقاوى) القادمة من الخارج والتى تنتج باساليب الهندسة الوراثية.

وطالبت الدراسة التى اعدها مكتب مستشارى وزيرة البحث العلمى بضرورة الارتقاء الوطنى في مجال البحث والتطوير لاستنباط السلالات الجديدة بصورة محلية مع تطوير معهد بحوث الهندسة الوراثية بوزارة الزراعة ومدينة مبارك للبحوث المتطورة.

كما حذرت الدراسة من الشركات صاحبة حقوق الملكية الصناعية وممارستها الاحتكارية بحجة استرداد ماتقوم بانفاقه على البحث والتطوير اضافة الى طول فترة الحماية التى تفرضها الاتفاقية على كل انواع التكنولوجيا والتى تقدر بعشرين سنة حيث طالبت الدراسة بخفضها الى خمس سنوات.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريـخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٦

منظمة التجارة العالمية تتوقع نموا كبيرا لحركة التجارة

باريس - اعلن ريناتو روجيرو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
امس ان المنظمة تقدر ان التجارة العالمية فى السلع ستنمو بنسبة
سبعة فى المائة فى العام الحالى وفى العام المقبل.

وقال روجيرو لصحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبون» ان سنة
١٩٩٦ ستشهد نموا بنسبة سبعة فى المائة تقريبا فى حجم التجارة
السلعية الاجمالية على مستوى العالم، ومن حيث القيمة فى ١٩٩٥ كان
المبلغ ٤.٩ تريليون دولار والمتوقع من حيث القيمة لسنة ١٩٩٦ هو
زيادة بنسبة عشرة فى المائة تقريبا حسب تقلبات اسعار الصرف.

وقال روجيرو ان الصادرات الأمريكية ستنمو فى العامين القادمين
بما يتراوح بين تسعة و ٩.٥ فى المائة، بينما ستنمو التجارة العالمية
بنسبة سبعة فى المائة.



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

اتفاقية أخطر من المقاطعة والحصار الاقتصادي!

قيود الملكية الفكرية!

تطوير الصناعة الوطنية أهم وسائل الحماية والانتصار على تلك القيود

المنتجات الكيميائية والغذائية الدوائية الأكثر تضررا بسبب هذه الاتفاقية

٠٠٠٠٠٣٢٨

فى ظل هذا العالم الجديد الذى ندخله الآن ونعيشه لم تعد هناك صراعات كبرى بين الكبار وبعضهم: انتقل الصراع قليلا متوجها نحو الدول الصغرى والنامية.

واخذت المواجهة صورا جديدة غير مباشرة.. بعيدا عن الحصار الاقتصادى او اعلان المقاطعة بين دولة كبرى واخرى نامية.. اصبحت هناك اتفاقيات ومعاهدات تم توقيعها بتخطيط من تلك الدول الكبرى.. صحيح ان الدول النامية والصغرى تحضر تلك الاجتماعات التى تتم فيها الموافقة على هذه الاتفاقيات لكن المصلحة تتحقق دائما للاقوى.

احد اهم تلك الاتفاقيات: اتفاقية الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع.. الاتفاقية قديمة وتم التوقيع عليها فى سنوات سابقة... الا ان اعادة طرحها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الاوربى خلال الفترة القليلة الماضية امر هام وبخاصة ان الامر يجىء فى اطار اتفاقية «الجات» تلك الاتفاقية فى وقت ماكانت تستهدف الحماية للجميع..

فهل اعادة طرحها فى ظل «الجات» يشير إلى انها تنتقل من الحماية إلى التقيد؟

وبالتالى نتساءل قضية من؟ نحن ام الدول الكبرى.. وتقييدنا أمام ماذا؟ وكيف نخرج من تلك القيود المتشابكة؟

اسئلة كثيرة واجابات علمية للخبراء تاتى فى ذلك التحقيق التالى حول هذه القضية القديمة.. الجديدة.. الهامة!

المهندس فتوح عبد الجليل حامد رئيس مكتب براءات الاختراع المصرى يقول أن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية بدأ منذ فترة طويلة نسبيا وذلك من خلال إتفاقية بون عام ١٩٨٦ لحماية المصنفات الأدبية وإتفاقية باريس عام ١٩٨٣ لحماية الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلاقة التجارية والنماذج الصناعية وإتفاقية روما لسنة ١٩٦١ لحماية الأداء والانتاج الفنى والأذاعة وإتفاقية واشنطن لعام ١٩٨٩ لحماية الملكية الفكرية للدوائر الكاملة، غير أن العديد من الدول وبخاصة الدول المتقدمة رات أنها غير كافية على الرغم من وجود كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ زمن طويل، ورغم ماجاء فى الأعلان العالمى لحقوق الأنسان الصادر سنة ١٩٤٨ من نصوص قاطعة لحماية هذه الحقوق محليا ودوليا، إلا أن الدول الصناعية الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبى قد أصرت على طرح هذا الموضوع فى اهم وأخطر جولة من جولات إتفاقية الجات وهى الجولة الثامنة المعروفة «بجولة أورجواى» للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وذلك حرصا منها على تامين أعلى مستوى من الحماية لما لديها من براءات الاختراع وعلامات تجارية وغير ذلك من حقوق الملكية الفكرية وخاصة بعد التزايد الملحوظ لعمليات الغش والتزوير وتقليد الماركات العالمية التى تقوم بها بعض الدول فى هذا المجال المتعلق بالتجارة الدولية.

ومن هنا اثار التساؤل القلق حول معايير اومبادىء وقواعد واضحة لتوفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتفتقر ايضا الى احكام فعالة لتسوية المنازعات الدولية مما جعل الدول تلجأ الى تشريعاتها الوطنية او تطبيق إجراءات فى حالة تسوية المنازعات مما يسبب مشاكل وتوترات دائمة بين الدول.

ويضيف: لذلك شهدت المفاوضات المرتبطة بالتجارة العالمية الكثير من المقترحات والمشروعات التى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وأسفرت المفاوضات عن ظهور إتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والتى تضم ٧٣ بندا تغطى جميع حقوق الملكية الفكرية التى ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة والملامح الرئيسية لهذه البنود التى تتعلق بدعم الانشطة التى تخدم التنمية والأرتقاء التكنولوجى على النحو الذى يتوازن والحفاظ على حقوق الغير وهى من البند ٩ الى البند ٤٠ ومقسمة من البند ٩ الى البند ١٤ لحماية حقوق المؤلف ومن البند ١٥ الى البند ٢١ لحماية العلامات التجارية ومن بند ٢٢ الى البند ٢٤ المؤتمرات الجغرافية ومن البند ٢٥ الى البند ٢٦ لحماية التصميمات والنماذج الصناعية ومن البند ٢٧ الى البند ٣٤ لحماية براءات الأختراع ومن البند ٣٥ الى البند ٣٨ لحماية الدوائر المتكاملة والبند ٣٩ لحماية الاسرار الصناعية والبند ٤٠ خاصة بالتصدى للممارسات المضادة ومن البند ٤١ الى البند ٧٣ خاصة باجراءات تنفيذ الاتفاقية وهى تشمل تفاصيل تلك الاجراءات وفض المنازعات وتسويتها والترتيبات الانتقالية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية.

ويواصل المهندس فتوح عبد الجليل حديثه قائلا: أن الاتفاقية أصبحت أمرا واقعا وتنفذ إبتداء من أول يناير عام ١٩٩٥ لجميع الدول الأعضاء ومن ضمنها الدول النامية، وأنه يجرى الآن فى مصر الخطوات التنفيذية والدستورية للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها وتعديل بعض التشريعات لتتوافق مع مواد الأتفاقية بما فيها بنود ومواد إتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

وفى سبيل هذه الاجراءات بحث مرعاة حصر نطاق الاضرار فى مجال الملكية الفكرية التى يمكن أن تقع وتعظيم الأثار الايجابية التى يمكن أن تتيحها فى نفس الوقت وكذلك الالمام ببنود الاتفاقية بكل عمق واعتبارها اهم إدارة قانونية دولية فى التاريخ المعاصر وماتفرضه بالتالى من أوضاع جديدة تؤثر بشكل عام فى مسار الاقتصاد العالمى وبشكل مباشر فى اداء أجهزة البحث والتطوير الوطنية.

...



المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ٣١ يوليو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

قيود وآثار سلبية

وعن القيود الجديدة التى تفرضها الاتفاقية والآثار السلبية التى تترتب على هذه القيود يواصل المهندس فتوح عبد الجليل حامد حديثه حيث يؤكد ان إتساع نطاق التكنولوجيا التى يستوجب حمايتها ومنها حماية المنتجات وطرق الانتاج فى كل مجالات التكنولوجيا واتساع الحماية على إختراعات المنتجات الكيميائية الدوائية والمستحضرات الصيدلية والكيماويات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية والتى كانت لاتحمى فى القانون الحالى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩.

وإمتداد فترة الحماية الممنوحة للتكنولوجيا وهى زيادة فترة الحماية الى ٢٠ سنة لبراءات الأختراع وكانت فى القانون الحالى ١٥ سنة لكل انواع البراءات و١٠ سنوات فقط لطرق الصنع للمنتجات الكيماوية الدوائية والكيماوية والغذائية والزراعية، وإحتكار صاحب البراءات لحقوق إستيراد المنتجات وهذا يقيد الحرية فى إستيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر خارجى والرادع الوحيد الذى يمكن ان يمنع من وقوع هذه الاضرار وهو أن ينص قانون براءات الأختراع الجديد على حقوق الأطراف المحلية للأستفادة من الأختراع بتشغيله من خلال الأستخدام أو التطبيق فى الأنتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الأجبارى ربما يتفق مع الاتفاقية.

فترة الحماية

ويرى ماهر عبد المحسن الباحث بمركز الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر أن نزيد فترة الحماية الممنوحة فى اتفاقية الجات عما كان منصوصا عليه فى قانون براءات الأختراع المصرى القديم الحالى، من أن فترة الحماية هى ١٥ سنة لكل أنواع البراءات و١٠ سنوات فقط لطرق الصنع الخاصة بالمنتجات التى ترتبط بصحة وغذاء الأنسان والحيوان، وبذلك يحرم البحث والتطوير والصناعات المحلية من فرصة الأجنة لتوليد وانتكنولوجيا اللازمة لصنع نفس المنتج أو طريقة الأنتاج طوال عشرين عاما ويتوجب بالتالى الأنتظار لحين إنقضاء هذه المدة وسقوط الأختراع فى حيز الدومين «الملك» العام وبعد أن يباح توليد وإستغلال تكنولوجيا مثيلة بالجهود الذاتية فى مؤسسة وتطويرها وغيرها.

ويضيف عبد المحسن بأن: منح مالك البزاءة حقوقا مطلقة إحتكارية لاستيراد المنتج موضوع الحماية اى جلبه بالاستيراد لمصر إضافة الى حقه فى الانفراد بصنع وإستخدام والعرض والبيع الا إذا سمح المالك لطرف اخر فى مصر واحد او أكثر من هذه الحقوق فى إطار ترخيص بذلك، وهذا يحرمنا من ممارسة الحرية فى إستيراد المنتج موضوع الحماية من أى مصدر بصرف النظر عن الطريقة التى يستخدمها ذلك المصدر فى الانتاج، وقد كان قانون براءات الأختراع المصرى القديم «الحالى» يقصر الحق الذى تخوله البراءة لمالكها على إستغلال الأختراع بجميع الطرق، حيث يعنى الأستغلال تشغيلا لأختراع بتطبيقه فى البلاد ويقصد الانتفاع به فى الأنتاج أما القيد الجديد فانه يمنع اى طرف محلى ومن ترخيص من مالك البراءة من الإقتراب من المنتج موضوع الحماية على النحو المنصوص عليه فى الاتفاقية.

ويؤكد ماهر عبد المحسن ان مصر يمكن ان تتفاعل مع الاتفاقية الدولية بحيث تحسين جودة المنتج المصرى لينافس مثيله من المنتجات الاجنبية ودراسة الاوراق الأجنبية ومسايرة رغبات الأسواق الأجنبية لاتاحة الفرص للتصدير، وخفض التكلفة الى الحد الذى يمكنه من المنافسة فى الأسعار العالمية والوقوف على الاسرار الصناعية الموجودة فى وثائق براءات الأختراع والاعتماد على الخامات المصرية وتطويعها للتكنولوجيا الجديدة والأستفادة من وثائق براءات الأختراع منتهية الحماية وسقطت فى الملك العام الى جانب إبراز دور البحث العلمى فى الابداع والتفكير بطريقة غير تقليدية.

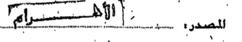
ويطالب عبد المحسن بتعديل مدة الحماية الى ٢٠ عاما بدلا ١٥ عاما والأتخاذ بمبدأ الجدة المغلقة للأختراع حماية المنتج، وطريقة التحضير او التصنيع بدلا من حماية الطريقة فقط وحماية المنتجات من جميع مجالات التكنولوجيا والمادة وتخطيط جهاز الملكية الصناعية وبراءات الأختراع - العلامات - النماذج الصناعية، وإمداده بآلفا حصين الفنيين المتخصصين.

وضرورة قيام رجال الصناعة والبحث العلمى بتطوير وتطويع مايقدم لهم من معلومات تكنولوجية من وثائق براءات الأختراع من وما بها أسرار صناعية ومطالبة جهاز الملكية الصناعية ومكتب براءات الأختراع، بتلقى الافكار التكنولوجية الجديدة وفحصها دقيقا ولايقرر منح البراءة إلا بعد الوقوف على ماتحتويه من خبرة وأسرار صناعية للاستفادة منها بمعلومات تكنولوجية تساهم فى تطوير الصناعة الوطنية.

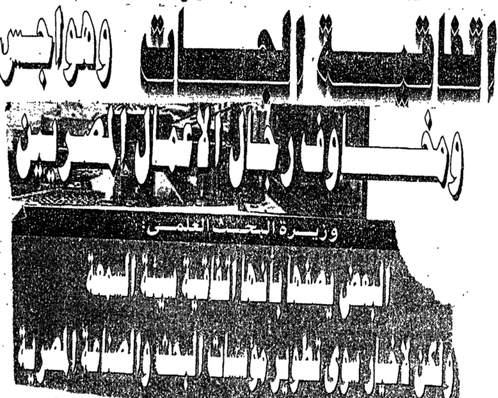
محمود الشندويلى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر:  الأهـــــرام

التاريخ: ٢ أغسطس ١٩٩٦



اتفاقية الجات وهواجس ومخاوف رجال الأعمال المصريين

وزيرة البحث العلمي:

البعض يصفها بأنها اتفاقية سيئة السمعة

ولكن لا خيار سوى تطوير مؤسسات البحث والصناعة المصرية

القصد من هذا الحوار هو عرض نماذج من الهواجس والمخاوف التى يمكن ترديدها فى المناسبات التى يخاطب فيها موضوع اتفاقية التجارة المرتطبة بحقوق الملكية الفكرية ولهذه الهواجس فى كثير من الاحوال ما يبررها من واقع الاحكام التى توردها اتفاقية الجات . وفى احوال اخرى ترجع الهواجس والمخاوف لقراءات مغلوطة او قاصرة لاحكام الاتفاقية . وهو فى العموم جانب من الهواجس التى تتردد بسبب بعض المشاعر بان مجموعة اتفاقية الجات فيها كثير من الغش والظلم للدول النامية. وفى كل الاحوال يعتبر واجبا ان تعرض هذه الهواجس بكل صراحة وان توضح الحقائق المحيطة بظروفها وواقع النصوص التى تحتويها الاتفاقية وان تقدم مقترحات للمعالجات الممكنة لازالة اللبس والغموض او منع الضرر او اجتلاب المنافع.. وترجع اهمية هذا الواجب . واجب



التعرف بكل دقة وتفصيل على الحقوق والالتزامات - الى ان احدا في الاغلب لن يبعدنا بما تسمح به هذا الاتفاقية ولكن هناك الكثيرون الذين سوف يذكروننا بما تنهى عنه وتحرمه ونحن نعلم ايضا ان هناك بعض التلميح بامكان فرض عقوبات معينة ولو على المستوى الثنائي في حالة الاخلال بالالتزامات التي تفرضها الجات وفي نفس الوقت هناك الكثير من التلميح بامكان قدوم فرص كبيرة للاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في حالة الالتزام في مصر بماتفرضه الاوضاع الجديدة التي تجيء بها اتفاقية الجات. وفيما يلي نص الحوار الذي تم اجراؤه مع الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمي حول اتفاقية الجات ومخاوف وهواجس رجال الاعمال المصريين بعد مناقشات موسعة شارك فيها كل رجال الأعمال المصريين والمؤسسات القومية.

حوار:

عباس مبروك

■ هذه الاتفاقية سيئة السمعة، وضارة اقتصاديا، ويجب عدم التوقيع عليها.

□ إن الاتفاقية اصبحت جزءا من النظام القانوني المصري ، بعد ان وقعت مصر عليها في ابريل ١٩٩٤ واقرها مجلس الشعب في ابريل ١٩٩٥، وانضمام مصر إلى الاتفاقية يعني انها نفضت عن نفسهانهائيا تراب الانغلاق، ولكن بدلا من التأوه والتوجع، والشكوى والتضرر يجب مواجهة الواقع (وفيه فعلا الكثير من المرارة والمخاطر) بالعمل الصالح الذي يحول الضارة إلى نافع، ويسمح بالتعايش مع هذه الاتفاقية، وفيها الكثير من الفرص التي تستحق التعرف عليها واقتناصها.

■ الاتفاقية ضارة بالبحث العلمي لانها تقيد حركة العلماء وتملأ حياتهم بالممنوعات طيلة ٢٠ عاما.

□ هذا صحيح من القراءة المتعجلة للاتفاقية، لانها تكرس مكاسب المبدعين في المقام الأول. لكن الاتفاقية لاتضع اي قيد على حرية العمل العلمي في معامل البحث والتطوير، بل تسمح تماما بالاستفادة من الحقائق العلمية والتكنولوجية المتضمنة في براءات الاختراع. لذا يجب على العلماء في مؤسسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قراءة الاتفاقية قراءة صحيحة، حتى يترسخ لديهم اليقين بانها ليست الشر كله ، وحتى ينتبهوا الى انها في الحقيقة تتيح لهم قدرا كبيرا من الفرص، بل تدعوهم لاقتناص هذه الفرص، وهي فرص الاطلاع على كوامن ابداعات الآخرين، حتى يشاركوا من الجهود العالمية للاضافة والتطوير، ثم الارتقاء الى مستويات الابداع.

■ أن التوقيع على الاتفاقية يعني التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة للدول النامية لتوفيق اوضاعها في مختلف مجالات التكنولوجيا.

□ هذا غير صحيح على الاطلاق، فالتوقيع تم بالفعل، وكذلك التصديق من كل سلطات الدولة، ولا ارتباط بين التوقيع وطول الفترة الانتقالية، ويعد اختيار الفترة الانتقالية من سنة الى عشرة منذ ٩٥/١/١ مسألة داخلية وقرارا سياديا وطنيا. ولا يوجد في الاتفاقية ما يمنع من التفرقة بين انواع التكنولوجيا المختلفة طوال الفترة الانتقالية. وستنطبق الاتفاقية بالنسبة لمصر في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٤/١٢/٣١ للمنتجات الزراعية والصيدلية و٩٩/١٢/٣١ لما عدا ذلك من التكنولوجيات.

■ مدى احقية الدول النامية في الحصول على مساعدات فنية وتكنولوجية تلتزم بها الدول المتقدمة.

□ لا صحة تماما لهذا الهاجس. ومن جانبنا نؤكد ان هناك انشطة يجري الاعداد لها بالفعل بالتعاون بين وزارة البحث العلمي ووزارة التجارة والتموين من جانب، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية من جانب آخر، لدعم وتطوير الانشطة الرامية لحماية حقوق الملكية الصناعية (براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية). والباب مفتوح تماما للحصول على دعم للاجهزة المسئولة عن حماية غير ذلك من انواع الملكية الفكرية. ويجب التعامل مع مرفق براءات الاختراع على انه مورد



للمعلومات والخدمات الهامة التى تفيد مرافق البحث والتطوير والانتاج من الدولة، وانه ليس مجرد مكتب للتسجيل. ولقد تاخر كثيرا ذلك التطور فى الفكر والرسالة والاداء، وهو تطور بات مطلوبا بالحاح فى ظل المعطيات الدولية المستجدة.

■ **الاتفاقية تسبب اضرارا مؤكدة للمنتجين الوطنيين فى الصناعة والزراعة.**

□ الاتفاقية فعلا تنطوى على الكثير من المزايا والمكاسب للمبدعين فى مجالات التجارة العالمية والنفاذ الى الاسواق الخارجية، وقدوم ابداعاتهم الى مصر أمر مؤكد فى ضوء الشرعية الدولية الجديدة وخفض الحواجز الجمركية ومثل هذه الهواجس وهى، صحيحة فى معظمها وكثيرة، إلا انها تفيد فى بناء العزيمة الوطنية على الارتقاء العلمى والتكنولوجى والانتاجى والتجارى الى مستويات المنافسة العالمية، وذلك جنبا الى جنب مع التحالفات التكنولوجية والاقتصادية ذات المرامى الاستراتيجية مع الاطراف الاجنبية، مع الاستعانة بالحوافز التى توفرها الدولة لاجتذاب الاستثمار الاجنبى، وبدلا من اقتصار الاطراف الاجنبية على الانشطة التجارية وحدها، والاحتماء وراء الاتفاقية فى مزاولتها.

■ **هناك اضرار ستصيب المزارعين بسبب احتكار السلالات النباتية وحمايتها كملكية فكرية.**

□ هذا ممكن تماما بسبب ما هو محتمل من ارتفاع اثمان السلالات النباتية المتميزة (مثل التقاوى) المستوردة، والتى تنتج بأساليب الهندسة الوراثية. والقانون المصرى الجديد لبراءات الاختراع يوفر للمرة الاولى الحماية للسلالات النباتية ضمن غيرها من بعض اشكال الحياة. ولكن العالم الذى نعيش فيه يعد التميز العلمى والتكنولوجى واحدا من أهم قواعد اللعبة الكونية الجديدة التى تتيح الانتاج الزراعى المتفوق باستخدام السلالات النباتية المتميزة، والاقتدار الوطنى فى مجال البحث والتطوير لاستنباط سلالات جديدة خاصة ما يناسب منها محاصيلنا المحلية، والمشاركة عالميا فى الانتاج المتفوق الذى تنتجه تلك السلالات، وقد اتخذت مصر خطوات جادة على هذا الطريق بانشاء قدرة بحث وتطوير فاعله مثل معهد بحوث الهندسة الوراثية بوزارة الزراعة، وما يجرى انشاؤه فى مدينة مبارك للبحوث المتطورة.

■ **من اكبر سلبيات الاتفاقية حماية الادوية الحديثة كمنتجات لا تطرق انتاج.**

□ هذا صحيح تماما وينتظر بالفعل حدوثه. وامامنا اربعة خيارات فى ذلك، اولها النظر الى المنتجات الجديدة التى تفرض حمايتها على انها ثمار للبحث والتطوير الاجنبى ونظرة التعلم من موضوعها ونقاط الفائدة العلمية والتكنولوجية المتضمنه فيها، ثانيها التحالف مع اصحاب التكنولوجيا الجديدة وتقديم الحوافز التى تغريهم على القدوم والاستثمار على أرض مصر فى انتاج يخدم الجانبين، ثالثها التفاوض مع اصحاب التكنولوجيا الجديدة للترخيص بتطبيقها فى مصر لانتاج السلع الجديدة وفق افضل شروط تعاقديه، رابعها الاقتصار على التجارة الاستيرادية للحصول على المنتجات الجديدة فى جانب منها

ويجب على مؤسسة البحث والتطوير الوطنية فى مجال الدواء وغيره أن تنتبه الى حقيقة انه لا توجد أية قيود على انشطتها. واذا صح العزم فإن مؤسسة البحث يمكنها خلال فترة حماية المنتج الدوائى او غيره ان تجتهد لاستيعاب المكنون العلمى فى المنتج الجيد وان تواصل الاجتهاد للتوصل إلى كيان دوائى جديد تستأثر بالفضل فى انجازه.

■ **بسب الاتفاقية سوف تشتعل اسعار الأدوية الموجودة حاليا فى الاسواق.**

□ لا يوجد فى الواقع ما يبرر هذا الهاجس فى ظل سريان القانون الحالى لبراءات الاختراع. فالادوية المتداولة إما كانت محمية ثم سقطت فى الملك العام او مازالت محمية وسوف تسقط خلال سنوات معدودة فى الملك العام بعد انقضاء فترة حمايتها كطريق انتاج (١٠ سنوات). والدرس الهام هنا هو ضرورة العمل من خلال مؤسسة البحث والتطوير الوطنية بكثافة غير مسبوقة لتنشيط الانتاج المحلى واكسابه الصفة المصرية بكل الصدق، بدلا من استمرار الوقوع تحت رحمة الموردين واصحاب التكنولوجيا الاجانب، والدرس الأخير هو ضرورة التحول الفورى لانتاج الادوية باسمائها الاصطلاحية بعد سقوط اختراعها من الملك العام أو انتهاء مدة تراخيص انتاجها باسمائها التجارية، مما يخفف اعباء التكلفة على عاتق المستهلك.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٩٦

الدواء.. سلعة ذات طابع خاص

د. جلال غراب
رئيس
الشركة
القابضة
للأدوية:

نحتاج مليار جنيه .. لمواجهة تحديات «الجات» بعد ٨ سنوات



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٩٦

الدواء الجديد فى الخارج يتكلف ٢٠٠ مليون دولار..وفى مصر ٣٠ مليون جنيه والسبب : امكانياتنا أسهل .. مرتباتنا أقل .. علماؤنا متواضعون .. لا نملك عمالة زائدة

مستعدون لتعويض أى عامل يريد.. المعاش المبكر

نستورد بـ ٢٠٠ مليون جنيه أدوية ونصدر ١٠٪ فقط من إنتاجها

لابد من تحسين أوضاع الشركات قبل طرحها فى البورصة

ليس من حق أى دولة إنتاج الدواء.. إلا بعد سقوط براءة اختراعه



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المســــاء

التاريخ: ٣ اغسطس ١٩٩٦

الدواء .. سلعة ذات طابع خاص جدا .. فهى كرغيف العيش لايستطيع الانسان الاستغناء عنه او التعامل معه بشكل تجارى او مالى بحت .. وفى ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة .. ومع سرعة مرور الزمن وبقاء ٨ سنوات فقط على بدء تطبيق اتفاقية الجات والملكية الفكرية .. زادت حالة القلق بالنسبة للصناعات المصرية بشكل عام وصناعة الدواء بوجه خاص ..

والخصخصة فى صناعة الدواء ليست بالمعنى المعروف فى سائر الصناعات لان الدواء سلعة لها جانب اجتماعى واخر اقتصادى ولهذا فان خصخصة شركات الدواء من قطاع الاعمال تعنى خصخصة الادارة اى ان تمارس ادارة الشركات نفس ممارسات القطاع الخاص لتطوير الاداء حتى تصبح للشركات القدرة علـى المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية .

● يقول الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة لصناعة الادوية ان هناك خمس شركات ستطرح فى البورصة وقد تم بالفعل طرح اسهم شركتى الاسكندرية والنيل للادوية .. وان برنامج طرح اسهم الشركات للبيع سيتم على ثلاث شرائح هى :

● طرح ٢٠٪ من الاسهم بحيث تباع ١٠٪ منها لاتحاد المساهمين من عمال الشركات الـ ١٠٪ الاخرى تطرح بالبورصة بسعر مبنى على تقييم وعائد معين ثم يترك السهم للتداول بالبورصة بعد ذلك حتى يتحدد سعره .

● طرح ١٠٪ فى البورصة للبنوك وصناديق الاستثمار والافراد وكبار المستثمرين . وبعد ان تباع جميع اسهم هذه الشريحة يتم طرح الشريحة الثالثة وتبلغ نسبتها ١٠٪ ايضا وتباع لنفس فئات الشريحة الثانية

تحسين اوضاع

اما بالنسبة لبقية الشركات التابعة . بخلاف الخمسة المطروحة للبيع . فانه جار تحسين اوضاعهم وخاصة مع وجود شركتين فقط متعثرتين بشدة ولكن هناك املا فى تعديل اوضاعهما وعند تحقيق مستوى الربحية المنشود فسوف يتم طرحها للبيع .. وتدل موشرات الرسمية فى بعض الشركات التابعة الى زيادتها الى ثلاثة اضعاف بعد ان تحولت الى قطاع الاعمال

وبالنسبة للاسهم التى طرحت بالبورصة فان سعر سهم شركة الاسكندرية ارتفع الى ٦٨ جنيها بعد ان كان ٦٠ جنيها .. ومازال سهم شركة النيل مستقرا نوعا ما

● وهل يتم بيع الشركات لمجرد البيع او لابد من تقييمها وتحسين وضعها الحالى وكيف يتم ذلك ؟

● ● طبعا لابد من تقييم الشركات وتحديثها مع نهاية كل سنة مالية هذا بالنسبة للشركات التى لم يتم بيعها بعد . اما التى تم بيعها فان سعر الشركة يتحدد بعدد الاسهم وسعر السهم فى السوق .. وفى حالة وجود شركة ما تدل مؤشراتها المالية الى الربحية والنمو فانه يؤجل طرحها للبيع بالبورصة حتى تصل لمستوى معين من الربحية والانتاجية .. اما بالنسبة للشركات المتعثرة فلم يتم طرحها الان للبيع حتى تنتهى من حل مشاكلها ومعوقاتها والقضاء على خسائرها ..

● ماهى علاقة الجات بصناعة الادوية ؟

● ● الجات ليست لها علاقة كبيرة بالمستحضرات الطبية بصورتها النهائية ولكن ارتباطها الاصلى بالخامات الدوائية الموجودة فى العالم .. اما اتفاقية الملكية الفكرية فهى جزء من اتفاقية الجات او احد ملاحقها وتنص على ان المخترع لخامة دوائية يمتلك براءة اختراع لها فانه يظل محتفظا بحق ملكيتها لمدة عشرين عاما حيث يظل خلالها محتكرا لشيين المنتج وتكنولوجيا الوصول للمنتج .. وبالتالى ليس من حق اى دولة ان تنتج هذا الاختراع خلال العشرين عاما مما يعنى اننا كدولة سنضطر لاستيراد هذا الاختراع وبالتالى ستزداد سعر الخامة فى كل العالم لحين سقوط براءة الاختراع .

عموما فان حجم تلك المشكلة الان يمثل ٥٪ من حجم انتاجنا .. حيث ان الادوية الخاضعة لبراءات الاختراع حاليا تمثل ٥٪ فقط من انتاجنا ولكن سيزداد حجم المشكلة مستقبلا لان الدواء فى حالة تطوير دائم وبسرعة شديدة حوالى مرة كل ١٠ سنوات حيث يظهر طور جديد من اطوار التطوير للدواء .. وقد استوعب المسئولون فى مصر تلك المشكلة التى ستظهر بعد ٨ سنوات وبالتالى فقد بدأت اللجان والاجتماعات والمناقشات بين الجهات المعنية للوصول لاسلوب عملى لمواجهة اثار اتفاقية الجات والملكية الفكرية .

● وكيف تواجه ذلك ؟

حـــــوار:

عمالة مصر

•• فى رايى .. ان اسلوب المواجهة واحد فقط وهو ان نمتلك تكنولوجيا خاصة بنا .. ونسجلها ببراءات اختراع بل ونسعى لتصديرها وبالتالى نبتعد بقدر الامكان عن ان نكون مستوردين للتكنولوجيا

العمال

• ماموقف عمال صناعة الادوية عند الخصخصة ؟

•• العمال هم اول النقاط التى تثار عند مناقشة برنامج للخصخصة ولكن فى قطاع الدواء اؤكد انه لاتوجد الا زيادة قليلة فى عدد العمال بالشركات التابعة حيث بلغ عددهم ٢٥ الف عامل وفى بعض الشركات لايوجد اى عمالة زائدة بل وتقوم بتعيين موظفين جدد .. وبالتالى فان العمالة لاتمثل عبئا بل يمكن الاستفادة منها عن طريق التوسع فى النشاط الانتاجى وتدريب العمال واعادة تاهيلهم ..

وعموما فانه لامانع من النظر فى امر اى عامل يجد ان فى صالحه ان يترك العمل بمحض ارادته وسوف ينظر فى امر تعويضه .. وقد وضعت بالفعل بعض الشركات فى لوائحها نظاما للمعاش المبكر وبالفعل خرج بعض العاملين على المعاش بناء على هذا النظام وحصلوا على حقوقهم وتم تعويضهم طبقا للانظمة الموضوعة .. وعموما فان موضوع « المعاش المبكر » مازال تحت الدراسة على مستوى الدولة .

أيهما أفضل ؟

• هل ترى انه من الافضل ان تتبع شركات الدواء وزارة الصحة ام وزارة قطاع الاعمال ؟!

•• للرد على هذا الموضوع .. فانه لابد ان نعرف ان للدواء شقين احدهما اقتصادى باعتباره صناعة لها مقوماتها الاقتصادية وهنا يعتبر الدواء سلعة .. ومع هذه الرؤية فان شركات الدواء تتمتع بالاستقلالية ومن الافضل لها ان تتبع وزارة قطاع الاعمال .. ولكن الشق الاخر للدواء هو الشق الصحى الذى يجب ان تشرف عليه وزارة الصحة .. ولهذا لا يجب الخلط او المقارنة بينهما .. علاوة على ذلك فان للدواء شقا اجتماعيا لانه يرتبط بصحة وحياة الناس لذلك تتدخل الدولة فى تسعير الدواء .. وفى كل تلك الحالات يجب ان اطور صناعة الدواء واحسنها لانتاج دواء مصرى امن بسعر مناسب لايسبب خسارة للشركات المصنعة للدواء ..

• اختراع دواء جديد .. هل هو مشكلة فى مصر .. وهل لدينا المخترعون الجادون فى صناعة الدواء ؟

• نعم .. اكيد لدينا الافكار والباحثون والمخترعات ولا ينقصنا سوى التطبيق العملى والصناعى والتجربة الاكلينيكية او العلاجية .. كما اننا لانستطيع الاعتماد على مايتم حاليا فى مراكز البحوث والجامعات حيث اننا نحتاج لانفاق ضخم من الشركات نفسها .. وفى الخارج يتكلف انتاج دواء جديد فى حدود ٢٠٠ مليون دولار وذلك للابحاث والتطوير والتصنيع والتسويق فى حين ان ذلك يتكلف فى مصر من ٢٠ الى ٣٠ مليون جنيه تقريبا وذلك لأن امكانياتنا اسهل ومرتباتنا اقل وعلماءنا متواضعون .. كما يمكن تضافر جهود الجامعات ومراكز البحوث والصناعة لانتاج مستحضرات جديدة باسعار اقل .

كما ان مصر تمتلك خامات طبيعية تستخدم فى صناعة الدواء واقصد الاعشاب الطبيعية التى تمتلىء بها صحراؤنا واراضينا .. خصوصا وانه لدينا اعشاب يمكن ان تدخل فى العديد من صناعات الادوية واسعارها رخيصة تماما .

تطوير المنتجات

من اجل هذا فانه جار تطوير شامل بشركات صناعة الدواء فى قطاع الاعمال وهو يشمل ثلاث نواح هى :

- تطوير المنتجات مضمون شكلا اى من زاوية التكنولوجيا المستخدمة وكذلك من ناحية شكل العبوات لتكون بنفس مستوى عبوات القطاع الاستثمارى او المستورد .
- تطوير الامكانيات سواء فى الاماكن او الآلات او التكنولوجيا .
- تطوير اداء الافراد وهو اهم اشكال التطوير على مستوى جميع الادارات



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المســــــاء

التاريـــخ : ٣١ اغطس ١٩٩٦

من خلال التدريب المستمر لكافة مستويات العمالة واستخدام الميكنة فى كل شيء ..
عندما يتم الانتهاء من هذا التطوير فسوف تستطيع الشركات المصرية المنافسة فى الاسواق المحلية والخارجية ..

التصدير .. إلى اين؟!

● هل نحن دولة مصدرة للدواء ؟

● ● مايتم تصديره حاليا هو ١٠٪ فقط من الانتاج المحلى بقيمة تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه وذلك على مستوى جميع شركات قطاع الأعمال والخاص أما ما يخص قطاع الاعمال فقط فهو ٧٣ مليون جنيه خلال العام الحالى .. وهذه تعتبر بداية متواضعة تشمل ٤٠ دولة فى قارات اسيا وافريقيا واوروبا خاصة اوروبا الشرقية مثل دول الكومنولث سواء الاسلامية وغير الاسلامية وان كان يوجد بعض المشاكل فى التعامل معهم لأن الأنظمة لديهم لم تستقر بعد .. اما بالنسبة لاسيا فان خطة التصدير موجهة لوسط وجنوب اسيا مثل سيريلانكا وماليزيا وافغانستان والدول العربية .. وفى افريقيا تجرى محاولات لاقتحام هذه السوق التى اعتادت على الاستيراد من الدول الاوروبية ولكن تم التصدير هذا العام لأول مرة لدولة تونس .. وجار عمل اتصالات مع الجزائر فى حين ان التعامل مع السوق الليبية بدأ منذ فترة .

اسعار الدواء

● طبعا يوجد ارتفاع فى اسعار الدواء ولكنه لابد وان ننظر الى الدواء كسلعة تختلف عن السلع الأخرى .. كذلك فان الزيادة فى الاسعار تهدف الى الاستمرار والتطوير .. كما ان اسعار الدواء المصرى اقل من مثيله فى السوق الخارجية بنسبة تتراوح مابين ١٠ الى ٢٠٪ مما يعنى انه لوكان الانتاج المحلى الحالى مستوردا فان قيمته ستتراوح مابين ١٥ الى ٢٠ مليار جنيه بدلا من ٢,٨ مليار جنيه

● هل تحتاج الشركة القابضة والشركات التابعة لدعم مادى من الدولة لمواجهة الجات بعد ٨ سنوات ؟!

● ● لا .. فنحن نكتفى بانتاج الشركات ولا نستثمر من اموال الدولة اطلاقا بل ندفع ضرائب مثل شريحة القطاع الخاص لانه واجب وطنى ..

● كم يحتاج د . جلال غراب من اموال ليجعل الشركات التابعة قادرة على مواجهة الجات ؟

● اتصور اننا لابد من الانفاق فى الـ ٨ سنوات القادمة مالا يقل عن مليار جنيه على بحوث الادوية . وهو تصور مبدئى . لانتاج ادوية نستطيع تسجيلها وعمل براءات اختراع لها من اجل المنافسة بها فى الاسواق العالمية ..

● وما الذى تشغلكم الان ؟

● اهم شيء هو التنسيق بين الشركات التابعة وان نتنافس فى الداخل ونتكامل فى الخارج .. وان ننتهى من تصحيح مسار الشركات المتعثرة اى نعمل على وقف نزيفها وتحويلها لشركات رابحة .

● ما رايك لو لم تحصل الدولة منكم على ضرائب بل يتم استخدامها لتطوير الأبحاث لانتاج دواء مصرى ١٠٠٪ ؟

● ان للاموال دورة معروفة وتتحرك من الجيب اليمين للشمال .. والضرائب واجب وطنى يتم استخدامه فى تنفيذ متطلبات اخرى لصالح الشعب ..

الخامات الدوائية

● هل تتوقع زيادة فى اسعار خامات الدواء مما سيسبب ارتفاعا اخر فى اسعار الدواء !

● ● لا اتوقع ارتفاعا فى اسعار الخامات الدوائية فى الفترة القادمة الا فى حدود نسب التضخم العادية طبقا لموجة التضخم السارية فى كل دول العالم .. وفى مصر تبلغ نسبة الانتاج المصرى من الخامات ٢٠٪ بدون توكيل او ترخيص .. ويبلغ نصيب الفرد من الدواء فى مصر حوالى ١٢ عبوة دواء حيث يتم انتاج ٨٠٠ مليون عبوة يتم تقسيمها على ٦٣ مليون نسمة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٣١ أغسطس ١٩٩٦

لماذا لم تستخدم مصر حقها في فرض رسوم الاغراق أو الرسوم المقابلة للدعم رغم دخول واردات من الخارج نافست بشده الانتاج المحلى !!

مصادر مسئولة بالتمثيل التجارى:

ـ خطوات محددة لبدء تطبيق الوسائل المشروعة التى تتيحها اتفاقية الجات لحماية الانتاج المحلى

د . احمد الجويلى

ـ التقييم والتثمين الجمركى ونظام التبويب الجمركى وقواعد المنشأ والاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية وسائل جمركية يتم استخدامها



تساؤل هام برز إلى السطح خلال الفترات الماضية يتعلق بكيفية حماية الانتاج المحلى من الواردات وذلك وفقا لاتفاقية الجات.. فبعد ان قامت مصر بالغاء أسلوب حظر الاستيراد - تقريبا - وبدات فى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد بدا شبح تهديد الواردات الخارجية قويا لمثيله المحلى خاصة فى ضوء رخص وجودة تلك الواردات وبصفة خاصة الآسيوية وايضا الاوروبية، ورغم ان اتفاقية الجات قد تضمنت فرض رسوم مكافحة الاغراق او الرسوم المقابلة للدعم ورغم انضمام مصر لهذه الاتفاقيات إلا انها لم تستخدم حقها فى فرض رسوم الاغراق او الرسوم المقابلة للدعم رغم دخول واردات من الخارج اضرت بالانتاج المحلى وذلك لعدم وجود نظام متكامل حول الدعم والاغراق..

ووفقا لما اكدته مصادر مسئولة فانه تتخذ حاليا الخطوات لاقامة هذا النظام فى مصر بالتعاون مع الجهات وسيتم تطبيقه على غرار الدول التى استخدمته بكفاءة عالية مثل المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا وعلى غرار الدول التى أخذت باسلوب التحرر الاقتصادى مؤخرا مثل المكسيك وغيرها.. لقد أكد مصدر مسئول بالتمثيل التجارى انه يتم حاليا اتخاذ الخطوات المناسبة لا ستبدال السياسات التجارية التى اعتمدت على تنظيم الاستيراد من خلال اساليب الحظر إلى سياسات تتسق مع التزامات مصر الدولية، وذلك من خلال الوسائل الجمركية والتى تتضمن ٤ مصادر تشمل الرسوم الجمركية ونظام التبويب الجمركى والتقييم أو التثمين الجمركى وقواعد المنشا والاعفاءات الجمركية ومن خلال ايضا الوسائل غير الجمركية والتى تتضمن أساليب الوقاية والاجراء الوقائى المسموح به للدول النامية التى تعانى خلل فى موازين مدفوعاتها اما المحور الثالث فهو فرض رسوم مكافحة الاغراق أو الرسوم المقابلة للدعم ويشمل المحور الرابع المواصفات القياسية والرقابة على المواصفات.

ويظل التساؤل قائما حول أساليب حماية الانتاج المحلى من الواردات وفقا لاتفاقية الجات.

حول اساليب حماية الانتاج المحلى من الواردات وفقا لاتفاقية الجات يقول مصدر مسئول بالتمثيل التجارى: اقيمت الجات فى عام ١٩٤٧ كمنظمة دولية تعنى بتحرير التجارة الدولية وتعمل على تنميتها وتنشيطهامن خلال إزالة العوائق الجمركية، وتخفيض العوائق الجمركية وتمثل الجات النظام التجارى الدولى وتضم فى عضويتها حاليا ١٠٨ دولة تمثل تجارتها حوالى ٩٥٪ من التجارة العالمية.

وقد انضمت مصر للجات فى عام ١٩٧٠ واصبحت بهذه العضوية ملتزمة بنظام حرية التجارة الدولية فى سياستها التجارية، وشاركت فى جولات المفاوضات التى تمت فى اطار الجات بهدف العمل على مزيد، من تحرير التجارة، ومن اهم هذه الجولة المسماه بجولة مفاوضات اوروجوى وقد بدات فى سبتمبر ١٩٨٦.

وبالنسبة لمصر فقد اخذت خطوات واسعة فى مجال الاصلاح والتحرير الاقتصادى بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى وما يتسق مع حقوقها والتزاماتها فى الجات.

ومن ملامح برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى الذى تسير عليه مصر تحرير تجارتها الخارجية من خلال ازالة القيود الكمية على الاستيراد واعادة هيكلة الرسوم الجمركية المفروضة علي الاستيراد بالشكل الذى يدعم اعادة هيكلة اقتصادها القومى.

وقد اعتمدت مصر فى الماضى على اساوب حظر الاستيراد - وهو اسلوب مخالف لقواعد الجات، كما اعتمدت على رسوم جمركية مرتفعة للغاية وقد ادت هذه السياسات إلى تشوهات واختلالات تسعى السياسة الحالية إلى اعادة تحجيمها بالشكل الذى يتفق مع التزاماتها الدولية وبالصورة التى تحقق افضل النتائج لزيادة الانتاج والتصدير، وتعمل من جانب أخر إلى تخفيض العجز فى الميزان التجارى وازالة الخلل السائد فى ميزان المدفوعات.

ويتم حاليا اتخاذ الخطوات المناسبة لاستبدال السياسيات التجارية التى اعتمدت علي تنظيم ا لاستيراد من خلال أساليب الحظر إلى سياسات تتسق مع التزامات مصر الدولية... والتى يمكن ان يطلق عليها: الوسائل المشروعة التى تتبعها اتفاقية الجات.

الوسائل الجمركية

١- الرسوم الجمركية:

وهى الوسيلة الوحيدة التى تسمح بها الجات للتفرقة بين السلع المستوردة والمنتج المحلى المثيل، ويشترط فيها عدم التمييز بين الموردين أو المصادر الخارجية للاستيراد، واستثناء من مبدأ عدم التمييز يسمح للدول النامية ان تتبادل التخفيضات الجمركية فيما بينها دون ان يسرى ذلك على بقية الدول الاعضاء فى الجات.

٢- نظام التبويب الجمركى:

تسير معظم دول العالم حاليا على نظام جديد للتبويب الجمركى يطلق عليه النظام HARMONIZED SYSTEM ويعمل هذا النظام على وضع تفاصيل اكثر تحديدا لتصنيف البنود الجمركية عن النظام الحالى المعمول به فى مصر وهو نظام تبويب بروكسل، ولابد ان يؤدى النظام الجديد إلى تحديد أكثر للسلعة المستوردة بما يؤدى إلى تفادى التهرب من دفع الرسوم والذى يمكن ان يتم من خلال تصنيف السلعة بشكل خطا قد يؤدى إلى فرض تعريفة جمركية اقل من المفروض تحصيلها.

٣- التقييم أو التثمين الجمركى:

تقضى المادة السابعة من الجات وكذلك اتفاق التقييم الجمركى المنبثق عن جولة مفاوضات طوكيو بعدد من الضوابط لكي تتحقق السلطات الجمركية من فواتير الاستيراد، واذا ماتم استخدام هذه الضوابط فلابد أن يؤدى ذلك إلى فرض الرسم الحقيقى على الواردات وتفادى السلع المستوردة باسعار رخيصة تنفى الغرض الاساسى من فرض مثل هذه الرسوم ومن بينها بالطبع حماية الانتاج المحلى.

٤- قواعد المنشا والاعفاءات الجمركية:

من الامور الطبيعية ان تتبادل الدول تخفيضات او اعفاءات جمركية مثل الاعفاءات والتخفيضات التى تتبادلها مصر مع عدد من الدول العربية ومثل التخفيضات التى تتبادلها مصر فى اتفاق التعاون الثلاثى بين مصر والهند ويوجوسلافيا.

ولتفادى دخول سلع من مصادر أخرى لا يحق لها الاستفادة من هذه التخفيضات يجب وضع الضوابط اللازمة حول قواعد شهادات المنشا لضمان ان السلعة المستوردة تأتى من الدولة الممنوح لها الاعفاء.

ولا شك ان استخدام هذه الوسائل الجمركية المختلفة لابد وأن يؤدى إلى زيادة التحقق من فرض الرسوم الجمركية الحقيقية، وتفادى التهرب من دفع الرسوم وبالتالى تحقق الرسوم الجمركية بشكلها السليم اهدافها سواء فى زيادة الحصيلة الجمركية أو فى حماية الانتاج المحلى او لتحقيق الاهداف الاخرى مثل الاهداف الاجتماعية او مراعاة السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية وتوفير مستلزمات الانتاج.

نقطة اخرى فى مجال استخدام التعريفة الجمركية يجب أخذها فى الإعتبار وهى أن جولة المفاوضات التجارية الدولية المعروفة بجولة اوروجواى قد طلبت من كل دول العالم ومن بينها مصر العمل على تخفيض الرسوم الجمركية بهدف زيادة التجارة الدولية، كما تطالب دول العالم بتثبيت فئات الرسوم وعدم تغييرها بالزيادة بين الحين والآخر حتى تستقر المعاملات التجارية والنشاط الاقتصادى ككل وبحيث تمهد الطريق للمزيد من الاستثمارات.

ثانيا: الوسائل غير الجمركية

١- أساليب الوقاية:

نظرا لان الجات تسعى إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ونظرا لنجاح جولات المفاوضات السابقة فى تخفيض هذه الرسوم بحيث اصبح متوسط هذه الرسوم حوالى ٧٪ فى الدول الصناعية الكبرى فقد سمحت الجات للدول باستخدام اسلوب الوقاية SAFE-GUARD MECHANISM ووفقا لهذا الاسلوب فانه يحق لاية دولة وتواجه خطر من تزايد الاستيراد على صناعاتها او انتاجها المحلى بأن تتحلل مؤقتا من التزاماتها وذلك بان ترفع رسومها الجمركية على السلعة محل المناقشة او ان تفرض عليها قيد كمى اى تحد من استيرادها سواء بوضع حصة اجمالية للاستيراد او من خلال تراخيص الاستيراد، الا ان هذا الاجراء لايعنى الحرية المطلقة فى الحد من الاستيراد فقد اوردت المادة (١٢) من اتفاق الجات عددا من الشروط اهمها ان يكون الاجراء مؤقتا بعدد محدود من السنوات وان تقوم الدولة التى تفرضه باعطاء تعويض فى شكل تخفيض جمركى على سلعة اخرى للدولة الاجنبية التى تضار من مثل هذا الاجراء وفى حالة عدم الاتفاق على التعويض فقد سمح للدولة الاجنبية باستخدام اجراء انتقامى من خلال رفع الرسوم على صادرات الدولة التى تتخذ الاجراء الوقائى.

٢- الاجراء الوقائى المسموح به للدولة النامية التى تعانى من خلل فى ميزان مدفوعاتها:

من بين الاستثناءات التى وضعتها الجات لصالح الدول النامية تلك التى وردت فى نص المادة (١٨) من الجات والتى تسمح لتلك الدول التى تعانى من خلل فى ميزان مدفوعاتها بسبب تزايد وارداتها او لضعف صادراتها الناجمة عن ضعف وحداثة انتاجها سبب ظروف التنمية. ان تفرض قيودا جمركية - اى يسمح لها برفع رسومها الجمركية على عدد من السلع او بفرض قيود كمية سواء حصص او غيرها (وليس من بينها الحظر التام للاستيراد).

إلا ان هذا الاجراء ليس بمثابة حرية مطلقة فتقوم الجات بمراجعة هذه القيود دوريا كل سنتين لتتاكد من عدم التعسف فى استخدامه او لتتاكد من عدم الاضرار بالشركاء التجاريين الآخرين.

٣- فرض رسوم مكافحة الاغراق أو الرسوم المقابلة للدعم:

يطلق على اجراءات الوقاية الواردة فى البندين (١)، (٢) السابقين الاجراءات التى تتخذ ضد التجارة المشروعة العادلة FAIR TRADE اما الاجراءات التى تتخذ ضد الواردات غير العادلة UNFAIR TRDE فقد تمثلت فى المادة (٦)، (١٦) من اتفاقية الجات وكذلك فى اتفاقيتين صدرتا بعد جولة طوكيو هما اتفاقى الاغراق الدعم (وقد انضمت مصر لهذين الاتفاقيتين فى عام ١٩٨١).

ووفقا لنصوص الجات او لهذين الاتفاقيتين يحق للدولة التى تتعرض صناعاتها او انتاجها المحلى للضرر من الواردات التى تدخل اليها باسعار اغراق او دعم ان تفرض رسما مكافئا للحد من الآثار الضارة الناشئة عن هذه الاسعار.

ولتحديد مفهوم الاغراق والدعم فقد تم تحديد مفهوم البيع باسعار اقل من الاسعار العادية بأنها:

بيع السلعة المستوردة باسعار تقل عن سعر البيع فى البلد المصدر او بيع السلعة باسعار تقل عن اسعار بيعها فى دولة اخرى أو بيع السلعة باسعار تقل عن تكلفتها.

والفرق بين الاغراق والدعم هو ان الاغراق هو سياسة بيع السلعة باسعار اقل من العادية بتدخل الشركة المصدرة لكى تحصل على اسواق لسلعتها مالم تكن تصل اليها لولا بيعها باسعار منخفضة (اقل من العادية) اما الدعم فان السعر المنخفض يتحقق بان تقدم حكومة الدولة دعما للسلعة المصدرة يؤدى إلى بيعها باسعار منخفضة (اقل من العادية).

هذا ورغم إنضمام مصر لهذه الاتفاقيات إلا انها لم تستخدم حقها فى فرض رسوم الاغراق او للرسوم المقابلة للدعم رغم دخول واردات من الخارج اضرت بالانتاج المحلى، وذلك لعدم وجود نظام متكامل حول الاغراق والدعم.

وتتخذ الخطوات حاليا لاقامة هذا النظام فى مصر بالتعاون مع الجات وسيتم تطبيقه على غرار الدول التى استخدمته بكفاءة عالية مثل المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا وعلى غرار الدول التى اخذت باسلوب الحرر الاقتصادى مؤخرا مثل المكسيك وغيرها.

٤- المواصفات القياسية والرقابة على المواصفات:

تعمد دول العالم المختلفة إلى تحديد المواصفات القياسية للسلع المستوردة بالشكل الذى يمنع الغش التجارى وبالشكل الذى يؤدى إلى عدم استيراد سلع رديئة الصنع قد تؤدى إلى الاضرار بالانتاج المحلى أو بصحة وسلامة المواطنين وهناك امثلة عديدة على تضرر شركاتنا المنتجة من مثل هذه الواردات.

إلا انه يجب الحذر فى استخدام هذا السلاح لحماية الانتاج المحلى بالا يكون هناك تحيز لصالح الانتاج المحلى ضد السلعة المستوردة فيجب ان تسرى المواصفة القياسية الرقابة فى تطبيق المواصفة على السلع المستوردة والانتاج المحلى بنفس الدرجة والا اصبح غير قانونيا وفقا للجات.

الخلاصة:

وكما يقول مصدر مسئول استخدمت مصر فى الماضى وسائل التدخل المباشر ضد الاستيراد من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة أو من خلال سياسة الحظر، كما استخدمت سياسة تراخيص الاستيراد وهى رغم مشروعيتها إلا انه اتضح ان ادارة سياسة التراخيص ليست امرا سهلا وله عيوب كبيرة خاصة فى الدول النامية.



وقد بدأت الدولة في استخدام السياسيات السعرية المسموح بها وفقا لالتزاماتنا الدولية.. وقد أوضحت تجارب الدول الاخرى ان هناك البدائل المختلفة المشروعة التي يمكن لاى دولة ان تحد من الاستيراد وتعطى الحماية المشروعة لانتاجها المحلى وخاصة سياسات الوقاية ومكافحة الدعم والاغراق واتباع المواصفات القياسية والرقابة على تطبيق هذه المواصفات بشكل فعال.. هذا بالاضافة إلى الاستخدام الجيد للرسوم الجمركية واسلوب وضمان تحصيلها على السلع المستوردة.

ولكن يجب استخدام هذه الاساليب بالشكل الذى يتيح الحماية للصناعة والانتاج الكفء القادر على المنافسة وعدم الاستخدام لحماية صناعة مريضة تنادى بالحماية على غير اساس.

وإلى جانب اساليب الحماية فهناك وسائل اخرى لتشجيع ودعم التصدير من خلال عدد أخر من السياسات المتاحة لنا وفقا للجات.

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار
التاريخ: ٤ أغسطس ١٩٩٦

في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة مبارك

لا تغيير في الموقف الأمريكي لمساندة السلام وإدارة كلينتون متفهمة للواقع العربي

مصر دولة محورية نظامها ديمقراطي وصحافتها حرة ولا تدخل في شئونها

متابعة الاتفاق الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية والمنتج الثقافي المصري بأمريكا

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الأخبار
التاريخ: ٤ أغسطس ١٩٩٦

عقد مجلس الوزراء بكامل هيئته اجتماعا امس برئاسة الرئيس حسنى مبارك بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

تم خلاله استعراض النتائج الهامة للزيارة الناجحة التى قام بها الرئيس مبارك لواشنطن، وما تم خلالها من مباحثات واجتماعات مع الرئيس الامريكى كلينتون ونائب الرئيس آل جور واعضاء الادارة الامريكية ودوائر صنع القرار الامريكى سواء فى الحكومة او الكونجرس بمجلسيه.

وحضر الاجتماع الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام بان اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس حسنى مبارك كان من اهم الاجتماعات حيث عرض نتائج زيارته الناجحة للولايات المتحدة والقضايا التى بحثها مع الادارة الامريكية ودوائر صنع القرار الامريكى.

وكذلك نتائج الاجتماعات واللقاءات التى عقدها الرئيس هناك والتى وصفها الرئيس مبارك بانها كانت هامة للغاية لتوضيح وجهة النظر العربية والتأكيد على المبادىء والقيم والرؤية الواقعية والمستقبلية التى تتمسك بها الامة العربية من اجل تحقيق السلام العادل والشامل الذى يحقق الامن والاستقرار لكافة دول منطقة الشرق الاوسط.

تفهم امريكى

وقال وزير الاعلام: ان الرئيس مبارك عبر عن تقديره لتفهم الرئيس الامريكى كلينتون ونائبه آل جور واعضاء الادارة الامريكية للواقع العربى والصورة الواضحة لابعاد وقضية السلام التى طرحها الرئيس مبارك، والرؤية العربية لمستقبل مسيرة السلام والتى تقوم على التمسك بمرجعية السلام التى ساهم المجتمع الدولى بكل مؤسساته الى جانب الدول الراعية للسلام وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية فى صياغتها والعمل على تحقيقها على ارض الواقع.

صراحة ووضوح

ووصف الرئيس مبارك مباحثاته مع الرئيس الامريكى كلينتون انها اتسمت بالصراحة والوضوح والفهم المشترك سواء بالنسبة لقضية الشرق الاوسط التى تضعها كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الاولى من دوائر الاهتمام.

وكذلك بالنسبة للعلاقات الثنائية التى تربط كلا من مصر والولايات المتحدة الامريكية.

لا تغيير فى الموقف الامريكى

وقال صفوت الشريف: ان الرئيس مبارك اشار الى ان المباحثات سادتها، روح الصداقة والاحترام المتبادل والتقدير الواضح للدور المصرى فى الحرص على اتمام عملية السلام، الى جانب الحرص الواضح على المشاركة فى مساندة اطراف السلام باعتباره امرا هاما وحيويا.

وكذلك اكد الرئيس ان المباحثات اشارت الى انه لم يطرأ اى تغيير على موقف الولايات المتحدة الامريكية والمبادىء التى تحكم عملية السلام.

وقال الرئيس مبارك: ان ما اعلن للعالم من خلال المؤتمر الصحفى العالمى وكذلك من خلال لقاءات الرئيس بوسائل الاعلام الامريكية والمصرية وتصريحات المسئولين الامريكيين، الى جانب البيانات والكلمات التى اعلنها الرئيس، تمثل بوضوح حقائق القضايا وما تم التوصل اليه وتأكيده.

وقال الرئيس مبارك: ان مصر تتحرك باعتبارها دولة محورية فى المنطقة، ولسان وقلب الامة العربية التى تعبر بصدق عن رؤيتها، واكد ان قولنا واحد فى غرف المباحثات المغلقة او ما نعلنه لامتنا ونطلع عليه الرأى العام العالمى والعربى.

ووصف الرئيس مبارك لقاءاته برؤساء مجلس النواب والشيوخ الامريكيين ورؤساء واعضاء لجان الكونجرس والسينيت بانها جاءت مكملة لشرح الحقائق وصححت العديد من المفاهيم حول عدد من القضايا حتى تتضح الامور ولا تسمح باختلاط الاوراق.

القمة العربية

وقال صفوت الشريف: ان الرئيس مبارك اكد خلال اجتماعاته فى واشنطن على ان:

اولا: القمة العربية عمل عربى وشأن من شئون اسرة الوطن العربى لمعالجة قضاياهم والتعبير عن ارادتهم وان القمة العربية اسفرت عن قرارات وتوصيات تمثل نضجا عربيا فى فهم القضايا على المستوى الدولى والاقليمى.

كما ان القمة اكدت ان السلام خيار استراتيجى عربى لاول مرة منذ انشاء الجامعة العربية

ثانيا: اكد الرئيس ان السلام يقوم على مبدأ.. الارض مقابل

السلام فى اطار مقررات مدريد واسلو وكافة قرارات مجلس الامن والامم المتحدة.

ثالثا: ان الاسراع فى عملية السلام وتحريكها امر ضرورى يجب ان يتم دون تباطؤ حتى يمكن تجنب الاخطار التى تنجم عن تاخير دوران عجلة السلام.

رابعا: اكد الرئيس على اهمية تنفيذ الاتفاقيات التى تمت بين الفلسطينيين والاسرائيليين بما يحقق مناخا من الثقة باعتبار ان القضية الفلسطينية كانت ولا تزال جوهر ولب الصراع فى الشرق الاوسط.

السلام العادل

خامسا: ان السلام العادل هو الطريق الصحيح لتحقيق الامن والاستقرار، وان السلام لا يتحقق إلا باستعادة الارض.

سادسا: ان السلام هو الهدف والوسيلة لوقف اعمال العنف والارهاب ويفتح الباب كاملا امام كافة دول المنطقة لمحاصرة عناصر الارهاب ودحر اعداء السلام.

سابعا: اكد الرئيس على ان مصر تعيش نظاما ديمقراطيا وان الصحافة فى مصر حرة لا تدخل فى شئونها،

وفى هذا المجال تم تصحيح مفاهيم خاطئة كانت موجودة لدى الامريكيين من انه يمكن التدخل فى شئون الصحافة المصرية ومعالجتها للقضايا الاقليمية والدولية.

وقال صفوت الشريف: ان الرئيس مبارك اشار الى عدد من القضايا التى نوقشت خلال مباحثاته واجتماعاته فى واشنطن ومنها الخلاف الليبى الغربى فى اطار قرارات القمة العربية والجهود المبذولة للتوصل الى حل بشأنها.

وكذلك الموقف الدولى حيال السودان وتخفيف المعاناه عن الشعب العراقى، واشار الرئيس الى ما طرحه من انه من الواجب ان يطرح المجتمع الدولى بدائل لردع وعقاب الخارجين عما استقرت عليه الاعراف والقواعد الدولية لتكون بديلا عن الحصار، والمقاطعة تمثل عقابا جماعيا تتحمل اثاره ومعاناته الشعوب بينما قد يبقى مرتكب الخطأ والجرم حرا.

مواجهة الارهاب

واشار الرئيس الى ما تم مناقشته حول مواجهة الارهاب بعد ان اصبح ظاهرة عالمية وما سبق ان طالب به الرئيس منذ عدة اعوام واهمية تشكيل لجنة دولية لبحث الاسباب التى ادت الى انتشار الظاهرة ومعالجة القضايا الاساسية معالجة جذرية، ووضع قواعد من الواجب التزام الدول بها بما يوقف ايواء وتدريب وتمويل عناصر الارهاب مهما كانت جنسياتهم او دياناتهم.

علاقات قوية

وعن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية اكد الرئيس مبارك انه ليس هناك ما يعكر صفو العلاقات المصرية الامريكية وان هناك فهما مشتركا لمصالح الدولتين، واشار الى ان الخلاف فى وجهات النظر فى موضوع ما امر طبيعى بين الدول الصديقة يناقش من خلال قنوات الحوار ولا يؤثر على الروابط والمصالح التى تربط البلدين وان الزيارة عكست بالشكل والمضمون العلاقات المتميزة بين البلدين، كما اكدت التعاون المشترك فى كافة المجالات.

واكد الرئيس ان المباحثات مع الرئيس الامريكى وادارته واللقاءات مع كبار المسئولين فى الحكومة الامريكية ودوائر صنع القرار تؤكد ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين تسير فى الاتجاه الصحيح وان هناك التزاما بتقديم كل العون الذى يسهم فى دعم الاقتصاد المصرى.

ثقة فى الاقتصاد المصرى

وقال الرئيس: لقد عبر الجانب الامريكى عن ثقته فى الاقتصاد المصرى، والاداء الاقتصادى المصرى وما لمسه من نجاح للاجراءات التى اتخذتها حكومة د. الجنزورى فى سياسات الاصلاح الاقتصادى وكان لها صدى كبير فى كافة الدوائر.

واكد الرئيس انه لم يكن لديه اى مطلب فى هذا الشان.

واشار الرئيس الى ان الوفد الاقتصادى المصرى استكمل المباحثات التى كانت قد بدأت فى القاهرة مع صندوق النقد الدولى، وتم التوصل لشكل نهائى بين مصر وصندوق النقد سوف يعرض على مجلس ادارة الصندوق فى اجتماعه القادم، ويمثل



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٦

ذلك شهادة على ما حققته مصر من نجاح فى تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادى بكل محاوره.

وقال صفوت الشريف: ان الرئيس مبارك أكد اننا لا نوافق إلا على ما يتفق ومصالحنا سواء على المستوى القريب او المتوسط او البعيد.

وان اى اتفاق لا يشكل اى اعباء على المواطن المصرى او زيادة فى اسعار الخدمات او السلع الاساسية.

تشجيع الاستثمار

واشار الرئيس الى المباحثات الناجحة التى تمت بين رجال الاعمال المصريين والامريكيين واجتماع المجلس الرئاسى للشراكة بين البلدين، مشيرا الى ان الامور بدأت تتبلور من خلال هذه الاجتماعات فى تحديد مسارات واضحة لتشجيع الاستثمار الامريكى فى مصر وقيام مشروعات تفتح باب الاستثمار على مصراعيه.

وأكد الرئيس مبارك حرص الادارة الامريكية على دفع وتشجيع الاستثمار فى مصر لما تتمتع به من امن واستقرار سياسى واجتماعى واقتصادى وما تبذله الحكومة من تذليل للعقبات وإزالة كل ما يحد من رقعة الاستثمار وآفاقه.

كما اشار الرئيس الى ان مؤتمر القمة الاقتصادى للشرق الاوسط الذى سيعقد بالقاهرة فى نوفمبر القادم سيكون له نتائجه الايجابية اذا توافرت له فرص النجاح واهمها تحقيق تقدم ملموس على ارض الواقع فى قضية السلام.

تنسيق المواقف

وفى اطار نتائج الزيارة والقضايا التى بحثها الرئيس مبارك فى واشنطن اصدر الرئيس مبارك عدة تكليفات:

اولا: التحرك الدبلوماسى فى المرحلة القادمة واطار هذا التحرك على المستويين الدولى والاقليمى.

ثانيا: الاتصالات التى سوف تتم على المستوى العربى لتنسيق المواقف واحاطة الزعماء العرب بنتائج زيارة الرئيس وتبادل الراى والتعرف على وجهات النظر.

ثالثا: ان الرئيس سوف يلتقى خلال الايام القادمة بكل من الرئيس السورى حافظ الاسد والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات كما يلتقى بعدد من الزعماء.

رابعا: سوف يبعث الرئيس مبارك بعدة رسائل لعدد من الزعماء العرب

خامسا: ان اتصالا سوف يتم مع رئيس وزراء اسرائيل نتنياهو الى جانب القنوات الدبلوماسية لتنسيق المواقف ودفع عجلة السلام على الطريق المرسوم.

سادسا: كلف الرئيس الحكومة بإعداد اوراق عمل حول ما طرحه الرئيس بخصوص بدائل للعقوبات الجماعية التى تتعرض لها الشعوب وذلك فى اطار مواثيق الامم المتحدة.

سابعا: تشكيل مجموعة عمل لبحث المشروعات التى طرحها الاجتماع المشترك بين رجال الاعمال فى كلا البلدين وتهيئة المناخ لبدأ عدد من المشروعات التى شملتها ورقة العمل المشتركة، واستمرار الحكومة فى سياستها لتشجيع الاستثمار وازالة اى عقبات لتنفيذ تلك المشروعات.

ثامنا: تشكيل مجموعة عمل لاعداد الاوراق الخاصة بمواجهة الارهاب على المستوى الدولى.

تاسعا: متابعة ما تم الاتفاق عليه فى المجال الاقتصادى بين البلدين والتعاون المصرى الامريكى فى ذلك، وعلى وجه الخصوص زيادة حجم الصادرات المصرية لامريكا.

عاشرا: متابعة ما تم الاتفاق علية من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية والمنتج الثقافى المصرى فى الولايات المتحدة، سواء كان الكتاب او الفيلم او التسجيل وكيفية اعمال الاتفاقيات القائمة فى فض المنازعات التى تنشأ الى جانب اصلاح النظام القانونى بما يحمى حقوق كافة الاطراف.

حادى عشر: استمرار الاتصالات التى بدأت فى مجال التعاون السياحى بين البلدين فى اطار المباحثات التى تمت فى هذا الشان.

وضوح الرؤية

وقال صفوت الشريف: ان رئيس الوزراء الدكتور الجنزورى اشار فى نهاية الاجتماع الى متابعة الراى العام المصرى والعربى لزيارة الرئيس مبارك لواشنطن لحظة بلحظة وكذلك متابعة كل ما صدر عن الرئيس من تصريحات باعتباره زعيما عربيا كانت زيارته تستهدف صالح الامة العربية، والعمل لتحقيق صالح السلام.

وقال وزير الاعلام: ان الرئيس مبارك اكد فى ختام الاجتماع ان الزيارة حققت وضوح الرؤية للراى العام الامريكى من خلال العديد من اللقاءات الاعلامية مع كبريات الصحف وشبكات التليفزيون العالمية بهدف توضيح الحقائق وشرح وجهات النظر بما يخدم كافة الاطراف فى عملية السلام.

وأكد الرئيس ان مصر هى التى فتحت باب السلام وسوف تظل تبذل كل الجهد للوصول الى اهدافه لصالح كافة شعوب المنطقة

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٦

قانون

ابن البلد والأجنبى أمام الجات

تناولت اتفاقيات الجات التجارة فى الخدمات بما فى ذلك الخدمات المالية. وحددت ماتشمله الاتفاقية بان تنطلق الخدمات من اراضى عضو الى اراضى عضو آخر بالاتفاقية أو من اراضى عضو إلى مستهلك الخدمة فى اراضى عضو آخر، بحيث لاتكون هناك مؤسسات وطنية تتوسط فى ذلك. كما ان الاتفاقية تشمل التواجد التجارى لمورد الخدمة فى اراضى دولة اخرى عضو بالاتفاقية سواء كان هذا الوجود باشخاص معنوية او طبيعية (المادة الاولى من اتفاقية التجارة فى الخدمات).

والخدمات هنا ومنها الخدمات المالية تشمل «جميع الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات التى تورد فى اطار ممارسة السلطة الحكومية» اى تورد على اساس غير تجارى او بدون تنافس مع واحد او اكثر من موردى الخدمات (المادة الاولى أيضا) . ويبدو أن هذا التحديد كان غير كاف فى نظر واضعى الاتفاقية فعادوا فى ملحق الخدمات المالية وفى البند الاول الخاص بالنطاق والتعريفات ينصون على ان الخدمات الموردة فى اطار ممارسة السلطة الحكومية يقصد بها :

١ - الانشطة التى يمارسها بنك مركزى او سلطة نقدية او اى كيان عام آخر لتنفيذ سياسات نقدية او سياسات خاصة بسعر الصرف

٢ - الانشطة التى تشكل جزءا من اى نظام رسمى للتامينات الاجتماعية، او من انظمة المعاشات

٣ - وغيرها من الانشطة التى يمارسها أى كيان عام لحساب الحكومة او بضمان منها او بمواردها المالية

ومع ذلك اذا سمحت الدولة لموردى الخدمات المالية بها بممارسة أى من هذه الانشطة متنافسا مع كيان عام او مع مورد خدمات مالية اعتبر تعبير خدمات شاملا لهذه الانشطة. وكمثال على ذلك فان البنك المركزى المصرى يعهد الى البنك الاهلى المصرى ببعض العمليات والخدمات الداخلة فى نشاطه مثل صرف الشيكات فى البلاد التى لايوجد فيها للبنك المركزى فروع. وقد يعهد الى بنوك اخرى بذلك. وفى هذه الحالة ليس للبنك المركزى ان يتمسك امام البنوك الوافدة من دول اخرى والتى تعمل فى مصر بأن هذه الخدمات لايجوز لهم التدخل فى أدائها . فالنصوص التى ذكرناها الآن تمنعه من ذلك.

وفى البند الخامس من اتفاقية التجارة فى الخدمات وهو خاص بالتعاريف تم تعريف الخدمة المالية انها اية خدمة ذات طابع مالى يقدمها مورد خدمات مالية فى عضو ما وتشمل جميع انواع التامين والخدمات المتصلة بالتامين وجميع الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية وتشمل بالتحديد :

١ - التامين المباشر (بما فيه التامين المشترك) على الحياة وعلى بقية فروع التامين واعادة التامين والتعويضات والوساطة فى التامين كالسمسرة والوكالة والخدمات المساعدة لتامين كالخدمات الاستشارية والاكتوارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية المستحقات.

٢ - الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية وتشمل قبول الودائع من الجمهور

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٦

د. محيي الدين علم الدين

والاقراض بجميع انواعه بما فيه ائتمان المستهلك والائتمان العقاري والاستحصال (يظهر ان المقصود بها التحصيل ومن الواضح في ترجمة الاتفاقيات أن مترجميها ينتمون باسلوبهم الى منطقة الشام) وتمويل المعاملات التجارية والتمويل التأجيري وجميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدي وبطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والمصرفية والضمانات والالتزامات والتعامل للحساب الشخصي او لحساب العملاء في أدوات سوق المال والصرف الأجنبي والعقود الاجلة والخيارات وادوات سعر الصرف وسعر الفائدة والمبادلات واتفاقات السعر المستقبلي والاوراق المالية القابلة للتمويل والادوات الاخرى القابلة للتداول والاصول المالية وتشمل عمليات الذهب، والمساهمة في اصدار كل انواع الاوراق المالية بما في ذلك مهام وكيل الاكتتاب والتوظيف بصفة عامة او خاصة وتوفير الخدمات المتصلة بمثل هذه الاصدارات، وكذا السمسرة المالية وادارة الاصول كادارة النقدية او محافظ الاوراق المالية وجميع اشكال ادارة الاستثمار الجماعي وادارة صناديق المعاشات وخدمات الحراسة على اموال المودعين والخدمات الائتمانية، وخدمات التسوية والمقاصة للاصول المالية بما فيها الاوراق المالية والادوات المشتقة وتوفير ونقل المعلومات

المالية ومعالجة البيانات المالية وبرامج الحاسبات الالية المتصلة بها من قبل موردي الخدمات المالية الاخرى، والخدمات الاستشارية والوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة لجميع الانشطة السابقة بما فيها المعلومات والتحليل لغرض الاقراض والبحوث والاستشارات المتعلقة بالاستثمار والمحافظ الاستثمارية، وتقديم المشورة بشأن عمليات شراء الشركات واعادة هيكليتها واستراتيجياتها.

هذه الاعمال كلها اصبحت مباحة لكل شخص طبيعي او اعتباري يريد ان يمارسها في مصر وان ينافس المؤسسات العامة والخاصة القائمة فيها، ولعل كلمة «شخص طبيعي» يمارس هذه الاعمال والخدمات تلفت النظر، لأن القوانين المحلية لا تسمح للافراد الطبيعيين بالقيام بالاعمال المصرفية بل يجب ان يكون ذلك في شكل شركة من شركات المساهمة بالذات. كذلك فيما يتعلق بالتعامل في الأوراق المالية فقانون سوق رأس المال يقصر خدماتها على شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم ولايجوز القيام بها لانواع الشركات الاخرى ولا للاشخاص الطبيعيين.

اذن هناك تعارض بين ماتقضي به اتفاقيات الجات وبين القوانين المحلية. .القاعدة الدولية السائدة في هذا الشأن والتي اقرتها محكمة النقض المصرية وهي ان الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين المحلية وتعلو عنها في الدرجة وتلتزم الدولة بأن تنفذها خلافا للقوانين المحلية.

وينتج عن هذا وضع غير مستساغ وغير مقبول نهائيا وهو أن الأجانب سوف تكون لهم حقوق تزيد عن حقوق الوطنيين، لان المصري لايستطيع ان يقوم كشخص طبيعي باعمال المصارف وخدمات الاوراق المالية في سوق المال، بينما يستطيع ذلك الاجنبي بمفرده وكشخص طبيعي.

ولما كان الملحق الثاني بشأن الخدمات المالية ينص في فقرته الثانية على انه «يجوز للعضو خلال فترة ٦٠ يوما تبدأ بعد اربعة اشهر بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية، ان يحسن او يعدل او يسحب جميع او بعض الالتزامات المحددة الخاصة بالخدمات المالية المدونة في جدوله». وعلى ضوء هذا النص يمكن التحفظ على الاطلاق الذي تتسم به اتفاقية الخدمات المالية وحماية القطاعات الوطنية التي تحتاج للحماية والحفاظ على الخدمات الحكومية التي لايريد البنك المركزي اطلاق يد القطاع الخاص فيها و الابقاء على ممارسة هذه الخدمات بواسطة الشركات دون الافراد الطبيعيين حتى لا يتميز الاجنبي على ابن البلد. واذا كانت المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة قد انقضت فانه يمكن التماس العذر في ذلك والاسراع باتخاذ هذه التدابير



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: 5 أغسطس 1996

فى ضوء ما هو متوقع من ان يصبح تطبيق اتفاقية الجات حقيقة واقعة خلال العقدين القادمين حبذا لو امكن العمل بجدية من الآن استعدادا لتبنى الحلول المنطقية والسياسية التى يجب اتباعها سواء للزراعة، الصناعة، او اى نشاط اقتصادى فى جمهورية مصر العربية. فقد يلزم عدة سنوات لتطبيق سياسة ما او تنفيذ مشروع اقتصادى يحتاج لوقت بطبيعته. هذا وعدم الالتزام بالتصرف الاقتصادى السليم اهم مضاعفاته زيادة التكاليف ومزيد من الخسائر حبذا لو امكن ان تتجنبها الاجيال القادمة وكفى بها ما تعانيه من بقايا اخطاء سابقة.

التخطيط والقياس..

فى ضوء الجات والميزة النسبية

والميزة النسبية هى توافر وجود موارد ميسرة تكلفتها ارخص فى المتوسط من تكلفة نظيرتها فى السوق العالمية. ومن ناحية اخرى فـان ندرة بعض الموارد وزيادة تكلفتها عما هو متاح فى المتوسط فى السوق العالمية يعتبر عكس ذلك.

النشاط الزراعى:

١ ـ بالنسبة للانتاج الزراعى، الارض الزراعية هى فى الواقع مجرد ارض صالحة للزراعة. زائد المياه اللازمة لاستزراعها سواء كانت هذه الارض قديمة او مستزرعة حديثا. وبالنسبة للدول العربية عموما وجمهورية مصر على وجه الخصوص حيث ان اجمالى مساحة الجمهورية حوالى مليون كم مربع قليلة الجبال نسبيا، وبها مساحات هائلة من الاراضى المستوية القابلة للاستزراع (ولو فى المدى البعيد) بالوادى الجديد وشمال سيناء وشمال وشرق وغرب الدلتا ومساحات اخرى بالصحراء.. الخ. ويمكن الاستعانة بخرائط



المسح الجوى فى هذا الاتجاه حيث قد تصل اجمالى مساحات الاراضى القابلة للزراعة الى عشرات الملايين من الافدنة فى جمهورية مصر العربية.

٢ ـ فى دول اخرى كجنوب شرق آسيا حيث الحرارة والامطار الغزيرة لاشك يعتبر توافر المياه ميزة نسبية هائلة لهم خاصة لزراعة الارز الذى يحتاج فى تغذيته (اختزالا) لكميات مضاعفة من المياه وعلى ذلك فهو محصول اقتصادى لهم بكل المقاييس شأنهم فى ذلك شأن دول البحر الكاريبى وامريكا الوسطى حيث يمكن زراعة قصب السكر وصناعة السكر وهذه امثلة الميزة النسبية.

أما فى منطقة الصحراء الكبرى من المحيط الاطلسى وحتى الخليج الفارسى (ومنها جمهورية مصر العربية) فانه رغم توافر الارض القابلة للاستزراع فان مياه الرى تعتبر نادرة الى حد كبير. وهذه الندرة تحتم ترشيد استخدام المياه لمستوى القطرة (اسوة بما يحدث فى اسرائيل وصحراء اريزونا وليبيا.. الخ) ولذلك يلزم اعادة النظر فى التركيب المحصولى بمصر وزراعة المحاصيل فى اطار قاعدة منطقية الا وهى تعظيم العائد المادى للمحصول بالنسبة للمتر المكعب من المياه المستخدمة فى زراعته.

د. جلال دعبيس

وفيما يلى جدول بسيط يوضح تطبيق القاعدة المذكورة والعمود الاخير هو ما يجب تعظيمه.

المحصول	إستهلاك الفدان من المياه (الف م مكعب)	انتاجية الفدان	السعر العالمى للوحدةبالدولار	عائد الفدان بالدولار	معدل العائد لكل ١٠٠٠م مكعب من المياه بالدولار
الارز	٧	٣,٥ طن	٢٠٠	٧٠٠	١٠٠
القطن	٤	٧ قنطار	٢٤٠	١٦٨٠	٤٢٠
القمح	اقل من واحد	٢,٥ طن	٢٨٠	٧٠٠	٧٠٠

هذا ويتضح من الجدول اساس تبنى السعودية انتاج القمح وتصديره وهو ما يحتم الاهتمام بالتوسع فى زراعته فى جمهورية مصر العربية افقيا وبمعدلات كبيرة اكبر بكثير مما هو سائد حاليا.

٣ ـ بالنسبة لاستزراع الاراضى وبتطور اساليب الرى الحديثة (الرى بالرش والتنقيط وعلى مستوى الجذور.. الخ) اصبح اكبر بند فى التكاليف فى مجال استزراع الاراضى هو بند نقل مياه الرى اللازمة للاستزراع حيث قلت نسبة مساهمة تسوية الاراضى فى التكاليف الكلية لمثل هذه المشروعات العملاقة. وهنا يجدر بنا ان نشير الى مشروع النهر الاعظم بليبيا حيث يتم نقل مليار متر مكعب من المياه سنويا لمسافة ١٠٠٠كم تقريبا وذلك لزراعة مليون فدان. فى ضوء اقتصاديات مشروع النهر الاعظم بليبيا يمكن ان يتجه تفكيرنا الى



نقل ٥ ـ ١٠ مليار متر مكعب سنويا مسافة ٢٤٠ كيلو مترا من اسوان للوادى الجديد (ترعة الوادى الجديد) لزراعة من ٥ ـ ١٠ ملايين فدان وبالتاكيد تكون اقتصاديات مثل هذا المشروع منطقية ومغرية وتسمح بالحصول على ارض زراعية بسعر للفدان منخفض الى حد كبير وحبذا لو امكن التركيز على دراسة مثل هذا المشروع بامعان ولا يجب ان نفكر بطريقة تقليدية او نلتزم بمقننات للرى كالسائد فى الاراضى القديمة ولا يمكن قطعا ان نفكر فى زراعة ارز او قصب السكر فى هذه المنطقة. هذا وجدير بالذكر انه يمكن توفير المياه اللازمة لترعة الوادى الجديد فى المشروع المذكور على حساب اقلال مساحات زراعة الارز والقصب فى الاراضى القديمة والذى يجب البدء فيه فورا.

صناعة الاسكان:

١ ـ فى ضوء الاهتمام باستزراع مزيد من الاراضى بجمهورية مصر العربية هناك مكسب اقتصادى لا يجب اغفاله حتى لو استدعى الامر تعديل بعض القوانين كقانون حظر البناء على ارض زراعية (ولا نظير له فى اى دولة من دول العالم!) والذى من مضاعفاته زيادة حدة ازمة الاسكان ومعاناة ملايين المصريين رغم ان صناعة الاسكان كل مقوماتها محلية حيث ارتفع سعر المتر المربع وقارب الالف جنيها حتى فى المدن الصغيرة دون مبرر منطقى. فالارض الزراعية هى فعلا مجرد ارض (ولا ندرة فيها) ومياه ريها يمكن اعادة استخدامها فى استزراع اراض اخرى بديلة دون خسائر بل بمعدلات ومقننات رى افضل سواء بالرش او التنقيط... الخ

٢ ـ يمكن السماح بالبناء على الاراضى المتاخمة Outskirts للقرى والمدن الصغيرة وهذا هو الاسلوب المنطقى السليم المتبع فى كل انحاء العالم اذ انه يسبب وفرا فى التكاليف للمرافق والمواصلات والخدمات ... الخ. وفى حالة السماح بذلك فانه فى مدى العقدين القادمين، اجمالى المساحة التى ستستقطع من الاراضى الزراعية لن تقترب بحال من الاحوال من نصف مليون فدان يمكن استصلاح اضعافها بفرق ثمن سعر الفدان كارض مبان وطرح سعره كارض زراعية كما يلى:

٣ ـ مساحة نصف مليون فدان تعادل ٢١٠٠ مليون م بخصم منها ٣٠٪ للشوارع والطرق ويبق ١٤٠٠ مليون م٢

ويفرض منزل من دورين فى المتوسط ومساحة وحدة ١٤٠م٢ يعطى النصف مليون فدان المذكور عددا من الوحدات السكنية يصل الى ٢٠ مليون وحدة ويفرض متوسط ٤ افراد للوحدة، يكون معنى ذلك استيعاب ٨٠ مليون مصرى وهو اكبر بكثير من اى تقديرات للزيادة السكانية المتوقعة

٤ ـ ويفرض سعر الفدان للارض الزراعية حاليا ٥٠ الف جنية فى المتوسط وسعر المتر المربع من ارض المبانى ٣٥٠ جنيها فى المتوسط فان النصف مليون فدان المذكورة سينشا عنها



زيادة فى الثروة القومية تقدر بحوالى ٤٦٥ مليار جنيه تستفيد منها صناعة الاسكان ويمكن دراسة ابعادها فى جداول المخرجات والمدخلات للاقتصاد المصرى ان وجدت. علاوة على اثر ذلك اجتماعيا فى التيسير واقلال معاناة المصريين حيال مشكلة الاسكان. ولا يجب ان يكون قانون حظر البناء على الاراضى الزراعية «غول» للتخويف ليس له حجم او وجود حقيقى فى الواقع.

السد العالى:

قبل السد العالى كان المتاح لنا من مياه النيل سنويا ١٤ مليار متر مكعب على اقصى تقدير. وكان يتم زراعة ٦ ملايين فدان بهذه الكمية من المياه وبعد السد العالى اصبح المتاح لنا ٥٥ مليار متر مكعب سنويا اى اربعة اضعاف ما كان متاحا لنا قبله. هذا وباضعف الايمان كان يجب استزراع ٢٤ مليون فدان، وبنفس معدلات ومقننات الرى، بعد السد العالى. وكان يجب استصلاح الاراضى اللازمة والاستعداد لنقل فائض مياه السد العالى لها قبل الانتهاء من بناء السد العالى والذى استغرق العمل فيه ما يقرب من عشر سنوات. وبمقننات الرى الحديث سالفة الذكر قطعا كان يمكن زيادة المساحة عن ٢٤ مليون فدان وهذه النسب لا يجب اغفالها بل هى يجب ان تكون دائما امام انظارنا كتعبير عن ازمة وعجز فى التصرف السليم فى الوقت المناسب وآن الاوان ان لا نتقاعس عن اتخاذ خطوات ايجابية وتصرف سليم حرصا على مستقبل الاجيال القادمة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ اغسطس ١٩٩٦

البورصة الزراعية تواجه الجات

30% انخفاضا فى فاقد الإنتاج المصدر للخارج نتيجة الالتزام بقواعد البورصة الزراعية

إحكام منع التلاعب فى الأسعار وفتح قنوات تصديرية جديدة واستقرار عمليات العرض والطلب

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٦
المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

□ تحقيق من القاهرة ـ
سيد عبدالفضيل:

البورصة الزراعية تواجه الجات!

لم لا.. وهذه البورصة ستساهم فى توفير انتاج متميز.. ومطابق للمواصفات يستطيع الصمود أمام المنتجات الاجنبية فى الاسواق العالمية.

من هنا كان قرار الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بإنشاء البورصة الزراعية بعد ان أصبحت المواجهة مع «الجات» أمرا وشيك الحدوث خلال المرحلة القادمة.

ولأن البقاء سيكون للاقوى فقط.. فإن قرار إنشاء البورصة الزراعية كان حتميا.. باعتبار ان السلعة الرديئة.. غير المطابقة للمواصفات.. أو غير المعبأة بشكل جيد ستخرج من حلبة المنافسة فى أول جولة ولن تجد سوقا دوليا لها.

وإلى جانب دور هذه البورصة فى فتح قنوات تصديرية جديدة، فإن لها أهمية كبيرة فى كسر الاحتكار.. وتقليل الفاقد فى المنتجات المصدرة للخارج وتحسين المنتجات.

التفاصيل فى السطور القادمة..

والبورصة الزراعية ــ كما أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى ـ تأتى فى اطار سياسة الخصخصة ضمن منظومة الاصلاح الاقتصادى حيث كانت وزارة الزراعة صاحبة الريادة فى تنفيذ سياسة الخصخصة فى قطاعاتها المختلفة، وكان من الضرورى فى هذه الاتجاه تطوير نظم التسويق داخل هذا القطاع خاصة بعد أن اصبح هذا القطاع يحقق فائضا ضخما من الانتاج، يمكن أن يحقق فائدة كبيرة من خلال سياسات التصدير للخارج.

وفى ضوء المتغيرات الاقتصادية الجديدة على المستوى الدولى كان من الضرورى الاهتمام بادخال اصناف جديدة، وآلات حديثة وتم التركيز على كيفية اعداد سياسات التسويق للخارج والتى يجب أن تكون على مستوى عالى من الجودة، وفى حالة تسمح بتصديره وتغطية الاسواق المحلية بأسعار مجزية، وفى ذات الوقت الالتزام بالمواصفات التى تطلبها الاسواق الدولية.

وكما يقول نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الزراعة، فإن الوزارة تضع نصب أعينها صغار المنتجين حيث أن اغلب الملكيات فى مصر صغيرة، وهى تغطى معظم الانتاج، لذلك فإن اصحاب الملكيات الصغيرة ستتحقق لهم الاستفادة الكاملة، من خلال وجود هذه البورصة وتحقيق عمليات التسويق اللازمة لمحصولهم.

وهذه البورصة أيضا ستتعامل مع المنتجات الزراعية المصرية ومنتجات الدول الاخرى، وذلك حسب السعر الذى نسوق به المحاصيل داخليا فإذا كان السعر خارج مصر أعلى نقوم بالتسويق خارجيا، والآن على سبيل المثال نجد اتجاها للاقبال على المحاصيل التى لاتتعامل مع المبيدات ولذلك تم تطبيق هذا النظام على محصول القطن، وباقى المحاصيل خاصة محصول البطاطس الذى تعرض لأزمة حادة فى الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع معدلات سمية هذه المحاصيل عن الحدود المسموح بها عالميا، وذلك نتيجة الاستخدام العشوائى للمبيدات الزراعية، الأمر الذى بات واضحا فى ظل التحديات العالمية التى تشهدها الساحة حاليا وبالتالى اصبح لابديل عن تقنين طرق وأساليب زراعة المنتجات ومراعاة جميع المعايير المطلوبة لتصديرها دوليا بما يجعلها تصمد أمام المنافسة الخارجية فى الاسواق العالمية.

ويقول الدكتور حمدى عبدالعظيم الخبير الاقتصادى المصرى ان عملية إنشاء البورصة الزراعية لها اربعة أبعاد أولها وجود قانون يتيح الحرية الكاملة للتنافس بما لايفتح بابا للاحتكار حيث أن وجود المنافسة يكون دائما للتطوير وتحسين جودة المنتجات، الأمر الذى سيؤدى إلى تحقيق أكبر عائد بالنسبة للمنتج والمستهلك بالاضافة إلى كسر احتكار المعلومات وهو ما يعد أخطر أنواع الاحتكار، حيث أن توافر المعلومات والبيانات اللازمة داخل البورصة التى تتصل بدورها بالبورصات العالمية يخدم المنتجين بأقصى سرعة كما يكون توافر هذه المعلومات بمثابة مؤشر لهم فى اتخاذ وتدعيم قراراتهم ودفع حركة التصدير وربط مصر بالأسواق العالمية ربطا مباشرا مما سيؤدى إلى عقد صفقات سريعة وكبيرة بالاضافة إلى انتقاء الأسواق التى يمكن أن يكون التصدير إليها افضل وهذا من شانه ان يصل بالصادرات المصرية إلى مرحلة العالمية فى الوقت الذى ستكون فيه البورصة أفضل أدواتها وثالثها تطوير العملية التسويقية للانتاج حتى تواكب الحركة فى السوق الداخلية والخارجية واحتياجاتها المتجددة والبعد الرابع هو تحجيم عمليات الفاقد اثناء تداول المنتجات عن طريق استخدام الوسائل الحديثة فى التجهيز والتعبئة، مما يدعم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٦

للمزارع داخل البورصة. فهي ستجمع في داخلها المنتج والمصدر معا، وسيتم بينهما نوع من الحوار والنقاش مما سيؤدي إلى كسر عملية الاحتكار. وعدم توافر المناخ الذي تنمو فيه.

البورصة الزراعية الجديدة ــ كما يقول الدكتور يوسف عبدالرحمن رئيس الشركة المشرفة عليها ــ تعتبر بنكا للمعلومات يضمن توفير البيانات اللازمة عن المساحات المتاحة على مستوى المحافظات والتحليلات العلمية للتربة الزراعية. والظروف المناخية التي تتلاءم مع انتاج الاصناف المتميزة في هذه المناطق. يأتي ذلك بالاضافة إلى سبل ووسائل جمع المنتج على اختلاف انواعه. وطرق النقل والحفظ والتعبئة والتصدير.

ليس هذا فقط. فمن خلال البورصة الجديدة سيكون هناك اتصالات مباشرة بأسواق الجملة الداخلية والبورصات العالمية لتحديد الكميات التي يتوقع أن تكون مطلوبة بأسعار مجزية مع تحديد اصنافها ومواصفاتها بما يتلاءم مع أذواق الطلب في مختلف المناطق. إلى جانب المعلومات الشخصية عن كبار المنتجين. وما يتوافر لديهم من امكانات انتاجية معينة كالصوبات الزراعية ونظم الري المتطور، ووجود خبرة متميزة في انتاج زراعي معين ووجود بعض الماكينات والمعدات اللازمة والضرورية في هذا المجال بالاضافة الى ما هو موجود لدينا في الخارج من طلبات تحدد بعض الاصناف المرغوب فيها من خلال عمليات التصدير.

في هذا الاطار تصبح القاعدة العريضة من البيانات ذات فائدة كبيرة، كما انه من خلالها يمكن ان يكون هناك توجيه حر للزراعات بصورة تعتمد على المتطلبات المستقبلية بالاسواق ـ داخليا وخارجيا، وهو ما سيسهم في تكوين كيان متماسك يعطي هذا التوجيه الحر للزراعات المصرية خلال المواسم الزراعية المقبلة.

ولأن توفير قاعدة البيانات وحدها لا يكفي للمصدرين والمسوقين الداخليين لضمان توفير المنتج المتميز الذي يخترق الاسواق الدولية والمحلية كان من الضروري اقامة أربع شركات خدمية تضمن توفير المنتج بالكم والكيف المطلوبين لتغطية احتياجات والتزامات المصدرين وتعاقداتهم الخارجية.

وهذه الشركات الاربع ـ التي تخدم نشاط البورصة الزراعية الجديدة تشمل شركة توفير مستلزمات الانتاج من بذور واصناف متميزة ومرغوبة داخليا وخارجيا وباقي المستلزمات الاخرى اللازمة مثل المبيدات والاسمدة، والمعدات الزراعية، والثانية هي شركة النقل التي تقوم بتوفير وسائل النقل الداخلية عن طريق توفير مساحات الشحن المطلوبة في البواخر والطائرات والنقل البري داخليا وخارجيا، وشركة الفرز والتدريج والتعبئة وهي تغطي مناطق مختلفة في مصر مثل سيناء، وجنوب وشمال الصعيد، ومناطق الخرجين، ووسط الدلتا، وهي توفر خدمات فرز وتعبئة المنتجات. بصورة علمية ومتميزة تقلل الفاقد وتحفظ المنتجات اما الشركة الاخيرة فهي لحفظ وتبريد المنتجات وتضم اسطول مبردات للنقل بشكل يساهم في الحفاظ على جودة المنتج المصري في الخارج.

وفوائد العملية التصديرية كبيرة والكلام هنا للدكتور أحمد عبد الظاهرة رئيس الاتحاد التعاوني الاستهلاكي حيث إن هذه الفائدة ستعود على



المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

عملية التصدير ويدفعها إلى الأمام.

وفى رأى أبو السعود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين فإن انشاء هذه البورصة سيؤدى إلى وضوح الرؤية أمام المصدرين، كما سيساهم فى فتح أسواق جديدة أمامهم. فما يحتاج إليه المصدر هو المعلومات والبيانات اللازمة عن أحوال الأسواق العالمية واحتياجاتها من أنواع الحاصلات الزراعية، ومن ناحية اخرى تمنع البورصة التلاعب فى الاسعار واستغلال بعض التجار ووضوح الرؤية التجارية أمام التجار وهذا من شانه اتاحة الفرصة للمنتجين للحصول على أسعار وغزو المنتجات المحلية للأسواق العالمية.

وهنا تصبح البورصة ضرورة ملحة أمام التجار فهى توفر لهم البيانات الملحة والضرورية عن المحاصيل الزراعية، وكما يقول فإن المتعاملين من خلال البورصة الزراعية المصرية سيتمكنون من الاطلاع على كل ما هو جديد فى السوق.

الهدف من اقامة هذه البورصة هو: تسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر، سواء كان ذلك قبل الانتاج أو بعده، ومن خلال عملية التقاء الامكانات بالافكار تتوافر أنواع أفضل وانتاج متميز مما يخدم الاحتياجات المطروحة، ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة تستطيع تثبيت اقدام المنتج المصرى فى الأسواق العالمية وتجعله قادرا على المنافسة دوليا أمام المنتجات الاخرى - خاصة عندما يبدأ تطبيق اتفاقية الجات التى لن تدع فرصة للضعيف أو المنتج غير المتميز - غير المطابق للمواصفات - للوجود فى هذه الأسواق خاصة ان التركيز فى المرحلة القادمة سيكون بالنسبة للمنتجات الجيدة — المتميزة - ذات الأسعار المتوازنة.

ومن خلال عمليات التقاء الامكانات المتاحة بالافكار الجديدة والفرص التصديرية المتوافرة بالأسواق المختلفة سيتم الارتقاء بمستوى المنتج سواء من حيث مواصفاته الانتاجية أو وسائل التعبئة وحفظ المنتج، وسرعة اتمام عمليات التسويق واجراءات التصدير وتقليل الفاقد الناتج عن عملية التصدير، أو جمع المنتج إلى اقصى درجة ممكنة، مما يؤدى فى النهاية إلى تامين عمليات تصدير المنتجات وتقليل الفاقد فى السلع المصدرة إلى ما يقرب من 30٪ من حجم الكميات المصدرة للخارج والذى ينتج عن عمليات الجمع والتعبئة. كذلك تقديم منتج متميز يتحمل اجراءات وفترات التصدير والنقل وتجعله يصل بصورة لائقة للأسواق العالمية وتصون سمعة المنتج المصرى.

والمستفيد من البورصة الزراعية هو الفلاح والمصدر على حد سواء لأنها تحقق لهما سهولة تلاقى العرض مع الطلب، وبالتالى سيتم ابرام الصفقات على مدى قصير وبأقل جهد ممكن وتحقيق عدالة الأسعار للمنتجين والقضاء على الاحتكار وايجاد جو من المنافسة بين التجار والمصدرين والوصول بأسعار السلع إلى المستوى الحقيقى للأسعار وشغل الفراغ الناشىء عن تطوير نشاط نظام التسويق التبادلى الزراعى الذى كان يساعد صغار الفلاحين فى تسويق حاصلاتهم الزراعية، وهو ما يعطى المزارعين الحرية فى زراعة مايرونه صالحا داخل اطار من التوجيه والإرشاد وعدم تقييد هؤلاء بنظام الدورات الزراعية.

وكما يقول الدكتور عبدالمنجى أبوعزيز الخبير فى زراعات الخضر والفاكهة ورئيس اكاديمية البحث العلمى سابقا، والاستاذ بالمركز القومى للبحوث، فإن مصر الآن فى حالة حرب مع الأسواق العالمية من أجل الصمود والبقاء فى حلبة المنافسة العالمية، فإذا كانت المنتجات المصرية المصدرة للخارج تحتوى على 90٪ من المياه فهى بدورها سريعة العطب عند التصدير للخارج، وهو مايستلزم توفير معلومات كبيرة عن اتجاهات الأسواق العالمية إلى جانب جهود كسر احتكار المعلومات عن طريق البورصة، وكذلك أهمية عملية التبريد المبدئى فى الحقل والنقل للتصدير للخارج، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان هناك تجمع كبير للمنتجين.

وعلى هذا الاساس.. وبعد أن اصبح قطاع الزراعة فى مصر خاصا بنسبة 100٪ فإن دور الوزارة يعتبر ارشاديا. إلى جانب دورها فى اجراء البحوث والدراسات اللازمة. وتوجيه المنتج بواسطة الدراسات الاقتصادية المتخصصة فى هذا المجال. وستكون مهمة البورصة الزراعية آنذاك هى اعطاء الضوء للفلاح عن أنواع المحاصيل التى تحقق رواجا فى عمليات التصدير. وتوقيت زراعتها والارشادات الزراعية اللازمة فى هذا الاتجاه. وبالتالى فالبيانات التى ستوفرها قاعدة معلومات البورصة ستكون حاضرة وسريعة.

وفى اطار البورصة الزراعية الجديدة لن يحدث احتكار



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩٦

المستهلك المحلى بحصوله على منتج جيد وسلعة عالية الجودة بأسعار مناسبة وبالتالى لن يؤدى ارتفاع سعر المنتج فى البورصة إلى ارتفاع أسعاره فى السوق المحلية. حيث إن التصدير لن يؤدى إلى ارتفاع الأسعار. وقيام المصدر بعملية التصدير والذى غالبا ما يكون بأسعار مرتفعة ستؤدى إلى عرض المنتج المطروح محليا وبأسعار مناسبة. وبعد تحرير التجارة داخليا ستكون الأسعار موحدة وشبكة المعلومات الموحدة من خلال البورصة ستاهم فى الربط بين كل الأسعار والتعرف عليها. وهو ما يحيها من التلاعب وكما يقول المهندس على عيسى نائب رئيس شعبة المصدرين فإن قضية المواصفات القياسية تعد بعدا اخر للعملية التصديرية، فمن خلال البورصة الزراعية ستصبح المنتجات المصدرة للخارج على أعلى مستوى من الجودة فإذا كنا سنواجه الجات خلال المرحلة القادمة وسنخرج من حلبة المنافسة من أول جولة إذا لم تكن المنتجات المصدرة متميزة وجيدة. وأسعارها مناسبة وايضا مطابقة للمواصفات القياسية العالمية التى تجعل المنتج المصرى ضعيفا وغير قادر على المنافسة.

فاروق حسنى: اجراءات لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية

الانضمام لاتفاقية روما وتنشيط الاتحادات الفنية

بدات وزارة الثقافة فى اتخاذ عدد من الاجراءات التنفيذية لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية فى كافة المجالات الثقافية بالخارج. وذلك عقب زيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة الامريكية والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لحماية حقوق المؤلفين والافلام المصرية بامريكا.

وصرح فاروق حسني وزير الثقافة ان الوزارة بدات فى الاجراءات لانضمام مصر الى اتفاقية حقوق فنانى الاداء ومنتجى التسجيلات الصوتية. وذلك بعد موافقة المكتب الدائم لحماية حق المؤلف بالمجلس الاعلى للثقافة. وقال انه تم اخطار وزارة الخارجية باتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية للانضمام للاتفاقية. واضاف انه يتم الآن الاعداد لاصدار تشريع يحمى حق فنانى الاداء ومنتجى التسجيلات داخليا. واضاف وزير الثقافة ان مصر تشارك حاليا فى عدد من المؤتمرات الدولية التى تبحث تعديل الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية لتحقيق مزيد من الحماية ومراعاة الظروف التى استحدثت فى هذا المجال.

وقال الوزير ان وزارة الثقافة كممثل للحكومة المصرية لا تملك المطالبة بحقوق المبدعين المصريين فى الخارج وانما دورها الانضمام الى الاتفاقيات التى تساعد على توفير الحماية لهم.

اما الحصول على هذه الحقوق فلابد ان يتم من خلال مطالبة صاحب الحق الشخصى. وأوضح ان الوزارة تشجع وتدعم الاتحادات الفنية والادارات الجماعية التى تساعد أصحاب الحقوق فى الحصول عليها.

وقال الوزير أن حقوق المؤلف والافلام الامريكية وغيرها من الافلام الأجنبية محفوظة تماما فى مصر، ويتم حمايتها من خلال المؤسسات المختصة مثل الرقابة على المصنفات الفنية وشرطة المصنفات، والالتجاء للقضاء.

وحول بدء تطبيق اتفاقية الجات التى اشتركت بها مصر بخصوص الملكية الفكرية الثقافية «التربس» أو تأجيلها. قال فاروق حسنى أن الوزارة طلبت التطبيق الفورى لاحكام الاتفاقية وانه لا داعى لفترة السماح المقررة بخمس سنوات، لان تطبيق الاتفاقية سيؤدى الى حصول المبدعين المصريين على حقوقهم بالخارج.


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٣ أغسطس ١٩٩٦

تقييم شامل تقدمه وزارة البحث العلمى

اتفاقية الجات تعجيل .. أم تأجيل ؟

فى خطوة مهمة لمواجهة التحديات التى تفرضها اتفاقية الجات فى مجال حقوق الملكية الفكرية اجرت وزارة البحث العلمى ـ تحت إشراف الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى ـ تقييما شاملا للسيناريوهين الموضوعين للتعامل الامثل مع الفترة الانتقالية التى تطبق بعدها أحكام الاتفاقية .

ويقوم السيناريو الاول على التعجيل بتطبيق احكام الاتفاقية ابتداء من التطبيق الفورى ، ويقوم السيناريو الثانى على التأجيل وتمديد الفترة الانتقالية حتى أقصى مداها طبقا للظروف ، واستعرض التقييم مزايا وسلبيات كل من السيناريوهين على حدة بما يخدم الاقتصاد الوطنى على المدى القصير والبعيد .

وصرحت الدكتورة فينيس بأنه تم استطلاع رأى الوزراء والجهات المختلفة التى يعنيها الامر،وتبين من المناقشات أن هناك تفاوتا واضحا فى المواقف وفى تقدير العواقب حسب نوع الملكية وموضوعها والاطراف المعنية ومصالحها المرتبطة بها، ولذلك جرى تنظيم عدة لقاءات بوزارة البحث العلمى حضرها ممثلون عن وزارات الزراعة والانتاج الحربى والصحة والصناعة ومركز المعلومات بمجلس الوزراء. ،واضافت الوزيرة أنه بناء على المناقشات المستفيضة اتضح أن سيناريو التأجيل له عدة مزايا فى مقدمتها الاستعداد الكافى لملاقاة اعباء تطبيق الاتفاقية والحفاظ على المستوى الحالي لاسعار الدواء بالإضافة لتمكين الصناعات المصرية من توفيق اوضاعها .


د . فينيس جودة

اما سلبيات هذا السيناريو فتتمثل فى الخوف من نشر حالة استرخاء وضياع الوقت وضياع بعض فرص الاستثمار الاجنبى واتجاهه لدول اخرى بالمنطقة ، وتمديد ملامح عصر ما قبل الانفتاح ، وزيادة تكلفة التحول الذى لابد من حدوثه ،أما سيناريو التعجيل فتقول عنه الوزيرة انه يحقق إيجابيات عديدة منها اجتذاب الاستثمار الاجنبى وعقد المشاركات والتحالفات الاستراتيجية مع الاطراف الاجنبية والإفادة من الفرص المتاحة حاليا لنقل التكنولوجيا المتطورة ، وخلق مناخ من التوتر الحميد الذى يضغط فى اتجاه التغيير ،والتطوير الحاسم والمتسارع فى مؤسسات البحث العلمى والانتاج وكسب السباق مع دول المنطقة على اجتذاب الاستثمار الاجنبى الكبير.

اما سلبيات هذا السيناريو فتشمل خلق ضغط على كل الانشطة الوطنية وكل متطلبات التحول ،والمواجهة المبكرة لتحديات الشرعية الدولية الجديدة ، بالاضافة لقدوم انواع متطورة من الادوية المتطورة الباهظة الثمن ، وتقول الوزيرة إن الايجابيات والسلبيات الخاصة بكل سيناريو تفيد فى ضرورة العمل على تعظيم الإيجابيات ومدها ومحاصرة السلبيات وتقليص اثارها، سواء كان القرار السيادى المختار هو التأجيل أو التعجيل .

وفى ضوء هذا كله رات اللجنة ان تترك الامر فى يد صانع القرار السيادى فى مصر لاتخاذ مايرونه ملائما فى ضوء الاعتبارات المحققة للمصالح العليا للبلاد على المدى الطويل ، وستقوم وزارة البحث العلمى ـ كما تقول الوزيرة ـ بمتابعة انشطة التطبيق للاتفاقية والاستعداد خلال الفترة الانتقالية ، وما يتطلبه ذلك من خدمات البحث والتطوير التى تقدم لسائر جهات الانتاج والخدمات من اجل التكيف علميا وتكنولوجيا مع الشرعية الدولية الجديدة .

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٣ أغسطس ١٩٩٦

الاقتصاد المصرى فى خطر!

غياب التنسيق وضعف التمويل وعشوائية خطط التنمية أهم عوائق التدريب فى مصر

لأن خطط تدريب العمال.. صفر على الشمال

التدريب من اهم وسائل اعداد القوى العاملة وتنمية مهاراتها بصفة مستمرة خصوصاً فى ظل التطور التكنولوجى السريع لادوات الانتاج وتأتى اهمية التدريب فى اعادة تشكيل وصياغة امكانيات العامل وتنمية قدراته لضمان التنفيذ الجيد لمشروعات خطط التنمية.

الا ان النظرة للتدريب فى مصر تختلف عنها فى الدول المتقدمة فأوضاع التدريب فى مصر تعانى من الاهمال وقلة الموارد وتدنى مستوى التدريب واهم من هذا وذاك غياب الخطة الشاملة للتنمية وانعدام التنسيق بين الجهات المسئولة عن التدريب فما ملامح قضية التدريب واهميتها والعقبات التى تعترض طريقها؟!

والنتائج المترتبة على اهمالها؟! والحلول المقترحة للنهوض بمستوى التدريب فى مصر؟!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأحـــــرار

التاريخ: ١٣ اغسطس ١٩٩٦

تحقيق

حسام سليمان - احمد غانم

تعانى سوق العمل المصرية من الاختلال بين المتاح فى قوة العمل والطلب عليه.. والتوازن المفقود بين العرض والطلب وليس فى الكم فقط بل يتعداه الى عدم التوازن فى مستويات المهارة والتى تعكسها صورة العجز او الفائض فى بعض المهن ويعكسها كذلك ضعف هيكل النشاط الاقتصادى وعدم تنوعه بدرجة كبيرة.. هذا العجز والفائض فى سوق المهن ودرجات المهارة ليس فقط على المستوى القومي.. بل على المستوى الاقليمي للمحافظات.

ان سوق العمل المصرية افتقدت خلال الاعوام الثلاثين الماضية لتطبيق اسلوب تخطيط القوى العاملة كجزء متكامل فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو تحديد احتياجات المشروعات من قوة العمل اللازمة حسب الانشطة والمهن وبالتالى كان التدريب يتم اجتهاداً ا و حسب بعض مؤشرات سوق العمل ودرجة تجاوب المسئولين وتحمسهم الوطنى الشخصى.

وتؤكد الدراسة على نقطة غاية فى الاهمية حيث تقول ان حالة سوق العمل المصرية اليوم توضح انه لايوجد فى مصر تخطيط للقوى العاملة بمعنى رسم سياسة رشيدة لاستخدام الثروة البشرية المتاحة والتنبؤ المستقبلى بحجمها المنتظر حسب مستواها التعليمى والاستعداد لها ببرامج التدريب التكميلية لتشغيل ماهو مخطط من وظائف ومهن فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

وتؤكد الدراسة على تضارب بيانات وزارة القوى العاملة وبيانات وزارة التخطيط وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى مجال القوى العاملة لعدم وجود التنسيق المفروض بين هذه الهيئات وهى جميعاً متضامنة فى عملية تخطيط القوى العاملة هذا بالاضافة الى وزارة التعليم التى تقدم ٧٥٪ من المعروض من قوة العمل من خريجى مراحل التعليم المختلفة.

قوانين مع وقف التنفيذ!!

وتشير الدراسة الى اهتمام السلطة السياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتدريب على نطاق واسع واصدرت العديد من التشريعات والقوانين وتوالت التشريعات والقوانين المختلفة حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل مجلس اعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس الوزراء.. وتتساءل الدراسة عن اجتماعات المجلس الاعلى للتدريب وكم عددها منذ انشائه؟! وما هى قراراته؟ والاهم ماهى نتائج واثار تلك القرارات وخاصة فى اطار مانشاهده اليوم من اختلال فى سوق العمل والاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية لحالة البطالة المتفاقمة وخاصة بين الشباب المتعلم.

وتؤكد الدراسة على استمرار صدور القرارات والتشريعات حتى بلغ عدد الجهات التى تختص بتصميم ووضع وتنفيذ سياسات التدريب حوالى ٥٣ جهة وبلغ عدد مراكز التدريب الادارى ١٠٩ مراكز ومراكز التدريب المهنى ٥٤٦ مركزاً عام ١٩٩٣/٩٢ الا ان الملاحظ ان هذه الجهود الكبيرة لم تحقق المستهدف منها ناهيك عن الاموال التى صرفت عليها وهو تحقيق بدرجة اكبر من التكيف «التوازن» فى سوق العمل المصرية سواء من ناحية استخدام العمالة وامتصاص البطالة او تحسين هيكل المهارات او لخلق سوق عمل جيدة مستقرة وامنة داخلياً وخارجياً وخاصة سوق العمل العربية لتستوعب الاعداد الكبيرة من خريجى مراحل التعليم المختلفة وتحدد الدراسة عدداً من معوقات التدريب ومشاكله فى مصر وهى عدم وجود سياسة شاملة وثابتة للتدريب وكثرة التشريعات والجهات المسئولة عن التدريب دونما تكامل او ترابط بينها بالاضافة لعدم التنسيق بين سياسات التعليم والجانب التدريبى اللازم لها وضعف التمويل اللازم للتدريب نسبياً وقلة الاعتمادات المخصصة احياناً لبعض الهيئات وضعف الوعى التدريبى سواء لدى المتدرب او لدى الادارة الاشرافية «القيادات» علاوة على نظرة البعض الى التدريب على انه مضيعة للوقت ولذلك يوفد احياناً للتدريب الاشخاص غير المرغوب فيهم ووجود نقص كبير فى بعض المدربين الاكفاء ونقص مستوى تاهيل كثير من المدربين واخيراً النقص الكبير فى معدات التدريب الحديثة ومواكبتها للتقدم الفنى والتكنولوجى.

أراء اخرى!!

هذا هو ملخص الدراسة الصادرة عن لجنة التنمية البشرية بمجلس الشورى حول مشكلة التدريب فى مصر ولكن ماذا يقول الخبراء - والمهتمون حول هذه المشكلة وسبل حلها؟!

فى البداية يقول الدكتور عبد الرحمن محمد موسى عميد كلية التعليم الصناعى بالقاهرة واحد المهتمين بهذه القضية ان التطور السريع والهائل فى تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الالكترونية فى العديد من مجالات التصميم والتصنيع والقياس والتفتيش وظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية تحتاج الى نوعية جديدة من الفنيين تكون لديها القدرة على المنافسة لوضع برامج الحاسبات «للماكينات ذات التحكم بالحاسبات» مثل راكز التصنيع والتشغيل كذلك وضع برامج التصميم واستخدام الحاسب فى الرسم والتصميم وتسلل العمليات بما يحقق اقل فاقد فى الخدمات والزمن اللازم للانتاج وهذا يقتضى انشاء مراكز تدريب مزودة باجهزة ومعدات الكترونية واعداد كوادر وافراد يقومون بتدريس هذه المواد على ان يكونوا على علم كامل بالتطبيقات العلمية من اعداد البرامج وتصحيحها وتطويرها لتكون مناسبة للثورة المعلوماتية التى تسير بخطى واسعة لان التدريب التقليدى اصبح عاجزاً عن مواكبة الحياة الحاضرة ويجب العناية باساليب الفحص والتفتيش والجودة حتى يمكن المنافسة فى الاسواق العالمية.

ويلخص الدكتور عبد الرحمن موسى اهم مشاكل التدريب فى



وجود عجز كبير فى المدربين وقلة المعامل والورش الحديثة التى تستعين بالحاسب الالكترونى فى اعمال التصميم والتصنيع والقياس والفحص بالاضافة الى ضعف الاجور التى تمنح للمتدربين وعدم وجود استثمارات فى مجال التدريب علاوة على وجود مسافة شاسعة بين احتياجات سوق العمل من عمالة ذات مستوى معين من المهارات وخطط التدريب المعمول بها فى مراكز التدريب التابعة للجهاز الحكومى سواء فى الصناعة او وزارة التعليم او وزارة القوى العاملة.

نتائج وحلول!!

اما عن النتائج المترتبة على هذه المشاكل يقول الدكتور عبد الرحمن موسى هو عدم القدرة على المنافسة فى الصناعات التى تتطلب استخدام الحاسبات الالكترونية وظهور البطالة باعداد كبيرة بين خريجى المدارس والمعاهد الفنية لانها نوعية ذات مهارات متخلفة كثيراً عما هو مطلوب وما يترتب على ذلك من انخفاض فى مستوى دخل الفرد وبالتالى انخفاض الدخل القومى ويضيف ومن النتائج ايضاً الاعتماد على الاستيراد من الخارج وارتفاع المنتجات المصرية اذا ماقورنت بالمستورد مما يؤدى الى كساد للسوق وعدم تصريف للمنتجات المحلية.

اما عن الحلول فيقترح الدكتور عبد الرحمن موسى انشاء جهاز قومى للتدريب تشارك فيه الوزارات المعنية فى الدولة وقطاع الاعمال الخاص والجامعات والبحث العلمى واقامة مركز تدريب متطورة مزود بالاجهزة الاليكترونية الحديثة وتدريب الكوادر عليها فى مجالات التصميم والتصنيع والقياس والفحص والتفتيش وتخصيص ميزانية لهذه المراكز لتحديثها وتطويرها بفرض نسبة من اسعار المنتجات ولتكن خمسين فى المائة من الاسعار بالاضافة الى قيام هذه المراكز باعداد الدورات التدريبية لتمويل نفسها بنفسها وتشجيع العلماء والمختصين على التدريس بهذه المراكز واخيراً تطوير مناهج المدارس الثانوية الفنية والمعاهد سواء الحكومية والاهلية.

الجات.. ومخاطرها!!

بالتاكيد ان مشاكل تدريب العمال فى مصر لها انعكاسات سلبية وخطيرة جداً على مستقبل الاقتصاد المصرى خصوصاً فى ظل الزيادة الرهيبة فى عدد السكان بهذه الكلمات بدأ امين قنديل مسئول التثقيف بالنقابة العامة للصناعات وعن مشاكل التدريب يقول عدد مراكز التدريب فى مصر لايتناسب حالياً مع الطاقة الاستيعابية التى تتزايد بشكل سريع كما ان المعدات والالات الموجودة بهده المراكز لاترقى الى المستوى الذى يتم مع رفع الكفاءة الانتاجية للعامل او المتدرب واذا كانت بعض المصانع بها مراكز لتدريب العمال المنتسبين اليها الا انه تدريب قاصر وتقليدى وهذا يرجع لضالة المبالغ المرصودة للتدريب حيث انها لاتكفى لشراء الات ومعدات جديدة وحديثة فى نفس الوقت على الرغم كفاءة المدربين الموجودين بهذه المراكز وعن المخاطر يؤكد ان الخطر المستقبلى الاساسى لمشكلة تدريب العمالة يكمن فى تدنى مستوى الانتاج المصرى من السلع المختلفة الذى هو انعكاس حقيقى لمستوى العامل الذى انتجه وتزداد حدة المشكلة مع بدء تنفيذ اتفاقية الجات مما سوف يؤدى الى عدم قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى الاسواق العالمية ولا حتى المحلية التى ستتدفق عليها المنتجات الاجنبية ذات الجودة الاعلى والسعر الارخص.

ويضيف امين قنديل ان الخطر الاكبر هو انعكاس هذه المشكلة على مستوى الطلب على العمالة المصرية فى الخارج فالعالم الان يفضل العمالة الارخص سعراً والاعلى كفاءة وبالتالى سينخفض الطلب على العمالة المصرية وما يترتب على ذلك من قلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج واخيراً على الدخل القومى بشكل عام واذا كنا فى مصر نتخلى يومياً عن العمالة فى القطاع العام فيجب الاهتمام بقضية التدريب لضمان مكان لنا فى سوق العمالة العالمية بشكل عام والعربية على وجه الخصوص.

كلام فارغ!!

ويلتقط الخيط امين اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج مصطفى عبد الغفار ويقول اذا كانت سياسة الدولة تقوم على بيع القطاع العام والاستغناء عن العمالة فما ضرورة التدريب فى الوقت الحاضر؟! ومن سيقوم بعملية التدريب والى اين سيتوجه هؤلاء العمال من بعد ان يأخذوا حقهم من التدريب؟! كلها تساؤلات تحتاج الى اجابة قبل الخوض فى هذه القضية.. واحب ان اضيف بعض التساؤلات الاخرى ما المشروعات الاستثمارية التى انشاها القطاع الاستثمارى الخاص؟! ويجيب قائلاً سنجد ان معظم هذه المشروعات تندرج تحت قائمة الاستثمار الاستهلاكى التى لاتفيد الاقتصاد القومى وترفع مستوى الاستهلاك فى ظل انخفاض مستوى الدخل ومايتبع هذا من امراض اجتماعية.. اما التساؤل الثانى فهو كم منشاة تدريبية انشاها القطاع الخاص؟! واستطيع ان اؤكد ان ٩٪ من عمال القطاع الخاص هم نتاج الدورات التدريبية التى نفذها القطاع العام.

ويضيف مصطفى عبد الغفار ان الكلام عن التدريب فى غياب خطة تنمية واضحة المعالم والاهداف يكون كلاماً غير ذى جدوى فالمفترض ان اضع خطة شاملة للتنمية البشرية ثم اقوم بدراسة سوق العمل وعليها اقوم بدراسة احتياجاتى خلال العشرين سنة القادمة وعلى اساسها اضع خطط التدريب التى يمكن ان تحقق لى اهداف الخطة اما غير ذلك فكلام فارغ..

خطط الوزارة

توجهنا بهذه المشاكل للمسئولين بوزارة القوى العاملة لنقف على خطط الوزارة لاعداد العمالة وتدريبها والتى تتمثل كما يقول الدكتور محمد عبد السلام الحسينى مدير عام الادارة العامة لشئون مراكز التدريب فى الخطة الاستثمارية السنوية والتى تتضمن تنفيذ العديد من برامج التدريب المهنى بهدف اعداد العمالة المدربة اللازمة لسوق العمل ولاسيما المتخلفين والمتسربين من مراحل التعليم بما يمكنهم من الكسب الشريف بالاضافة لبرامج رفع مستوى المهارة ويتم التدريب على نحو ٤٠ مهنة اهمها مهن تشغيل المعادن والسيارات ومهنة الطباعة والسباكة الصحية واصلاح وصيانة الاجهزة الكهربائية والنجارة وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه البرامج بنحو ٢ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٦/٩٥ كما ان الوزارة تقوم بتوفير استثمارات ثابتة تقدر بنحو ٣٫٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٦/٩٥ لاقامة عدد من مراكز التدريب بالاضافة للتوسعات فى بعضها وتطوير البعض الاخر.

ويشير الدكتور الحسينى بان الوزارة بدأت فى تنفيذ مشروع لقياس مستوى مهارة العمالة غير المدربة منذ عام ١٩٧٩ بهدف توفير المزيد من الثقة والحماية للعمالة المصرية فى الداخل والخارج ويقدر عدد المستفيدين من هذا المشروع فى خطة عام ٩٦/٩٥ نحو ٦٥ الف فرد بتكلفة اجمالية تبلغ نحو نصف مليون جنيه ويغطى المشروع حالياً ١٠٠ مهنة من المهن التى يتزايد طلب سوق العمل عليها كما تشارك الوزارة حالياً مع وزارة التعليم فى وضع الاطار التنفيذى لمشروع مبارك- كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى بما يؤدى لاعداد العمالة الماهرة والتغلب على مشكلة انخفاض مستوى التدريب وتحقيق الترابط الوثيق مع قطاعات العمل والمؤسسات التدريبية.

عوائق

وعن الصعوبات التى تواجهه الوزارة فى مجال التدريب تقول الهام عبد العزيز اسماعيل رئيس الادارة المركزية للتدريب ان هذه الصعوبات تتمثل فى عدم كفاية التمويل المتاح والتسرب من التدريب وضعف التنسيق بين الجهات المعنية هذا بجانب العجز الواضح فى هيئات التدريس والتدريب وعدم توافر برامج نمطية موحدة للتدريب.

وتشير الهام اسماعيل الى ان المنافسة الخارجية فى مجال استخدام العمالة تتطلب التغلب على مشكلة تدنى مستوى التدريب لاعداد العمالة الماهرة القادرة على التصدى للمنافسة فى الاسواق الخارجية وتوفير منتج فى ظل السياسة المستهدفة للجودة الشاملة فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم الجات..

المصدر: المصور
التاريخ: ٣٠ أغسطس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

مقايضة أمريكية
الاستثمارات والتكنولوجيا مقابل تنفيذ «الجات» فوراً



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

تأجيل أم تعجيل

ونظراً لأن القرار المصرى فى شأن الفترة الانتقالية له أهميته الكبيرة .

فقد قام الجانب المصرى بدراسة سلبيات وإيجابيات كل من سيناريو التأجيل والتعجيل المتاح لها بالنسبة لتنفيذ اتفاقيات الجات .

وبالنسبة لسيناريو التأجيل تتمثل إيجابياته فى استخدام مصر لفسحة من الوقت المتاحة للاستعداد وتوفيق الأوضاع داخل المؤسسات وترتيب البيت استعداداً لتطبيق الاتفاقية ومواجهة تحديات التطبيق، كما يفيد ذلك فى الحفاظ على المستوى الحالى لأسعار الدواء - وهى أكثر القطاعات تأثراً سلبياً بتطبيق الاتفاقية - فضلا عن تمكين المصانع من الاستفادة من الوقت المتاح لجنى العائد الكافى على استثماراتها وتسديد ديونها للبنوك وحتى تكون أكثر قدرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية والتصدير .

أما سلبيات التأجيل فتتمثل فى الخوف من ضياع الوقت المتاح دون التقدم بما يلائم الظروف التنافسية المطلوبة وضياع بعض فرص قدوم الاستثمار الأجنبى واحجامه بسبب غياب الحماية وتفضيله الاتجاه لمناطق أخرى.

أما سيناريو التعجيل بتطبيق أحكام إتفاقية الجات سواء بالتنفيذ الفورى أو باختصار الفترات الانتقالية فان إيجابياته تتمثل فى إجتذاب الاستثمار الأجنبى وما يصاحبه من خلق فرص عمل جديدة وتشجيع إبرام المشاركات مع الأطراف الأجنبية ، ومحاولة اقتناص الفرص المتاحة خاصة فى ميادين نقل التكنولوچيا التى تتغير ظروفها بتغير الأوضاع السياسية لدى الجهات الناقلة للتكنولوچيا . لكن له سلبياته وتتمثل فى خلق ضغوط على كل الأنشطة الوطنية وزيادة مشاكل الاستثمارات المصرية القائمة.

وهكذا .. فإن القرار ليس سهلا ويحتاج

تحقيق ..

صفاء لويس

لحساب خاص يوازن بين مزايا التنفيذ الفورى لاتفاقات الجات وعيوبه .

تطبيق القانون بحذافيره!

وقامت «المصور» بجولة فى داخل هذا القرار للتعرف على ملامحه وما اذا كان سينفذ الطلب الأمريكى المعزز أوربيا.

مع الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والمسئول عن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الذى بدأ كلامه قائلاً : لا ترغب مصر فى أن يتعدى أحد على ملكيتها الفكرية ويجب عليها أن تحمى ملكية الآخرين، إن هذا هو مبدأ المعاملة بالمثل لكل أنواع براءات الاختراع من علامات تجارية واسماء تجارية ونماذج صناعية ومصنفات وغير ذلك وبالنظر للقانون المصرى عام ٩٢ لبراءات الاختراع والذى تم تعديله عام ١٩٩٤ وما تضمنه من حماية لحق المؤلف ، ذكر مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات وأنه يعد مرتكبا لجرائم الاعتداء على حق المؤلف كل من قام بنشر مصنف ليس هو مؤلفه، أو من استغل هذا المصنف أو ادخل تعديلات عليه دون الاتفاق مع المؤلف أو قام ببيعه، إلى آخر ذلك مما تنص عليه المادة ٢٧ بالقانون وعندما صدر القانون المصرى أعطى سنة لتوفيق الأوضاع وبعدها كان المفروض البدء فى تطبيق القانون - وهو كما يقول د . أحمد جويلى - متسق مع ما جاء باتفاقية الجات ، وأشار إلى أن كل ما يهمنا فى قضية الكومبيوتر هو محاولة التوصل للتوفيق بين مصالح المستفيدين والمنتجين وحماية برامج الكومبيوتر المستوردة أو المنتجة محليا مع مراعاة تيسير إستخدامات الكومبيوتر خاصة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٩٦

●● رغم أن اتفاقيات «الجات» تمنحنا فترة انتقالية تتراوح بين خمس وعشر سنوات قبل الالتزام بها، فإننا اضطررنا لبحث فكرة التنازل عن هذه الفترة ودراسة التنفيذ الفوري له!... وهذا التنازل يعني فتح حدودنا أمام كل أنواع السلع والمنتجات الأجنبية بما يعنيه ذلك من منافسة شرسة لا ترحم لصناعاتنا المختلفة.

ففي خلال إجتماعات المجلس الرئاسي المصري الأمريكي التي تمت في واشنطن طلب الجانب الأمريكي منا التنازل عن الفترة الانتقالية للجات مقابل قيامه بنقل ما نحتاجه من تكنولوجيا متقدمة لنا.

وقال الجانب الأمريكي بوضوح إن طول الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات يعطل تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى مصر.

وبينما رأى الجانب المصري ضرورة التأني وحساب المكسب والخسارة في هذا الأمر، طالب الجانب الأمريكي بضرورة أن تسرع مصر بتحديد موقفها خاصة من التنفيذ الفوري لاتفاقات الجات، وبالذات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، قبل انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر.

ولذلك بدأت كل وزارة وهيئة تدرس المسألة برمتها وتوفر قاعدة المعلومات أمام صانع القرار وتحدد حساب المكسب والخسارة في الطلب الأمريكي.

فهل نقبل بالمقايضة الأمريكية .. أم أن مصلحتنا تقتضي رفضها؟!
هذه محاولة للإجابة يقدمها هذا التحقيق ●●

□ مطالب الجانب الأمريكي أخذت صورة أكثر وضوحا في رسالة سرية أرسلها الوزير المفوض التجاري المصري ومدير إدارة الأمريكتين بواشنطن قال فيها إن هناك توجيهات من الإدارة الأمريكية للمستثمرين الأمريكيين بعدم الاستثمار خارج أمريكا في مجال الأدوية لعدم توفر الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية خاصة براءات الاختراع، وجاءت تلك التحذيرات خلال اجتماع المكتب التجاري في واشنطن ببعض المسئولين من ممثلي شركات الأدوية الأمريكية لحثهم على تأسيس مشروعات استثمارية في مصر.

وهذا التهديد غير المباشر يقابله على الجانب الآخر إغراءات للقبول بما يطالب به الأمريكيون، تتمثل هذه الإغراءات في ابراز مزايا التعجيل بتنفيذ اتفاقيات الجات خاصة أن التعجيل سيأتي بأفضل تنوع مع قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعه أفضل التكنولوجيا، ويشجع على ذلك وجود بيئة تشريعية لحمايتها. أيضا يفيد التعجيل في توفير الأرضية المناسبة لنشوء ودعم المشاركات والتحالفات الاقتصادية والتكنولوجية مع الحكومات الأجنبية والشركات العالمية.

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المصور
التاريخ : 23 اغسطس 1996

● وزير التجارة :

يجب تطبيق مبدأ حماية الملكية الفكرية بحذافيره..

● وزيرة البحث العلمى :

الاتفاقية ليس بها قيود على البحث العلمى..



● وزير الصناعة :

نفضل الأستفادة بالفترة الانتقالية حتى نعيد ترتيب البيت



أن مصر تتسع كل يوم لاستخدام الكومبيوتر.

ويؤكد د . جلويلي على ضرورة احترام النصوص القانونية الواردة لحماية منتجي البرامج والسعي لحل مشكلة المكاتب ويتطلب ذلك أن تسرع هذه المكاتب بتوفيق أوضاعها كما أشار القانون المصري إلى ذلك ، أيضا يجب أن تستخدم المكاتب برامج أصلية مرخصة من المنتج وأن يكون ذلك مطابقا لشروط التعاقد ، خاصة أن هذه المكاتب تعلم بأن ما تستخدمه يعد برامج منسوخة مخالفة لشروط الاستخدام وهذا واضح من عدم وجود رخصة لها . والوزارة تسعى للقيام بدورها في علاج تلك المشكلة عن طريق تخفيض ضريبة المبيعات والجمارك على برامج الكومبيوتر بما يسمح باستخدام برامج أصلية مستوردة تتناسب أسعارها مع مستوى الدخول في مصر ، وتحفيز منتجي البرامج على خفض أسعارها وعدم احتكار بيعها أن بعض برامج الكومبيوتر - يستطرد قائلا - يتم بيعها في أمريكا بنحو ٢٥ دولارا في حين يتم بيعها في مصر بنحو ٣ آلاف جنيه ، فالمشكلة ليست مشكلة جمارك وضريبة مبيعات فقط، ولكن الاحتكار والمغالاة في الأسعار ، فلابد من علاج مشكلة الأسعار في اتجاهين، أولهما أنه ليس من المعقول في زمن ننمي أنفسنا والدولة تضع برامج كمبيوتر في المدارس والمكاتب الصغيرة ، فكيف نضع عليها جمارك ونقول للناس لا تستعملوا الكومبيوتر.

الحسبة الاقتصادية

وحول مدى تأثر الصناعة المصرية باتفاقية حقوق الملكية الفكرية يرى د . سليمان رضا وزير الصناعة أن قضية الملكية الفكرية في مصر تثير تناقضا في اتجاهين ، أولهما الملكية الفكرية الخاصة بحقوق المؤلف والمصنفات الفنية والقائمين على هذا الاتجاه يرغبون في تطبيق الاتفاقية اليوم قبل غد ، بسبب محاولات استغلاله بصورة سيئة خارجيا ، وثانيهما الأنشطة الأخرى سواء نشاطا صناعيا انتاجيا مثل الصناعات الدوائية والكيماوية والالكترونية والهندسية ثم المعدنية والبتروكيماوية وهذه الصناعات تتأثر سلبيا بنفس ترتيبها وبما يضر الصناعة المصرية ، وهنا لابد من حساب المكسب والخسارة في فترة السماح التي اتاحتها اتفاقية الجات، وقد يصل الأمر إلى وجود خسارة في أحد المجالات ولكن بصفة عامة، مكسب مصر في حالة حصولها على الفرصة كاملة وتمتعها بفترة السماح أكثر بكثير من حالة التنازل عن تلك الفترة، ويقول ، إن أي قرار له عائد إقتصادي وأن الوزارة مقتنعة بأن الصناعات الدوائية وخاصة المكونات الأساسية في تلك الصناعات تحتاج في هذه الفترة إلى معاملة أفضلية، أيضاً هناك أمر خطير يجب أخذه في الاعتبار وهو أن المستهلك ليس هو المحدد للسلعة ، فالمريض لا يحدد أو يختار الدواء .

أما الصناعات الالكترونية وهي أساس القرن القادم ، لو بدأنا اليوم في تكثيفها ووضع قيود عليها ، معنى هذا أن مصر ستقع في مشكلة كبيرة عن طريق رفع تكلفة هذه الجزئية المهمة في الصناعة ، أما الصناعات الهندسية فهي تحتاج لفترة أقل في المواءمة ، واضاف أننا لو اعتبرنا جميع هذه الصناعات حزمة واحدة، وبدأنا نتحرك بخطة سليمة من الممكن أن نقلل أو نلغي الخسائر مستقبلا ، أما إذا اختلفنا كقطاعات متنوعة ، فلابد من حساب الحسبة الاقتصادية لهذه الحزمة ، والتي تشير إلى ضرورة الاستفادة، واستغلال الفترة الانتقالية بالكامل ، حتى لو تضررت إحدى الصناعات ، مع محاولة إيجاد نوع من الخدمة للصناعة المتضررة.

ولابد أن نضع مجموعة من القواعد الأساسية في ظل تطبيق اتفاقية الجات، أهمها، أن اتفاقية الملكية الفكرية في حاجة إلى كيانات كبيرة وأن البحوث التطبيقية وبحوث الابتكارات تكلفتها مرتفعة ، مع ملاحظة أن عائدها كبير جداً تحت قانون الملكية الفكرية. وذكر أن عملية تأهيل الصناعة في مصر قد تتكلف نحو ٢٫٥ مليار جنيه .

أيضاً منظومة التنمية الصناعية ستحتوي على نظم جديدة للتدريب الصناعي ونظم جديدة للاختبارات والتفتيش الصناعي ونظم أخرى لتنمية ودعم الابتكارات التطبيقية الصناعية ، والتصميم الهندسي والنماذج الأولية ، كل هذه المجالات تعتبر مجالات مهمة لابد من التحرك السريع نحوها . وعموما مازالت المنافسات جارية بين مصر والجانب الأمريكي والمجموعة الأوربية وتميل مصر الى تطبيق اتفاقية الجات والاستفادة بالمهلة الممنوحة .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المصور

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٩٦

القواعد المهنية ملزمة

د . نادر رياض نائب رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية والصناعية وهى أحد فروع المؤسسة العالمية (بجنيف) - وتعتبر المتحدث الرسمى باسم الملكية الفكرية فى المنظمات الدولية ، يقول إن الاتفاقيات التى تحكم الملكية الفكرية، عبارة عن ثلاث اتفاقيات تحكم حركة التجارة الدولية وتبادل الخدمات فى ظل اطار من الحماية وهذه الاتفاقات تتكامل وتوحد قواعد التعامل بين الدول .

ومادام هناك اتجاه لتوحيد المفاهيم والنظم، فكان من المفروض أن يكمل هذه الاتفاقات الثلاث اتفاقية، تعمدت الدول الكبرى الا تتعامل معها وهى اتفاقات انسياب وانتقال العمالة بين الدول، وبدون وضع هذه الاتفاقية فى اطار قانونى تقبله الدول ثم تدخل فى اطار تنفيذ، فإن مقولة أن العالم قد أصبح قرية صغيرة وعليه أن يتبع قانوناً ونظاماً واحداً حتى لا تحدث فوضى فهذه المقولة تصبح ناقصة لأن الاقتصاد والتجارة وتبادل الخدمات وتبادل السلع وحقوق الإنسان والاتفاقات والاعراف الدولية تتكامل جميعاً فى اطار أن الانسان وحدة واحدة له ما له من حقوق وعليه ما عليه من واجبات . وفى مجال الحديث عن حقوق الملكية الفكرية فيما هو متفق عليه الآن تشمل حقوق الابداع وحقوق التاليف والأداء - المصنفات الفنية - والعلامات التجارية والتصميمات الهندسية وتمتد بعد ذلك إلى أنظمة الكومبيوتر التى مازال عليها جدل وإن كانت أكثر الأنظمة عرضة للتنظيم والتقويم والحسم لتوفير الحماية لها، وهناك رأيان فى هذا المجال أولهما يطالب بإرجاء تطبيق أحكام الملكية الفكرية وحقوق الاداء وعدم مد حقوق الملكية الصناعية والحمايات المختلفة إقليمياً - مدها دولياً ، هؤلاء يرجعون بالزمن إلى ما بعد الحرب العالمية حيث استفادت من هذا النظام اليابان، ولمرحلة كبيرة من الزمن كانت صناعة التطور والابداع الصناعى الذى تقدمت بموجبه اليابان قائمة على صناعة نقل الأفكار والإبداعات بعد أن اسقطت قوانين الحماية الفكرية والصناعية عن اليابان .

أما الرأى الآخر وهو الأكثر موضوعية فهو يؤيد الانضمام إلى تلك الاتفاقات والأخذ بها توحيداً للمفاهيم ، حتى نتحدث عن الصناعات المصرية باللغة العالمية نفسها والتعامل بقواعدها نفسها بما يؤدى إلى احداث تفهم أفضل ومن ثم الأخذ باسباب التطور بمراحله وقواعده ومسمياته المختلفة، وهذا الرأى يلقى صدى أكبر من الجانب الصناعى المتقدم الذى هو على استعداد لشراء التكنولوجيا ونقلها والتعاون مع المراكز البحثية سواء محلية أو دولية والحصول على الإبداعات والتصميمات وهو ما يطبق فى الدول الأوربية والأمريكية.

وفى مجال آخر ، نجد أن العلوم والفنون قد ازدهرت فى الأربعينيات بمصر وكذلك الأغانى والألحان والتسجيلات ، حيث كانت مصر تشكل مستقرا لكل هذه المواهب، سافر إليها كل من يطلق لموهبته العنان فى ظل حماية فكرية وحماية المصنفات لما يخرجه من إبداعات، وتطبيق ذلك فى ظل اتفاقية حماية الملكية الفكرية سيسمح بانتقال المواهب والإبداعات والاختراعات والمستحدثات من الأدمية وأنظمة الكومبيوتر إلى مصر دون الخوف من استنساخها أو تقليدها كليا أو جزئيا.

٣٠٠ مليون دولار تعويضا

وفى مجال الزراعة، فتعود أصول المشكلة، إلى اقتناع الجانب الأمريكى بأن تطبيق اتفاقية الجات ستزيد الدخل القومى العالمى بمعدل ٥ تريليون دولار كل ٥ سنوات وان هذا بدوره سيزيد نصيب الفلاح الأمريكى فى الدخل، ويرجع ذلك لزيادة الطلب العالمى على المنتجات الزراعية ومن المتوقع أيضا أن تزيد صادرات أمريكا الزراعية من ١,٦ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ومن هنا نتساءل ما هو مستقبل الزراعة المصرية فى ظل تطبيق تكنولوجيا الجات؟ عن هذا التساؤل يجيب د . سعد نصار رئيس مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة ، قائلا : يجب أن نعلم أن مفهوم الملكية الفكرية فى الزراعة يعنى استنباط أصناف وسلالات جديدة من المحاصيل ويتم تسجيلها فى مركز البحوث الزراعية .

ويقول تتضح أهمية تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية (التربس) هنا فى ضوء تسجيل الأصناف الجديدة ، حيث يمنع ذلك تعرضها للسرقة وكذلك الحال فى مجال الانتاج الحيوانى.

ويكشف سعد نصار عن حقيقة أنه رغم عدم تعرض قطاع الزراعة لنفس المخاطر التى تتعرض لها بعض القطاعات الأخرى مثل الدواء، إلا أننا كوزارة ، أميل للتمتع بفترة السماح رغم أننا معتمدون على أصناف



داخلية فى الانتاج النباتى أو الحيوانى وعلى التكنولوجيات الحديثة الأخرى مثل الرى بالرش وبالتنقيط وتسوية الأرض بالليزر وهذه التكنولوجيات الحديثة يتم تصنيعها فى مصر وهى تمثل ٣٠٪ بعد تطويعها للظروف المحلية.

وبالرغم من عدم خطورة البدء فى تطبيق حماية الملكية الفكرية إلا أننا نفضل التمتع بالفترة الانتقالية المسموح بها للسلع الغذائية . وهى عشر سنوات بدأت فى يناير ١٩٩٥ .

أما الخسائر فانها تتمثل فى دفع الرسوم على استخدام الاختراعات الجديدة فى حالة التطبيق الفورى، وتقدر هذه الخسائر فى ظل الجات فى مجال الزراعة نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد بما فيها استيراد التكنولوجيا وكذلك تخفيض الدعم على التصدير فى الدول المتقدمة بنحو ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار سنويا. وتطالب مصر بتعويضها بالمبلغ نفسه.

ويقول سعد نصار أوربا وأمريكا تحاولان اغرائنا بأنه كلما قصرنا الفترة الانتقالية ساعد ذلك على استقدام الاستثمار الأجنبى خاصة فى مجالات البحوث ونقل التكنولوجيا، وأشار إلى أن الاتفاقات الثنائية مع الاتحاد الأوربى والجانب الأمريكى تشير إلى مطالبة الجانب الأجنبى بضرورة الاكتفاء بالفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٠٠ للبدء فى تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أى تقصير الفترة من ١٠ إلى ٥ سنوات فقط .

وفى هذا المجال سبق أن طرح الجانب المصرى فتح أسواقه للسلع الصناعية الأوربية بدون جمارك لما لها من ميزة تنافسية ، وفى المقابل تفتح أوربا أسواقها للسلع الزراعية المصرية ذات الميزة التنافسية ، إلا أن الجانب الأوربى رفض ذلك لما له من آثار سلبية على المزارع الأوربى ، وعموما مازالت مصر متشددة فى الحصول على المعاملة بالمثل ، ومن المتوقع أن يتم حسم الأمر مع الاتحاد الأوربى فى الجولة الثامنة فى شهر سبتمبر القادم ، وأن تمت موافقة على زيادة الحصص للسلع القديمة إلى ٣ أضعاف صادراتنا للعالم وأيضاً زيادة المواسم أمام الحاصلات الزراعية المصرية . فضلا عن ادخال حاصلات جديدة مثل الزهور والنباتات الطبية والعطرية.

وقد يتم الموافقة من الجانب المصرى للوصول لحل وسط خاصة ونحن نهدف إلى زيادة حصيلة صادراتنا للجانب الأوربى إلى ٥ مليارات جنيه سنوياً علما بأن إجمالى صادرات مصر للعالم تصل إلى ١٠.٥ مليار جنيه سنوياً.

إلحاح أمريكي

لقد بلغ الإلحاح الأمريكي مداه لتطبيق حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الدواء لأن صناعة الدواء فى الدول المتقدمة تعتمد على أسواق الدول النامية أساساً.

وعن رد فعل الجانب المصرى يقول د. وجيه دكرورى الخبير الاقتصادى : ان مصر قطعت شوطا كبيرا فى المناقشات حول محاولة الربط المباشر بين جذب الاستثمارات الأجنبية وحماية حقوق الملكية الفكرية، وجوهر الموضوع أن الدول المتقدمة تقول إن ثمن فتح الأسواق هو الحصول على حقوق الملكية للمحافظة على الميزة النسبية لهم، وقد قاومت الدول النامية بإلحاح هذا المفهوم وذلك لشعورهم بأن الثمن يتعين عليهم دفعه للحصول على مدخل لاسواق الدول المتقدمة ، باهظا وفيه تعديات على احتياجات التنمية ببلدانهم . ولذلك جاء الرد «انكم ايتها الدول المتقدمة عندما كنتم فى مرحلة التنمية لم تأبهوا بمسألة حماية الملكية الفكرية ، وعلى سبيل المثال فإن هولندا قامت بتعليق حماية حق براءة الاختراع طوال أكثر من ٥٠ عاماً وذلك حتى تسمح للصناعات المحلية مثل فيليبس أن تزدهر بلا قيود ، وهو ما منح تلك الصناعات المحلية الفرصة لتقليد المنتجات والاختراعات التى طرحها المنافسون بالدول الأخرى، والأكثر من ذلك ،أن الدول المتقدمة تملك اليوم أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم وهو ما يعنى أنه ما لم يتم الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة فإن هذا يعنى بالضرورة انتقال أموال العالم الفقير إلى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المصور

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٩٦

المتقدم ، والثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادى ، وقد اتخذت الدول المتقدمة مجموعة من الممارسات فى هذا المجال أهمها، القيام بالتهديد بسحب الافضليات التجارية التى قاموا بمنحها للدول النامية إذا لم تهتم بتعزيز حماية الملكية الفكرية فيها .

ويضرب د . وجيه دكرورى مثلا بالتجربة الكندية لتوضيح مدى خطورة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لاسيما فى قطاع الأدوية، ويقول إنه فى أطار اتفاقية النافتا ، اعدت السلطات الكندية القانون الذى يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق براءات الاختراع ويلغى التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وقد اعربت جمعيات حماية المستهلك ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقهما من جراء تطبيق هذا القانون ، إلا أن السلطات مررت القانون فى فبراير ١٩٩٣ . وحدث بعد ذلك أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا ، وانتهى بذلك النظام الذى كان يؤدى إلى خلق منافسة سعرية للأدوية بكندا وارتفعت أسعار الأدوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد.

وإذا كانت هذه هى الحال مع كندا الدولة ذات ٢٨ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى أكثر من ٢٠ ألف دولار سنويا فما هى الحال فى مصر ذات الستين مليون نسمة، ومتوسط دخل الفرد ٦٤٠ دولاراً سنوياً.

استثمار الوقت

ويتفق د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى مع الرأى المؤيد لاستفادة مصر من الفترة الانتقالية لاتفاقات الجات موضحا أن الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، ليست فقط لمجرد الحماية ولكنها أيضا فرصة يجب أن تستغل لاعداد استراتيجية وبرامج لتطوير البحث العلمى بتوجيه ذلك لخدمة المجتمع وأغراضه المختلفة من اختراعات وابتكارات وتطوير الصناعات المختلفة، خاصة صناعة الدواء لما لها من حساسية خاصة .

وعموما الأمر يحتاج لترو، والسؤال المطروح هنا، هل لو أعطيت هذه المدة الزمنية بالكامل، نستطيع إعداد برنامج متكامل لتأهيل أجهزة البحث العلمى فى إيجاد اختراعات تحمى حقوق المجتمع المصرى ووجود منتج متميز له قدرة على المنافسة وهل لو قصرنا المدة واستجبنا سيعطوننى امتيازات تقابل ذلك.

أيضاً لابد قبل الرفض أو القبول أن يتم تطوير قانون براءات الاختراع ، فلدينا مشروع قانون لم ير النور لحماية حقوق المخترع وحقوق التأليف والنشر ، نحن نؤيد حقوق الملكية هذا حق للمخترع .

ويقول د . سمير طوبار لقد آن الأوان أن نتعامل مع أساليب العصر فالحكومة لن تقوم بكل شىء فى ظل اقتصاد حر ، السوق مثل الحكم ينفذ الضوابط ، ولابد من مشاركة القطاع الخاص ، ففى أمريكا هناك مؤسسات مثل فورد تقدم منحا وتبرعات للاختراع والابتكار ويستفيد منها مجتمعات الأعمال ، ولابد أن يساهم القطاع الخاص فى مصر فى تمويل البحث العلمى وانشاء مراكز بحوث ويذكر أن إجمالى موازنة قطاع التعليم والبحث العلمى معاً لا تتجاوز ١٤ مليار جنيه سنوياً ، كما أن ميزانية البحث العلمى فى دول العالم تتراوح بين ٣٪ ، ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى، ولكن فى مصر لا تتجاوز ١٪ .

البحث العلمى بلا قيود

يبقى رأى للدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمى والتى تقول:

حتى الآن لم يحدد اختيار الفترة الانتقالية المناسبة ولم يعلن رسميا أى موقف ازاءها ، وكل ماحدث هو أن الجهات المختلفة عبرت عن رغباتها وابلغت هذه الرغبات عن طريق وزارة البحث العلمى إلى رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار السياسى المناسب الذى يتفق ومصالح الاقتصاد الوطنى فى ضوء الاعتبارات المرئية ، وأن اختيار الفترة الانتقالية ماهو إلا قرار سياسى وطنى والفيصل هنا نتائج حسابات التكلفة والعائد

لذلك القرار بالتعجل أو التأجيل والتوازنات التى يجب أخذها فى الاعتبار ، ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الاتفاقية ستطبق بالنسبة لمصر فى موعد لا يتجاوز ديسمبر ١٩٩٩ لما عدا ذلك من تكنولوجيات وقد انقضى حتى الآن عام ونصف من تلك الفترة وأصبح التساؤل هنا عما تم اتخاذه من إجراءات للاستفادة من أية فترة انتقالية طالت أو قصرت.

وفى هذا المجال يمكننا القول أن هناك أنشطة يجرى الاعداد لها بالفعل بالتعاون بين وزارة البحث العلمى ووزارة التجارة والتموين من جانب والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من جانب آخر، لدعم وتطوير الأنشطة الرامية لحماية حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية، والباب مفتوح تماماً للحصول على دعم للأجهزة المسئولة عن حماية غير ذلك من أنواع الملكية الفكرية .

والاتفاقية بها ما يوجب على الدول المتقدمة أن تقدم الحوافز التى تشجع شركاتها ومؤسساتها على نقل التكنولوچيا إلى الدول الأقل نموا حتى يكون لديها قاعدة تكنولوچية فاعلة وذلك فى المادة (٦٦) ، أيضاً يوجد فى الاتفاقية عدد من الأحكام التى تبيح التدخل الحكومى وتجعله حقاً مؤكداً للدولة لحماية مستهلكيها وذلك فى المواد (٦، ٧، ٨، ٣١، ٤٠).

فالأصل فى الاتفاقية إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية هو الاسهام فى دعم الإبداع التكنولوجى ونقل ونشر التكنولوچيا لصالح كل المجتمعات وبالتالى فإن من الواجب العمل لمنع اساءة استخدام تلك الحقوق، حيث تمنع الاتفاقية اعتداء الغير على إبداع المبدعين ولا تسمح باستخدام تلك الإبداعات فى أعمال الصناعة والتجارة إلا من خلال التراخيص وذلك فى ظل حماية قانونية مدتها ٢٠ سنة .

المهم أن الاتفاقية لا تضع أى قيد على حرية العمل العلمى فى معامل البحث والتطوير بل بالعكس فهى تسمح بالاستفادة من الحقائق العلمية والتكنولوجية المتضمنة فى براءات الاختراع والتى تنطوى عليها السلعة موضوع البراءة بهدف التعلم منها واستيعابها حتى خلال فترة الحماية .

وعن تخوف المبدعين المصريين من تضاؤل مبتكراتهم فى مواجهة إبداعات المنتجين الأجانب، تقول د . فينيس، والمهم هنا التخلص أولا من حالة الخوف وعقدة العجز وبلى ذلك الارتقاء إلى مستوى الإبداع التنافسى . والاتفاقية تشجع ذلك عن طريق ممارسات الهندسة العكسية التى تهدف للتعلم وتسمح بعد ذلك بالإضافة وكل دول العالم المتقدم تعرف هذه الممارسات.

●●●

وهكذا رغم تفاوت آراء المسئولين حول تقييم مخاطر الاستغناء عن الفترة الانتقالية ، إلا أن جميعهم يميل إلى التمسك بهذه الفرصة التى لن تتكرر مرة أخرى، خاصة أن التساؤل المطروح على الساحة المحلية بمختلف مستوياتها هو : من يضمن التزام الجانب الأمريكى أو الأوربى بالاستمرار فى تنفيذ وعودهم بنقل التكنولوچيا المتقدمة والمساعدات الملائمة لنا إذا ما تنازلت مصر عن الفترة الانتقالية .

صفاء لويس



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريـخ : ٦ ٣ اغسطس ١٩٩٦

في ندوة ببورسعيد :

وزيرا المالية والتموين ورئيس هيئة الاستثمار يناقشون دور المناطق الحرة بعد الجات

يشارك وزير المالية والتموين والتجارة ورئيس الجهاز التنفيذي للاستثمار في ندوة مستقبل المناطق الحرة في ظل الجات التي تنظمها اكاديمية السادات للعلوم الادارية في فرعها ببورسعيد يوم الخميس القادم

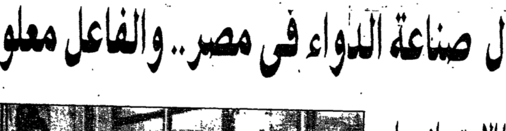
وصرح الدكتور حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات بأن الندوة تتناول دراسة تجربة المناطق الحرة في مصر وأهم المشكلات التي واجهتها ودورها في تنشيط الاستثمارات الأجنبية ومدى قدرتها في اعتماد مصر كأحد مراكز النقل الاقليمية على طريق التجارة العالمية.

وتتضمن أوراق العمل المقدمة للندوة تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال انشاء وتنظيم المناطق الحرة وبصفة خاصة دول النمور الآسيوية وبيان مستقبل المنطقة الحرة في بورسعيد بعد اكتمال تطبيق مقررات الجات.



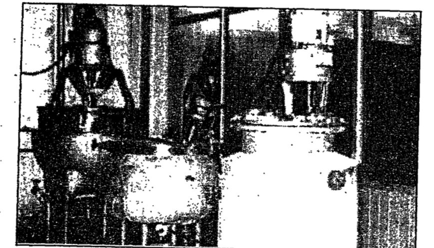
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي
التاريخ: ٢٨ أغسطس ١٩٩٦



اغتيال صناعة الدواء فى مصر.. والفاعل معلوم!

مافيا الاستيراد وراء تدمير شركة النصر للكيماويات الدوائية



توقفت الماكينات بسبب مافيا الاستيراد

قبل أن يجرفنا طوفان الجات: صحة المصريين فى خطر ما لم يتدخل رئيس الوزراء لإنقاذ أكبر شركة للخامات الدوائية فى الشرق الأوسط

تحقيق: محمد الصدفى



في الوقت الذي يصرخ فيه الوطنيون في هذا البلد من خطورة اغتيال صناعة الدواء في مصر بفعل اتفاقية الجات وضرورة وجود سوق دوائية عربية.. وفي الوقت الذي تبحث فيه الحكومة المصرية إيفاد خبراء مصريين للمساهمة في إعادة تشغيل مصانع الأدوية المتوقفة بالعراق، يجرى الآن تدمير أكبر شركة لتصنيع الدواء في مصر والشرق الأوسط، وهي شركة النصر لصناعة الكيماويات الدوائية بأبوزعبل المتخصصة في إنتاج الخامات الدوائية والمستحضرات الطبية ومرشحات الكلى والإنتاج البيطري وكيماويات المعامل المجزأة.. حيث توقفت معظم هذه الخطوط.١١٠ خطوط.عن الإنتاج وتم نقل عمالها.٤ آلاف عامل.إلى قطاعات هامشية بالشركة.

يتم ذلك بفعل مافيا الاستيراد الذين يوردون لمصر سنويا خامات دوائية تزيد قيمتها على ١٧٧ مليون جنيه وأجهزة طبية بـ ٦٨ مليون جنيه. لذلك فإنهم يعملون - باتصالاتهم المشبوهة - على تدمير الشركة وتشغيلها بما يستوردونه من خامات - هي في الغالب غير مطابقة للمواصفات - في الوقت الذي تدعى فيه الشركة القابضة للأدوية وجود توسعات في إنتاج الخامات الدوائية المحلية.

أما شعار هذه المافيا فهو أن كل رجل له ثمن مهما كان موقعه، في مقابل عرقلة أية قرارات وطنية تعمل على وقف الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي الوطني.

فما الذي أوصل شركة النصر إلى هذا الوضع المتدهور؟ وما سر الصمت المريب على ما يجرى لهذا الصرح الدوائي الكبير؟ ومن المستفيد من هذا التخريب المتعمد لصناعة الدواء في مصر؟حتى منتصف الثمانينيات، وبالتحديد في عهدي د. الصاوي شكري ود. زكريا خفاجة كانت جميع مصانع شركة النصر لإنتاج الخامات الدوائية تعمل بكفاءة عالية.. تغطي كافة احتياجات شركات الأدوية بمصر - ٣٦ شركة - من الخامات الدوائية.

وفي نهاية الثمانينيات تولى الشركة د. أسامة عبدالوارث الذي سار على نهج سابقه د. زكريا خفاجة، غير أن الوضع سرعان ما تبدل وأصبحت الشركة تعتمد المرة تلو الأخرى على استيراد الخامات الدوائية من الخارج بحجة أن أسعار الخامات المستوردة تقل عن تكلفة إنتاج الخامات المحلية.

حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه إدارة الشركة الجديدة قد دخلت في مشاريع توسعية جديدة دون دراسة أحوال السوق أو توافر سيولة كافية لاستكمال هذه التوسعات، فضلا عن إغراق السوق بمنتجات منافسة بديلة وتوقف الدولة عن دعم هذه المشروعات الجديدة، مما أدى إلى توقفها بعد أن كانت الشركة قد تورطت في ديون ثقيلة.

اليهود قادمون

جرى كل ذلك خلال سنوات قليلة وتزامن مع

إنشاء الشركة العربية للخامات الدوائية (أكوافارما) - لاحظوا الاختيار المتعمد لكلمة العربية - التي كانت مملوكة للمصريين واشتراها ثلاثة هولنديين من أصل يهودي.

وبعيدا عن الحريق الذي اندلع مؤخرا بمخازن الشركة والذي دمر خامات معبأة جاهزة للتوزيع - بكراتينها - تزيد قيمتها على ٤ ملايين جنيه، وحققت فيه نيابة الخانكة مع سبعة من مسئولي الشركة، والذي انتهى - كالعادة - إلى حدوثه بفعل ماس كهربائي.

وبعيدا عن تصريحات د. جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية بوجود توسعات في الإنتاج المحلي للخامات الدوائية وتصريحات د. أحمد رضوان رئيس قطاع الإنتاج بشركة النصر بأن الشركة بخير وتنتج ما قيمته ١٤٣ مليون جنيه، وهو ما ترد عليه مصادرنا بأن ٩٠٪ من هذا الإنتاج المدعى به مستورد من أمريكا والصين وشرق آسيا بمعرفة مافيا الاستيراد، وأن دور الشركة يقتصر على تعبئته وتغليفه.

بعيدا عن كل ذلك نستعرض في السطور التالية تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام ١٩٩٥ عن أحوال الشركة، والذي أشار في فقرات عديدة منه إلى كوارث استيراد الخامات الدوائية من الخارج وأهمها تكدس منتجات الشركة بالمخازن وقرب انتهاء صلاحيتها.

يقول التقرير الذي جاء في ٥٩ صفحة بتوقيع المفوض العام للشركة د. عبدالسلام أبويوسف: إن حساب التكوين السلعي تضمن مبلغ ٤٤ مليون جنيه قيمة آلات ومعدات ومبان خاصة بمشروعات استثمارية لم تستخدم لعدم استكمال المنشآت والمباني الخاصة ببعضها،

وكان ينبغي استكمال هذه المباني قبل او اثناء التعاقد حتى لا يؤدى عدم الاستخدام لتعرضها للتلف والتقادم الفني وفوات الضمان.

كما تضمن ذات الحساب مبلغ ١٠ ملايين جنيه قيمة الات ومعدات لمشروع «الريفا اس» وردت عام ١٩٩٠ دون ان تستخدم حتى تاريخه لعدم إنشاء المبنى الخاص به وهى ملقاة الآن فى العراء.

كما تضمن حساب التكوين السلعى ما يقرب من مليونى جنيه قيمة معدات روسية منذ سنوات، وهو ما اعتبره التقرير طاقة عاطلة.

يقول التقرير ايضا: إن قيمة الاستخدامات الاستثمارية المعتمدة للشركة بلغت ٨ ملايين و٣٠٠ الف جنيه، بينما قامت الشركة بتنفيذ ما قيمته مليونان و٦٤٥ الف جنيه.

كما تضمن المخزون - يضيف التقرير - اصنافاً انتهى تاريخ صلاحيتها وكذا اصناف غير مطابقة للمواصفات بلغت قيمتها ٤ ملايين و٨٢٥ الف جنيه، وهو ما يلقى بالشبهة حول دور مافيا الاستيراد فى جلب اردا الخامات الدوائية من الخارج.

وتضمن المخزون ايضا خامات تعبئة وتغليف بلغ ما امكن حصره منها مبلغ ٨ ملايين جنيه، ويصل معدل دوران بعض هذه الاصناف إلى اكثر من ٢٠ سنة، وهو ما علقت عليه مصادرنا بان مدة الصلاحية لهذه الاصناف لا تتجاوز ٤ سنوات، وأن بعضها يدخل فى صناعات اخرى باعتبارها خامات وسيطة، وان الشركة قامت بإنشاء برج تكلف الملايين لغسل واسترجاع هذه الخامات بدلا من إعدامها.

يرصد التقرير أيضا فيما يتعلق بحساب الاستثمارات المالية انها انفقت ٢.٦ مليون جنيه دون أن تحصل على عائد من هذه الاستثمارات مما يمثل أموالا غير مستغلة فى وقت تعانى فيه الشركة من عجز فى السيولة وتقوم بالسحب على المكشوف وهو ما يحملها فوائد باهظة.

صفقات مشبوهة

وفيما يتعلق بحساب العملاء يرصد التقرير مايزيد على ٧ ملايين جنيه تمثل ارصدة متوقفة وفواتير مفتوحة. واوصى بسرعة تحصيل هذه المبالغ لخروج الشركة من عثرتها المالية.

وهنا تؤكد مصادرنا ان بعض هذه المبالغ -وتزيد عن مليون جنيه- طرف الوكيل السعودى ويدعى الشيخ وهيب الذى منحته الشركة كميات كبيرة من منتجاتها دون اخذ الضمانات الكافية قبله، وهو ما يجعله يساوم الآن فى سدادها.

وهنا تتساءل مصادرنا: ترى ماهو المقابل لعدم أخذ الضمانات قبل الوكيل السعودى؟

اما تقرير الجهاز المركزى فقد طالب بتحديد المسئول عن صعوبة تحصيل هذه المديونيات والعمل على معالجتها.

كما طالب بالتحقيق فى واقعة فسخ العقد المبرم بين الشركة وشركة (هيدفارم) قبل تحصيل مستحقات الشركة قبلها وتزيد على ٢٧٨ الف جنيه.

طالب التقرير ايضا بإعادة النظر فى نظام الوكلاء لعدم التزامهم ببنود العقود المبرمة معهم والمتعلقة بخطط بيع منتجات الشركة وتوفير السيولة اللازمة.

طالب التقرير كذلك بالتحقيق فى موضوع ارض الصالحية التى استاجرتها الشركة بحوالى مليون جنيه بغرض استصلاحها وتملكها، إلا انها فشلت فى ذلك واعادتها مرة اخرى لمحافظة الشرقية، وهو ما طالب معه التقرير بتحديد المسئول عن إهدار أموال الشركة.

طالب التقرير ايضا بإعادة النظر فى السياسة البيعية للشركة وعقود التوزيع وزيادة نسبة الخصم الممنوحة للوكلاء والتى زادت خلال العام المالى ٩٥/٩٤ على ١٣ مليون جنيه بزيادة على العام السابق تصل إلى ٩ ملايين جنيه.

يرصد التقرير ايضا مخالفة جسيمة ارتكبتها إدارة الشركة فى تعاملها مع صاحب شركة «اجريفارم» لبيع وتوزيع وترويج المستحضرات البيطرية، وقد تمثلت هذه المخالفات فى تحمل الشركة خسارة فى مبيعاتها بلغت ١.٢ مليون جنيه، بالرغم من زيادة المبيعات خلال فترة التعاقد إلى ٣.٢ مليون جنيه، بالإضافة للعمولة الممنوحة له وتزيد على نصف مليون جنيه وتكاليف الدعاية والإعلان المحددة بـ ٤٪ من قيمة العقد، بخلاف الخصم التجارى الذى تمنحه الشركة للوكيل وقدره ٣٠٪، كما لم تقم الشركة بخصم الضرائب المستحقة على العمولة والدعاية والإعلان الممنوحة له بالمخالفة لنصوص القانون والقرارات الوزارية.

يرصد التقرير ايضا ان السداد تم بفترة ائتمان طويلة الأجل فى الوقت الذى كانت فيه الشركة تعانى من عجز السيولة.

يشير التقرير أيضا إلى عدم قيام الشركة بدراسة التكلفة والبيع عند شراء الخامات وإعادة بيعها بعد تعبئتها، سواء تم الشراء من شركة الجمهورية او المورد (سماحة)، مما ترتب عليه تحمل الشركة لخسائر كبيرة، فضلا عن تحملها تكلفة الفاقد نتيجة إعادة بلورة الخامات.

ويرصد التقرير أيضا ما حققته الشركة من خسائر فى مبيعات البودرات وتبلغ ١٩.٥ مليون جنيه، و٤ ملايين جنيه فى مبيعات مرشحات الكلى والتى بلغت استثماراتها

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٦

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

الراسمالية نحو ٢١.٩ مليون جنيه، وهو ما علقت عليه مصادرنا بان الشركة لا تدمر من اليهود والغرب ومافيا الاستيراد فحسب، وإنما من جهات مصرية فى موقع المسئولية، تفضل الشركات المستوردة للمرشحات القلوية - وإن كانت مستعملة او غير مطابقة للمواصفات - وتلتفت عن إنتاج شركة النصر من المرشحات بدليل عدم طرحه بمناقصة وزارة الصحة التى سوف يتم عمل ممارستها فى اكتوبر القادم.

آخر الرجال المحترمين

نكتفى بهذا القدر من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لننتقل إلى وثيقة أخرى غاية فى الاهمية وهى استقالة المفوض العام الأول للشركة اللواء السعيد سلطان - الذى تعد كل كلمة فيها نموذجا للوطنية - والتى تضمنت قبوله المسئولية بدافع وطنى محض هو حب مصر، ومحاولاته المستميتة لدفع عجلة الإنتاج وإعادة الانضباط الإدارى والإنتاجى للشركة، وابتكاره اسلوبا جديدا للتسويق والإسراع فى تحصيل اموال الشركة لدى العملاء والبدء فى جدولة ديونها لدى الشركات والجهات الحكومية الأخرى، وتشخيص الداء وتحديد العلاج. إلا أن الرجل فوجئ بمن يعرقلون مسيرته ويحولون ساحة المعركة الحقيقية من الإنتاج والتطوير والتسويق والترويج والبيع والتحصيل وإعادة الهيكلة والتنظيم الإدارى إلى نواح أخرى صغيرة وتافهة مثل ضرورة تحويل لون الغلاف فى الموازنة العامة من أزرق إلى أخضر لأن حضراتهم يفضلون اللون الأخضر.

لم يتقبل الرجل صاحب خبرة الـ ٣٥ عاما بالقوات المسلحة - حصل خلالها على أعلى الأوسمة والانواط - مثل هذه الأساليب التهكمية فقدم استقالته المسببة دون رجعة تاركا لأعداء النجاح وأصحاب المصالح الشخصية الجمل بما حمل، مما أدى إلى مزيد من التدهور والانهيار والتوقف فى قطاعات الشركة المختلفة.

اما مسئولى الشركة ورؤساء القطاعات الذين ارسلتهم الشركة القابضة للادوية فلا يعلمون شيئا عن اوضاعهم ولا يشغلهم حاليا سوى التنازع على المكاتب المكيفة والفوز برئاسة القطاعات المختلفة والسؤال عمن سيخلف المفوض العام للشركة القابع دوما بمكتبه بمصنع ٨٠١ دون البحث عن محاولة للخروج بهذا الصرح الذى كان عظيما إلى بر الأمان.

اما عمال الشركة فقد صدرت بشأنهم تعليمات بوقف القروض وعدم تعاملهم مع الجمعيات التى تبيع السلع المعمرة تمهيدا لتخفيض حوافزهم، ويكفيهم ما سطره بشأنهم اللواء السعيد سلطان فى ختام استقالته «اما عمال شركة النصر الأوفياء المخلصون الشرفاء.. ثروة مصر الحقيقية واغلى مافى شركة النصر من ثروات والذين لم يكن لهم يد فيما آلت إليه حال الشركة.. فالله معهم».



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٩٦

بعد أكثر من عام ونصف على تأسيس منظمة التجارة العالمية

الشركات المصرية لا تستفيد من حقوقها بسبب نقص التوعية وتأخر صدور قانون الاغراق

الاستثمار والبيئة وحقوق العمال فى مفاوضات جديدة خلال ديسمبر القادم

جدول (١) نزاعات فى مرحلة تحقيق فريق المحكمين

الدولة المشتكى عليها	الدولة الشاكية	السبب
. اليابان	الاتحاد الأوروبى - الولايات المتحدة وكندا	ضرائب على المشروبات الكحولية
. البرازيل	الفلبين وسرى لانكا	رسوم ضد الدعم لجوز الهند
. الولايات المتحدة	كوستاريكا	حصص للواردات للملابس الداخلية
. الولايات المتحدة	الهند	حصص للواردات من القمصان الصوف والبلوزات
. الاتحاد الأوروبى	جواتيمالا - اكوادور - هندوراس - المكسيك والولايات المتحدة	نظام الوردات من الموز
. الاتحاد الأوروبى	الولايات المتحدة وكندا	حظر ضد اللحم البقرى المعالج بالهرمونات
. كندا	الولايات المتحدة	قيود على الواردات من المجلات

المصدر: فاينتشيال تايمز

جدول (٢) نزاعات تم حلها

الدولة المشتكى	الدولة الشاكية	السبب	الحكم
. الولايات المتحدة	فنزويلا والبرازيل	مقاييس التلوث للبترول	فى صالح الدول الشاكية بعد الإستئناف
. ماليزيا	سنغافورة	قيود على الواردات البتروكيماوية	سحبت الدعوى بعد قيام ماليزيا بإزالة القيود
. كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة	فترة الصلاحية على المنتجات الغذائية	سحبت الدعوى بعد أن وفقت كوريا أوضاعها
. اليابان	الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة	اجراءات فى قطاع الإتصالات	وقف الشكوى الأوروبية وتم سحب الشكوى اليابانية ضد التهديدات الأمريكية بعد الاتفاق فى صراع السيارات
. الاتحاد الأوروبى	كندا وبيرو وشيلى	الاجراءات العلامات التجارية للمحار المروحى	
. الاتحاد الأوروبى	كندا والولايات المتحدة . وتايلاند وأوروجواى	الرسوم على واردات الحبوب	تجميد الشكوى بعد توفيق الأوضاع فى الاتحاد الأوروبى
. بولندا	الهند	نظام واردات السيارات	سحب الشكوى بعد الوصول الى اتفاق
. كوريا الجنوبية	كندا	القواعد فى زجاجات المياه	سحب الشكوى بعد الوصول الى اتفاق
. فنزويلا	المكسيك	إجراءات ضد الاغراق على المنتجات الانبوبية	وقف الشكوى بعد الوصول الى اتفاق
. الولايات المتحدة	الهند	حصص للواردات من معاطف الصوف النسائية	سحب الشكوى بعد الغاء الحصص
. الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبى	رسوم عقابية فى مشاكل الدهون الحيوانية	وقف الشكوى بعد إزالة الرسوم العقابية

تمر المشاكل المقدمة الى منظمة التجارة العالمية بثلاثة مراحل الأولى مرحلة التشاور ثم مرحلة تكوين فريق المحكمين واخيرا مرحلة اتحاد الحكم . ويسمح للمتضرر باللجوء الى الاستئناف والحكم النهائى لا يعاد مراجعته.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ اغطس ١٩٩٦

كتب -ياسر صبحي:

اكد محمد مامون الوزير المفوض التجارى السابق بجنيف ان الشركات المصرية لا تستفيد من حقوقها التي تتيحها لها منظمة التجارة العالمية لحمايتها من المنافسة الضارية وأن ذلك يرجع بالأساس إلى ضعف التوعية بالاتفاقية، بالاضافة إلى تاخر صدور قانون حماية المنتجات المحلية من خطر الاغراق والدعم.

واعلن فى تصريحات خاصة عقب عودته إلى القاهرة بعد انتهاء فترة عمله بجنيف ان مصر لم تتقدم بشكوى ضد اى دولة من خلال المنظمة كما لم تقدم ضدها اى شكوى ايضا حيث تدرك مصر جيدا التزاماتها فى اتفاقية التجارة من خلال جولة اوروجواى.

واكد ان مصر تستطيع اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية فى حالة إذا ما اخل الاتحاد الاوروبى باحدى قواعد الجات حول دخول البطاطس المصرية إلى اسواقها او تلك التى تتعرض لها الصادرات من الالومنيوم فى جنوب افريقيا. واشار إلى انه بالرغم من انه لم تقدم شكوى ضد مصر من خلال المنظمة فإن هناك عدة شكاوي قدمت على مصر خاصة فى مجال الاغراق ولكن تم حلها على مستوى ثنائي. ومن امثلة ذلك الشكاوى المقدمة ضد الالومنيوم المصرى عام ٨٣ والغزل المصري عام ٩١ والفيروسيليكون عام ٩٣ وهناك قضية حالية ضد القماش المصرى داخل الاتحاد الاوروبى. وإذا اتخذت المنظمة ضد مصر احكاما لا ترضيها ولا تتوافق مع الاتفاقية يمكن لمصر ان تتقدم بشكوى لدى منظمة التجارة حتي تحصل على حقوقها. وهو ما فعلته الهند مع الولايات المتحدة عندما تم فرض حصصى على بعض صادراتها من الملابس فلجات الهند إلى جهاز فض المنازعات للتظلم من الأحكام التى صدرت ضدها من الجهاز الخاص بالمنسوجات.

واضاف الوزير المفوض التجارى انه فيما يتعلق بمشكلة جنون البقر فإن القرارات التى اتخذتها مصر فى هذا المجال كانت سليمة تماما وملتزمة بتوجيهات منظمة الاغذية المختصة "كوديكس اليمنتري" والتى تعترف منظمة التجارة بإرشاداتها.

الاتفاقية لها قوة القانون

واوضح ان قواعد الاغراق والدعم الموجودة فى إطار الجات (او ما تم تعديله من خلال المنظمة) اصبحت ملزمة بمجرد التصديق عليها من مجلس الشعب دون انتظار إصدار قانون جديد، واصبحت تلقائيا جزءا من القوانين المحلية. والشركات المصرية تخضع فى الخارج لهذه الالتزامات. اما داخل مصر فلا يوجد بعد نظام الاجراءات واللوائح الداخلية التى تسمح بفرض رسوم ضد الاغراق للشركات الأجنبية حيث لا يزال مشروع القانون الخاص بحماية الإنتاج المحلى من الاغراق والدعم واساليب حماية الانتاج المحلى يناقش فى مجلس الوزراء وبالتالى لم تصدر لائحته التنفيذية.

واضاف ان الحكومة المصرية تعرف التزاماتها تماما فى منظمة التجارة العالمية إلا ان مجموعة رجال الاعمال لا تعرف كيف تستفيد من المزايا المتاحة لها وحقوقها فى التغلب على القيود الخارجية لتجارتها بسبب نقص الاجهزة الحكومية التى تقوم بهذه التوعية والتنسيق بين الوزارات والاجهزة المعنية. كما إن كثيرا من الكتب التى صدرت فى هذا المجال لا تساعد على إلقاء الضوء والتحليل لمجتمع الاعمال بسبب ضعف تناولها للموضوع. وحول فعالية المنظمة فى القيام بدورها وتنفيذ قراراتها خاصة فى مواجهة الدول المتقدمة اكد المسئول، والذى يعمل فى جنيف منذ عام ١٩٨٠، أن منظمة التجارة العالمية قد استطاعت منذ بداية نشاطها فى يناير من العام الماضى ان تثبت كفاءتها وقدرتها على حماية الحقوق التجارية للدول الاعضاء. وبدات تاخذ دورها بجانب الصندوق والبنك الدوليين بنفس القوة والفعالية والتاثير. وصارت المؤسسات الثلاث الدولية على قدم المساواة فى إدارة الاقتصاد العالمى، حيث لا يمكن الفصل بين قضايا النقد والتمويل والتجارة لارتباطها فى تحقيق التنمية والنمو.

نجاح المنظمة

وقد نجح نظام تسوية الاختلافات كاسلوب قضائي متكامل لتنفيذ الاتفاقية وبدا كثير من الدول- من بينها الدول النامية- يلجا لجهاز فض المنازعات باسلوب متزايد. ويتم تنفيذ الاحكام الصادرة سريعا حيث تستمر المرحلة الاولى، وهى مرحلة التشاور الثنائي لمدة شهرين، وإذا لم يصلوا إلى حل تذهب إلى جهاز فض المنازعات، وتستمر هذه المرحلة شهرين، ثم يتم تكوين فريق من المحكمين يجب أن يصدر حكما فى تسعة أشهر كحد اقصى. هذا الحكم يكون لازما ومن حق الدولة ان تلجا للاستئناف وعند صدور الحكم النهائى لا يتم مراجعته مرة أخرى.

وقال إن المنظمة اثبتت فعالية إمام الدول المتقدمة وهو مايعد فى صالح الدول النامية التى تستطيع ان تحصل على احكام فى صالحها من المنازعات التجارية القائمة دون تفرقة بين الدول الكبيرة والصغيرة. (وقد تقدمت الدول النامية حتى الآن بـ ٢١ شكوى من بينها ٦ ضد الولايات المتحدة و٦ أخرى ضد الاتحاد الاوروبى واكثر من حالة ضد بعضها البعض) كما رضخت الولايات المتحدة للاحكام الصادرة ضدها حول مقاييس التلوث للبترول والمقدمة من فنزويلا والبرازيل وتقدمت بطلب للاستئناف وخسرته ونفذت الحكم وهو ما كان مفاجاة للجميع.

من ناحية اخرى فإن المنظمة أصبح لها تاثير على السياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومات حيث يجب أن تلتزم القوانين الجديدة بقواعد المنظمة. بل تلجا إليها الدول قبل صدور القوانين مثلما فعلت الولايات المتحدة عندما عرضت مشروع قانون لقواعد المنشا على المنسوجات على منظمة التجارة للاطمئنان على توافقه مع القواعد المتبعة قبل ذهابه إلى الكونجرس.

واضاف مامون ان جميع التشريعات واللوائح والقرارات التى ياخذها الوزراء ولها علاقة بالتجارة يجب عرضها على منظمة التجارة العالمية حيث تنص الاتفاقية على ضرورة احترام القوانين الداخلية بالتزامات الجات وإخطار المنظمة باى تعديلات تتم، كما يجب ان تنشر داخليا بشكل واضح وعلنى. وهذه العملية لا تمثل عبئا على مصر حيث إنها عملية روتينية لتجميع القوانين واللوائح وعرضها. ولكن إذا لم يتم ذلك خاصة فى بعض القرارات الوزارية التى يتم اخذها، تستطيع إحدى الشركات الاجنبية إذا ما تضررت ان تلجا للمنظمة وتحصل على حكم فى صالحها.

محمد مامون

مراجعة المشاركة

وحول اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى قال إنها تدخل ضمن اتفاقيات التجارة الحرة التى تسمح بها منظمة التجارة العالمية، كما تسمح بالاتحاد الجمركي مع وجود اشتراط ألا تكون هذه الاتفاقات تضر بمصالح الغير وهى عبارة واسعة تحمل المناقشة. وقد تم إنشاء لجنة منذ شهرين للنظر فى الاتفاقات الاقليمية (مثل المشاركة والنافتا والاسيان وغيرها) وبحث اثارها على النظام التجارى الدولي. فإذا توصل اللجنة إلى أن احدى الاتفاقات لا تسير بحسب قواعد المنظمة يمكن إعادة النظر فى هذا الاتفاق. إلا أن ما يتم التفاوض عليه من خلال اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية تعد التزامات إضافية لا علاقة لها بما تم فى اتفاقية منظمة التجارة.

واوضح ان جولة جديدة من المفاوضات ستبدا فى ديسمبر القادم تتضمن التزامات جديدة مؤثرة على مصر والدول النامية مثل ربط التجارة بالاستثمار والبيئة وحقوق العمال، مشيرا إلى ضرورة بحث هذه القضايا مع الراى العام حاليا وعدم الانتظار حتى توقيع الاتفاقية حيث يصعب التغيير فيها بعد ذلك.



المصدر: وطني

التاريخ: ١ - سبتمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات



وعود حكومة الجنزوري وتنفيذ الجات



بقلم: د. صليب بطرس

مصر عضو قديم إنضمت إلى الإتفاقية العامة للتجارة والجمارك - الجات - منذ ظهورها في سنة ١٩٤٧. ومصر إذن عضو اصلى في هذه الإتفاقية فيما يعني انها عرفت ما يتحقق من وراء الإنضمام إلى الإتفاقية من محاسن وما يمكن ان ينالها من مثالب. وترتيبا على ذلك فلم تتردد مصر في الإنضمام في منتصف عام ١٩٩٥ إلى المنظمة العالمية للتجارة - التي إنشئت طبقا لدورة اوراجوى للجات التي إستغرقت الإستعدادات الخاصة بهذه الدورة من جمع بيانات ومفاوضات ما يتجاوز ثماني سنوات.

فإنضمام مصر إذن إلى هذه المنظمة إنما كان عن وعي بمصالحها. وخيرا فعلت. وبغير ذلك تنعزل مصر عن المجتمع المسكوني في اهم مجالاته وهو التبادل التجاري العالمي الذي تسعى جميع الدول على النجاح في إجتيازه ويعتبر في ذاته هدفا إسمى تبتغيه كل دولة من وراء الاصلاح الإقتصادي.

وبطل من ثنايا هذا الوضع قدر ما تمارسه المنافسة في اى محاولة لهذا النوع من الاصلاح: تلك المنافسة التي تحقق ليس فقط دخول منتوجات اية دولة اسواق الدول الاخرى، بل والإستقرار فيها من ناحية الجودة ومن ناحية السعر.

وهذا كله المحك الأساسي الذي يمكن عن طريقه تحقيق سلامة اى إقتصاد فليس ابسر على سياسي وإقتصادي اية دولة من ان تنغلق الدولة على نفسها وتفرض منتجاتها المحلية على مستهلكيها. وهذا ما اتبعته مصر خلال الستينات في ظل الجمهورية الثانية.

ولا ينسى من قدر لهم معاصرة هذه الحقبة من تاريخ مصر الإقتصادي ان يذكروا ما كان يحمله معه القادم إلى البلاد من خارجها، من سلع إستهلاكية مثل الجبن والصابون وقوالب الشيكولاتة!! ما علينا. ويقول الشاعر

ما مضى فات والمؤمل غيب
ولك الساعة التي انت فيها

وعندما بدات مصر اولى مراحل الإصلاح الإقتصادي الفت حكومة عاطف صدقي في مايو ١٩٩١ ما كان يعرف بقائمة الممنوعات وكانت تحتوى على السلع التي يحظر إستيرادها اصلا ولا يجوز حتى التقدم بطلب للحصول على ترخيص بذلك وكانت تصادر عند مداخل الجمارك

وعندما خفضت مصر بعد إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية الحد الاقصى للرسوم الجمركية من ١٠٠٪ من القيمة إلى ٧٠٪. تكون لم تف بوعد قطعته على نفسها بخفض هذا الحد إلى ٥٠ في المائة مع نهاية سنة ١٩٩٥، وإحتفظت مصر بحظر إستيراد المنسوجات والملابس الجاهزة وهو ما يجيزه الاتفاق مع منظمة التجارة الدولية، بمنح مصر فترة سماح قدرها ثماني سنوات يجب ان تلغى بعدها هذه الحماية. وهناك ايضا الحظر المفروض على إستيراد الطيور الداجنة الذى ابقت عليه مصر بالمخالفة لاحكام الجات. وفي الوقت الذى خفضت فيه الحكومة فئات الرسوم الجمركية توسعت القيود الادارية فرفعت مثلا ما يسمى رسوم الخدمات وتوسعت سلطة الجمارك في التفتيش على الواردات بإضافة سلع جديدة تخضع لهذا التفتيش.

والواقع ان الحكومة آثرت ان تتمهل في خفض الرسوم طبقا لما تقضى به إتفاقية الجات خوفا مما تسببه زيادة الواردات بسبب الخفض على ميزان المدفوعات (اى ما يتعين على مصر ان تدفعه ثمنا لوارداتها) وبالاضافة فإن حكومة الجنزوري وقد قطعت على نفسها عهدا ان لا تفرض ضرائب جديدة او ترفع من فئاتها الحالية، وجدت ان التريث في الخفض افضل. ومما اقدمت عليه الحكومة تحت ضغط رجال الأعمال والمستثمرين، تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية (الالات والمعدات اللازمة للمصانع) من ٢٥٪ إلى ١٠٪ ويرى بعض المحللين ان هذا في مرتبة منح إمتيازات جديدة لصناعات قدمت لها الحكومة بما فيه الكفاية.

ومع هذا تقوم الحكومة حاليا في الهبوط بمعدلات الرسوم الجمركية إلى ٦٠ في المائة او حتى ٥٠ في المائة التي وعدت منظمة التجارة العالمية بالقيام به قبل نهاية العام الحالي.

والواقع يقضى على حكومة الجنزوري أن تتريث في منح إمتيازات جديدة لأنها مقيدة بالوفاء بما وعدت الشعب به من عدم فرض اعباء جديدة. فإذا حافظت على العهد مع الاسراف في تخفيض الرسوم الجمركية فمن المؤكد ان يفضي ذلك في النهاية إلى إرتفاع العجز في الميزانية بما يحمله من اثر واضح في رفع الأسعار.

توصيات مهمة للمؤتمرات الاقتصادية بجامعة المنصورة لوضع استراتيجية قومية للاقتصاد المصرى

فى إطار اهتمام جامعة المنصورة بقضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية عقدت مؤتمرا عن تأثير اتفاقية الجات على مستقبل الاقتصاد المصرى خاصة الصادرات والتنمية الزراعية.

وكما يقول الدكتور احمد امين حمزة رئيس جامعة المنصورة: فإن مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل المتغيرات العالمية والمحلية، هو القضية الرئيسية التى يجب أن تحظى باهتمام مراكز البحوث والجامعات، ومن هذا المنطلق فإن جامعة المنصورة تؤمن: بأن دورها هو إعداد الدراسات وطرح الحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا كانت المؤتمرات الاقتصادية التى نظمتها الجامعة تهدف لوضع استراتيجية قومية على اسس علمية سليمة بلورتها المؤتمرات الاقتصادية التى نظمها الجامعة، وهى مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة تحرير التجارة العالمية، والذى نظمتها كلية الحقوق تحت رعاية الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وناقش المؤتمر ٢٠ بحثا.

ومؤتمر التصدير.. استراتيجية قومية والذى نظمته كلية التجارة شارك فيه عدد كبير من الوزراء والخبراء.

ومؤتمر الاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية والذى اقامته كلية الزراعة.

وتوصلت المؤتمرات الثلاثة إلى عدة توصيات مهمة تضع استراتيجية قومية للاقتصاد القومى المصرى فى المستقبل واهمها: انشاء سوق عربية مشتركة ومنطقة تجارة حرة عربية لزيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية، والبحث عن اسواق جديدة للصادرات الزراعية المصرية، والعمل على تكوين قوة تفاوضية تجارية وارساء اعراف التجارة الدولية والقواعد الحاكمة للسلوك التجارى الدولى لتتمكن مصر من الوصول للأسواق العالمية.

د . احمد امين حمزة

كما اوصت المؤتمرات الاقتصادية بتطوير جهاز التمثيل التجارى، ودعمه ليصبح مركزا بحثيا متقدما، لتلبية احتياجات رجال الاعمال والمصدرين والاهتمام بالصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتشجيع الدخول فى صناعة المعدات الاستثمارية.

كما اوصت بتحرير تجارة السلع الزراعية فى جميع مراحلها التسويقية، ودعت إلى وضع تشريع وطنى لإجراءات الحماية من الاغراق وزيادة مخصصات البحث العلمى والاهتمام بكفاءة وترشيد استخدام الموارد ودعم دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتطوير خدمات البنوك المصرية، لتوفير التمويل اللازم للتصدير والاهتمام بتنمية الانتاج المحلى من المحاصيل الاستراتيجية، ومراجعة النظام الضريبى المصرى، والدخول فى التكنولوجيا المتقدمة، وعدم الاستجابة لضغوط المنظمات الدولية بتخفيض سعر الجنيه المصرى.

إبتسام سعد



منها 1.8 مليار فى «السوفت وير» وحدها

2.3 مليار دولار خسائر حقوق الملكية الفكرية الامريكية فى الصين

رغم الهدوء الجارى الآن فمازالت الأزمات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تهدد هذه العلاقات بينهما وتعرقل دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية وتأتى قضية سرقة حقوق الملكية الفكرية من ابرز الازمات الحالية بين البلدين.

وكانت تشارلين بارشيفسكى المفوضة الامريكية قد اعلنت ان امريكا ستفرض عقوبات على الصادرات الصينية خاصة المنسوجات والملابس اذا لم تلتزم الصين باتفاقها مع امريكا الموقع فى فبراير 1995 ولم تحارب الاعمال المقلدة لشرائط الفيديو والكمبيوتر والسوفت وير.. الخ وتصل قيمة البضائع التى ستتعرض لعقوبات تعريفية الى 2 مليار دولار، ومن جانب آخر اعلنت الصين انها ستفرض 100٪ تعريفات جمركية على العديد من السلع الامريكية المصدرة الى الصين ويتضمن ذلك السيارات واجزاءها وستحظر استيراد ديسكات الكمبيوتر واجهزة الفيديو كما ستجد الشركات الأمريكية صعوبة فى اقامة محلات لها فى الصين.

وليس من المستغرب تهديد امريكا بفرض عقوبات على الصين، فهذه ثالث مرة تفعل فيها ذلك منذ نوفمبر 1991 وذلك بسبب اتهامها الصين بسرقة حقوق الملكية الفكرية، وقد تم تجنب فرض العقوبات فى آخر لحظة فى المرتين السابقتين بعد تعهد الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوجد شكوك قليلة بشأن عدم التزام الصين بوعودها، فقد دمرت الصين فى العام الماضى 2 مليون ديسك كمبيوتر مقلد ولكن أمريكا تقول انه تم انتاج 54 مليون ديسك بواسطة 31 مصنعا حاصلة على تراخيص من الحكومة الصينية اضافة إلى المصانع غير الحاصلة على تراخيص وتؤكد امريكا على ان طاقة التزوير مازالت كبيرة.

ولكن هل من المقبول لأمريكا تهديد الصين بفرض عقوبات؟ الاجابة ان امريكا قانونا تقف على ارض صلبة لان الصين ليست من الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية ولا يمكنها تسوية نزاعها مع امريكا من خلال آلية تسوية المنازعات واخلاقيا فان الصين لم تلتزم باتفاقها مع امريكا والاكثر اهمية ان التهديد بفرض عقوبات قد يكون اسلوبا بعيد النظر سياسيا، فالرئيس الامريكى كلينتون كان يريد تجديد منح الصين الدولة الاولى بالرعاية «وهذا يعنى ان الصادرات الصينية يتم ادراجها فى قائمة السلع التى سيفرض عليها عقوبات» والتهديد باتخاذ اجراء عنيف ضد الصين فى مجال حقوق الملكية الفكرية قد يأتى له ببعض الدعم من الكونجرس وهذا ماحدث بالفعل وتم تجديد اتفاق منح الصين الدولة الاولى بالرعاية.

وكبداية فإن الشركات الامريكية تدعى ان سرقة حقوق الطبع تسببت فى خسائر بلغت 2,3 مليار دولار من المبيعات فى الصين فى العام الماضى منها 1,8 مليار دولار خسائر فى السوفت وير وحدها وربما تكون هذه التقديرات مبالغا فيها. وقد تكون صحيحة.

وتعد طلبات امريكا من الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية مقبولة لان الدول النامية الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية لديها مهلة حتى عام 2000 بسن القوانين وبدعم حماية الملكية الفكرية ونظرا لحجم الصين الكبير فإن مستوى التقليد والسرقة فى هذا المجال ضخم، كما ان التهديد بفرض العقوبات لن ينفذ «وهو ماحدث بالفعل» لانه على الرغم من التهديدات السابقة والاتفاقات الموقعة بين البلدين فإن حجم سرقة حقوق الملكية الفكرية فى الصين يتزايد وينمو.

ولاتعد الصين هى الدولة الوحيدة التى تحدث فيها سرقات لحقوق الملكية الفكرية ففى العقود الماضية استغرقت هذه القضية اهتمام الامريكيين فى مختلف ارجاء العالم ويرجع ذلك الى الاهمية المتزايدة للملكية الفكرية لان افراد اكثر من اى وقت مضى وفى دول متعددة يريدون موسيقى مسجلة وافلاما وبرامج كمبيوتر، كما ان نمو الاسواق العالمية للمواد الصيدلانية والكيميائية يجعل حماية براءات الاختراع ذات أهمية خاصة. ولان الجزء الاكبر من المنتجين لبراءات الاختراع فى الدول الغنية والعديد من المستهلكين الجدد من الدول النامية والفقيرة فإن الدول الغنية هى الاكثر اهتماما بقوانين حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الصارمة بينما لا تولى الدول الفقيرة اهتماما لذلك.

وفى الحقيقة فإن عددا اكثر من الدول بدأ فى انتاج الملكية الفكرية الخاصة بها وبالتالى فإن عدد الدول التى اصبح يهتم بحماية الملكية الفكرية ينمو، كما ان



الشركات الاجنبية تحبذ الاستثمار فى الدول التى تعرف انه لن يتم فيها السطو على افكارها، وتعد البرازيل من هذه الدول، فقد اقرت قانونا جديدا فى 14 مايو لحماية الاختراعات، ولكن الدولة المجاورة لها وهى الارجنتين لاتقوم بحماية براءات الاختراع فهى لديها صناعة للمواد الصيدلانية المسروقة اى التى يتم انتاجها بدون الحصول على تراخيص من المنتجين الاصليين أو من المخترعين ـــ ومعظم هذه المواد امريكية وهذا يجعل مواطنى الارجنتين سعداء ولكنه لايسعد المخترعين الامريكيين والاسوا من ذلك ان الارجنتين لديها تجارة تصدير لهذه المنتجات الى باقى دول امريكا اللاتينية، وعلى الرغم من أن الارجنتين اقرت قانونا لبراءات الاختراع فى مارس الماضى الا ان المقاطعات ستنفذه فى خلال خمس سنوات، وسوف تحصل الشركات المحلية على تراخيص بانتاج الادوية الاجنبية حتى لو اعترض اصحاب براءات الاختراع.

وفى الوقت الحالى لاتستطيع امريكا عمل الكثير لمواجهة سرقات براءات الاختراع ففى جولة اورجواى وافقت دول منظمة التجارة العالمية على حماية حقوق الطبع لمدة لاتقل عن خمسين عاما وبراءات الاختراع لمدة 20 عاماً، ولكن الدول النامية لديها مهلة حتى اول يناير عام 2000 لكى تسن قوانين حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بها، وتعتقد امريكا ان قواعد منظمة التجارة العالمية لاتعد كافية فى هذا المجال فهى على سبيل المثال لاتمنح حماية للادوية التى لايزال يتم تطويرها كما تعتقد امريكا ان بعض الدول ـ ومنها الارجنتين ـ ستفعل الكثير قبل عام 2000 وحتى هذا التاريخ فإن العديد من القضايا سيتم نظرها لدى منظمة التجارة العالمية ضد الدول التى لم تلتزم بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وحتى ذلك الوقت فإن امريكا ستمارس ضغوطا على هذه الدول بقدر المستطاع، وكانت قد هددت مؤخرا بانها ستقدم شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد اربع دول منها الهند، وتطارد باكستان والبرتغال وتركيا وقريبا ربما تبحث عقاب دول اخرى عديدة.

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٣ - سبتمبر ١٩٩٦

صناعة الأدوية فى مصر لن تتأثر باتفاقية الجات

الشركات المصرية لها الحق فى "تقليد" الأدوية التى اخترعت قبل عام ١٩٩٥

كتب - ياسر صبحى

لن تتاثر صناعة الادوية فى مصر بسبب حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قبل عام ٢٠٠٥، ولن تحدث اى زيادة فى اسعار الأدوية طوال هذه الفترة بسبب الاتفاقية. كما ان سرعة صدور القانون المصرى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال الادوية -كما هو منتظر فى دورة مجلس الشعب القادمة - لن تكون له اية اثار اقتصادية على هذا السوق طوال السنوات التسع القادمة وهى المدة الباقية من الفترة الانتقالية الممنوحة لمصر فى جولة اوروجواى الاخيرة من اتفاقية التجارة.

هذا ما توصل إليه رؤساء شركات صناعة الأدوية فى مصر مع مجموعة من الخبراء من خلال حلقة النقاش التى عقدت أمس فى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية برئاسة الدكتور طاهر حلمى رئيس المركز وعدد من الخبراء والعاملين فى هذا المجال من الشركات الحكومية والخاصة.

وقد قام ارفند سوبرامانيان ممثل صندوق النقد الدولى فى مصر بشرح التفاصيل الدقيقة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فى مجال الأدوية حيث كان أحد المشاركين فى صياغة نص الاتفاقية خلال عمله السابق فى مفاوضات جولة اوروجواى. حيث أوضح ان أهم التغيرات القانونية التى يجب ان تقوم بها مصر نتيجة الاتفاقية تتمثل فى ضمان حماية منتجات الأدوية لمدة تصل إلى ٢٠ عاما على الأقل. وان المنتجات التى ستتاثر بهذه التغيرات هي المنتجات التى يتم تقليدها (وليست التى تتم بالتصريح) وهي تمثل ما بين ٥٪ كحد ادنى إلى ٢٠٪ فقط كحد اقصى من حجم السوق بينما باقى ال٨٠٪ لن تتاثر من هذه التغيرات؛

وحول عدم تاثر السوق من الناحية الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية اوضح أن اتفاقية التجارة تنص على ضرورة حماية جميع الاختراعات فى مجال الأدوية منذ عام ١٩٩٥، ولكن لأن أى اختراع يتم لا يمكن أن ينزل السوق قبل عشرة أعوام حتى يستكمل الاجراءات اللازمة (فى مصر يضاف شرط يقضى بضرورة تداول المنتج فى الأسواق العالمية لمدة عشر سنوات أخرى قبل السماح له بالتداول فى مصر) وبالتالى فان صدور القانون المحلى لحماية المخترعات الجديدة لن يفرق اقتصاديا ما إذا كان فى بداية الفترة أو فى نهايتها بحلول عام ٢٠٠٥ لأن المنتج لن يكون مستعدا بعد للنزول إلى السوق.

واضاف أن ما تتاثر به بعض الدول خلال تلك الفترة هى ما يسمى "بالحماية الانبوبية" والتى تشترط فيه بعض الدول المخترعة على دول أخرى بتطبيق الحماية منذ تاريخ معين قبل عام ١٩٩٥ بحيث تستنفذ الفترة الانتقالية قبل عام ٢٠٠٥ كما هو الحال فى كوريا الجنوبية والصين والمكسيك وشيلى. مصر لم يفرض عليها هذا النوع من الحماية على اى من منتجاتها من الأدوية وبالتالى لا تتعرض لأية ضغوط اضافية).

وأكد سوبرامانيان أن جميع الاختراعات التى صدرت قبل عام ١٩٩٥ لا تطلب الاتفاقية وضع الحماية عليها، وهي تتضمن بذلك الأدوية المنتجة والمتداولة بالفعل فى السوق المصرية أو الأدوية التى لم تدخل بعد وتريد الشركات انتاجها فى مصر.

اما من ناحية تحرير التجارة أوضح أنه لا توجد اية التزامات لمصر بتحرير تجارة الأدوية فى الاتفاقية وبالتالى لن تكون هناك اثار أخرى اضافية.

وعن توقع تحرك أسعار الأدوية فى الأجل القصير قال إن السوق الحالية محتكر، من بعض الشركات وبالتالى فمن المتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار فى الأجل القصير على المستهلك فى صالح منتجى الأدوية، أما فى الأجل الطويل فمع تقوية حقوق الملكية يتوقع ارتفاع مستوى صناعة الأدوية فى مصر نتيجة زيادة الحافز لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر بالإضافة إلى زيادة الاهتمام الداخلى بالدراسات والأبحاث والاختراع نتيجة زيادة المنافسة.

وأضاف ان قانون حماية المنافسة المنتظر صدوره فى مصر يجب ان يتضمن حماية ضد الترخيص الاجبارى فى صالح المستهلك. فهذا النوع من الترخيص قد يجعل المنتج محتكرا لدواء معين (بعد انتهاء الفترة الانتقالية). وهنا فمن الافضل وجود شرط فى قانون المنافسة يمنح الحكومة حق سحب هذه الحماية التى تجعله محتكرا (بأن تسمح لشركة اخرى بإنتاج نفس المنتج) فى حالة ما إذا استغل ذلك فى رفع الأسعار بصورة مبالغ فيها.

وأشار سوبرامانيان أن استمرار الحكومة فى تحديد اسعار الدواء هو أمر مهم وجيد للموازنة بين مصلحة صناعة الادوية فى مصر ومصلحة المستهلك إلا أنه من الأهمية البحث عن طرق افضل واحدث فى تحديد هذه الأسعار.

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٤ - سبتمبر ١٩٩٦

مواجهة تأثيرات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية

نصت الوثيقة الختامية لجولة إورجواى على ان اتفاقية الجات تمثل كيانا مؤقتا يتم تحويله إلى منظمة متعددة الاطراف للتجارة للتتولى تحرير التجارة الدولية ويكون لها طابع المؤسسات الدولية وبذلك خرجت منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود لتحل محل اتفاقية الجات.

ثم كان اجتماع وزراء التجارة فى العالم عام ١٩٩٤ بمدينة مراكش التى اقرت فيه نتائج المفاوضات وتم التوقيع عليها من قبل الحكومات تمهيدا لعرضها على مجالسها النيابية لاستيفاء الإجراءات الدستورية وبذلك يكون قد اكتمل ثالوث المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة وهى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة الدولية

ولاشك ان هناك واقعا جديدا يواجه الدول العربية بعد ان ادركت الدول المتقدمة الدور الهام الرئيسى لقيام تكتلات اقتصادية ومدى قدرتها على فرض ارادتها فى عالم المصالح الاقتصادية لان هناك ارتباطا وامتدادا طبيعيا بين كل الدول العربية فان قيام كيان عربى يمثل جبهة مضادة لعالم التكتلات الاقتصادية يستند على بعد اقليمى يتعلق باقامة السوق العربية المشتركة وبعد دولى يمثل خط الدفاع الاقتصادى للامة العربية ودعم العمالة العربية وتحجيم اهمية انشاء السوق الشرق اوسطية للحفاظ على الهوية العربية.

وان قيام تكتل عربى يمهد لاقامة منطقة تجارة حرة عربية تتيح للدول العربية انشاء حواجز بينها وبين ماتفرضه اتفاقيات الجات دون ان يمنعها ذلك من الاستفادة بمميزاتها وهذه المنطقة تساهم فى انتقال التجارة وتسهيل انتقال الاستثمارات بين الدول العربية لمواجهة المتغيرات الدولية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والسماح بحرية انتقال الخامات والخبرات والمنتجات بدون قيود.

وينبغى ان يتم انشاء المنطقة الحرة العربية من خلال الجامعة العربية بالتنسيق مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية العربية الخليجية والمغربية لخلق مجتمع اقتصادى عربى قوى يكون له القدرة على مواجهة التكتلات الدولية الكبرى.

ولمواجهة تاثير اتفاقيات الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية ينبغى دعم الصناعات العربية وذلك بانشاء مؤسسة خاصة باعمال البحث والتطوير والمعلومات عن الاسواق الخارجية وتطبيق نتائجها على الصناعات المخصصة للتصدير.

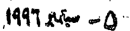
وايضا دعم مراكز التدريب والتطوير وانشاء مراكز مؤهلة لمنح شهادة الايزو ٩٠٠٠ وتشجيع المؤسسات العربية للحصول عليها تمشيا مع الشروط اللازمة للتصدير للمجتمع الامريكى والاوروبى والذى يضع شروطا لقبول منتجات الدول الاخرى وعلى راسها استيفاء متطلبات الايزو والجودة الشاملة، واتباع الاساليب التسويقية الحديثة وضغط تكاليف الانتاج إلى ادنى حد ممكن للوصول إلى سعر تنافسى، والاهتمام بالصناعات الصغيرة واعطائها دور اكبر لتمارس دورها فى التنمية البشرية بما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المغذية.

وان تكتل الدول العربية من شانه ايجاد ضغوط على الساحة الدولية يتيح لها تحسين صادراتها البترولية وتخفيف الضرائب التى تفرضها الدول العربية على صناعة البترول وخاصة ضريبة الكربون طريقا لمواجهة انعكسات الجات على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى

محمد مرسى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: 

التاريخ: ٥ - سبتمبر ١٩٩٦

المحاماة.. والجات!!

بقلم: عبدالعزيز محمد

لا يشك أحد، أن اتفاقيات الجات، تعتبر من أهم وأخطر أحداث القرن العشرين يتحول بها العالم إلى قرية واحدة ويمكن ايجاز هذه الاتفاقات فى كلمة واحدة هي: إنها تفتح كل الحدود أمام السلع والخدمات، بغير قيود إلا أن تكون لضرورات يتفق عليها، ولمدة محددة دائما. ولا شك ان الدول النامية ستدفع ثمنا غاليا، حيث ان اقتصادياتها لا تحتمل فتح الأبواب حيث تهب عليها رياح المنافسة الضارية فى أسواق اتسعت لتشمل العالم كله. ولا نحسب أننا سنحيط فى هذه العجالة بكل أحكام هذه الاتفاقيات ولا بكل أو بعض آثارها علينا، انما بحسبنا ان نشير الى امر يسترعى الانتباه والاستعداد، حتى لا تفاجئنا الرياح فتعصف بكل شىء! فمن بين هذه الاتفاقيات الموقعة، والتى صدقت عليها مصر واصبحت بذلك نافذة فيها، الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات!! وجاءت المادة الأولى من هذه الاتفاقية لتضع تعريفا للخدمات واسعا وفضفاضا، ليمحو عنها منذ البدء معيار «التجارة»، ولتشمل جميع الخدمات فى كل القطاعات!! بغير استثناء إلا الخدمات التى تكون فى اطار ممارسة السلطة الحكومية!! والتى حددتها بأنها تلك التى تكون على اساس احتكاري وغير تجارى، أى بغير قصد الربح!! وجاءت بعد ذلك نصوص هذه الاتفاقية لتجعل من ضمن هذه الخدمات، الخدمة المهنية والاستشارية، وتخول لموردى هذه الخدمات، حق الدخول والاقامة والعمل والمساواة فى الضرائب، وفى بعض الحالات الاعفاء منها. وساوت فى هذا بين الشخص الطبيعى والاعتبارى! ولا شك ان ذلك بالضرورة يمس بعض المهن، ان لم يكن يمسها كلها: فمهنة المحاماة، ومهنة المحاسبة على سبيل المثال، يرد عليها مثل هذه الأوصاف وتلك التحديدات، بل ان مهنة الطب والعلاج، ومهنة التدريس وإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات ترد عليها مثل هذه الأوصاف وتلك التحديدات!!

وإذا كان الحديث هنا، يقتصر على المحاماة، فان ذلك بحكم اللزوم، وفى ذات الوقت فإن لأصحاب المهن الأخرى أن يتناولوا الأمر ويبحثوا آثاره عليهم!! وبداءة فإنى أحسب انه رغم كل هذا الافراط فى التعريف والتحديدات التى أوردتها الاتفاقية، فإن مهنة المحاماة بالذات لا يمكن بل لا ينبغى ان تدخل فى اطار هذه الاتفاقية ولا ان تطالها بأحكامها على الاطلاق!! ويجب ان نتنبه جميعا، إلا أن المحاماة وفى مصر بالذات، وفقا لتاريخها ولأعرافها وتقاليدها، ولوضعها بالنسبة للنظام القضائى فى مصر، وفى مختلف القوانين، تشكل ركنا من أركان صرح العدالة والولاية القضائية فى أساسها. وهذا وذاك من أخص أمور السيادة والتى تتأبى بطبيعتها من المشاركة والمداخلة من الخارج!! ولقد مضى العهد الذى كان فيه القضاء مختلطا، ومن ثم كانت المحاماة والمحامون على جانبين: جانب المحامين المصريين «الأهليون» ولهم نقابتهم ونظمهم الخاصة، وجانب المحامين الأجانب «المختلط»، وكانت لهم نقابتهم ونظمهم ايضا!! وما ان تحقق لمصر استقلالها عمدت مباشرة وفى معاهدة مونترو، الى إلغاء هذا الازدواج القضائى ومن ثم فى المحاماة، وجعلت لذلك فترة انتقالية انتهت فى عام ١٩٤٩. وأصبح لمهنة المحاماة قانون واحد ونقابة واحدة، وتنظيم واحد، وتسرى عليهم أحكام واحدة!! ولا يمكن ابدا الرجوع عن هذا لتأتى مكاتب المحامين الأجانب بإمكاناتها الضخمة، لتحل مكانها مرة اخرى فى مصر، حيث تتسع هذه المساحة باستمرار، ويتحول المحامون المصريون: إما الى سماسرة لهذه المكاتب أو الى عمالة لديها!! لقد كانت اولى خطوات الاستقلال، هى توحيد المحاماة وقصرها على المصريين، إذ هى صنو القضاء، وترتبط ارتباطا وثيقا بسيادة الدولة وحقها السيادى فى تحقيق العدل على ارضها!! نص على ذلك الدستور الذى جعل حق الدفاع اساسا من أسس تحقيق العدل، ونص على ذلك أيضا، قانون السلطة القضائية حيث جعل من المحامين أعوانا للقضاة، ونص على ذلك قانون المحاماة، حيث جعلت اولى مواده من المحاماة: مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٥ - سبتمبر ١٩٩٦

تحقيق العدالة وسيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم!! ومن هنا ولهذا كله يجب التأكيد على ان مهنة المحاماة: ليست من قبيل تلك الخدمات التى أشارت اليها تلك الاتفاقية، انما هى جزء لا يتجزأ من عمل سيادى، وهو الولاية القضائية للدولة على ارضها وعلى كل من يقيم أو يدخل على ارضها!! ومن هنا ايضا يجب التنبه تماما الى ذلك وأن يتضافر الجميع على هذا الفهم، حتى لا تفتح الأبواب فجأة فتقتلع ذلك من الجذور. ومن الواجب على المحامين جميعا ان يتنبهوا لذلك، وأن يعيدوا ترتيب صفوفهم إزاء هذا الخطر القائم والمحدق!! وأن يعيدوا تنظيم نقابتهم لتكون درعهم الذى يصد عنهم هذه الغوائل!! وأن يطوروا أوضاعهم ومستوى الأداء المهنى لعملهم!! وعلى وزارة العدل التى تقوم على ادارة شئون العدالة أن تتنبه لذلك، وعلى وزارات الخارجية والعمل والداخلية، والا تعطى تراخيص الاقامة والعمل للمحامين الأجانب إلا وفق أحكام قانون المحاماة وشرائطه!! وعلى القضاة أنفسهم ألا يسمحوا لأجنبى بالحضور أمامهم وتمثيل المصالح لأى من الأطراف، إلا وفق شرائط قانون المحاماة وأحكامه، والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات والاجراءات ايضا!! والحق ان الأمر جد خطير لكن المؤسف ان الوضع الحالى فى نقابة المحامين، وضع مأساوى، فلا احد يتنبه ولا أحد يتحوط لهذه المخاطر، ولنأخذ الأمر بجدية وعناية، حتى لا تدهمنا الحادثات، وتحيط بنا العواصف لتمزق قلوعنا، وتتقاذفنا الأمواج حتى نغرق!! إن اجراءات كثيرة يجب أن تتبع: بدءا من الدراسات وحلقات النقاش والندوات والمؤتمرات التى يجب أن يساهم فيها الجميع: أبناء المهنة وشيوخها، وشبابها أيضا الذين سيدفعون ثمنا غاليا وفادحا من حياتهم ومستقبلهم بغير ريب!!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ - سبتمبر ١٩٩٦

صناعة الأدوية فى مصر

رؤية اقتصادية

الآثار السلبية للإسراع بحقوق الملكية الفكرية

تعتبر قضية حماية حقوق الملكية الفكرية من القضايا المهمة التى تستحوذ على اهتمام كبير من قبل المستثمرين وخبراء الاقتصاد والصناعة سواء على المستوى المحلى او العالمى لما ستتركه من آثار مباشرة او غير مباشرة على بعض الصناعات الاستراتيجية وعلى راسها صناعة الأدوية لاسيما فى الدول النامية من خلال الالتزام بحق براءة الاختـــراع وهو ماتضمنته اتفاقية الجات ، او اتفاقيات الشراكة.

وفى هذا السياق طرحت الصفحة الاقتصادية الثلاثاء الماضى ما انتهت إليه حلقة النقاش التى جمعت رؤساء شركات صناعة الأدوية بمصر ونخبة من الخبراء ـ والتى أكدت ان التزام مصر بحماية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لن يؤثر على صناعة الادوية فيها قبل عام ٢٠٠٥ وهى المدة الباقية من الفترة الممنوحة لمصر كما أن منتجات الادوية التى ستتأثر بعد هذه الفترة هى فقط التى يتم تقليدها (وليست تتم بالتصريح) وهى تمثل ما بين ٥٪ إلى ٢٠٪ من حجم السوق.

واليوم نطرح وجهة نظر أخرى جديرة بالمناقشة تستند على مرتكزات وعناصر لها وجاهتها يطرحها الخبير الاقتصادى والصناعى الدكتور محمد وجيه دكرورى مستشار رئيس اتحاد الصناعات المصرية ، وترى أن الاسراع فى الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال مشاورات الشراكة الامريكية والاوروبية سيترك آثارا سلبية كبيرة على صناعة الادوية بمصر ، مثلا على ذلك بكندا بعد انضمامها لاتفاقية النافتا وماترتب عليه من صدور السلطات الكندية للقانون (C - 91) الذى يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع والذى أدى إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وصاحبة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء كما ارتفعت أسعار الادوية الى خمسة أضعاف خلال عام واحد.

والمقصود بالملكية الفكرية الإشارة إلى براءات الاختراع وحقوق الطباعة والنشر ، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق المرتبطة بتلك الأمور والتى تعطى حائزيها حقا محددا خالصا فى تسويق المنتجات او الخدمات دون قيام الآخرين بتقليد منتجاتهم او الخدمات التى يقدمونها سواء أكانت أفلاما ، صناعات دوائية ، ام سوفت وير أم كيماويات زراعية أو السلالات النباتية الجديدة وغيرها.

وترى الدول المتقدمة أن ثمن فتح الأسواق ، هو الحصول على حقوق الملكية ، للمحافظة على الميزة النسبية لهم وقد قاومت الدول النامية وبإلحاح هذا المفهوم وذلك لشعورهم بأن الثمن الذى يتعين عليهم دفعه للحصول على مدخل للأسواق بالدول المتقدمة ، باهظ وفيه تعد على احتياجات التنمية ببلدانهم ، ولذلك جاء الرد إنكم أيها الدول المتقدمة عندما كنتم فى مرحلة التنمية لم تأبهوا بمسألة حماية الملكية الفكرية وعلى سبيل المثال ، فإن هولندا قامت بتعليق حماية حق براءة الاختراع طوال أكثر من ٥٠ عاما ، وذلك لكى تسمح للصناعات المحلية (مثل شركة فيليبس) بأن تزدهر بلا قيود ، وهو مامنح تلك الصناعات المحلية الفرصة لتقليد المنتجات والاختراعات التى طرحها المنافسون بالدول الاخرى، والأكثر من ذلك، أن الدول المتقدمة تملك اليوم أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم ، وهو مايعنى أنه لو تم الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة ، فإن هذا يعنى بالضرورة انتقال أموال العالم الفقير إلى العالم المتقدم والثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادى، ويضاف لذلك أن الدول النامية تدرك أن حماية الملكية الفكرية ، ماهى الا احد عوامل جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، وبشكل محتمل ، كما يتعذر عليها أن تظل أسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية فى مقابل جذب المستثمرين الأجانب ، دون أن تقوم بإدخال المزيد من الاصلاحات الأساسية بمجتمعاتها فى مجالات أخرى عديدة لكى تتجنب المخاطر التى سوف تلحق بها.

ومنذ أوائل الستينيات تحاول الدول النامية اقناع العالم المتقدم بأن إضفاء المزيد من الحماية للملكية الفكرية ، من شأنه أن يتعارض مع احتياجات العالم النامى فى سعيه للتقدم إلا أن حكومات الدول الصناعية الكبرى تمارس المزيد من الضغوط ، واتخذت سلسلة من المبادرات التى تمثلت فى الآتى :

- قامت بتعليق أهمية كبيرة للمفاوضات الخاصة بحماية الملكية الفكرية التى تضمنتها مفاوضات الجات ١٩٩٤ ، ونجحت فى إدخالها ضمن الاتفاقية التى (لاتقبل التجزئة)
- القيام بالتهديد بسحب الافضليات التجارية التى قاموا بمنحها للدول النامية ، إذا لم تهتم بتعزيز حماية الملكية الفكرية فيها (ولعل المبادرات الأمريكية الواردة فى القسم ٣٠١ من مرسوم التجارة الامريكية خير دليل على ذلك)
- السعى إلى دفع الدول النامية إلى الالتزام بتنازلات عن حقوقها الممنوحة فى اتفاقية الجات ، من خلال شروط الدخول فى الاتفاقيات الثنائية الأطراف واتفاقيات المشاركة.

وتتعرض مصر فى هذه الأيام فى إطار «مشاورات المشاركة الأمريكية والاوروبية» لنفس التيار السائد من العالم المتقدم ؛ وهو طلب سرعة الالتزام طواعية بالاسراع فى توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتنازل عن حقها فى الفترة الانتقالية التى منحتها لها اتفاقية الجات (وهى عشر سنوات فيما يختص ببراءات الاختراع) حتى تتدفق اليها رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الصناعية

ولكى نقول إن الخيار المصرى يجب أن يكون ، هو التمسك بجميع الحقوق والإلتزامات والمزايا التى وقعت عليها مصر فى اتفاقية الجات ، وحتى لا يصاب النسيج الاجتماعى فى شريحة

الطبقات الفقيرة والكادحة التي هي محل اهتمام السيد الرئيس ، وشغل الحكومة الشاغل، سوف ندلل على ذلك بالتجربة الكندية.

في إطار اتفاقية النافتا ، اعدت السلطات الكندية القانون (C-91)، الذي يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع ويلغي التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وأعربت جمعيات حماية المستهلك ، ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقها من جراء هذا القانون ، إلا ان السلطات مررت القانون في فبراير ١٩٩٣

وحدث بعد ذلك (وطبقا لتقرير رابطة مصنعي العقاقير الكندية بتاريخ يناير ١٩٩٤) ان قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع ، بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء في كندا ، مقارنا بـ ١٠٪ فقط لشركات الصناعات الدوائية الكندية ، والتي تخصصت في إنتاج الأدوية باسمائها الكيميائية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة ، وكانت تلبي ٣٠٪ من احتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عادلة إلى مخترعي هذه العقاقير وانتهى بذلك النظام الذي كان يؤدي إلى إيجاد منافسة سعرية للادوية بكندا وارتفعت اسعار الأدوية إلى خمسة اضعاف خلال عام واحد. واصبح مصنعو الأدوية ذات الأسماء التجارية الشهيرة يتقاضون اسعارا احتكارية ولمدة عشرين عاما او أكثر هي فترة الذروة بكاملها لدورة حياة المنتج ، بعد أن كانت من ٧ إلى ١٠ سنوات.

كما ستؤدي تأثيرات القانون إلى تأخير دخول عقاقير جديدة إلى الأسواق وهو ماسيقلل المنافسة ويبقي على الاسعار عالية وسيضيف هذا القانون عبئا هائلا على برامج الدواء المحلية ويرهق دافعي الضرائب بالمزيد وسوف يكلف الكنديين ما بين ٤ ـ ٧ بلايين دولار خلال فترة الـ ١٥ ـ ٢٠ سنة المقبلة.

وفي مجال التصدير ، فبموجب نصوص هذا القانون فإنه يحظر على صناع المنتجات الدوائية إنتاج منتجات للتصدير التي تتمتع بحق براءة الاختراع داخل كندا ـ وحتى اذا كان هذا المنتج لايتمتع بحق براءة الاختراع في الدولة التي ستتجه اليها هذه الصادرات الدوائية.

ويقول التقرير ، لقد ساعدت صناعة الأدوية الكندية على توفير مئات الملايين من الدولارات سواء للشعب الكندي أم لنظام الرعاية الصحية وإيجاد الوظائف ، والآن تأتي وثيقة مشروع القانون (C-91) لتدر ارباحا هائلة في جيوب الشركات الدوائية متعددة الجنسيات المملوكة للاجانب ، وتترك المواطن الكندي والحكومة يتصارعون من أجل البقاء، ويضيف التقرير ايضا ، أن رابطة صناع الدواء ستستمر في محاربة هذا القانون ، والعمل على إعادة نظام الترخيص الإلزامي انقاذا للموقف.

وفي النهاية نقول ، إذا كان هذا هو الحال مع كندا ، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ٢٠٧١٠ دولارات سنويا فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة ، ومتوسط الناتج القومي ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا ، وذات النسيج الاجتماعي شديد الحساسية لمتطلبات الدواء والعلاج.

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المسلمون
التاريخ : ٦ - سبتمبر ١٩٩٦

بمشاركة غرفة مكة المكرمة والمجموعة العربية الاستشارية ندوة القاهرة تؤكد

329 مليار دولار مكاسب الدول المتقدمة من الجات

16 مليار دولار خسائر افريقيا وحدها سنويا

القرن القادم لن يكون فيه مكان للدول والكيانات الصغيرة

القاهرة- مصطفى عبدالسلام

□ على مدى ثلاثة ايام نظمت المجموعة الاستشارية العربية بالقاهرة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بمكة المكرمة ندوة موسعة حول اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات الدول العربية.

في بداية الندوة اشار د. علي لطفي رئيس الوزراء المصري الأسبق الى انه لا يمكن الحديث عن اتفاقية الجات بمعزل عن المتغيرات العالمية التي شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

وقال ان من ابرز هذه المتغيرات حدوث طفرة كبيرة في الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الليزر والهندسة الوراثية وثورة المعلومات بما فيها الانترنت والحاسبات الآلية العملاقة. وتوجه العالم نحو الاقتصاد الحر بما في ذلك الدول التي كانت تعتنق الشيوعية في السابق كالجمهوريات السوفياتية ودول شرق أوروبا . كما أن من بين المتغيرات كذلك التوجه نحو اقامة تكتلات اقتصادية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكذلك النمور الآسيوية، واتجاه العالم كذلك الى التوجهات الديمقراطية واقرار مبدأ حقوق الانسان. اما اخطر هذه المتغيرات فهو قيام منظمة عالمية للتجارة انبثقت عن اتفاقية الجات لتعمل الى جانب المؤسستين اللتين تحكمان العالم اقتصاديا وهما صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأوضح د.علي لطفي ان القرن الـ 21 لن يكون فيه مكان للدول والكيانات الصغيرة بل سيكون عصر الكيانات العملاقة. وبالتالي فإن على الدول العربية السعي الجاد الى تكوين تكتل اقتصادي عربي أو العمل على احياء السوق العربية المشتركة حتى لا يواجهوا التكتلات العملاقة فرادى خلال السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بتأثير اتفاقية «الجات» على المنطقة العربية قال ان المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هي الدول المتقدمة. حيث ستساهم في انعاش تجارتها الخارجية وحل مشكلة البطالة والركود داخل هذه الدول. أما بالنسبة للدول العربية فإن لهذه الاتفاقية سلبيات وايجابيات والواجب علينا تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ٦ - سبتمبر ١٩٩٦

فمثلا على الدول العربية اعادة النظر فى صناعتها الوطنية ومحاصيلها الزراعية فى ظل نصر الجات على الغاء دعم السلع ومنع الاغراق وتحرير السلع والخدمات. كما يجب عليها ايضا استغلال الامكانيات والمواد الخام المتاحة لديها. فهناك 76 مليون قوة عاملة و80 مليون فدان صالحة للزراعة لا تجد من يزرعها معظمها فى السودان وتمتلك المنطقة العربية ايضا 25٪ من البترول و55٪ من احتياطى البترول العالمى و23٪ من الغاز الطبيعى بالاضافة الى الحديد والزنك والرصاص.

وقال د. عمر صقر استاذ الاقتصاد بجامعةعين شمس انه يتوقع ان يترتب على تطبيق اتفاقية الجات زيادة فى الدخل العالمى بالاضافة الى زيادة فى حجم التجارة العالمية. وقد قدرت الدراسات العالمية عن الجات ان الزيادة فى الدخل العالمى الناتج عن تحرير التجارة الخارجية وتطبيق اتفاقية الجات سيتراوح ما بين 109 مليارات الى 510 مليارات دولار بحلول عام 2005 لكن لن تتوزع هذه المكاسب بشكل متساو بين الدول المتقدمة والنامية. فمثلا نصيب امريكا من الزيادة فى الدخل العالمى 122 مليار دولار، بينما الزيادة فى دخل الاتحاد الأوروبى 164مليار دولار، ويخص اليابان زيادة مقدارها 27 مليار دولار، بينما نصيب دول العالم الأخرى 116 مليار دولار، ويعنى ذلك انه من الناحية العملية تستطيع الدول المتقدمة أو الدول ذات النصيب الأكبر فى التجارة الدولية ان تشكل النظام التجارى الدولى بما يتفق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وأكد د. عمر صقر على ضرورة تبنى سياسة عربية موحدة تجاه اتفاقية الجات خاصة فى مجال حقوق الملكية الفكرية على غرار التنسيق الحالى بين دول الاتحاد الأوروبى، ويمكن من خلال هذا التنسيق اقامة عدة مشروعات عربية مشتركة مثل وادى السيلكون العربى الذى يركز على البحوث والتطوير لاقامة تكنولوجيا عربية حديثة فى مجالات مختلفة وفى مجال الابداع الادبى والفكرى يمكن التفكير فى دار عربية للحكمة تكون ركيزة لكل الابداعات العربية وخلص بقوله الى ان عصر الموارد الطبيعية والصناعات التقليدية قد ولى واشرق عصر الخدمات والملكية الفكرية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

وقدر د. محمد بسيونى استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعةعين شمس الخسائر التى تلحق بافريقيا وحدها سنويا بسبب تطبيق اتفاقية الجات بحوالى 16 مليار دولار فى حين ستحقق الولايات المتحدة الامريكية مكاسب تزيد على 36 مليار دولار سنويا واليابان 27 مليار دولار والصين 37 مليار دولار وكل الدول النامية 16 مليار دولار وأوروبا 106 مليارات .

واشار د. بسيونى الى أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية فتحت الباب للقوة الاقتصادية المعتمدة على المقدرة التكنولوجية والابداع والفكر والابتكار، وهذه القوة مازالت محل تخوف من دول عديدة حيث تؤكد ان تلك القوة الجديدة تمنح الحماية للدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة البعيدة عن امتلاك ناصية التكنولوجيا والمنافسة فى ظل قيام الشركات متعددة الجنسيات .

وذكر استاذ الاقتصاد المصرى ان المعاهد العلمية العالمية انقسمت بشأن تقييم اتفاقية الجات، فهناك المتفائل والمتشائم الا ان هذا لا ينفى وجود آثار سلبية للاتفاقية أبرزها وجود صراع بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الأوروبى ودول الكومنولث حول حصة كل منها فى التجارة الخارجية وكيفية الاستفادة وتحقيق المكاسب من وراء تطبيق الاتفاقية ولكن رغم هذه الانقسامات الا ان تنفيذ اتفاقية الجات يهدف بشكل عام الى رفع مستويات الشعوب واستمرار نمو حجم الدخل القومى الحقيقى والطلب الفعلى وزيادة الانتاج فى ضوء الاستخدام الأمثل لموارد العالم وحماية البيئة والحفاظ عليها.

وركز نبيل قطب الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة بمكة المكرمة على ضرورة احياء السوق العربية المشتركة فى ظل تطبيق اتفاقية الجات، كما أن على الدول العربية ايضا استغلال فترة السماح التى تنص عليها الاتفاقية والتى تتراوح ما بين 5-10سنوات لتجويد الصناعات العربية المختلفة وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية باعتبار ان تطبيق الاتفاقية سيترتب عليه طفرات هائلة فى اسعار المنتجات الزراعية بعد إلغاء الدعم عنها من قبل الدول المنتجة.

وفيمايتعلق بالأساس الفكرى الذى قامت عليه اتفاقية الجات اوضح د. فؤاد شاكر عضو جمعية الاقتصاديين العرب ان الجات تقوم اساسا على فكرة حرية العمل وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة الخارجية والاعتماد بصورة اساسية على اليات السوق. وبالتالى فإن على الدول العربية الاستفادة من هذه الحريات وغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها.

وقال ان احد الأسباب الرئيسية لاتفاقية 1997م وهى الجولة الأولى من الجات كان رغبة الولايات المتحدة فى ترتيب الأوضاع الاقتصادية بصورة تتمشى مع مصالحهاوهو ما اسفر عن الاتفاق حول ميثاق التجارة الدولية. أو ما عرف باتفاق «هافانا».

وأوضح د. فؤاد شاكر انه تم اجراء سبع جولات لتحرير التجارة قبل جولة أورجواى النهائية وهى جولة 1947م وجولة انسى بفرنسا 1949م وجولة توركا فى انجلترا 1951م وجولة جنيف 1956م وجولة كيندى 1964م وجولة طوكيو 1973م وجولة أورجواى 1986م وحتى 1994م. وان القطاعات التى سيشكلها التحرير فى الخدمات المالية والنقل الجوى والاتصالات عن بعد ومكافحة الاغراق.■

المصدر : الأهرام

٨ - سبتمبر ١٩٩٦

التاريخ :



للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة حول العلاقات التجارية تعقدها وزارة التجارة والتموين

بالتعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية ووزارة التجارة والتموين يتم تنظيم ندوة عن العلاقات التجارية لتوعية المستثمرين باهمية العلاقات التجارية ومدى أهمية التشريعات المحلية والمعاهدات الدولية فى توفير هذه الحماية وذلك فى ظل اتفاق مدريد للتسجيل الدولى للعلاقات وبروتوكول مدريد الخاص بهذا الاتفاق يومى الثلاثاء والاربعاء القادمين.

صرح بذلك السيد محمد ابراهيم رئيس مصلحة التسجيل التجارى وقال إنه سيشترك فى هذه الندوة خبراء من المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتسجيل التجارى.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٦

في ندوة صناعة الدواء واتفاقية الجات:

المطالبة بدمج شركات الأدوية لزيادة القدرة التنافسية للدواء المصرى

تابع الندوة:
فاروق عبد المجيد

أكدت ندوة صناعة الدواء واتفاقية الجات ضرورة إنشاء كيانات قوية في صناعة الدواء عن طريق دمج هذه الشركات، وهذا توجه عالمي في صناعة الدواء لتوفير الإمكانيات المالية والبشرية لهذه الصناعة الحيوية والتعاون مع مجال البحوث الدوائية امام المنافسة الشرسة العالمية في صناعة الدواء

وأكدت الندوة التي عقدتها غرفة الصناعات الدوائية باتحاد الصناعات لمناقشة خطورة التنازل عن السنوات العشر المهلة القانونية الممنوحة لمصر بالنسبة لإتفاقية الجات في صناعة الدواء. وشهدها عدد كبير من رؤساء مجالس ادارات شركات الدواء العام والإستثماري

وطالبت الندوة بضرورة التعاون مع مراكز البحوث العلمية والاستفادة مما هو متوافر لديها للتطبيق في عمليات الصناعة مثل الجامعات والمركز القومي للبحوث وغيرها والإهتمام ببحوث النباتات الطبية وهو الإتجاه العالمي حاليا وإيجاد سوق دوائية عربية يقوم على أسس واقعية بعيدة عن الشعارات، وتطوير صناعة ماكينات الدواء المصرية بالإشتراك مع المصانع الحربية حيث ثبت ان مصر تستطيع إنتاج وتحديث هذه الآلات. والحصول على تكنولوجيا متقدمة من الدول النامية والأكثر تقدما في صناعة الدواء مثل الصين والهند خاصة مجال الخامات الدوائية.

ونوهت الندوة بدور الرئيس مبارك والحكومة لمساندة صناعة الدواء المصرية والوقوف بجانبها وتذليل العقبات التي تواجهها

كما اكدت الندوة ضرورة إنشاء شركة للبحوث الدوائية تساهم في إقامتها شركات الدواء وبعيدة عن الروتين الحكومي بخلاف إنشاء شركة لانتاج المستحضرات الدوائية الحديثة بالتعاون مع الدول النامية الأكثر تقدما في صناعة الدواء وعلى ان تتولى تنفيذ هذه السياسة غرفة الصناعات الدوائية باتحاد الصناعات

وطالب الدكتور محمد راغب دويدار رئيس شركة اكديما بضرورة دمج شركات الدواء المصرية لايجاد كيانات اقتصادية كبرى حيث أن غالبية الشركات تقوم بإجراء عمليات التشكيل الدوائي فقط ولا توجد اختلافات جوهرية بين هذه الشركات وأن صناعة الدواء المصرية فاقدة القدرة على تطوير نفسها الا في إطار تجويد ما تصنعه فقط ولا يستطيع إنتاج اصناف جديدة وتحويل البحوث الدوائية والاتجاه نحو إنشاء شركة للبحوث الدوائية ولا يعقل أن يظل المريض المصري يعالج بأدوية القرن الـ ٢٠

وحذر الدكتور احمد برهان من عواقب التوقيع على قرار بعدم تصنيع الأدوية العالمية التي تم تسجيلها منذ عام ٨٧ وعدم إنتاجها في مصر واتفق في الرأي الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية مشيرا الى ضرورة إنشاء صندوق لدعم البحوث الدوائية لأن هناك دولا كثيرة تتربص بصناعة الدواء المصرية لما تحققه من نجاح وتقدم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٦

في الممنوع

من القاهرة نشرت صحيفة «الحياة» اللندنية ان الحكومة المصرية تدرس طلب واشنطن بالتنازل عن الفترة الانتقالية لتنفيذ اتفاقية «الجات».

وعلقت الحكومة الامريكية زيادة حجم استثماراتها فى مصر على هذا الشرط.. وهى لاتتعدى ١٦٠٠ مليون دولار فى العام الحالى. واغلبها يستثمر فى قطاع البترول.

ومن رأى فاروق حسنى وزير الثقافة ان يتم التطبيق الفورى لاتفاقية «الجات» وعدم انتظار فترة السماح المحددة بخمس سنوات، كما يرى د. أحمد جويلى وزير التموين ان مصلحة مصر فى التنفيذ الفورى لها.

وعلى الجانب الآخر.. هناك معارضون للطلب الامريكى، ويقولون أن الهدف من فترة السماح هو ان تعدل كل دولة من قوانينها وأوضاعها قبل الدخول الى السوق العالمى. وان تستطيع منتجاتها المنافسة امام المنتج الاجنبى.. ويتساءلون: هل الصناعة المصرية قادرة على المنافسة حاليا؟ والاجابة ليست فى صالح المنتج المصرى. ويقولون أيضا: ان التطبيق الفورى سيؤدى الى رفع اسعار العديد من السلع ومن المتوقع - مثلا - ان يصل سعر الاسبرين الى دولار - ٣٣٠ قرشا - مقابل خمسة قروش حاليا.

والمصلحة الوطنية تحتم الا تتسرع الحكومة فى اعلان قرارها بالقبول أو الرفض. والا تتعجل فى تنفيذ الطلب الامريكى. وأن تدرس الموضوع من كافة جوانبه. وان تبنى قرارها على حساب الخسائر والفوائد. وثقتى كاملة فى ان حكومة د. الجنزورى تفكر فى هذا أيضا.

مجدى مهنا

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٦
المدرسة للبحوث و التدريب و المعلومات

وزير التجارة والتموين فى ندوة عن الملكية الفكرية

تطوير مصلحة السجل التجارى لمواكبة العصر فى التسجيل والحماية

اعداد قانون جديد للملكية الفكرية يشمل براءات الاختراع

اعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر من اولى الدول التى تحمى الملكية الفكرية حيث اصدرت اول قانون لحماية النماذج الصناعية عام ١٩٣٩ وتلا هذا القانون اصدار قوانين اخرى لحماية براءات الاختراع وحماية حقوق المؤلف مشيرا الى انه بعد التطور التكنولوجى للحاسب الآلى، فقد اضيفت حماية برامج الحاسب الآلى عام ١٩٩٤ الى هذه القوانين وذلك تطبيقا لاتفاقية التجارة العالمية التى انضمت اليها مصر.

تابع الندوة :
حسن عبد المنعم

وقال ان مصلحة التسجيل التجارى تقوم بتسجيل العلامات التجارية والنماذج الصناعية سواء المحلية والعالمية وتحميها من السرقة والتقليد.

واضاف الدكتور جويلى انه فى اطار التطور العلمى والتكنولوجى التى يشهدها العالم اليوم يتم الآن تطوير مصلحة التسجيل التجارى لتواكب العصر فى عملية التسجيل والحماية .

كما اكد وزير التجارة انه يتم الآن دراسة اعداد قانون موحد للملكية الفكرية يشمل جميع القوانين التى تشملها الملكية بالاضافة الى براءات الاختراعات التى تعدها وزارة البحث العلمى.

جاء ذلك خلال ندوة العلامات التجارية وعلاقتها بالتجارة، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

وقال شريف سعد الله مندوب المنظمة بالقاهرة إن العلامات التجارية كانت قبل اتفاقية مدريد تختص بها كل دولة على حدة الا ان الدول ادركت أن هذه الطريقة ليست ملائمة لحماية هذه العلامات، وفى اتفاق مدريد تم وضع التسجيل الدولى والذى انضمت له ٤٦ دولة من مختلف دول العالم منها مصر والمغرب والجزائر والسودان افريقيا والصين وفيتنام وانجولا وكوريا الشمالية اما امريكا فلم تنضم الى هذه الاتفاقية .

واشار الى انه تم تسجيل ٦٥٠ الف تسجيل دولى حتى الآن لطلب الحماية، واوضح انه اذا اراد احد طلب حماية العلامة التجارية الخاصة به دوليا فلابد ان تكون مسجلة اولا فى بلده بعد ذلك يتم تسجيلها عالميا مقابل ٦٥٣ فرنكا سويسر بالاضافة الى بعض المصاريف الادارية الأخرى.

وقال السيد/محمد ابراهيم رئيس مصلحة التسجيل التجارى انه قد نظمت الحماية الجنائية الخاصة بالعلامات التجارية حيث اشارت الى أن كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور، وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة او مقلدة وكل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة للغير او باع او عرض للبيع او للتداول او حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة او مقلدة او موضوعة بغير حق مع علمه بذلك. يعاقب هذا الشخص بالسجن والغرامة على ارتكابه هذه الافعال.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٦



٢

عودة المصارف العربية من الخارج واتفاقية الجات وأوضاع الاقطار العربية

مازالت ظاهرة عودة المصارف العربية من الخارج بعد ان حوربت من الاقطار الصناعية من خلال اتفاقية بازل.. ومبدأ المعاملة بالمثل والتشريعات الاقتصادية والمالية المضادة لها.. وما تعنيه تلك العودة والتى تواكبت مع تطبيق اتفاقيات الجات والنظام الاقتصادى العالمى الجديد.. مازالت الظاهرة تطرح العديد من التساؤلات سواء الخاصة بأسباب تلك العودة او تاثيرات إتفاقية الجات ـ على الدول النامية ومنها الدول العربية كذلك اوضاع الاقطار العربية فى العولمة ـ واقصد النظام الاقتصادى الجديد..

اولا هناك حقيقة هامة تظهرها البحوث والكتابات الفنية الا وهى أن جولة اورجواى ليست كلها خسائر بالنسبة للدول النامية بل إن هناك بعض المكاسب وإن بدت ضئيلة فجولة اورجواى والتى لعبت دورا كبيرا فى ايجاد المناخ الملائم لتحقيق التكامل الاقتصادى الدولى من المتوقع أن تؤدى إلى تزايد حجم التجارة فى المواد المصنعة بسبب التخفيض الكبير فى التعريفة الجمركية والتى تفوق ما تحقق فى جولتى كيندى وطوكيو.. إذ سوف تنخفض تعريفة.. الاقطار الصناعية بنسبة ٤٠٪ مقابل تخفيض التعريفة فى الاقطار النامية من ١٨٪ إلى ٥٪ بالإضافة إلى تخفيض الحد الاقصى للتعريفة فيها بنسبة ٢٨٪.

إيضا اخضاع التجارة الزراعية إلى نظام الاتفاقيات متعددة الأطراف واستبدال القيود الاخرى عليها بالتعريفة الجمركية ولو ان المجال هنا مازال محدودا وسيؤدى الى زيادة فى حجم التجارة الدولية إلى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩٪ ايضا فهناك توسيعا فى التغطية الدولية الأوسع للإتفاقيات وتسوية المنازعات فى ظل منظمة التجارة العالمية.. والالتزام بالقواعد والمعايير الدولية إلى جانب بعض القيود على سياسة الاغراق.. ويعتبر تاسيس منظمة التجارة العالمية ـ بدلا من الجات. تدعيما كبيرا لنظام التجارة بين الاقطار ووضعه على اسس متينة وتمهيد السبل لمفاوضات لاحقة فى المستقبل..

وإذا كانت هذه بعض إيجابيات جولة اورجواى على الدول النامية فإن هناك العديد من السلبيات على الجانب الآخر منها على سبيل المثال استنزاف نظام المعاملة التفضيلية.. حيث أن بعض الاقطار النامية كانت تتمتع بهوامش من المعاملة او الشروط التفضيلية بالنسبة لصادراتها إلى الاقطار الصناعية التى ينظمها النظام العام للافضليات ايضا من المتوقع زيادة حد البطالة حيث ستزداد البطالة فى القطاعات الاقتصادية بسبب المنافسة الشديدة من قبل الشركات فى الاقطار الصناعية المتقدمة التى تصدر سلعها إلى الاقطار النامية خاصة وإن تلك الاقطار لم تستطع بعد بناء قاعدة قادرة على مواجهة مثل هذه المنافسة .

ايضا تنخفض اسعار السلع الزراعية المصدرة من الاقطار النامية وحجم المستوردات الزراعية من قبل الاقطار الصناعية: فنظرا للتدخل واسع النطاق للاقطار الصناعية فى اسواق المنتجات الزراعية فإنها قادرة على تخفيض الاسعار الزراعية الدولية وبخاصة الغذاء فالدعم الذى تقدمه لصادراتها والحماية التى توفرها لإنتاجها المحلى وجهودها المتصلة لزيادة إنتاجها الزراعى كل ذلك سيؤدى إلى تقليل مستورداتها من الغذاء وتخفيض أسعار المستورد من السلع الزراعية.

وإن كان بعض انصار تحرير التجارة الدولية يرون ان جولة الاورجواى ستؤدى إلى تقليل مدى تدخل الاقطار الصناعية فى الأسواق الزراعية وإن أسعار السلع الزراعية سوف ترتفع فى النهاية لصالح الأقطار النامية المصدرة لها إلا انه ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من تلك الدول النامية التى تستورد الغذاء وبالتالى سوف ترتفع فاتورة مستورداتها منه..

ويرى بعض الخبراء أن ذلك بحد ذاته سوف يشجع المنتجين فيها على زيادة الانتاج المحلى من الغذاء.

ويأتى نشوء التكتلات الإقليمية والتى لا تستطيع الدول النامية منافستها كإحدى سلبيات الجولة على الدول النامية حيث لم تحول جولة الأورجواى دون تدعيم التكتلات الإقليمية وزيادة قدراتها التنافسية أمام ضعف اقتصاديات الاقطار النامية وتخلف هياكلها

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٦

الاقتصادية.. والمدى الطويل الذى تحتاجه لانجاز التعديلات التى تتطلبها العولمة.

وإذا كان توسع التجارة الدولية فى السلع هو إحدى سمات النظام العالمى الجديد فإن توسع التجارة الدولية للخدمات قد فاق التوسع فى السلع بحيث انها غدت اليوم تمثل حوالى ربع حجم التجارة الدولية وثلاثة أخماس الاستثمار الاجنبى المباشر.. وهناك موشرات عديدة تدل على ان التجارة الدولية للخدمات سوف تقود العولمة الاقتصادية غير أن نصيب الاقطار النامية من هذا التوسع سيكون محدودا بسبب تخلفها التكنولوجى فقطاعات الخدمات فى العالم تشهد ثورة كبيرة أدت إلى تحويل الكثير من الخدمات التى لم تكن قابلة للتعامل فيها فى اطار التجارة الدولية إلى خدمات قابلة للبيع والشراء.. ومن بين المؤشرات على ذلك ثورة الاتصالات والمعلومات وتحرير تجارة الخدمات من الرقابة وتحرير الاستثمار الدولى فى الخدمات من القيود ونشوء التكتلات الاقتصادية الكبيرة فى مجال تقديم الخدمات، وهناك من يتوقع بان حجم التجارة الدولية فى الخدمات التى تصدرها الاقطار النامية سوف يرتفع عن مستواه الحالى البالغ (١٨٠) مليون دولار إلى الضعف إذا ما صاحب ذلك التطور التكنولوجى اللازم والاستثمار المطلوب كما ان من بين ما سوف تتوسع تجارته هو الخدمات اللازمة للانتاج وهى تضم العمليات المصرفية والتامين والتعليم والخدمات الصحية وتكنولوجيا المعلومات ايضا من ضمن سمات عولمة تجارة الخدمات اتساع تشكيلة الخدمات القابلة لدخول التجارة الدولية خاصة فى إطار توسع الشبكات الالكترونية وامكانية التعامل عبر المسافات الطويلة مثل بيع الافلام والموسيقى والكتب والفيديو وكلما تزايد التقدم التكنولوجى كلما تزايد تحويل شرائح جديدة من الخدمات من كونها غير قابلة للتداول الدولى إلى خدمات مصدرة ومستوردة.

وتشير سمات عولمة الخدمات إلى اتساع التجارة الدولية فى الخدمات التقليدية مثل النقل والشحن والسفر والسياحة والتاجير وذلك بسبب ادخال التكنولوجيا فيها وايضا ارتفاع الاستثمار الأجنبى المباشر فى تسهيلات إنتاج الخدمات الموجهة نحو اسواق التصدير حيث إرتفع هذا الاستثمار بنسبة ١٤٪ فى السنة فى الاقطار الصناعية و١١٪ فى الاقطار النامية.

ورغم عولمة تجارة الخدمات الدولية إلا أن قدرات الاقطار النامية فى هذا المجال مازالت محدودة فمعظم الأقطار النامية تعانى من التخلف التكنولوجى فى مختلف قطاعاتها السلعية والخدمية بحيث أن حصول قفزة لديها فى تصدير الخدمات مازال محاطا بعقبات ومشكلات خاصة بمستوى المعارف والخبرات والمهارات

ايضا تحتاج صناعة الخدمات القابلة للتصدير إلى إستثمارات عالية قد لاتفوز بالاسبقيات فى حسابات الاقطار النامية وإن كان الاستثمار الاجنبى المباشر قد سد جزءا من الفجوة فإنه موجة اساسا نحو الخدمات التى تحتاجها الشركات متعددة الجنسية وخدمات الانتاج التى تحتاجها الاقطار الصناعية.

ايضا تتحكم الأقطار الصناعية فى اسعار الخدمات فى التجارة الدولية بما يفوق تحكمها فى التجارة الدولية للسلع بسبب القدرات التكنولوجية العالية المتوافرة لديها وهيمنتها على الشبكات الالكترونية.. ونظم الاتصالات والمعلومات التى تعتبر الاساس لتطور تصدير الخدمات..

وإذا كان هذا هو واقع الاقتصاد العالمى فما هو وضع الاقطار العربية فى هذا الواقع؟!!! تجيب على ذلك دراسة الدكتور مصطفى أديب رئيس الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حيث يشير الوضع الاقتصادى العربى أثناء العولمة الاقتصادية إلى انه قد تحققت تنمية ملحوظة فى الاقطار النفطية العربية وغير النفطية المتفاعلة معها وبوجه خاص خلال الطفرة او الحقبة النفطية ٧٤/ ١٩٨٣ ولو أن تلك التنمية قد تناقصت بعد ذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية وتدهور اسعارها الحقيقية والحروب التى استنزفت موارد المشرق والمغرب العربى ايضا فقد انصب الانفاق التنموى على تطوير وتحسين البنية الأساسية وإحداث تطور متفاوت فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ولو أن هناك دراسات كبيرة تشير إلى امكانات تحقيق تنمية اوسع نطاقا مما حصل فى الواقع ويمثل الموارد التى خصصت لها، كذلك توجهت التنمية العربية أساسا بمنظار قطرى بمعنى ان التخطيط والانفاق التنموى فى كل قطر عربى كان بمعزل تقريبا عن التخطيط والانفاق التنموى فى الاقطار العربية الاخرى ولم تخلق قاعدة اقتصادية عربية مشتركة تمهد السبيل لتكامل أو تكتل عربى فاعل.. وهناك مؤشرات كثيرة على أن التنمية العربية فى العقدين الماضيين قد ادت إلى احداث تشابه فى الاقتصاديات القطرية اكثر مما ادت إلى احداث تكامل بينها وقد لعب هذا التشابه دورا فى تهميش التجارة البينية وجعلها لا تتجاوز ٥٫٣٪ من حجم التجارة العربية فى افضل

٠٠٠٠٠٢٦٧



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٦

السنوات.

ورغم ذلك فما تزال الاقطار العربية تؤمن بالموارد والامكانات المادية والبشرية والمالية التى تمكنها من تصحيح الاختلال القطرى والتوجه نحو التكامل القومى لو كانت هناك إرادة عربية مشتركة واضحة وسياسات تطبق بمصداقية ودقة هذا وسوف يتحدد الجهد التنموى العربى بالأوضاع الدولية وبخاصة الايرادات النفطية (الحجم والأسعار) وتشير الدلائل والتوقعات إلى أن الأسعار الحقيقية للنفط سوف لا ترتفع بشكل ملحوظ خلال العقد القادم إلى جانب احتمال انخفاضها نوعا لو عاد العراق إلى سوق التصدير ولم تستطع دول الأوبك تخفيض انتاجها الحالى بسبب تلك العودة.

واخيراً فإن هناك المحاولات التى تجرى حاليا فى اقطار الوطن العربى العديدة لخصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام لغرض تخلص الموازنة العامة من اعبائها ولتعبئة المدخرات المحلية ولتشجيعها على الاستثمار وانفتاح الأسواق العربية امام المستثمر العربى والاجنبى وقد حصل ذلك فى الاقطار التى مرت بتجارب التأميم والانفتاح هذا إلى جانب محاولات رفع مستويات الكفاءة والفاعلية وترشيد التكاليف والتطوير الادارى بهدف زيادة قدرة السلع والخدمات العربية على المنافسة فى الأسواق المحلية والعربية وايضا الدولية..

ويبقى التساؤل عن المحاولات العربية باتجاه التكتل والتكامل الاقتصادى امام العولمة الاقتصادية والتكتل الاقتصادى الدولى وهو ما سنجيب عليه العدد القادم بإذن الله

شريف جاب الله

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

استيقظت صناعة الدواء فى مصر على تحديات قوية تتمثل فى دعوة مصر لقبول التطبيق الفورى لقانون حماية الملكية الفكرية (الذى اقرته الجات) على المستحضرات الدوائية، وذلك بمعنى التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لمصر (كغيرها من الدول النامية) والتى اقرها مجلس الشعب وبدات بالفعل فى يناير ١٩٩٥ وتمتد الى خمس سنوات يمكن أن تطول الى عشر سنوات.

ويعنى التطبيق الفورى لقانون حماية الملكية الفكرية (ويسمى TRIPS) تطبيق الحماية لمدة لا تقل عن عشرين عاما على كل من العملية الإبتكارية PROCESS والمنتج PROD-UCT. واما تاجيل الالتزام بهذا القانون فمعناه استمرار تطبيق القانون المصرى والذى يقضى بالحماية على العملية الابتكارية فقط ولمدة عشر سنوات.

صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٩٦

المدرسة للبحوث و التدريب و المعلومات

الداعـــون للتنازل عن المرحلة الانتقالية هم خبراء امريكيون بالاضافة الى خبراء وطنيين يقودون شركات وطنية تمثل فروعا لشركات عابرة للجنسيات.

وأما المتمسكون بالفترة الانتقالية فهم القائمون على صناعة الدواء الوطنية المملوكة لمصر فى القطاعين العام والخاص، والذين يأتى موقفهم متمشيا مع نصائح خبراء من الارجنتين وكندا والهند كانوا قد شاركوا فى الورشة الأولى.

كانت حجج المطالبين بالتنازل عن الفترة الانتقالية تتلخص فى أن التطبيق الفورى للاتفاقية لا يؤدى الى زيادة كبيرة فى أسعار الأدوية على اساس أن أكثر من ٩٠٪ من أدوية السوق المصرية لا تخضع للحماية وأن ٥٪ فقط من الأدوية الأساسية هى التى لها براءات سارية. ذلك، بينما يشجع التطبيق الفورى للاتفاقية الشركات العالمية على الاستثمار الدوائى فى مصر وعلى التعامل مع مصر كمركز للصناعة الدوائية فى المنطقة. والفكرة المستخدمة للتحفيز هنا هى صعوبة إنشاء أكثر من مركز للصناعات الدوائية فى نفس المنطقة، وبالتالى فالدولة التى ستسبق الأخرين فى التخلى عن الفترة الانتقالية هى المرشحة للاستحواذ على الاستثمار الأجنبى (ملحوظة : المنظور الاسرائيلى للشرق اوسطية كما اعلن فى مؤتمر عمان يعتبر الأردن مركزا لصناعات الدواء فى المنطقة). ولا ينكر أصحاب هذا الرأى الحافز الأصلى وهو حرص الشركات الكبرى على استرداد ماتنفقه على البحوث اللازمة لاختراع أدويتها.

وأما المتمسكون بالفترة الانتقالية فتتركز حجتهم فى أن التطبيق الفورى سيؤدى الى رفع فاتورة الاستهلاك المحلى للدواء من ٣ الى ١٢ مليار جنيه مصرى سنويا، وأن ذلك يرهق المستهلكين ويهدد بتلاشى صناعة الدواء المصرية فى غضون ٥ - ١٠ سنوات.

وإحقاقا للحق فان أصحاب الرأى «الأمريكانى» كانوا يقدمون بيانات رقمية وحججا منطقية (رغم اختلافى بشأن دلالات بعضها)، وأما المتمسكون بفترة انتقالية فكانوا يقدمون مقولات تهز الوجدان عن الأضرار التى ستحلق بالصناعة وبمحدودى الدخل.

وبين هؤلاء وهؤلاء مازالت القضية بدون إجابة محددة فاصلة، فالمسألة ليست مجرد التمسك بالفترة الانتقالية كحق تعطيه لنا «الجات»، وليست أيضا التنازل عن هذا الحق من منطلق اثبات حسن نيتنا، أو

د. محمد رؤوف حامد
استاذ الرقابة والبحوث الدوائية

المقبول «الطيب» بحسن نية الصناعة الدوائية العالمية.. هناك حاجة الى رشادة منهجية في اتخاذ القرار، وهناك - بالتأكيد - نقص في الحسابات، ومن أجل ذلك أود جذب الإنتباه الى مايلي :

خصوصية صناعة الدواء

(١) لصناعة الدواء خصوصية هامة وهي اعتمادها المباشر والمستمر على أنشطة البحوث والتطوير، وهي تختلف في ذلك عن صناعات كثيرة أخرى مثل صناعة المنسوجات او صناعة مواد البناء.. الخ، وبالتالي فان التقييم السليم لأي تحد يجابه هذه الصناعة لابد وأن يأخذ في الاعتبار مدى وجود تنوع وانتاجية أنشطة البحوث والتطوير.

(٢) ان أنشطة بحوث وتطوير الدواء في مصر (في الصناعة والجامعات ومراكز البحوث) لاتضيف قيمة او امكانية حقيقية لصناعة الدواء (فيما عدا ماندر جدا)، فالصناعة القائمة لا تعتمد على الابتكار والتطوير التكنولوجي وليست في الأغلب الا صناعة تشكيلية تقليدية تستورد اكثر من ٨٠٪ من الخامات الدوائية و٧٠٪ من مواد التعبئة، ولم تتطرق بعد الى تطويرات جديدة مثل التقنية الحيوية أو المستحضرات محددة الهدف، وقد اشرنا الى ذلك من خلال العديد من الدراسات والمقالات على مدى ١٢ سنة ماضية دون جدوى. هذا ، ولا ينتظر من المؤسسات الدوائية القائمة (في الصناعة او التعليم او البحوث) الاستفادة من الوفرة الوطنية في الباحثين الاكفاء دون تغييرات استيراتيجية في ادارة انشطة البحوث والتطوير.

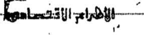
اسئلة حرجة

(٣) ان المشكلة الكبرى بالنسبة للجات وقانون حماية الملكية الفكرية لا تختص بالأدوية التي تنتجها مصر الآن (حيث لاتسري الحماية الفكرية على اكثر من ٥ - ١٠٪ منها)، بقدر ماتختص بالأدوية الجديدة القادمة. وهنا تبرز اسئلة هامة. ففي حالة استمرار الفترة الانتقالية والتي مضى منها عام ونصف يكون السؤال هل تستطيع مصر ادارة الاستفادة بهذه الفترة عن طريق تصنيع الأدوية الجديدة المتمتعة بالحماية اعتمادا على الخبرة الوطنية ؟ (ملحوظة : رغم ان الأدوية التي مازالت براءاتها سارية لا تتعدى ٥ - ١٠ ٪ في السوق المصرية، الا ان الأدوية المنتجة بعقود تصنيع أجنبية تزيد عن ٤٠٪ مما يعكس ضعف آلية الابتكار الوطني). وأما في حالة التطبيق الفوري للاتفاقية، أي تطبيق حق الملكية الفكرية على المنتجات والعمليات الدوائية فيكون السؤال هل لدى قطاع الدواء في مصر براءات اختراع ذات قيمة بحيث يجني اصحابها (شركات او جامعات او مراكز بحوث او أفراد) مكاسب من تطبيق الحماية ؟؟

اعتذر بشدة عن توجيه هذه الأسئلة والتي يعكس الحرج النابع منها غياب الرؤية الاستيراتيجية في قطاع الدواء المصري على مدى عشرات السنين حيث كان - ولايزال - الاهتمام موجها فقط الى النمو الأفقي (بزيادة عدد المصانع)، دون عناية مناسبة بالنمو الرأسي والمتمثل في البحوث والتطوير والابتكار.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: 

التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٩٦

(٤) المسألة الحرجة جدا اذن ليست هي التمسك او عدم التمسك بالفترة الانتقالية، وانما هي «الى متى سنستمر في حالة الرضا الحالية بصناعة الدواء المصرية» مكتفين بالشعارات الرنانة ومتناسين أو متجاهلين الطبيعة الأصيلة لهذه الصناعة باعتبارها صناعة بحثية تطويرية. ان مجرد التمسك بالفترة الانتقالية دون ادراك عملى استيراتيجى لمشكلة البحوث والتطوير يعنى ببساطة أن القائمين على صناعة الدواء يرحلون مشكلات الدواء الى الأجيال التى ستقوم من بعدهم!

(٥) وفى اطار ماسبق فان قيمة صناعة الدواء المصرية ستقل مع الوقت اذا ظل الحال كما هو عليه، وستتحول هذه الصناعة بالتدريج الى اعمال الوكالة والسمسرة (وقد اشرنا الى ذلك فى الاهرام الاقتصادى ٩٣/١٢/٢٧)، وسيكون منتهى املها ان تظل قادرة على انتاج الادوية التى سقطت عنها الحماية. وحتى فى هذا الإطار فان المنافسين لها يزدادون باستمرار، وبالتالى تنكمش السوق المتاحة باستمرار ايضا. وجدير بالذكر ان صناعة الدواء فى العديد من البلدان العربية (مثل فلسطين والامارات والاردن والمغرب) صارت منافسا قويا للصناعات المصرية، بل ان الامكانيات التصديرية للصناعة الدوائية الشابة فى الأردن قد فاقت الامكانيات التصديرية للدواء المصرى عدة مرات.

حساب الاختيارات

(٦) وهنا تبرز الحقيقة وهى «الحاجة لان تكون لنا سياسة دوائية وطنية تقوم على اختيارات استيراتيجية محسوبة طويلة المدى. ويكون علينا بالتالى أن نواجه خيارين رئيسيين:

أ - الحفاظ على الفترة الانتقالية: وهذا يتطلب التطوير الفورى والعميق لقدرات وفاعليات وعائدات انشطة البحوث والتطوير فى الصناعة الدوائية بحيث تتولد فيها امكانية تقليد العمليات الانتاجية والمنتجات التى ستظهر أثناء الفترة الانتقالية، وبحيث نكون «قادرين» مع نهاية هذه الفترة على المنافسة العالمية بعمليات جديدة ومنتجات جديدة.

ب - التنازل عن الفترة الانتقالية: وهذا يعنى ان تكون لدينا القدرة على إدارة مفاوضات وتكتيكات وتجهيزات مع صناعة الدواء العالمية بحيث تقوم باستثمارات حقيقية فى انتاج وبحوث وتطوير الدواء على ارض مصر وبالقدر الذى يجعل هذه الاستثمارات مكسبا وطنيا على المدى الطويل فى مقابل خسائر فى الاسعار تكون عندئذ - نسبيا - طفيفة.

وهناك بالطبع خيار ثالث لكنه ضعيف ومخزٍ وهو الحفاظ على الفترة الانتقالية لمجرد الحفاظ على اسعار بعض الادوية (والتى لا يزيد عددها عن ٥ - ١٠٪ من



الادوية المتداولة) دون انتباه لتقوية الصناعة الوطنية بآلية البحوث والتطوير. والحقيقة ان الخيار الثالث هذا هو الخيار القائم فعلا منذ عام ونصف وهو العمر الذى مضى من الفترة الانتقالية دون انتفاع حقيقى.

(٧) وبينما التحالفات الاستراتيجية فى مجالات بحوث وتطوير الدواء داخل الدولة الواحدة وعبر الدول فى اوربا وامريكا وجنوب شرق آسيا تزداد بمعدل يتعدى ٢٠٪ سنويا، فان الواقع الدوائى المصرى لا يعرف التعاون او التحالف، فشركات القطاع العام لا تتحالف ولا تتكامل فى انشطة البحوث والتطوير رغم انها جميعا تستظل بمظلة شركة قابضة واحدة. وأما شركات القطاع الخاص فهى ليست بعد قادرة على التحالف الفعال فى التعامل مع التكنولوجيات الدوائية. وعموما تعد التحالفات الاستراتيجية فى مجال صناعة الدواء آلية رئيسية هامة فى اطار تحقيق اكبر زيادة فى القيمة المضافة باقل تكلفة وفى اقصر وقت، وهذا امر جدير بالاعتبار عند النظر فى استيراتيجيات صناعة الدواء فى مصر.

إدارة التحدى

مما سبق، وفى اطار الظروف العالمية والاقليمية والمحلية الخاصة بصناعة الدواء ومجابهة لتحدى « الجات »، فاننا نقدم الاقتراحات التالية من اجل استنهاض صناعة الدواء فى مصر وحسن ادارة ازمتها مع الجات :

أ ـ الأخذ بخيار الحفاظ على الفترة الانتقالية بشرط تقوية البنية الاساسية الوطنية فى البحوث والتطوير بهدف التكيف الايجابى مع اتفاقية الجات والذى يمكن ان يتحقق بالالتفاف طويل المدى حول قانون حقوق الملكية الفكرية. وفى تقديرنا يمكن التكيف الايجابى من خلال ادارة البنية البحثية بطريقة تكفل لها خلال ٨ سنوات على الاكثر التوصل الى امكانية اضافة تطوير الى التطويرات التى يصل إليها من سبقونا. هذا يعنى الالتفاف حول التطويرات الجذرية radical changes التى يحدثها الغير، ويكون ذلك عن طريق أحداث تطويرات بسيطة متصاعدة incremental changes تضيف جديدا للتطويرات الجذرية، وبالتالى نحصل على حقوق ملكية نتيجة اعمال اضافة وتطوير للعمليات الانتاجية أو المنتجات التى يكون قد وصل اليها غيرنا (ملحوظة : هذه هى الطريقة التى ادارت بها اليابان تنافسيتها مع الولايات المتحدة فى مجال اشباه الموصلات). وجدير بالذكر ان الاخذ بخيار الحفاظ على الفترة الانتقالية سيوفر (اذا أخذنا الامر بجدية لائقة) تقليد الابتكارات الجديدة اثناء الفترة الانتقالية وكذلك استجلاب معرفة تكنولوجية رخيصة الثمن بخصوص المنتجات الجديدة من شركات غير الشركات الام (صاحبة الحماية) ، مما سيحافظ على معقولية الاسعار اثناء تلك الفترة.

ب ـ أن يكون للحكومة دور ايجابى فى تنظيم المنافسة (كما حدث ويحدث فى الدول المتقدمة وفى دول النمور الاسيوية)، ويكون ذلك من خلال:

* الحرص على تكامل اتجاهات الصناعة (امثلة للاتجاهات : انتاج المواد الخام ـ التكنولوجيا الحيوية ـ تطوير الاشكال الصيدلية) حيث عانينا فى السابق من غلبة اتجاه واحد فقط هو التشكيل الصيدلى التقليدى.
* تحفيز المنافسة داخل كل اتجاه.



* استخدام اليات صريحة للتحفيز (أمثلة : الاعفاء من التسعيرة اذا ما تم تخصيص ٥٪ من المبيعات للصرف على البحوث - السماح بتسجيل الادوية المتشابهة اذا ما كان كل دواء يباع بسعر ينخفض بنسبة ١٠٪ عن سعر اخر شبيه له كان قد تم تسجيله ... الخ)

حـ - دراسة وتشجيع التعامل الرشيد مع الشركات والتحالفات العالمية بهدف اكتساب معارف وتقنيات جديدة.

د - انشاء مركز بحثي وطني فى مجال الدواء من خلال تحالف بين الشركات والحكومة والبنوك يقوم على اليات القطاع الخاص (تفاصيل الاقتراح مذكورة فى عدة مقالات نذكر منها الاهرام الاقتصادى ١٩٩٣/١٢/٢٧) وتوجد تفاصيل اخرى عند الحاجة).

هـ - الاهتمام بمجالات خاصة جدا (مثل الحصول على ادوية من مصادر طبيعية وطنية برا وبحرا).

و - تشجيع اقامة تحالفات بين شركات الدواء وبعضها البعض وبين الشركات والمعامل البحثية فى الجامعات ومراكز البحوث.

ز - الاتجاه الى فتح اسواق خارجية جديدة امام المستحضرات المصرية (مع ما يتطلبه ذلك من دراسات واليات جديدة).

٩ - ولان التنازل او عدم التنازل عن الفترة الانتقالية مسالة قومية خطيرة الاهمية ، فان الاراء التى ذكرت فى ورشتى العمل المشار اليهما اعلاه او فى المقال الحالى او فى اية حوارات او مقالات اخرى لا يمكن اعتبارها اكثر من عصف ذهنى يؤكد خطورة القضية. واما الخيار المسئول فانه ياتى فقط بعد اعداد دراسات سريعة ad hoc studies ادعو كلا من وزارة الصحة واتحاد الصناعات واكاديمية البحث العلمى وغرفة التجارة المصرية والجمعيات الاهلية المعنية أن تقوم بالدعوة لها وتمويلها على ان يكون الهدف من هذه الدراسات تقييم الموقف وتقديم النصح من خلال حسابات وسيناريوهات مستقبلية تقوم على القياس الموضوعى للواقع والتنبؤ العلمى بالمستقبل. ويمكن بعد ذلك عرض ومناقشة هذه الدراسات فى مؤتمر قومى ويكون هو الطريق لاتخاذ القرار، وتكون اوراق ومناقشات المؤتمر اساسا لصياغة استيراتيجية وطنية فى صناعة الدواء تماما كما كان للنمور الاسيوية استيراتيجيات بخصوص تنمية الصناعات التى تفوقوا فيها.

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٧ سبتمبر ١٩٩٦

حماية الملكية الفكرية... المشكلة والحل

لا اعتقد ان هناك جدلا ثار بين (اهل الحاسوب)، إن جاز هذا التعبير، مثل الجدل الذى ثار حول قانون حماية الملكية الفكرية وتطبيقه على برامج الحاسوب وتطبيقاته، واحتدم الجدل بين مؤيد ومعارض، والكل متحمس اشد الحماس لوجهة نظره والكل متاثر تاثرا مباشرا بتطبيق حماية الملكية الفكرية. الراى الاول باختصار شديد برفض الاستغلال التجارى للابداع الفكرى، هذا الابداع الذى يتمثل اساسا فى برامج الحاسوب وتطبيقاته واستخدامها بغرض التربح. والراى الثانى باختصار اشد يود استثناء الطلاب واساتذة البحث العلمى وراغبى المعرفة من هذا الحظر. هناك إذن جسر يمكن للطرفين الالتقاء فوقه وهو ان نبحث عن وسيلة تحفظ حقوق الملكية الفكرية لشركات البرامج ومطوريها وتحول دون ان يتم استغلال هذه البرامج استغلالا تجاريا او ان يتم نسخها بطريقة غير مشروعة، ولكن بشرط ان تسمح هذه الوسيلة في الوقت نفسه للطلاب والباحثين باستخدام هذه البرامج والتعامل معها بغرض استكشاف امكانياتها وفهمها ودراستها، بل نسمح بذلك ايضا لراغبى المعرفة الذين لا يهدفون إلى ربح تجارى وإنما الى تثقيف انفسهم بثقافة العصر حتى يظلوا مواكبين لتطور الزمن محافظين على متابعتهم لايقاعه السريع الخطى دون ان يتكبدوا اموالا طائلة لقاء إشباع فضولهم العلمى المشروع.

واسمحوا لى ان اقدم هذا المقترح لشركات تطوير البرامج، وهو ان تضع الشركات ماتشاء من قيود ومن اجراءات حماية على البرامج التى تنتجها، وان يستمر تطبيق قوانين الحماية الفكرية بشدة على هذه البرامج كما هو قائم الآن فى كل دول المنطقة، خاصة بعد اقرار اتفاقية الجات. الى جانب ذلك تنتج هذه الشركات نسخا خاصة من هذه البرمجيات (مجانا او بسعر رمزى) يتم طرحها لمن يشاء من الطلاب او الباحثين او راغبى المعرفة ولكن على ان تكون هذه النسخ محدودة بعدد معين من السجلات، فيمكن لشركات البرمجيات مثلا طرح معالج كلمات كامل الامكانيات يشبه تماما المنتج الاصلى ولكن لا يسمح لمستخدمه بان يتجاوز حجم الوثيقة اربع أو خمس صفحات، او يمكن طرح نظام إدارة قواعد بيانات كامل الامكانيات ولكن لا يسمح لمستخدمه بان يتجاوز عدد سجلات قاعدة البيانات التى يتم بناؤها باستخدامه مائة سجل مثلا، وعلى نفس النمط يمكن طرح نظام جداول الكترونية (او جداول ممتدة) كامل الامكانيات يماثل النظام الاصلى تماما ولكن لا يسمح لمستخدمه بان يتجاوز عدد صفوف الجدول خمسين صفا على سبيل المثال.... وهكذا. هذه النسخ الخاصة محدودة الامكانيات ترضى الفئة الثانية تماما (الطلبة والباحثين وطلاب المعرفة) لانها تتضمن جميع امكانيات النظام، بينما ترضى هذه النسخ فى نفس الوقت وبنفس القدر الفئة الاولى (مطورو النظم او الشركات المسوقة) لان هذه النسخة بوضعها هذا لايمكن استغلالها تجاريا، وعلى من يريد استغلالها تجاريا ان يشترى النسخة الكاملة. هذا الاقتراح افضل كثيرا من الناحية العملية من نسخ العرض Demo التى توزعها شركات الحاسب، إذ انه يقترح توزيع نسخة النظام الفعلى الكاملة وليست نسخة العرض التى لا تشفى غليل باحث ولا تشبع فضول طالب معرفة، فى الوقت الذى لا يمكن استغلال النظام بشكل تجارى.

م. حسن طاهر داود

عضو هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة بالرياض

المدرسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــــرام

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٦

في ورقة عمل مصرية لمؤتمر بمراكش حول «الجات»

المطالبة بتنشيط التكتل الاقتصادى العربي لمواجهة سلبيات الاتفاقية

تحذير من زيادة تكاليف التكنولوجيا والأعباء على ميزان المدفوعات

مراكش - من عبد الوهاب حامد:

تقدمت التعاونيات المصرية بورقة عمل للمؤتمر الذى عقد بمدينة مراكش المغربية امس حول اتفاقية الجات وتناولت الورقة خطورة الاتفاق الزراعى خاصة فى ظل السياسة الراهنة القائمة على ترك اليات السوق مما يؤثر على التركيب المحصولى والامن الغذائى وارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا الحيوية المتطورة وزيادة العبء على ميزان المدفوعات وعدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الكبيرة فى السوق العالمية، وطالبت الورقة بعدة مبادىء للتخفيف من الاثار السلبية للاتفاق، واعلن محمد بتمسعود رئيس الاتحاد الوطنى للتعاونية المغربية وامين عام مساعد الاتحاد التعاونى العربى إن هذا اللقاء جاء بمناسبة ذكرى توقيع الاتفاقية بمراكش واكد ان مصر تحظى بتقدير عالمى يؤهلها للاستماع الى وجهة نظرها حول هذه القضية.

واقترحت الورقة التى تقدم بها الدكتور محمود منصور أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الازهر وعضو مجلس ادارة الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين مراعاة الجودة الشاملة واتباع المواصفات النمطية العلمية خا فى صناعات الغزل والنسيج والكيماويات والاسراع فى انشاء المنظمة الوطنية المسئولة عن تسجيل الاصول الوراثية المصرية لمختلفى الانواع النباتية والحيوانية لحفظ حقوق ملكية مصر على هذه الاصول والحيلولة دون حصول الدول الاخرى عليها وتسجيلها لحسابها.

كما طالبت الورقة المصرية بالسعى لتنشيط التكتل الاقتصادى العربى لمواجهة آثار الجات حيث تعطى الاتفاقية العديد من المزايا لمعاملات الدول" فى اطار مثل هذه التجمعات وتوفير المعلومات الكافية لخدمة القطاعات الانتاجية، والاستفادة من السقوف الائتمانية التى تطرحها الجات لاحداث التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاصلاحات التجارية اللازمة لتحسين محصلة العائد من الانضمام للاتفاقية وقد تقرر عقد اجتماع اليوم الاربعاء لمناقشة قضية الاثار السلبية على قطاع التعاونيات واقتراح الحلول الملائمة وذلك على هامش الندوة التعاونية المغربية المصرية المشتركة.

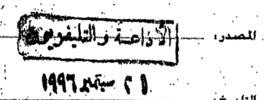
ومن ناحية أخرى أشادت القيادات التعاونية المغربية بالدور الذى تقوم به مصر فى مجال الاصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم والمساهمة فى برامج التنمية البشرية والتكنولوجية فى المنطقة العربية واعلن السيد فرجيه ان بلاده تقدر دور مصر المحورى وقال انه تقرر تخصيص عدد من المنح الدراسية والتدريبية بالمعهد العالى للتعاون الزراعى بمرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا لايجاد كوادر للحركة التعاونية المغربية يمكنها ان تتعامل مع الواقع الجديد للمتغيرات العالمية.. جاء ذلك خلال اللقاء المشترك مع الجانب المصرى.

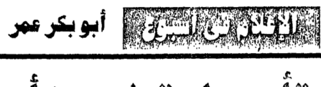
وقال الدكتور حافظ شلبى رئيس الوفد المصرى خلال الندوة التى نظمها المعهد العالى للتعاون الزراعى ان المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من التنسيق بين التعاونيات بجميع انواعها فى مصر والدول العربية بهدف ايجاد مجالات جديدة للتعاون.

وطالبت الندوة باعطاء أولوية فى هذه المرحلة للمشروعات التعاونية المشتركة بما يتناسب مع العصر، ولمواجهة التكتلات الاقليمية الدولية وأكدت ان المشروعات العربية تمثل مدخلا مهما للعمل العربى المشترك وتطوير اساليب الانتاج والتسويق والتبادل التجارى والاقتصادى وكبداية جادة لقيام سوق عربية مشتركة وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادى العربى.



للبحوث و التدريب و المعلومات





تأجيل تنفيذ أحكام اتفاقية الجات فى الملكية الفكرية .

●● صرح السيد على جلال وكيل أول وزارة الاعلام ورئيس لجنة متابعة تنفيذ احكام اتفاقية « الجات » فى مجال الاعلام بأن وزارة الاعلام قد أرجأت تنفيذ التطبيق الفورى لأحكام الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وذلك لمدة عام حتى نستعد الاستعداد الكامل لذلك وتوفيق أوضاعنا وتعديل تشريعاتنا بما يتمشى مع التشريعات الدولية التى تتمشي مع حقوق الملكية الفكرية وأضاف ان الاجتماع الأخير للجنة القومية التى تضم الوزارات المعنية قد طلبت رأى الاعلام المصرى فى التطبيق الفورى للاتفاقية أو اعطاء مهلة للتطبيق وقد عرضنا هذا الأمر على السيد امين بسيونى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع توصيات لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية بضرورة التأجيل حتى يتسنى لنا مراجعة كافة التشريعات الخاصة بذلك وقد أصدر رئيس الاتحاد توجيهات خاصة للجنة الاقتصادية بمجلس الأمناء لمناقشة هذا الموضوع وقد اتفقت توصيات

ندوات للفنانين والأدباء ورجال القانون .

اللجنة الاقتصادية مع توصيات لجنة
المتابعة بضرورة تأجيل التطبيق
الفوری لاحكام اتفاقية الجات فی
حقوق الملكية الفكرية لمدة عام كما
اوصت بضرورة تنفيذ هذه التوصيات
طبقا لما اوصت به اللجنة الفرعية لدراساتها وقد انصب تفكير
اللجنة الفرعية وتوصياتها الخاصة بتأجيل التطبيق الفوری
للاتفاقية لمجموعة من العناصر المهمة والتی
تمهد لتطبيق احكام هذه الاتفاقية فی مجالات
الاعلام المصری وهذه العناصر هی:

● إقامة ندوات بالإذاعة والتليفزيون يتم
من خلالها استضافة المختصين والمعنيين
بتطبيق أحكام الملكية الفكرية من الفنانين والأدباء ورجال القانون
بهدف خلق وعی عام بأحكام الاتفاقية . تقديم اعمال فنية
كالافلام التسجيلية وماشابه ذلك بغية تعريف الفئات المخاطبة
باحكام الاتفاقية الخاصة بجرائم التقليد والنسخ غير المشروع
لتوضيح العقوبات المحددة لتلك الجرائم
اسهاما فی خلق الوعی العام بخطورة
الاعتداء على الملكية الفكرية فی أی من
صورها .

● اتخاذ التدابير التی تكفل
الحفاظ على العقول الابداعية المصرية
والحد من هجرتها للخارج .

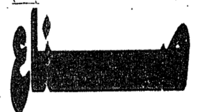
● الاستمرار فی تطوير البرامج
الاعلامية المصرية على النحو الذی
يمكن معه احتواء الآثار السلبية
للمواد الاعلامية الواردة الينا من
الخارج



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦





قرارات جديدة اتخذها مجلس الوزراء يوم الاربعاء الماضى فى اجتماعه برئاسة الدكتور كمال الجنزورى، تضمنت المزيد من تبسيط الإجراءات وإختصار المدة الزمنية لأداء الخدمات للمستثمرين فى القطاعات الصناعية. هذه الإجراءات لها إنعكاساتها على صناعة السيارات فى مصر التى مازال المستثمرون بها يطالبون الحكومة بوقفة لحماية الإنتاج المحلى من السيارات ودعمه ومساندته بمايتيح زيادة القدرة التنافسية مع السيارات المستوردة أو ايجاد مجالات لتصدير سيارات منتجة بأيد مصرية أو فائض مكونات الإنتاج من الصناعات المغذية للسيارات وخاصة وأن بعض مصانع السيارات المصرية حصلت على شهادة الجودة المعتمدة عالميا، وهي تنافس [رغم كل المعوقات الجمركية والضريبية] من موقع القوة والثقة مع مثيلاتها فى الوقت الذى مازالت فيه بعض المؤسسات والهيئات العامة والشركات الحكومية وقطاع الأعمال تتجاهل توجيهات الحكومة بالحصول على إحتياجاتها من الإنتاج المحلى للسيارات. واليوم نبدأ حوارا مع كبار المستثمرين وصناع السيارات فى مصر لنتعرف على آثار القرارات التى اتخذتها الحكومة خلال الشهور الستة الماضية وإنعكاساتها على مناخ وحجم الاستثمار فى صناعة السيارات بمصر، وماهى القرارات التى ينتظرونها بمايحقق الارتفاع بمستوى الإنتاج المحلى من السيارات وتسويقه محليا وتصديره بمايحقق إنطلاقة كاملة لصناعة السيارات التي مازالت وليدة فى مصر.

عـادل إبراهيم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

د. القريعى:

تحديد حصص لاستيراد السيارات.. يتعارض مع مبدأ تحرير التجارة

●● سوق السيارات المصرية لا يزيد حجم استيعابها عن ٨٠ الف سيارة سنويا يتنافس فى تسويقها المنتجون المحليون مع الوكلاء مستوردى الماركات من جميع انحاء العالم بالاضافة إلى تجار السيارات واصحاب المعارض.

ومع صعوبة تصدير السيارات المنتجة محليا فى مواجهة الشركات العالمية العملاقة ويؤكد الدكتور على القريعى رئيس مجلس إدارة شركة الفطيم مصر للتجارة على ضرورة التوجه فى المستقبل للصناعات المغذية بصفة عامة.. وهى صناعات يشترط لاقامتها إقتصاديا توفير إنتاج كم ضخم من أنواع محددة لماركات محددة. وبالتالى فإن تعدد المواصفات وإختلاف النوعيات مع عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم السيارة الواردة يمثل عائقا للإنطلاق فى هذا الاتجاه.. ولذلك يجب وضع إستراتيجية جديدة لمستقبل الاستثمار فى صناعة السيارات فى مصر وتشجيع المصانع على إنتاج المكونات وقطع الغيار مع تذليل العقبات امام استثماراتها.

ويرفض الدكتور على القريعى رئيس شركة الفطيم مصر للتجارة والوكيل الوحيد لسيارات هوندا فى مصر تحديد حصص لإستيراد السيارات بناء على حجم السوق المصرية.. ويقول أن الاقتراح يتعارض تماما مع مبدأ تحرير التجارة والاقتصاد الحر والتحول إلى نظام اليات السوق.. ويطالب بضرورة تدخل الحكومة لتيسير إجراءات التعامل داخل المناطق الحرة فيما يتعلق بالإفراج الجمركى عن السيارات للوكلاء المستوردين حيث تشترط مصلحة الجمارك للإفراج الجمركى للوكيل المستورد الا يقل عدد السيارات المفرج عنها للوكيل الواحد عن ٢٠ سيارة كدفعة واحدة.. ولا تسمح باقل من ذلك.. مما يعطل الإستثمارات فى المناطق الحرة التى بادر الوكلاء ورجال الأعمال للمشاركة فيها وفى نفس الوقت تؤدى إلى ارتباك حركة تجارة السيارات وزيادة حدة القلق عند الزبائن الحاجزين للسيارات.. وهذا كله يؤثر على الاستثمارات المعطلة فى المناطق الحرة وزيادة حجم اعباء وفوائد القروض لبعض الوكلاء.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

د. عبد المنعم سعودى

الشركات المصرية جاهزة للمنافسة ولكن بشروط

فى البداية يقول الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس رابطة مصنعى السيارات ورئيس شركة سوزوكى إيجيبت :أن الإجراءات الأخيرةالتى اقرتها الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء يوم الإربعاء الماضى تساهم بالتاكيد فى الإتجاه لتشجيع الصناعة فى مصر و وإزالة القيود لإتاحة الفرصة لحماية الانتاج المحلى للوصول الى مستوى افضل من الثقة والقدرة على المنافسة

وهى مسئولية لايتحملهاوزير او مسئول واحد .. بل هى مسئولية للجميع يشارك فيها المنتج والتاجر حتى المستهلك نفسه لمواجهة التدفق غير المحدود للسيارات الأجنبية المستوردة بلا قيود وبلا رقابة للمواصفات بما يؤدى الى زيادة حدة الأزمات الصعبة التى تواجهها بعض المصانع المنتجة للسيارات بمصر.

و البعض يعتقد أن اتفاقية الجات وماتضمنته من بنود لتحرير التجارة الدولية تسمح لهم باغراق السوق المصرية بسيارات مستوردة بأسعار اقل من الأسعار التى تباع بها مثيلاتها المنتجة محليا

وإذا كانت الدولة تتجه الى تطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الجمارك تدريجيا امام تدفق السيارات المستوردة فانه ينبغى سرعة التحرك لوضع مواصفات مصرية للمنتجات الصناعية ومواصفات قياسية لقطع الغيار وذلك ضمن اجراءات وأساليب مكافحة الاغراق والتى لاتستهدف حماية الانتاج المحلى بل حماية المواطن المصرى من كل الأضرار والأخطار الناجمة عن إغراق السوق المصرية سواء بسيارات او قطع غيار غير مطابقة للمواصفات القياسية والمصرية وتتسرب من دول ليست بها رقابة على الواردات او الرقابة بها ضعيفة.

ويوضح الدكتور عبد المنعم سعودى :أنه يجب إعادة النظر فى الرسوم الجمركية المفروضة وضريبة المبيعات على مستلزمات الإ نتاج المستوردة ولاشك ان دعم الدولة ومساندتها لصناعة السيارات يحقق اهدافا عديدة من بينها :

إتاحة فرص عمل للشباب وتنشيط الصناعات المغذية لصناعة السيارات وإنتاج سيارات باسعار مناسبة لاصحاب الدخول المتعددة والشرائح الاجتماعية المختلفةوسهولة خدمات ما بعد البيع التى توفر الثقة والاطمئنان والامان للمستهلك بما يؤدى إلى سرعة مواجهة اى مشاكل فنية طارئة سواء كانت بسيطة او جسيمة.

ومرة أخرى يؤكد رئيس رابطة مصنعى السيارات أن تدعيم الصناعة المصرية مسئولية قومية للجميع فى ظل المتغيرات الاقتصادية التى تركت انعكاسات على السوق المصرى واهمها:

* بداية تطبيق إتفاقية تحرير التجارة الدولية [الجات] وبدء فتح باب الاستيراد بلا قيود مع زيادة الإغراق بنوعيات مختلفة ومتباينة غير ملائمة للأجواء والطرق المصرية.

*تخفيض التعريفة الجمركية بنسب متتالية ادى إلى إغراء المستهلك المصرى للإقبال على شراء نوعيات معينة من السيارات الصغيرة باسعار منافسة للمنتج المحلى، ولكن بلا مراعاة للجودة والمواصفات الملائمة للبيئة المصرية.

* التوسع فى إنشاء مصانع عديدة للتصنيع المحلى للسيارات ..ساهم فى الحد من إستغلال الطاقة الإنتاجية لمصانع السيارات القائمة والصناعات المغذية لها.

و رغم كل هذه المتغيرات المتلاحقة والسريعة. يؤكد الدكتور عبد المنعم سعودى ان نجاح الجهود المبذولة لزيادة نسب التصنيع المحلى للسيارة المنتجة محليا يساهم حاليا فى وضع يسمح لها بالاستمرار مع تحقيقها للمزايا التى تؤكد بقاءها فى السوق با لجودة العالية والمطابقة للمعايير العالمية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦

زياد ناشف

الخطوة القادمة.. تخفيف الأعباء الجمركية والضريبية على مستلزمات الانتاج المستوردة

تعتمد صناعة السيارات فى مصر على توافر عناصر رئيسية اهمها حجم الطلب الاقتصادى والقاعدة الصناعية، والصناعات المصرية، ومزايا للمستثمرين فى هذه الصناعة.

بهذه الكلمات بدا السيد زياد ناشف رئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز - مصر حديثه فاوضح ان الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء تتجه فعلا إلى دعم ومساندة المستثمرين الجدد من خلال قراراتها الاخيرة للإسراع فى إجراءات السجل الصناعى وخدمات هيئة التصنيع والإفراج المؤقت عن مستلزمات الإنتاج وتخفيض المدة الزمنية لذلك، ولكن صناعة السيارات فى مصر بإعتبارها من الصناعات الوليدة تتطلب وقفة من الحكومة لتنشيط الاستثمار فيها واستغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بالمصانع القائمة حاليا وذلك للمساهمة فى فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات وتطوير الصناعات المصرية. ويطالب السيد زياد ناشف بضرورة الاسراع فى تخفيف الأعباء الجمركية والضريبية التى تتعرض لها صناعة السيارات فى مصر حيث ينبغى تخفيض الجمارك على مستلزمات الانتاج المستوردة وإلغاء ضريبة المبيعات عليها والإكتفاء بتحصيل هذه الضريبة عند البيع أسوة بالسيارات المستوردة كاملة الصنع. ويرفض رئيس شركة جنرال موتورز تحديد حصص لإستيراد السيارات ولكنه يؤكد على أهمية منح حوافز للمستثمرين فى صناعة السيارات وان تكون مساندة الدولة للمنتج المحلى وليس للمنتج الاجنبى لمواجهة المنافسة الضارية التى تتطلب تكنولوجيا عالية المستوى.. وهى مكلفة جداً.. فمثلا تطوير الاوبل فيكترا من موديل ٩٥ إلى موديل ٩٦ تكلف ٢,٥ مليار مارك المانى، وجنرال موتورز ساهمت بجهد كبير فى تنمية الصناعات المصرية وقد بلغت قيمة مستلزمات الانتاج التى حصلت عليها جنرال موتورز مصر من الصناعات المحلية المصرية ١١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ومن المنتظر ان تتضاعف عام ١٩٩٦ حيث بلغت فى ٨ أشهر فقط من يناير إلى اغسطس ١٨٠ مليون جنيه بعد ان وصلت نسبة التصنيع المحلى ٤٨٪ لسيارات الركوب و٦٥٪ لسيارات النقل.. والشركة تقدم مساعدة فنية ومساندة مالية لهذه الصناعات المصرية والعمل على تطويرها للوصول بالانتاج إلى افضل مستوى من الجودة العالمية.

وعن فرص إنتاج سيارة مصرية ١٠٠ فى المائة يقول السيد زياد ناشف من الصعب فى الوقت الحالى إنتاج سيارة مصرية ١٠٠ فى المائة لأن مصانع شركات السيارات العالمية تحتفظ لنفسها بتصنيع محرك السيارة (الموتور) وجهاز نقل السرعة (الفتيس) داخل مصانعها لأن اى عطل أو عيب فى هذه المكونات يؤثر على إنتاجها وحصة مبيعاتها فى الأسواق الدولية فى ظل المنافسة الشرسة والضارية، ولكن هدفنا هو زيادة نسبة التصنيع المحلى للسيارة من خلال دعم صناعة السيارات باعتبارها صناعة تجميعية تعتمد على مجموعة من الصناعات المصرية. وتقديم التيسيرات والحوافز المشجعة لها. بهدف زيادة نسبة المكون المحلى. وبما يؤدى إلى تشجيع الاستثمار فى هذه الصناعة. لتوفير فرص العمل وتوفير إحتياجات مصانع تجميع السيارات المصرية مع تصدير الفائض وحتى يتحقق ذلك كله يجب مرة أخرى تقديم حوافز للمستثمرين فى مصانع السيارات والصناعات المصرية من خلال العمل على زيادة الطلب على السيارات المصنعة داخل مصر عن طريق تخفيض الجمارك على مستلزمات لإنتاج المستوردة وإلغاء ضريبة المبيعات عليها.. كما أن مسئولية المصانع ان تخطط للتطوير دائما.. لتصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة بالاهتمام بالجودة ومطابقتها للمواصفات العالمية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

في مؤتمر دولي بالقاهرة:

مناقشة صناعة الدواء في ظل الجات

تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء وبرئاسة الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان يعقد المؤتمر الدولي عن القضايا الاستراتيجية التي تواجه صناعة الدواء خاصة في ظل تطبيق اتفاقية الجات وكذلك قضية التسجيل والتسعير ومشاركة راس المال الاجنبي في صناعة الدواء بمصر ودور المكاتب العلمية في النهوض بهذه الصناعة وحاجة السوق الى صناعة الخامات الدوائية والوسيطة .

وسوف تبدأ اعمال المؤتمر يوم ٢٨ الى ٣٠ نوفمبر القادم ويحضره عدد كبير من وفود الدول الاوروبية والعربية واساتذة الطب والصيدلة والمسئولين عن صناعة الدواء وبعض المنظمات العالمية وصرح عصام توفيق مقرر المؤتمر انه سيتم مناقشة قضايا طب المسنين وطرق العلاج وضغط الدم والادوية المستخدمة للعلاج وتشخيص وعلاج الامراض الروماتيزمية والتهابات المفاصل وقضايا صناعة الدواء والاساليب الحديثة لعلاج قرحة المعدة وامراض الحساسية وحاجة السوق الدوائي الى المواد الخام ودور القطاع الخاص في النهوض .. بصناعة الدواء وقد تم اختيار اللجنة المقررة للمؤتمر برئاسة الدكتور اسماعيل سلام وعضوية الدكاترة جميلة موسى وزكريا جاد وحمدي السيد وجلال غراب و احمد شوقي جنيدي .



د. كمال الجنزوري


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣/٢ سبتمبر ١٩٩٦







د. احمد جلال — د. طاهر حلمي — هشام فهيم

من يحارب



المصرية





حسن عامر

هذا ماكشفت عنه المناقشات التى نظمها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. وشارك فيها عدد كبير من ممثلى شركات الأدوية الخاصة والعامة والمشتركة والأجنبية. وحضرها الدكتور جلال غريب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية التابعة للقطاع العام إضافة الى الدكتور طاهر حلمى رئيس مجلس إدارة المركز. والدكتور احمد جلال مدير المركز. وهشام فهمى مدير الاتصال.

تبين من المناقشات ان صناعة الدواء حققت طفرة كبيرة ابتداء من الستينات. كانت مصر سوقا نشيطة للشركات الأجنبية تغطى كل احتياجاتها من الخارج. لكنها تحولت خلال العقود الاربعة الماضية الى سوق منتجة للدواء. تعطى نحو ٩٢٪ من الاحتياجات. وتستورد فقط نحو ٨٪.

هذا الجهد يؤكد كما يقول الدكتور طاهر حلمى: أن هناك بنية اساسية قوية لصناعة الدواء. تستطيع ان تواجه التحديات باقتدار. وتضم شبكة متداخلة من المرافق والتكوينات البشرية الترتيبات التنظيمية والقانونية. تضم الشبكة شركات القطاع العام والمشترك وانضمت اليها فى مرحلة لاحقة من الانفتاح الشركات الخاصة. وبينها عدد من الاسماء اللامعة فى عالم الدواء مثل فايزر وهوكسيت

وكل شركة لديها قاعدة قوية من الكوادر العلمية والادارية.

وقاعدة للبحث والتطوير تمكنت خلال العقود الأربعة الماضية من تقليد وإنتاج الأدوية التى إنتهت حمايتها القانونية. وادخلت على بعضها تطويرات فعالة. وقدمت للسوق عدد من الع[illegible]ات التجارية بترتيب خاص مع الشركات صاحبة الابتكار.

ولحماية المستهلكين تم إنشاء لجنة تسعير الدواء تضم ممثلين عن وزارت: الصحة والاقتصاد والمالية والصناعة. وبهذا الترتيب تمكنت الدولة من المحافظة على سعر معقول للمستهلكين. وسعر منافس عند التصدير الى حد ان الدواء المصرى أصبح واحدا من المواد المعرضة للتهريب.

وظل القطاع مستقرا. يتعرض من حين لآخر لأزمات محدودة بسبب زيادة التكلفة. وعدم إستجابة لجنة التسعير لتصويب الأسعار بالسرعة الملائمة. لكنها كانت أزمات عمل. تتفاعل من داخل القطاع. ويتم تسويتها من داخل القطاع.

الأزمة الجديدة مختلفة شكلا وموضوعا. وتسببها الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الفكرية...

وتقول باختصار: إن الدول الموقعة على الاتفاقية اتفقت فيما بينها على الحماية الفكرية للمنتج الدوائى. وطريقة صنعه لمدة ٢٠ عاما وبالتالى لم يعد من حق اى شركة إنتاج الأدوية المحمية دون أن تدفع «الجزية» التى يتم الاتفاق عليها بين المنتج الأصلى والمنتج الفرعى.

وإن الشركات التى لا تحترم هذه التعهدات سوف تحرم من الأسواق الخارجية عند التصدير. وتحرم من استيراد الخامات الدوائية ومن حق الشركات المضارة أن تختصم أمام القضاء كل من يخالف ذلك. ومن حقها ايضا أن تتحفظ على الأموال والممتلكات الخارجية للشركات غير الملتزمة...

الاتفاقية تلزم الدول

أيضا بإعادة النظر فى التشريعات المنظمة لصناعة الدواء بما يتفق مع الاحكام التى جاء بها الاتفاق الدولى.

وقد وقعت مصر على الاتفاقية بالفعل. وبالتالى فإنها تلتزم بما جاء فيها جملة وتفصيلا.

هذه الترتيبات تمثل صدمة غير مسبوقة. لانها تحرم الشركات من تقليد الدواء. وتلزمها بدفع الجزية. وتهددها بالعقاب.

إزاء الأزمة أنقسم الصناع الى فريقين: فريق يؤيد دفع الجزية وفريق يعارض.

قال الفريق المعارض:

■ إن الالتزام بالجزية الفكرية سيؤدى الى ارتفاع تكلفة الانتاج بمعدلات كبيرة. وهو أمر يضيف أعباء ثقيلة على المرضى. خاصة أن المريض ملزم بالدواء. ولا خيار أمامه.. عليه أن يدفع الثمن المطلوب والا..

■ إن الشركات المنتجة للبراءات تطلب الآن نسبة بسيطة من التكلفة الملكية الفكرية. لكن من يدرينا بالموقف مستقبلا. ربما تغالى الشركات بعد عام أو عامين. وما هو ٥٪ الآن يرتفع الى ١٠٪ و١٥٪ بل و٢٠٪.

■ كما إن الامر غير مفهوم فيما يتعلق بطريقة الانتاج التى تستحق الجزية. هل تندرج الخامات الدوائية ضمن الجزية؟. وهل يعتبر طريقة التغليف ضمن طريقة الانتاج؟.

إن هذه المسائل غامضة. ويمكن أن تفسرها الشركات المنتجة لحسابها.



بينما استند المؤيدون للجزية الى:

■ إن الترتيبات العالمية التى جاءت بها الجات ملزمة. ولا تستطيع الشركات المصرية أن تطبق ما تحب. وتتجاهل ما تكره.

■ إن من الافضل ان نقبل المبادئ. ونناقش التفاصيل. لا أن نرفض أو نتمرد على ما التزمت به الدولة.

■ إن الشركات المنتجة للمبتكرات الدوائية تنفق الكثير من اجل الحصول على براءة الاختراع. وليس من حق احد أن يسرق الجهد ويتنكر للحقوق.

■ إن الترويج لدعوى مغالاة الشركات المنتجة للبراءات إدعاء لا يستند الى الواقع. فالشركات تسعى لترويج منتجاتها. وهى تواجه منافسة عاتية من الشركات الاخرى. وفى سوق المنافسة يستطيع المنتج الفرعى أن يحصل على ماتريد بتكلفة مناسبة.

■ إن شركات الادوية الغربية لم تعد قادرة على الاحتكار بعد أن نشأت شركات عملاقة فى جنوب شرق اسيا والهند والصين. وكلها شركات منتجة للإبتكارات الدوائية. ومستعدة لبيع حقوق الانتاج بتكلفة متواضعة للغاية.

هكذا سخنت الجلسة وكاد الفريقان أن يصلا الى حد النقاش المسلح لولا تدخل الدكتور طاهر حلمى...

قال إن المناقشة ليست مناظرة بين فريقين. ولكنها محاولة لاستكشاف المشاكل والتعرف على الامكانيات. واستطلاع المستقبل. من هذا المنظور أدعو الخبير الدولى إرفند سويرامنيان لعرض وجهة نظره..

وإرفند سويرامنيان خبير بصندوق النقد الدولى. متخصص فى الشئون المصرية. وعاش فى القاهرة نحو ١٠ سنوات. درس خلالها كل القطاعات الاقتصادية بعمق وحياد. وكشف فى كلمته عن مجموعة من الوقائع هى:

■ إن اتفاقية الملكية الفكرية لن تطبق على الادوية المتداولة فى السوق من الان وحتى ٢٠٠٥. وبالتالى لن ترتفع الاسعار على أى من المنتجات المتداولة بسبب «الجات». ربما ترتفع بسبب زيادة تكاليف الخامات الدوائية. أو أسعار الصرف . أو أجور العمل. او تغيير التكنولوجيا.

■ إن النظام القانونى المصرى يحتاج الى بعض التعديلات الخاصة بتمديد فترة الحماية للملكية من ١٠ الى ٢٠ سنة. والنص على الالتزام بالعقوبات المقررة فى الاتفاقية.

■ إن نظام تسجيل الدواء يحتاج الى تنظيم وتقنين. فليس لدى مصر نظام خاص لتسجيل الادوية. لكنها تتبع النظم المقررة فى خمس دول غربية. وتتولى الادارة المختصة تسجيل الدواء الذى يقدم شهادة من إحدى الدول المعترف بها. هذا الترتيب لا يصلح للاستمرار مستقبلا. لأنه لا يسمح بتسجيل الدواء الذى تم إنتاجه فعلا. ولم يخرج للتداول. وهو مايعرف بالتسجيل فى الصندوق الاسود. فالدواء الذى يتم اكتشافه يستغرق عاما عند التسجيل فى البلد المنتج. ويحتاج الى عام آخر على الاقل للانتاج والتداول. وهى فترات يتجاهلها النظام المصرى. ولا يعترف بها.

والسؤال الان: ماذا تستفيد صناعة الدواء من الاتفاقية؟

أجاب إرفند سوبرافنيان: لا شئ . إذا قرأنا الاتفاقية بمنظور الحقوق والالتزامات والتكلفة المالية للجزية. لكن الاتفاقية ذاتها تشكل حافزا قويا لتطوير صناعة الدواء. إن هذه الصناعة تعتمد على البحث والتطوير..والمنافسة فى إنتاج البدائل الدوائية. وبدائل الخامات الدوائية. وبدائل طرق الانتاج.

والفرصة هائلة أمام الشركات المصرية لان لديها بنية أساسية متكاملة . لديها المعامل . والقوى البشرية. ومراكز البحث العلمى. ولديها الخامات البديلة. وتستطيع أن تستبدل صناعة التقليد بصناعة الابتكار.

كما إن البيئة المصرية ذاتها صالحة لاجراء التجارب الدوائية لأنها بيئة مدارية متوسطية إفريقية. وكلها مناطق تتوطن فيها أمراض خاصة. وتحتاج الى أدوية خاصة لاتجيد شركات الشمال إنتاجها أو إجراء التجارب عليها بكفاءة. بل تحتاج الى جهد علم وإبداعى من الجنوب..

ولو تمكنت الشركات المصرية من استغلال الامكانيات المتاحة لتمكنت فى ذات الوقت من المشاركة بفاعلية فى سوق صناعة الدواء... وهى سوق عالية الربحية على المستوى المالى والتقنى.

الاتفاقية تمثل أيضا حافزا قويا لاستبدال نسق القيم السائد لدى شركات الدواء. وهو نسق يعتمد على التقليد . وينتظر جهد الآخرين ليسطو عليه أو يستأجره. والتقليد لا يسمح بالإبتكار والتحدى. ولا يسمح بالبحث عن الكفاءات القادرة على الابتكار. ولا يدعو الى ترقية برامج التدريب. ورفع الامكانيات البشرية والتقنية. ولا يحث على تخصيص حصص مالية متزايدة للبحث والتطوير.

وكثيرا ما يدعو نسق التقليد الى تجاهل مبدأ الحقوق جملة وتفصيلا. وبقدر ما تتمكن الشركة المقلدة من التلاعب بحقوق براءات الاختراع. بقدر ما تتلاعب بحقوق العاملين والمستهلكن معا.

وفى هذا المناخ غير الصحى يهرب أصحاب القدرات الابداعية والابتكارية. وينفتح الطريق على



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦

مصراعيه للمتسلقين والاصناف غير الجادة من البشر. وتتعزز قيم الولاء الشخصى والشللية...

وأخيرا فإن الاتفاقية تشجع على إنتاج دواء يشفى الامراض ويداوى الجراح، ويخفف الآلام. ويعالج العلل لأنه فى النهاية دواء حلال دافع للجزية. ومسدد للحقوق والالتزامات... وتنتجه العقول والكفاءات الوطنية باخلاص وحماس...!!

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

قانون

عودة إلى مركز تحكيم الملكية الفكرية

٢

عرضنا فى المقال السابق جانبا من قواعد التحكيم الجديدة الخاصة بمركز تحكيم الملكية الفكرية فى منظمة الوايبو . ونواصل هنا عرض جانب أخر من تلك القواعد التى بدا سريانها فى نوفمبر ١٩٩٥ بينما بدا نفاذ قواعد التوفيق فى ذلك المركز فى اكتوبر ١٩٩٤.

ومن القواعد الهامة فى نظام تحكيم الملكية الفكرية التدقيق فى مراعاة المساواة التامة بين الاطراف امام التحكيم. وتدير محكمة التحكيم الاجراءات بالسرعة اللازمة، ومن سلطاتها ان تمد المواعيد المنصوص عليها وفى الحالات المستعجلة يمكن ان يقوم بذلك رئيس محكمة التحكيم (يلاحظ ان العالم كله يعبر عن المحكمين بانهم محكمة التحكيم ولا يوجد قانون يعبر بتعبير هيئة التحكيم سوى القانون المصرى رقم ٢٧ لسنة ٩٤).

ويتم تحديد مكان التحكيم بواسطة المركز، ولا يشترط ان يكون فى جنيف مقر المركز بل يمكن ان يكون فى اى مدينة اخرى فى العالم . وقد يتفق الاطراف على مكان التحكيم فلا يتدخل المركز فى ذلك.

ومع ذلك يجوز لمحكمة التحكيم ان تعقد جلسات فى اى مكان اخر تراه مناسبا او ان تعقد المداولة فى مكان اخر ولكن يعتبر مع ذلك حكم التحكيم انه صادر فى مكان التحكيم (المادة ٣٩).

ولغة التحكيم هى نفس لغة اتفاق التحكيم مالم يتفق الطرفان على غير ذلك.

ومع ذلك يمكن ان تقرر محكمة التحكيم استعمال لغة اخرى بناء على ملاحظات الاطراف وظروف التحكيم.

ولها ان تامر بارفاق ترجمة بالمستندات الى لغة التحكيم (المادة ٤٠).

ولمحكمة التحكيم بناء على طلب احد الاطراف ان تتخذ اجراءات وقتية او تحفظية تراها ضرورية وان تصدر الاوامر لهذا الغرض مثل ايداع بضائع لدى طرف ثالث او بيع بضائع قابلة للتلف.

ويمكن ان تلزم الطرف الذى صدرت لصالحه هذه الاوامر ان يقدم ضمانا بالصورة التى تحددها محكمة التحكيم. ويمكن ان تتخذ هذه الاجراءات بحكم جزئى او تمهيدي. ويمكن طلب التدابير الوقتية والتحفظيه من احدى المحاكم العادية ولا يعتبر ذلك تنازلا عن طريق التحكيم (م٤٦).

ويمكن لمحكمة التحكيم ان تعقد للاطراف مؤتمراً تحضيريا فى بداية التحكيم (م ٤٧).

وتقدر محكمة التحكيم ادلة الاثبات، ولها ان تجيب احد الاطراف الى اجراء تجارب عملية يريد ان تعتمد عليها فى دفاعه محددا الهدف منها والطريقة التى ستتم بها والنتائج المنتظرة منها.

ويمكن للطرف الاخر ان يطلب تكرار التجربة. كما يمكن لمحكمة التحكيم ان تجرى زيارة لاى موقع يتصل بالنزاع (م٥٠).

ومنازعات الملكية الفكرية تتصل عادة باختراعات وحقوق معنوية ذات طبيعة سرية لذلك يحق لاى من الطرفين ان يتقدم بطلب لمحكمة التحكيم لكى تصنف المعلومات التى سيقدمها على انها سرية بشرط ان تكون فى حيازته ولا تكون متاحة للجمهور وان تكون لها اهمية تجارية او مالية او صناعية وان



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

د. محيي الدين علم الدين

يعتبرها سرية. وقد ترى محكمة التحكيم تعيين مستشار فى امور سرية الملكية الفكرية يضع تقريرا عما اذا كانت المعلومات المشار اليها يجب اعتبارها سرية ويحدد الشروط والحالات التى يمكن الافضاء بها فيها ويوقع هذا المستشار تعهدا بالاحتفاظ بالسرية بدوره. ويمكن ان يعين هذا المستشار خبيرا فى الموضوع (م٥٢)

ويمكن عقد جلسات استماع للشهود او لخبير شاهد بناء على طلب احد الاطراف . اما اذا لم تر محكمة التحكيم عقد مثل هذه الجلسات فيمكن ان تفصل فى النزاع على اساس المستندات المقدمة والادلة المادية الاخرى (م٥٣).

وللمحكمة بعد التشاور مع الاطراف ان تعين خبيرا او اكثر لكتابة تقرير عن المسائل التى تحددها المحكمة وان تعد ملخصا لمهمة الخبير يبلغ للاطراف ويوقع الخبير اقرارا يتعلق بسرية مهمته،

وللاطراف بعد تبليغهم بتقرير الخبير ان يعلقوا عليه كتابة ولهم ان يطلبوا عقد جلسة لمناقشة الخبير فيما جاء بتقريره ويمكن ان يحضر هذه الجلسة خبير شاهد آخر، وتقرير الخبير ليس ملزما لمحكمة التحكيم الا اذا اتفق الاطراف على ذلك (م٥٥).

واذا كلف المدعى بتقديم بيان دعواه فى ميعاد معين فلم يفعل ولم يبد سببا مقبولا كان على محكمة التحكيم ان تنهى الاجراءات . اما اذا كان المدعى عليه هو الذى لم يقدم بيان دفاعه فان للمحكمة رغم ذلك ان تستمر فى التحكيم وتصدر الحكم (م٥٦).

وبعد ان ياخذ الاطراف الفرصة الكافية لتقديم طلباتهم ودفاعاتهم تنهى المحكمة الاجراءات لتبدا فى اعداد الحكم ولها مع ذلك ان تجيب احد الاطراف الى طلب فتح باب المرافعة (م٥٧).

واذا علم احد الاطراف بوقوع اية مخالفة لقواعد التحكيم او مخالفة لتوجيهات محكمة التحكيم ولم يعترض على هذه المخالفة واستمر فى التحكيم فانه يعتبر متنازلا عن التمسك بحقه فى ذلك (م٥٨).

وتطبق محكمة التحكيم على القضية احكام القانون المتفق عليه بين الاطراف ، واختيار قانون دولة معينة لتطبيقه على قضية ما يعنى تطبيق الاحكام الموضوعية فى هذا القانون دون تلك المتعلقة بتنازع القوانين. واذا لم يوجد اختيار من الاطراف لهذا القانون فان محكمة التحكيم هى التى تختاره مع اخذ احكام العقد فى الاعتبار ، وكذا العادات التجارية المنطبقة . واذا فوض الاطراف للمحكمين ان يحكموا بالصلح او طبقا لقواعد العدالة والانصاف فانه يجوز للمحكمين ان يحكموا بالصلح. اما القانون الاجرائى الذى يطبقه المحكمون فهو قانون التحكيم فى مكان اجراء التحكيم يسمح بذلك (م٥٩).

وتحدد المبالغ فى حكم التحكيم باية عملة وكذا الفوائد دون تقعيد بسعر معين لها.

واذا كانت محكمة التحكيم ثلاثية فان الحكم يصدر بالاغلبية فاذا تعذر ذلك اصدر رئيس محكمة التحكيم الحكم كما لو كان محكما منفردا (م٦١)).

اما المصاريف الادارية والاتعاب فيتبع فيها ما يلى

رسم تسجيل طلب التحكيم الف دولار امريكى اذا لم تزد قيمته عن مليون دولار امريكي. والفا دولار امريكى اذا زادت عن ذلك ولكن لم تزد عن عشرة ملايين دولار امريكي.

وفيما يزيد عن عشرة ملايين يكون رسم التسجيل ثلاثة الاف دولار.

اما المصاريف الادارية فهى الف دولار اذا كانت قيمة طلب التحكيم لغاية مائة الف دولار امريكي.

يضاف اليها اربعة فى الالف يزيد عن مائة الف ولا يجاوز مليون دولار. ويضاف الى هذين المبلغين اثنان فى الالف عما لا يجاوز خمسة ملايين دولار وواحد فى الالف عما لا يجاوز خمسة وثلاثين الف دولار امريكى .

اما اتعاب المحكمين فهى الفا دولار اذا كانت قيمة النزاع لاتزيد عن مائة الف دولار والشريحة الثانية حتى نصف مليون دولار اتعابها اثنان فى المائة والشريحة الثلثة حتى مليون دولار اتعابها واحد ونصف فى المائة والشريحة الرابعة حتى واحد ونصف مليون اتعابها واحد فى المائة. والجدول بقية اخري.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٩- كتوبر ١٩٩٦

الدواء وتحديات التكنولوچيا

كثرت فى الأونة الأخيرة المناقشات حول الدواء المصرى وتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وايهما افضل لمصر الإسراع فى التطبيق أم الاحتفاظ بمهلة العشر سنوات التى أعطتها لنا اتفاقية الجات.

عقد فى هذا الشأن العديد من الاجتماعات لسماع اراء مؤيدة واخرى معارضة، واخر هذه اللقاءات فى غرفة صناعة الكيماويات باتحاد الصناعات المصرية لسماع رأى اخر هو ماذا نفعل فى المهلة اى العمل بدلا من الصياح... ومن الحضور كان الأستاذ جلال غراب رئيس الشركة القابضة وهى تمثل ٥٠٪ من صناعة الدواء فى مصر.

يقول جلال غراب: قبل المضى فى المناقشة عن حماية الملكية الفكرية وصناعة الدواء لابد ان ننظر إلى اتفاقية الجات، وان ندرس بعناية بنودها المكونة من ٧٣ مادة حتى نعرف لماذا أثيرت هذه المشكلة الآن.

يضيف رئيس الشركة القابضة ان احد الأسباب ان دول شرق آسيا واهمها كوريا واليابان سحبت صناعات كثيرة من اوروبا واهمها صناعة الالكترونيات، فتوجد فى كوريا ثلاث شركات عملاقة تسيطر على الاقتصاد واقل شركة تعمل فى ٧٠ مليار دولار اى انها كيانات قوية ولكن فى اليابان لاتوجد حرية راسمالية؛ الحكومة هى التى تحرك كل الأمور.

هنا رات اوروبا العمل على الحفاظ على سوق الدواء بعد فقدها الالكترونيات ودخلت فى الصورة الولايات المتحدة الامريكية مع اليابان فى اخر مفاوضات لاتفاقية الجات مدخلة بند الملكية الفكرية ضمن شروط الموافقة الكلية على الاتفاقية.

وتم الاتفاق على منح الدول النامية فترة انتقالية لتوفق اوضاعها وحتى يحدث توازن بين الدول الغنية والفقيرة طبقا لنصوص المواد ٦٥/٦٦/٦٧ من الاتفاقية التى نصت على تطبيق الجات فى باقى ٩٥ وبند حماية الملكية الفكرية يطبق فى ٩٦ أما الدول النامية -ومصر منها- اخذت مهلة ٥سنوات ومن حقها ان تاخذ ٥سنوات اخرى إذا طلبت.

يقول الدكتور غراب إن الدول الأقل نموا نصت المادة ٦٧ على ان تمنح مهلة ١٠سنوات قابلة للامتداد.

تقول ارقام الدول الغربية المتقدمة إن السوق العالمى للدواء يبلغ ٢٢٠ مليار دولار وارقام اخرى تقول ٢٦٠مليار دولار. مصر وافريقيا والشرق الاوسط تبلغ ٢٪ من هذا السوق، امريكا تستهلك ٣٠٪ من دواء العالم تليها اوروبا وعددها ١٢ دولة تستهلك ٣٠٪ ثم اليابان ٢١٪ وباقى الدول ١٩٪ ونحن مصنعين لـ٢٪ من هذا السوق.

يقول رئيس الشركة القابضة إن الدول الغربية عندما وجدت اليابان تعمل على الشركات العملاقة بدات هى الاخرى فى دمج الشركات لعمل كيانات ضخمة -يوجد ١٠ شركات تسيطر على ٣٥٪ من إنتاج العالم بدات بجلاسكو وانتهت بفايزر من اجل تخصيص نفقات الأبحاث والتطور والتواجد فى جميع الأسواق.

العالم ينفق على ابحاث الدواء ١٥مليار دولار بعدد باحثين يبلغ ١٥٠ الف باحث فى ٢٠٠٠مركز بحث لتكون النتيجة ٥٢ دواء جديداً سنويا.

يقول د.غراب إن الهدف ان يصلوا للمقياس الجدى للاندماج بمعنى ان تكون الشركة قادرة على طرح ٣ خامات لمستحضرات دوائية جديدة كل عام وهذا يكون الحد الأمثل للاندماج.

نشأت حرب اخرى بين الادوية العادية المسجلة والادوية المتداولة ففى الدول النامية تعمل التحالفات الاستراتيجية سياسة مشتركة فنية او تسويقية ومن هذه الشركات شركة تيفا الإسرائيلية.

جلال غراب

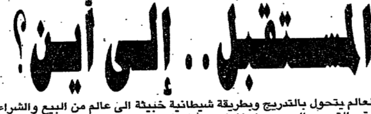
يعود د.جلال غراب إلى نوافق اليوم على التطبيق ام نؤجل؟ ليس هذا مهم، بل الاهم من ذلك ان نفكر فى عمل ابحاث مشتركة وان توجد كيانات كبيرة وإلا نتقوقع وننغلق على انفسنا، فبعد توقيع الاتفاقية كل بلد تفتح باب التسجيل لأى براءة اختراع فى العالم وفعلا فى مصر دون ان يعرف الكثير منا انه تم تسجيل ٧٢ براءة اختراع فى عام٩٦ واكثرها من الشركات الامريكية العملاقة وعلى سبيل المثال شركة «استرا» السويدية سجلت ٧ادوية للمعدة.

يوضح الدكتور غراب ان الدواء ياخذ فترة ١٠سنوات حتى ينزل للسوق من اكتشاف المادة الخام ويضيف رئيس الشركة القابضة بانه لا يوجد تنظيم او قانون او محكمة تستطيع ان تحقق او تنفذ الملكية الفكرية وبها كثير من الإجراءات والإلتزامات وخاصة ان عبء الإثبات يقع على من ادعى.لابد اولاً ان توحد الصفوف وان نعمل على ابحاث شركات مشتركة كبيرة وان نعمل على تطوير شركاتنا وتحديثها وان ننشئ شركة كبيرة مشتركة للبحوث الدوائية والاكتشافات العلمية الجديدة.. وان تكون قادرة على الإنفاق على هذه البحوث حتى إذا انقضت المهلة نكون مستعدين للانفتاح على السوق الدوائى العالمى.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام
التاريـخ: ١٢ أكتوبر ١٩٩٦

المستقبل.. إلى أين؟



بقلم: د. مصطفى محمود

العالم يتحول بالتدريج وبطريقة شيطانية خبيثة الى عالم من البيع والشراء والتسويق والتربح والجرى وراء المكاسب والعائد المادى دون أى اعتبار لأديان أو أخلاق أو مبادىء أو مثل..

سوق شريرة وبورصة نشيطة وأيد تتسابق الى الدولار والمارك والفرنك ثم المزيد من الدولار والمارك والفرنك ثم المزيد.. بدون نهاية وبدون أفق للشبع وبدون حد للقناعة.. الذى عنده الألف يجرى وراء المليون والذى عنده المليون يجرى وراء المليار.. ثم لا أثر فى النفوس لمبدأ أو قيمة أو أخلاق أو مثاليات.. والموت أقرب الى الكل من شراك نعالهم وهو لا حق بهم فى الطريق وفى الشارع وفى العربة وفى الطائرة وفى الفراش.. ولا أحد يفكر لحظة فى هذا الاحتمال.. بل الواحد منهم يسقط ميتا فجأة فى غباء.. وفى علامة استفهام تسخر من كل شىء وتسخر منه ومن كل ما فعل!

النفوس تحولت الى جوع اكال الى المادة.. وتحجرت القلوب وضمرت العواطف واختفى النبل وضاع الحب ومات الخيال.

والانسان اصبح اكثرقسوة واكثر غباء واكثر عمى من إنسان الأمس الريفى البدائى.

وجرائم اليوم اصبحت اكثر قسوة واكثر وحشية واكثر غلظة بما لا يقاس بجرائم الأمس.

حدث هذا التحول لإنسان اليوم ببطء واصابه دون أن يدرى.. وهو يتصور أنه يتقدم ويظن أنه يتحضر.. ويترقى.. ويتهذب.. ويتهدم!

الا يستعمل الكومبيوتر والتليفون المحمول والإنترنت ويمتلك «الدش» ويقود المرسيدس ويتكلم الانجليزية ويتعامل بالفيزا كارد ويشترك فى نادى الطبقة الهاى لايف.. اذن فهو متحضر بكل المقاييس!

ولكنه يموت فجاة ويتحول الى رمة نتنة ويستولى على ملايينه من كان يمقتهم ويكرههم.. ألم يتوقف لحظة اثناء حياته ليفكر فى هذه النهاية الساخرة التى تصفعه على وجهه..؟

لا إنه لم يتوقف.. لأنه كان يهرول ويهرول ولا يرى شيئا حوله ولا امامه سوى هذه الرموز البراقة التى تخطف بصره فى الفاترينة الاستهلاكية وفى السوبر ماركت وفى الموضة التى فرضت نفسها على الكل.

إن بصمة الشخصية المادية الصهيونية اصابت العصر كله ودمغت الذين يعيشون فيه كبارا وصغارا ولونت احلامهم ورغباتهم عن طريق التليفزيون والصحيفة والكتاب والمدرسة والشارع والمسرح والسينما والنادى..

لقد استطاع الإعلام المادى الاستمتاعى والاستهلاكى عن طريق هذه الابواق وهذا النفير المؤثر الذى يلح على العين وعلى الأذن أن يفسد حياتنا كلها ويلونها باللون الذى يريده.. ووصل الأمر الى أن الحكومات والدول الرشيدة اصبحت تتخوف من الوان الإعلام الاخرى.. مثل الإعلام الدينى والاعلام الثقافى الرفيع.. وتفضل هذا اللون من إعلام الملهاة والتسلية وقتل الوقت لإلهاء شعوبها عما تتصور أنه قد يفضى بها الى الوعى الضار.

وإيثارا للسلامة اصبح هذا اللون من الإعلام هو طابع العصر فى كل العالم واصبح هذا الإفساد المادى مقررا على الجميع.

ولا اختص الصهاينة بالمسئولية بل كل من ساهم من جميع النحل والملل فى هذا الاتجاه هم مشاركون فى الجريمة.

ولقد تشيع الجميع لهذه الملة المادية على اختلاف اديانهم.. البعض عن مزاج شخصى والبعض عن حسن نية والبعض عن غفلة.. والبعض لمجرد التقليد.. والبعض لاهداف أخرى.

والنتيجة هى هذا العصر المادى الشرس الذى وقع الكل فى شباكه.. وهذه النفسية المادية التى اصبحت طابع هذا الزمان.. ثم النتيجة الأخطر وهى تراجع القيم الدينية والاخلاق والمثاليات وانطفاء النبل وغياب الشهامة وندرة الطهارة.

وكانت الدول النامية ودول العالم الثالث اكثر من تأثر بهذه الموضة الإعلامية الوافدة واكثر من التقطها بشغف وبالغ فيها وجعل منها هدفا ورسالة.. واصبح طابع إعلام تلك الدول هو الطابع الترفيهى.. واصبح الإلهاء والتسلية وقتل الوقت هدفا وغاية تتسابق فيها وتتصور أنها علامة تقدم.

ألام يسير بنا هذا المنحدر؟

ما مستقبل الثقافة الجادة أمام هذا التيار الجارف..؟؟

وهل ندرك بوعى هذا الإفساد الذى نسير فيه برغبتنا واختيارنا..؟؟

وكيف اقنعنا انفسنا بأن قتل الوقت يمكن أن يكون هدفا..؟؟!!

وهل الثقافة هى إحياء الوقت أم قتل الوقت..!!

وكيف نشكو من شيوع الفساد فى مجتمعنا ونحن نصنعه..؟! هى أسئلة للتأمل والتفكر ووقفة إخلاص مع النفس لابد منها..

الجات

وفى موجة التجارة وفى حمى البيع والشراء كان الزبون الغلبان الذى تتقاذفه ارجل الدول الكبرى وتشوطه باسعارها واحتكاراتها هو الدول النامية.

وآخر «شوطة» اصابت هدفها واخترقت مرمى هذه الدول الغلبانة كانت قوانين الجات.. وبالنسبة لصناعة ناشئة مثل صناعة الدواء فى تلك الدول كان تطبيق الجات بمعناه إفلاس وغلق هذه المصانع وتشريد عمالها وغلق ابوابها بالضبة والمفتاح فسوف تضطر هذه المصانع الى شراء الخامات الدوائية الاولية من منابعها الأوروبية والأمريكية وبالأسعار الأوروبية والأمريكية اى بستة اضعاف السعر الذى كانت تشترى به تلك المواد من الاسواق الأخرى المفتوحة.. وما كانت تشتريه بمليارى دولار سوف يكلفها ١٢ مليار دولار.. لأن قوانين الجات (حماية ملكية الاختراع) سوف تجرم تقليد هذه الاختراعات وتمنع هامش السماح الذى كان يتيح للأسواق المفتوحة بيعها بأسعار تنافسية..

وفى هذا الحصار المحكم لن يسقط الا المنتج الغلبان والصانع المبتدىء.

إن الوجه البرىء للجات يخفى كارثة بالنسبة للصناعات الناشئة فى الدول النامية ورفع الحماية الجمركية عن هذه الصناعات وفتح الأسواق للمنافسة الشرسة من الدول الكبرى سوف يقضى على اقتصاد تلك الدول..

وما سوف يسرى على صناعة الأدوية سوف يسرى أيضا على الصناعات الأخرى.

إنها حرب صامتة واستنزاف خبيث للمستهلك الفقير والشعوب الفقيرة التى سوف تدفع دم قلبها لتشترى ضرورياتها من العلاج والأجهزة الالكترونية ووسائل الانتقال ووسائل الاتصال ومستلزمات الزراعة والصناعة والإنتاج.

ومعناها أن الخدم سوف يتحولون الى عبيد والاحرار سوف يتحولون الى رقيق وأسرى اللقمة.. للمستعمرين القدامى.. هذه المرة استعمار جديد بدون غزو وبدون عسكر.. غزو عقول وأمخاخ.. وهو امر يؤكد حكاية التحول الخبيث الذى تكلمنا عنه فى أول المقال.. تحول العالم الانسانى الى عالم شرس بلا قلب وبلا رحمة وبلا إنسانية.. الى مجرد طاحونة من المكاسب والثراء المادى الفاحش فى ناحية وفقر مدقع فى الناحية الأخرى.. وآلة استغلال جهنمية تستنزف الضعفاء لحساب الأقوياء.

وفى عالم لا يؤمن بأى شىء غير يومه ولحظته.. وفى غياب الأديان وفكرة الحساب.. كل شىء يغدو ممكنا.

الشاطر يغلب

والاقوى بالمال يصبح صاحب الكلمة

هل هناك حل..؟؟

بالنسبة للضعفاء لا يوجد الا حل واحد.. هو ركوب قطار العلم واللحاق بركب الاقوياء قبل أن يغلق الباب..

الحرب الوحيدة المجدية.. هى الحرب على الكسل.. والحرب على الجهل.. والمسارعة الى الاخذ بالأسباب.. والاعتماد على الذات.

وما فعلته اليابان ونهضتها من الصفر وبلوغها الى القمة والصدارة.. فى سنوات قليلة..

وما فعلته سنغافورة..

وما فعلته ماليزيا.. وما فعله الحفاة فى الصين..

نستطيع أن نفعله..

إنه الحل الصعب.. والدواء المر..

ولكن لا يوجد غيره.

ومـا دام عندك مخ ويدان ماهرتان.. فلا يوجد عذر.

إن الذى يخترع ويطلب منك حقوق ملكية اختراعه.. لا يوجد رد عليه سوى أن تخترع انت أيضا وتطلب منه حقوق ملكية اختراعك!

وفى عالم بلا رحمة وبلا إحسان.. لا يبقى للأسف.. الا حساب: خذ وهات..

نيتانياهو

ماذا يريد نيتانياهو بالضبط

ماذا يريد نيتانياهو بهذا الصراخ المتواصل.. لا عودة لشبر من الجولان.. لا عودة لمقررات اوسلو ولا لاتفاق مدريد.. ولا للدولة الفلسطينية.. ولا ارض فى مقابل أى سلام.. ولا إغلاق للنفق.. وفى آخر تصريحاته سمعناه يصرخ فى وجه اليورونيوز.. لا إغلاق للنفق.. لا إغلاق للنفق!!

إيه الحكاية..؟

هل يريد تصعيد الرفض حتى ينفض من حوله الكل.. حتى العرب الامريكان وحتى العرب العملاء وحتى لا تجد الجبهة العربية بديلا عن المواجهة.. ونيتانياهو فى تصوره ان العرب اضعف وأذل من ان يفتحوا على أنفسهم ابواب هذه المصيبة.. فهو كاسب ورابح فى الحالين.. اذا ابتلعوا الإهانة ورضوا بالذل.. فهم كلبان.. واذا انزلقوا الى العنترية.. وامجاد ياعرب امجاد.. حارمهم وفى جيبه أمريكا وفى جيبه الآخر القنبلة الذرية وتحت تصرفه ترسانة من الصواريخ وطائرات الشبح ودبابات الليزر وخدمات الاسطول السادس والسابع الخ الخ..

والنهاية ذهاب العرب والإسلام بلا عودة الى مزبلة التاريخ (هكذا يفكر).. وخير البر عاجله.. والانتخابات الامريكية على الابواب ولن يجرؤ كلينتون على التفريط فى عشرة ملايين صوت.. والمغامرة مضمونة.. فلن تسمح أمريكا ولا الغرب بهزيمة اسرائيل.

هل يستدرجه ربنا الى مفاجأة ليست فى حسابه.. أم يستدرجنا نحن لاختبار إيماننا ولاختبار ما تبقى عندنا من بقايا العروبة والنخوة الدينية؟

وهل بلغنا نهاية المنحدر؟؟!! وهل نحن مؤمنون حقا؟؟!!

مجرد سؤال..!!

ولا اظن أننى املك الجواب..

ولا اظنهم يملكون الإجابة..

ولا يملكها الكومبيوتر..

التاريخ وحده يخفيها فى اوراقه..

ورب التاريخ يعلمها قبل ان تكتب..

المصدر: الأخبار
التاريخ: ١٣ اكتوبر ١٩٩٦

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

مصر تشارك فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة
مناقشة قضايا التجارة والمنسوجات والملكية الفكرية وحماية البيئة

كتب جميل جورج :

بدأت مصر الاستعداد للاشتراك فى المؤتمر الوزارى الاول لمتابعة تنفيذ انشاء منظمة التجارة العالمية ، والذى سيعقد فى سنغافورة فى الفترة من ٩ الى ١٣ ديسمبر القادم .. يرأس وفد مصر فى المؤتمر الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين .

يقدم الوفد ورقة عمل بوجهة نظرها من مختلف القضايا المعروضة والتى تؤيدها الدول النامية .

وصرح عصام فراج رئيس جهاز التمثيل التجارى بأن جدول اعمال المؤتمر سيركز على مراجعة تنفيذ الاتفاقيات التى اسفرت عنها جولة اوراجوى وبصفة خاصة فى مجال تجارة السلع ستتناول المناقشات قضايا الدعم والوقاية من الاغراق والعوائق الفنية للتجارة وتراخيص الاستيراد والنفاذ الى الاسواق واجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة .. واهم مايعنى مصر فى هذا المجال : اتفاقية المنسوجات حيث تسعى الدول النامية



د . احمد جويلى   عصام فراج

الى حث الدول المتقدمة على تحسين ظروف نفاذ المنسوجات والملابس الى اسواقها .

■ اتفاقية الزراعة .. وكشف التطبيق الفعلى لهذه الاتفاقية عدم حصول الدول الاقل نموا على معونات غذائية بالقدر المناسب ووقف تصدير السلع المدعومة اليها .. او منحها معاملة تفضيلية .

■ المساعدات الفنية وهى مطلب عادل وحيوى حتى تتمكن الدول النامية من الاندماج مع النظام الاقتصادى الجديد وحاجتها الى تنمية قدراتها البشرية الى جانب فتح الاسواق امام منتجاتها .

■ فى مجال الخدمات .. فمن المقرر ان يتعرض المؤتمر لـ ٤ قضايا اساسية وهى انتقال العمالة والخدمات المالية .. والاتصالات وخدمات النقل البحرى .

■ فى مجال حقوق الملكية الفكرية .. ولعل مايهمنا حاليا فى هذا الشأن حسم موضوع التمسك بالفترات الانتقالية التى اتاحتها لنا الاتفاقية بارجاء تطبيق الالتزامات فى بعض مجالات الحماية ٥ او ١٠ سنوات بالإضافة للاستفادة بقدر الامكان من المساعدات الفنية التى يمكن ان تقدمها الدول الكبرى ومنظمة التجارة العالمية فى هذا الشأن .

■ فى مجال البيئة وتأثيرها على صادرات الدول النامية سيتناول المؤتمر بالدراسة شروط الدول المتقدمة والحاجة إلى فترة انتقالية وتقديم مساعدات فنية وتكنولوجية لتطوير وسائل الانتاج .

■ معايير العمل .. وعدم استخدام المساجين والاطفال فى الانتاج ولاتتمتع المراة بحقوق اقل من الرجل .. وأن يكون للعمال الحق فى تشكيل النقابات التى تدافع عن حقوقهم .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٦

في الوقت الذى تتعرض فيه صناعة الدواء لقرب هجوم «الجات» فإن الدولة تعمل بسرعة ونشاط للتخلص من الشركات العامة فى نظام الخصخصة، وهو البيع الذى يجرى دون تقديرات موضوعية او علمية، ويهدد بان تغلق شركات الدواء المصرى ابوابها، وتفتح الباب على مصراعيه امام هجوم الشركات العالمية، التى سوف تفرض اسعارها بشكل احتكارى.
كل هذه العوامل من شانها أن تدفع «اى دولة» محترمة إلى دعم الشركات الوطنية - عامة وخاصة - لمواجهة غول «الجات» الذى يهجم على مستقبل صناعة الدواء فى مصر بما يهدد استقرار المجتمع.

صناعة توقفت عند حدود التعبئة

«تحالف وطنى» لإنقاذ الدواء المصرى

وفيما يخص «الجات» فقد عقدت «غرفة الصناعات الدوائية فى اتحاد الصناعات، ندوة مؤخراً نبهت فيها إلى ضرورة إنشاء كيانات قوية فى صناعة الدواء، عن طريق خلق تحالفات بين الشركات المختلفة بما يوفر اساسا «ماديا وبشريا» فى مجال دعم البحوث الدوائية.. امام المنافسة الحادة التى تواجه صناعة الدواء المصرية.

طالبت الندوة بضرورة دفع مراكز البحوث العلمية والاستفادة من تطبيق هذه البحوث فى صناعة الدواء، والتنسيق بين مراكز البحوث فى الشركات مع الجامعات المصرية، مع تطوير صناعة الدواء ومصانعه بالاشتراك مع المصانع العربية.

وطالبت الندوة بضرورة إنشاء شركة «للبحوث الدوائية» تساهم فيها شركات الدواء بعيدا عن الروتين، وكذا فتح مجالات التعاون فى البحوث مع الدول النامية الاخرى.

وحذر الدكتور راغب دويدار - رئيس شركة اكديما ووزير الصحة الأسبق - من فقدان صناعة الدواء المصرية لقدرتها على التطوير، واكد على ضرورة دمج شركات الدواء المصرية لايجاد كيانات قوية تكون قادرة على الصمود وسط سوق الدواء العالمى المتسع. واكد دويدار عدم معقولية استمرار صناعة الدواء فى مصر التى تقدم ادوية أول القرن فى حين قفزت صناعة الدواء العالمية بصورة كبيرة.

كان الدكتور دويدار قد ذكر فى ندوة سابقة أن صناعة الدواء تبدأ بالخامات الدوائية وبعد ذلك يكون التسجيل والتسعير والتسويق، وأن مصر قطعت شوطا فى حلقه التشكيل الدوائى حتى وصل الدواء «المعبأ» فى مصر لتغطية ٩٣٪ من احتياجات السوق المحلى، واشار ان مصر لديها خبرة فى مجال الدواء منذ عام ١٩٥٤، اثبتت التجارب فيها أن الدواء المصرى امن وفعال ورخيص. لكنه عاد ونبه إلى العيوب التى تعانى منها صناعة الدواء فى مصر واهمها النقص الكمى والكيفى فى بحوث تطوير الدواء، والعجز عن مواكبة التقدم التكنولوجى المتسارع، والذى تتزايد ضغوطه مع سقوط الحواجز الجمركية بعد عشر سنوات.

خارج آليات السوق

ويرى الدكتور جمال غالى رئيس شركة العبوات الدوائية ان صناعة الدواء من الصناعات عالية التكنولوجيا، والتى تحقق فى نفس الوقت ارباحا عالية، لكن الدواء لايمكن خضوعه كسلعة لآليات السوق، لانه سلعة لايمكن الاستغناء عنها او استبدالها، وكل دول العالم المتقدم تتدخل لتحديد أسعار الدواء عن طريق خفض اسعاره مثلما طالبت وزيرة الصحة الهولندية منذ شهور بأن تخفض شركات الدواء اسعارها بنسبة ٢٥٪ وهددت الوزيرة فى البرلمان بغلق الشركات الممتنعة كما اصدر رئيس الوزراء الفرنسى قرارا فى العالم الماضى بتحصيل ٢,٥ مليار فرنك من شركات الدواء لدعم التامين الصحى. وبالتالى فإن تسعير الدواء يخضع لسيادة الدولة، التى تعتبره ضمن أمنها الاجتماعى والقومى.

تحقيق:
أكرم القصاص

ويتفق الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة مع هذا الراى ويؤكد أن الدواء لايمكن اخضاعه لآليات السوق، وتاتى الخطورة من تحرير اسعار الدواء، ان ست أو سبع شركات عملاقة من عابرات القارات سوف تفرض سيطرتها على العالم، ولعل ذلك هو ما دفع بالحكومة المصرية أن تحتفظ بـ ٦٠٪ من أسهم شركات الدواء العامة، وطرح ٤٠٪ فقط منها للبيع.

ورغم ذلك تظل الخطورة قائمة أن تتسرب اسهم شركات الدواء للاجانب، او الشركات العالمية التى تريد السيطرة على صناعة الدواء، وهو مايدفعها لشراء أسهم الشركات المصرية.

وتاتى مشكلة الدواء المصرى مع تطبيق الجات، حسبما يذكر نقيب الصيادلة، اننا فى مصر اعتمدنا فى صناعة الدواء على انتاج القديم واهملنا الانفاق على البحوث الدوائية.

وركزت هيئة الرقابة والبحوث الدوائية جهودها فى الرقابة واهملت البحوث الأساسية من ثم فإن الاصطدام قادم مع بنود «الملكية الفكرية» فى الجات، ولن يكون لدينا اختيار امام ما تفرضه الشركات الكبرى من أسعار، وخلال عشرين عاما لم نقم باكثر من بحثين فى مجال البحوث الأساسية، فى الوقت الذى تنفق فيه شركات الدواء الكبرى ١٥٪ على الأقل من ميزانياتها على



البحوث الاساسية، بل إن بعض الشركات يصل انفاقها على الدواء أكثر من ٢٥٪ من الميزانية.

ويصل حجم ما تنفقه شركة الدواء العالمية على أبحاث دواء واحد جديد إلى نصف مليار دولار فى بعض الاحيان، ثم تحتكر توزيعه وتسويقه عالميا.. هذا فى الوقت الذى لايتجاوز حجم انتاج مصر من الدواء ثلاثة مليارات جنيه مصرى، وهو ما يقل عن حجم مبيعات شركة عالمية واحدة فى الخارج.. من هنا تأتى خطورة واقع الدواء المصرى والذى يتطلب وضع استراتيجية للنهوض بالبحوث الوطنية خلال الفترة القادمة بما يجعل للدواء المصرى موضع قدم فى ظل هجوم واسع "لشركات عابرة القارات.

خطأ استراتيجى

ويرى الدكتور رؤوف حامد - الاستاذ بمركز البحوث والرقابة الدوائية - أن صناعة الدواء فى مصر وقعت فى خطأ استراتيجى عندما اعتمدت على مجرد التشكيل والتعبئة وهو جزء من الانتاج الذى يعتمد على البحوث الاساسية، والتشكيل ثم التطوير.. وقد استمرت صناعة الدواء لدينا فى المستوى الأول.

وسارت المسألة فى الانتاج الأفقى بتوسيع عدد المصانع دون الاهتمام بالبحوث والتطوير، وهو ما وضعنا فى مأزق أمام الشركات العالمية مع تطبيق «الجات» التى جاءت بعد فشل ما سمى «نقل التكنولوجيا» من الشمال إلى الجنوب، وأدى إلى حصول الشركات الكبرى على حق التطوير والتسويق.

وتصل اهمية بعض الشركات العالمية اكثر من أهمية الحكومات، عن طريق التوسع والتحالف بين الشركات المختلفة كل ذلك يضع الدواء المصرى فى مواجهة كيانات كبيرة لاقبل له بمواجهتها دون ايجاد قاعدة قوية عن طريق دمج الشركات ودعم البحوث الدوائية.

ويقترح د. رؤوف حامد إيجاد تحالف وطنى فى مجالات بحوث الدواء، نظرا لعدم توافر اللياقة المطلوبة لتطوير البحوث لدى المراكز المصرية، وهو ما يتطلب إيجاد تحالف بين القطاع العام والخاص والبنوك والحكومة للقيام بعبء البحوث الذى يحتاج لامكانات ضخمة. ويحتاج قطاع الدواء فى مصر إلى طريقة فى التعامل تختلف عن باقى القطاعات، وتحتاج إلى التحالف بدلا من حالة التفتيت المتبعة مع الشركات الحالية.

ويطالب خبراء الدواء بضرورة إعادة النظر فى سياسة التعامل مع صناعة الدواء بما يضمن لها نوعا من المنافسة والمواجهة لأن الخطر لايرتبط بالقطاع العام وحده لكنه يشمل كافة قطاعات إنتاج الدواء بما فيها العام والخاص.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١ اكتوبر ١٩٩٦

أرقام و شخصيات

نزيرة الأفندى

منظمة التجارة العالمية... حائط المبكى الأمريكى

فى غضون اربعة عشر شهرا، قدمت واشنطون ٢٣ شكوى الى منظمة التجارة العالمية، ضد العشرات من دول العالم. وقد تضمنت هذه الشكاوى مجالات متباينة وقطاعات اقتصادية متنوعة.

فخلال الفترة من ابريل الى نوفمبر ١٩٩٥ تقدمت واشنطون بسبعة شكاوى ضد كل من كوريا (مرتين) اليابان، الاتحاد الأوروبى (مرتين)، ثم استراليا. وقد تركزت على الضرائب اليابانية على الكحوليات، وعلى رسوم الواردات الاوروبية على الحبوب الغذائية وكذلك نظام إستيراد الموز، اما بالنسبة لاستراليا فقد ضخمت واشنطون، من الحظر المفروض على واردات السلمون.

وقد اتسعت دائرة الشكوى لتصل الى رقم عشرين فى الاشهر العشرة من عام ١٩٩٦، وكذلك بالنسبة لتنويع عدد الدول المشكو فى حقها، حيث شملت كلا من كندا، المجر، باكستان، البرتغال، تركيا، الاتحاد الاوروبى، اليابان، كوريا، الهند، البرازيل، إضافة الى اندونيسيا، استراليا، والارجنتين، كما تنوعت، ايضا اسباب الشكوى، فشملت الى جانب الافلام والمواد الغذائية والهرمونات، السيارات وبراءات الاختراع وتراخيص الانتاج، وكذلك الملابس والجلود والاحذية.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ / أكتوبر ١٩٩٦

قبل أن تسقط صناعة الدواء

عن اثر اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على سياسات تسويق الدواء في مصر كانت دراسة الدكتورة مني يوسف شفيق المدرس بقسم إدارة الأعمال بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.. وصناعة الدواء تعد من الصناعات الأولى بالعالم حيث بلغ استهلاك العالم في عام ١٩٩٤ حوالي ٢٥٦ مليار دولار ومن ناحية أخرى فإن الدول الصناعية بعدد سكان حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تمثل ١٤٪ من سكان العالم تستهلك وحدها ٨٤٪ من الدواء بينما الدول العربية وهي تشكل ٥ر٤٪ من سكان العالم تستهلك ٥ر١٪ فقط.. وتصل مبيعات الشركات العملاقة متعددة الجنسيات من الأدوية مليارات الدولارات.

وتنفق شركات الأدوية العالمية على بحوث التطوير مبالغ خيالية تصل نسبتها بين ١٣٪ و١٨٪ من إيرادات المبيعات وعلى سبيل المثال ففي شركة واحدة هي ساندوز بلغت إيرادات المبيعات ٤٩٧٣ مليون دولار خصص من هذا الرقم ٩٠٠ مليون دولار للإنفاق على بحوث التطوير.

اما الشركات العاملة في مصر فلم يتعد حجم انفاقها على بحوث التطوير اكثر من نسبة ١٪ فقط من رقم المبيعات وتم صرف معظمها كأجور للعاملين في تلك المراكز وانحصرت عملية البحوث والتطوير على تحسين الإنتاج. من هنا تأتي الخطورة على أوضاع إنتاج الأدوية في مصر في ظل اتفاقيات الجات والتي تضمنت من بين بنودها إن الصناعة الدوائية تخضع لبنود حماية الملكية الفكرية والتي تشمل احتكار هذه الملكية الفكرية ومجهودات اصحابها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاما.. كما وضعت قيودا على التصنيع بنظام الاتفاقيات مما يحرم الصناعة الدوائية العربية من جزء مهم من التصنيع الدوائي وتقليص الإنتاج بصورة كبيرة.

وأوضاع صناعة الدواء في مصر مرت بمراحل متعددة منذ بدايتها عام ١٩٣٣ بإنشاء معمل أدوية حجازي .. مرورا بالطفرة التي حدثت عام ٦٠و ١٩٦١حتي أصبح القطاع الدوائي في مصر بشكله عام ١٩٩٥ يتكون من ٢٩ مصنعا وينقسم من حيث التبعية إلى ٨ مصانع قطاع عام و٣ مصانع قطاع مشترك و١٨ مصنعا قطاع خاص واستثماري. ويبلغ حجم الاستهلاك من الأدوية ٧ر٢ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ويغطى إنتاج المصانع العاملة في مصر ٨ر٩٣٪ من احتياجات السوق.. بنسبة ٧ر٤٠٪ للقطاع العام.. والمشترك ٨ر١٩٪.. والخاص ٣ر٣٣٪. وتبلغ قيمة إنتاج صناعة الدواء المحلي بأسعار البيع للمستهلك إلى ٢ مليار جنيه تقريبا على ١٩٩٥ في حين تقدر قيمة هذا الإنتاج بالمقارنة بالبديل المستورد من الخارج (١٣ مليار جنيه) مما يعني ان سعر الدواء المصري يصل إلى سدس سعر المستورد.

وترى د. مني ان السنوات القادمة ستشهد ارتفاعا لأسعار الخامات الدوائية بالإضافة إلى الاحتمالات المؤكدة بإغراق السوق المصرية بالأدوية المستوردة تمهيدا للهيمنة التدريجية لشركات الدواء العالمية على سوق الدواء المصري.

لكن د. مني ترى ان هناك بعض الإيجابيات من الواجب الاستفادة بها للتقليل من مخاطر السنوات القادمة واولها استثناء مصر لمدة عشر سنوات من التطبيق الصارم لبنود الاتفاقية بحكم أن دخل الفرد المصري ، يقل عن ١٠٠٠ دولار سنويا ، وعلينا استغلال هذه الفترة لتطوير وصناعة الدواء بما يضمن لها موقعا في إطار المنافسة الدولية.

وتوصي د. نور باستغلال هذه الفترة لتلافي الآثار السلبية للاتفاقية من خلال دمج الشركات وبحوث التطوير والاتفاقيات وتأسيس المراكز وضبط نظام الجودة والارتفاع بكفاءة العنصر البشري بين التكتلات الاقتصادية العملاقة والاستفادة القصوى من الاستثناءات الواردة في بنود اتفاقية الجات.

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٦ اكتوبر ١٩٩٦

والعمل الهندسى العربى لغير العرب!



صلاح حجاب★

ونحن نعبر السنوات الأخيرة من القرن العشرين لندخل بما لدينا من خبرات تراكمية القرن الواحد والعشرين.

ومع قرب تنفيذ اتفاقية الجات للخدمات مع عام 2001 .. كان لابد أن ندرس محلياً طاقاتنا الانتاجية فى مجال الهندسة الاستشارية، إلى جانب دراستها على مستوى الوطن العربى إذا تخيلنا يوماً ماتكاملا بين العناصر العربية فى مواجهة تكتلات أخرى تتكامل فيما حولنا، وفى محاولة لبدء هذه الدراسة حدثت محاولات للإتصال بالجهات الاقليمية والدولية وصناديق التمويل العربية والإسلامية... للحصول على بداية قاعدة معلومات تتضمن البيانات التالية:

– حجم أعمال مشروعات التشييد.
– حجم الاتعاب الاستشارية.
– نسبة ما تم اسناده لجهات محلية.

وقد أمكن الحصول على بعض الردود من بعض الجهات يمكن ايجازها فيما يلى:

1- حجم أعمال الاستشارات الهندسية الذى تعامل عليها البنك الإسلامى للتنمية خلال خمسة أعوام حوالي 23 مليون دولار، ولم يمكن التأكد من الحجم الذى اسند لإستشاريين من العالم العربى وما أسند لمكاتب محلية.

2- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO خلال نفس المدة اسندت دراسات بلغ إجماليها فى العالم العربى حوالى 61 مليون دولار كان نصيب مصر فيها حوالى 22 مليون دولار ولم يمكن الاستدلال على حجم ما انسد منها لمكاتب محلية.

3- إدارة الإسكان والتعمير بالامانة العامة للجامعة العربية لديها دراسة منذ مايو 1993 عن صناعة البناء والتشييد فى الوطن العربى تؤكد أن حوالى 70٪ من إجمالى استثمارات الاعمار فى الأقطار العربية تصب فى البناء والتشييد وقد بلغت هذه الاستثمارات عام 1982 مثلا حوالى 106 مليارت دولار. وتذكر هذه الدراسة أن الاستشارات الهندسية والتصميم والمقاولات العربية قد نمت خلال عقد الثمانينات وقد رافق هذا النمو تطور الكوادر الهندسية وكوادر المقاولات.. إلا أن هذا النمو والتطور للاستشارات والتصميم والمقاولات قد تشكل بصورة مشوهة ومتناثرة ولم يتمركز فى نطاق مؤسسي له صفة الديمومة واقتصر على وحدات صغيرة بعيدة إتجه معظمها نحو المشاركة مع مكاتب اجنبيه أو أعمال من الباطن فى منظومة المقاولات الرئيسية وأكدت الدراسة أن القسم الاعظم من هذه الاعمال يتم من خلال اطراف اجنبيه.

4- فى العدد الاسبوعى من المجلة العالمية ENGINEE RING NOWS RGCORD (22 يوليو 1996) من أكبر 200 شركة هندسية حققت أعمالا خلال العام الماضى اتضح انه طبقاً للتقسيم العالمى الحديث المتعارف عليه فإن عالمنا العربى موزع بين اقليمين: الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويضم الشرق الاوسط طبقاً لتقسيمهم:

البحرين - العراق - الاردن - الكويت - لبنان - عمان - قطر - السعودية - سوريا - الإمارات - اليمن.

وبعضها من خارج المجموعة العربية:
افغانستان - قبرص - إيران - إسرائيل - باكستان - تركيا.

أما منطقة شمال أفريقيا فتضم من عالمنا العربى:
الجزائر - مصر - ليبيا - المغرب - الصومال - السودان - تونس،
من خارج العالم العربى: أثيوبيا - النيجر.

وقد أتضح أن حكم الأعمال الاستشارية الهندسية فى كل من المنطقتين كان خلال العام الماضى مليارا وخمسة واربعين مليون دولار أمريكي.

فإذا اعتبرنا فرضيا أن حجم الأعمال فى الدول خارج المجموعة العربية بالشرق الاوسط يعادل حجم الاعمال فى الدول العربية بشمال أفريقيا فيمكن اعتبار أن حجم أعمال الاستشارات الهندسية خلال عام 1995 كان بالمنطقة العربية مليارا وخمسة واربعين مليون دولار.

وتعالوا ننظر معا كيف تم توزيع هذه الاعمال وماذا كان نصيب الاستشاريين العرب من هذه الغنيمة.

الأمريكيون: 554,4 مليون دولار بنسبة 53,1٪

الكنديون: 27,5 مليون دولار بنسية 2,6٪

الاوروبيون: 313,2 مليون دولار



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٦ اكتوبر ١٩٩٦

بنسبة 30,0٪

اليابانيون: 45,9 مليون دولار بنسبة 4,4٪

الآخـرون بما فيهم العـرب 103,9 مليون دولار بنسبة 9,9٪ معنى ذلك أنه فى أحسن الأحـوال فإن نصيب الاستشاريين الهندسيين العرب فى الأعمال التى تمت فى العالم العربى لم يزد على 5٪.

قد يقول قائل إن معظم هذه الأعمال التى ذكرت فى هذه المطبوعة ناتجه عن اتفاقيات معونة كانت تجبر الدول أن تتعامل مع الاستشاري الأجنبي.. وقد يقول آخرا إن هذه الأعمال معظمها حكومي وهناك أعمال أخرى للقطاع الخاص.. وهي مقولة معقولة لكنها لن تغير كثيرا فى نسبة عمل الاستشارى المحلى لأن حجم العمل العام والحكومي فى العالم العربى مازال يمثل النسبة الأكبر من حجم أعمال التشييد.

والتساؤل الآن: هل نظمنا عمل هذا الاجنبى وعلاقته الموازيه والمتوازنة مع الاستشارى المحلى؟ فى بعض الدول العربية يتم ذلك وتستلزمه القوانين واللوائح المنظمة لمزاولة مهنة الهندسة ففى مصر مثلاً نظم قانون نقابة المهندسين القانون رقم 66 لسنة 1964 وتعديلاته والقانون 204 لسنة 1980 والقرار الوزارى (وزير الرى) رقم 12684 لسنة 1971 عمل الاستشارى الاجنبى فى مصر.. ولكن هل يتم تطبيقه ومراعاته؟!.. طبعاً لا.

هل يمكن أن نتصور هذا فى مصر التى تضم فيها نقابة المهندسين 226 الف مهندس من جميع التخصصات وتنظم مهنة الهندسة الاستشارية فيها لوائح وقواعد تتفق فى معظمها مع اللوائح والقواعد العالمية والعربية ومسجل فى نقابة المهندسين المصرية حوالى خمسة آلاف مهندس استشارى فى التخصصات المختلفة واربعمائه وتسعة عشر مكتباً استشارياً منها خمسة بيوت خبرة لكل التخصصات.

وهل يمكن أن نتصور الصورة فى الدول العربية مقارنة بمصر.. ومجال الهندسة الاستشارية مباح فيها لغير العرب والمصريين دون رابط.. أحياناً بدعوى سهولة تسويق بعض المشروعات الاستثمارية.. وأحياناً تفريغاً لعقدة الخواجه؟!

إن حق المستثمر مكفول أن يتعاون مع من .. ولكن فى إطار النظم والقوانين التي تكفل أن تتطور قدرات المهندس المحلى بالاحتكاك مع غيره لنقابل القرن القادم بقوة قادرة على الأداء يمكنها أن تتنافس مع غيرها فى سوق مفتوح.. نعم هناك عدد محدود فى مصر والعالم العربى أمكنه فى إطار كل هذا الواقع المخزى أن يتشكل فى شكل مؤسسى.. وأن يغزو الاسواق الافريقية والاوربية والعربية والإسلامية... ولكنه مازال عددا محدوداً نأمل أن يتزايد خلال ماتبقى من أعوام قبل هجوم الجات.. ليكون نصيب الاستشارى العربى أكثر من 5٪ من الكعكة التي يستولى على 95٪ منها آخرون.

☆ عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للمهندسين الاستشاريين

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٣ اكتوبر ١٩٩٦

حقوق الملكية الفكرية والبرمجيات فى مصر

تعرف حقوق الملكية الفكرية بانها تلك الحقوق التى ترد على أشياء غير مادية وهى نوعان اساسيان أولهما: حقوق الملكية الصناعية وهى تشمل براءة الاختراع والرسم والنموذج الصناعى والعلامة التجارية والاسم التجارى والسمة التجارية والعنوان التجارى وكذلك البيانات التجارية وثاني تلك

الحقوق الملكية الأدبية والفنية وحقوق المؤلف وهى ما نحن بصدده، وهى تغطى كلا من مصنفات الفن ومصنفات الادب.

وقد صدر أول قانون فى مصر لحماية حقوق المؤلف فى ٢٤ يونيو ١٩٥٤ برقم ٣٥٤ وكان القضاء قبل ذلك يقيم الحماية على مبادىء العدالة والقانون الطبيعى وهما المصدران التقليديان للحكم القضائى فى حالة عدم ورود نص تشريعى.

وقد تعدل هذا القانون بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ الذى اضاف الى المصنفات المحمية مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات ثم تعدل القانون ٢٩ لسنة ١٩٩٤ الذى نظم الابداع. ومما هو جدير بالذكر ان حقوق المؤلف طائفتان الأولى حقوق معنوية غير مادية وتشمل حق التوزيع وحق احترام المؤلف ومصنفه وحق الندم وسحب المصنف وهى ذات خصائص مشتركة إذ انها تتعلق بشخص المؤلف وهى غير قابلة للتقادم او التصرف فيها اما الطائفة الثانية فهى حقوق مادية تعطى للمؤلف التمتع باحتكار استغلال مصنفه بما يترتب عليه عائد مادي ويتميز هذا الاحتكار بإمكان التنازل عنه للغير وهو يدوم بحياة المؤلف ولخمسين سنة بعد وفاته كما انه يمكن الحجز على ذلك الحق واخيرا فان للمؤلف وحده حق تقدير حقه.

وقد منح القانون سنة كاملة لتوفيق الأوضاع إنتهت فى سنة ٩٤ واحتراما منها لتشريعاتها والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها (بيرن ١٩٧٦ والجات - تريبس ١٩٩٥) فقد قامت السلطات المسئولة بمراقبة التطبيق الفعال للقانون من خلال حملات لشرطة المصنفات فى جميع انحاء جمهورية مصر وتشير التقديرات انه فى خلال سنتين ومن جانب آخر فقط اخذت جهات عدة فى دراسة الموقف ونظمت حلقات النقاش والمؤتمرات والندوات وقد شمل ذلك المجلس النوعى للبرمجيات بمركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء والجمعية المصرية للبرمجيات وجمعية رعاية حقوق منتجى برامج الكمبيوتر التجارية وشعبة الحاسبات بغرفتى تجارة القاهرة والاسكندرية وقد تلخصت التوصيات فى التالى:

١- وجوب توحيد الجهة التى تخضع لها البرمجيات وشركات الكمبيوتر إشرافا ورقابة وتقنينا.

٢- يجب مراجعة إجراءات الضبط والتفتيش وتحريز الاجهزة وقد قدمت بشأنها اقتراحات للعرض على المسئولين واتخاذ قرارات بشأنها.

٣- يجب خفض الجمارك (حاليا ٣٥٪) وضرائب المبيعات (حاليا ١٠٪) على البرمجيات ان لم يمكن الغاؤها

٤- يتعين على الشركات العالمية تقديم اسعار خاصة للسوق المصرى وهناك تجربة جديرة بالذكر قامت بها شركة سعودية رائدة فى التعريب إذ اعدت إصدارا خاصا بمصر من برامجها بثلث قيمتها البيعية العالمية ونبهت السلطات السعودية على الجمارك السعودية بعدم السماح بدخول

اى كميات تجارية من تلك البرامج المصدرة خصيصا لمصر وهو مثل يجب ان تحذو الشركات الاخرى حذوه.

٥. يجب ان تتبنى الشركات الدولية سياسات اكثر مرونة لخصم الكمية نظرا لعدم توفر المستخدم العملاق (٢٠٠٠ محطة عمل) فى مكان واحد فى مصر ومن ثم قد يكون من المجدى ان ينخفض هذا الرقم الى العشر او اقل نظرا لطبيعة الاعمال فى مصر وبالتالى لا يفقد السوق المصرى الحق فى التمتع بتلك الميزة.

٦. ان منتجى البرامج العالمية يتعين عليهم ان يراقبوا هوامش الربح التى يحددها موزعوهم ووكلاؤهم فى السوق المصرى بحيث يكتمل تناسب الصورة العامة وخصوصا ان هناك العديد منهم يمارسون نشاطهم فى ظل شبه احتكار كامل.

٧. ان التخفيض فى الاسعار الممنوح للهيئات التعليمية والطلاب وهيئات التدريس فى الولايات المتحدة يجب ان يطبق فى السوق المصرى.

٨. يجب تشجيع تقديم البرامج المجانية للمعاهد التعليمية والجامعات كمنح للاستخدام الاكاديمى والتعليمى.

٩. انه من المهم خلق وعى بالتاثير الاقتصادى والاخلاقى المترتب على عملية النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر والتوعية بكيفية التعرف على البرامج المقرصنة (غير القانونية) ويتاتى ذلك بتنظيم حملات منظمة هادفة تخاطب الجمهور العام والتجمعات الشبابية ورجال الاعمال والطلبة من خلال الاعلانات والندوات والمؤتمرات والحملات البريدية.

١٠. يجب ان يدرج شراء البرمجيات ضمن ما يمكن ان تموله البنوك وجهات الاقتراض المختلفة بما فى ذلك هيئات المعونة الاجنبية. ان صناعة البرمجيات المصرية يلزم ان ينظر اليها بعين الاعتبار وهى تبلغ اليوم ٣٥ مليون دولار يصدر منها ١٥ مليون دولار، ومصر تتمتع بالعقول الفذة لابنائها وهم اكثر واغلى ثرواتها وهم يتحدثون معظم اللغات مما يؤهل مصر لان تصبح احد اهم مراكز انتاج البرمجيات فى العالم دون تكاليف إنتاجية خاصة. ويلزم خلق قنوات التعاون الدولى مع الشركات المصرية فى مجالات التعريب والانتاج المشترك والبحث والتطوير والدعم الفنى والتسجيل المكثف للبيانات كما وايضا فتح ابواب استئجار مهندسى البرامج المصرية فى الشركات العالمية وهو ما يحقق لتلك الشركات ميزة سعرية نظرا للانخفاض النسبى لتكلفة المهندس المصرى فضلا عما يتحقق لابناء مصر من تراكم معرفى بالعمل مع تلك الشركات.

إن ما تقدم يشير الى ان ابناء مصر ما زالوا بخير وسيظلون بإذن الله وايضا ما يرى معه جدوى التطبيق الفعال والقاطع لقانون حماية الملكية الفكرية دون التاثير سلبا على استخدام الكمبيوتر فى الاعمال او التعليم كما يترتب عليها توسع غير محدود فى البرامج واستخدامها وتحقيق الهدف المنشود من التنمية الافقية والراسية للمجتمع على إتساعه فى حاضره ومستقبله.

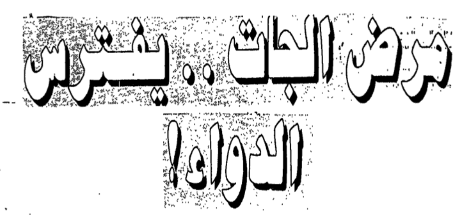
كاتب المقال :
مهندس شرين الريس



المصدر: المساء

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦



ماذا نفعل .. حتى لاتتحول أسواقنا إلى فئران تجارب؟

المعارضون : الشركات متعددة الجنسية ستحتكر أسواق الدواء

المؤيدون : اتفاقية «الجات» ليست كلها سلبيات وفيها إيجابيات كثيرة

أثارت اتفاقية الجات العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل صناعة الدواء فى الدول النامية ومنها مصر وثار جدل بين الأطباء والعلماء منهم من يؤكد أن هذه الاتفاقية سوف تؤدى الى احتكار الشركات العالمية لصناعة الدواء فى العالم وان الدول النامية سوف تتحول مع تطبيق الاتفاقية الى فئران للتجارب فى مجال الادوية للدول المتقدمة، وان الشركات المتعددة الجنسيات سوف تحتكر سوق تجارة الدواء فى العالم وان اسعار الدواء سوف تصل إلى أرقام فلكية لن يستطيع الفقراء فى العالم شراءها.

وعلى الجانب الآخر يرى بعض العلماء ان اتفاقية الجات ليست كلها سلبيات ولكن لها بعض الايجابيات ومنها انها ستعطى للدولة الحق فى استغلال براءات الاختراع المسجلة لديها دون موافقة صاحب البراءة اذا تعنت فى طلباته وذلك لتحقيق المصلحة العامة، كما أن فترة السماح سوف تعطى للدولة النامية فرصة لاعادة ترتيب أوضاعها لتتماشى مع التطورات العالمية

المصدر: الأهرام المسائي



للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦

الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة يوضح انه عندما الغى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تبعية قطاع الدواء لوزارة الصحة .تم جمع كافة الانشطة الاقتصادية تحت اشراف وزير قطاع الاعمال، واصبح دور وزارة الصحة محصورا في التسجيل والتسعير بعد ان كان الدواء يخضع منذ الستينات خضوعا كاملا لجهة واحدة ممثلة في وزارة الصحة.. لذا فقد تسبب هذا التغيير في تفكك عملية الترابط بين قطاعات الدواء المختلفة..

فنجد شركات قطاع الأعمال تتبع وزير قطاع الاعمال والشركات الخاصة والأستثمارية تخضع لاشراف هيئة الاستثمار .. من هنا تضاءل دور وزارة الصحة.. فانعدمت وحدة الفكر وتحديد الهدف، وتخطيط الاحتياجات.. بل ان بعض الشركات ان لم تكن كلها .. وضعت على مضمار المنافسة المفتوحة دون قيود، واصبح الربح هو المحرك والمعيار الأوحد في التقييم. وهنا مكمن الخطورة .. هناك ملاحظات اود ان اطرحها .. لانها بلاشك تثير كثيرا من القلق على صناعة الدواء منها: أهمية تحديد المعاني.. فعندما نتكلم عن الصناعة الوطنية .. فإنني اعنى أن رأس المال وطني. وكذلك الفكر والعاملون، وهذا لاينطبق على فروع الشركات الاجنبية.. لانها امتداد للشركات عابرة القارات. والربح فيها هو الاساس .. فضلا على انها لاتقدم القيمة المضافة.

ويشير الى انه ليس معنى اقامة مصنع على ارض مصر ان ياخذ مسمى مصنع وطني طالما ان ملكيته ليست للمصريين ..ان الاستثمار في مجال الدواء يجب ان يتم بحيطة شديدة، ذلك على أساس ان الدواء خدمة، ولابد من احداث توازن بين توفير الخدمة، وتحقيق العائد .. كما أنه لايجب ان ننظر للدواء باعتباره سلعة مثل السلع الأخرى.. حتى ونحن نعيش زمن حرية التجارة واليات السوق .. لان المريض ليس له حرية اختيار الدواء.

ان المتغير الذي يهددنا الان أننا ندخل عصر الكيانات الكبيرة .. حيث تتحد كافة الشركات، وتبتلع بعضها البعض.. ومن المتوقع ان تسيطر ست أوعشر شركات عملاقة على صناعة الدواء في العالم.

ومن الجدير بالذكر والكلام مازال على لسان الدكتور زكريا جاد ان اتفاقية الجات تتضمن حق الاحتكار لاى دواء لمدة لاتقل عن ٢٠ سنة .. مما يؤثر بالسلب على صناعة ومستقبل الدواء، وفي مصر ثلاثون مصنعا تقدر رؤوس اموالها بالملايين .. بينما نجد رءوس الاموال في الشركات متعددة الجنسيات تقدر بالمليارات .ناهيك عن الامكانيات والمزايا العديدة التي تتمتع بها، ومما يزيد من الشعور بالقلق عدم وجود منسق عام يحتوى كل هذه الشركات تحت مظلة واحدة .. حتى يمكن تحسين ادائها وتنظيم رتم العمل بها، وذلك لان هناك شركات تتبع قطاع الاعمال واخرى تتبع سوق المال، وبذلك أصبحت مصانع الدواء في مصر لا علاقة او ترابط فيما بينها، ومن ثم اصبح كل واحد منها يعمل في واد منعزل عن الآخر.

التحدى الكبير

ومن جانبه يقول الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية وعضو مجلس الشورى عندما نتحدث عن التحديات .. فيجب أن يكون التركيز في البداية على التحدى الكبير القادم المتمثل في اتفاقية التجارة العالمية الجات .. وأحد ملاحقها اتفاقية الملكية الفكرية، والتي تؤدى الى فتح الحدود، هذه الاتفاقية ليست مؤثرة على الدواء أو جماركه .. لانها لا تتجاوز ١٪ لادوية القلب والسرطان، ١٠٪ لباقى الادوية ٣٠٪ للمستحضرات الطبية .. لكن اتفاقية الملكية الفكرية التى اضيفت بواسطة امريكا واليابان.. لم يحدث مفاوضات حول بنودها .. حيث تم تحديد عام ونصف العام كمهله لدول العالم المتقدمة.. حتى تكون جاهزة للتعامل معها واربع سنوات للدول النامية ومنها مصر، ١٠ سنوات للدول الاقل نموا كما تضمنت المادة ٢٧ الخاصة ببراءات الاختراع اشياء جديدة تختلف عن اتفاقية برن لبراءات الاختراع.. فقد امتدت بمظلة الحماية الى المنتج او المادة الفعالة والمستحضر الدوائى والتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج وجعلت مدة الحماية تمتد الى عشرين عاما.. من المواد الخطرة ايضا والتى يجب التوقف امامها المادة رقم ٣٤ والمتعلقة بعبء الاثبات.. والتى فرضت على المتهم بتقليد براءة الاختراع.. ان يثبت براءته وحتى يحدث ذلك من الممكن ان تتخذ ضده إجراءات تحفظية.. هذه الاجراءات لها من الخطورة ما يهدد صناعة الدواء في مصر ويجعلها تقع فى منعطف خطير.. قد يؤثر عليها وعلى عمليات الابداع فيها الى حد كبير

مؤيدون ومعارضون

سالت الدكتور محمد حامد استاذ الرقابة والبحوث الدوائية ما هو رايك فيما تنادى به بعض الآراء بالتنازل عن المرحلة الانتقالية لتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية الذى اقرته الجات؟

اجاب قائلا: الداعون للتنازل عن هذه المرحلة هم خبراء امريكيون بالاضافة الى خبراء وطنيين يقودون شركات وطنية تمثل فروعا لشركات متعددة الجنسيات اما المتمسكون بالفترة الانتقالية فهم القائمون على صناعة الدواء الوطنية المملوكة لمصر فى القطاعين العام والخاص والذين ياتى موقفهم متمشيا مع نصائح خبراء من الارجنتين وكندا والهند.. فجاءت حجج المطالبين بالتنازل متمثلة فى ان التطبيق الفورى للاتفاقية لا يؤدى الى زيادة كبيرة فى اسعار الادوية على أساس أن اكثر من ٩٠٪ من أدوية السوق المصرية لا تخضع للحماية وأن ٥٪ فقط للأدوية الاساسية هى التى لها براءات سارية.. بينما يشجع التطبيق الفورى للاتفاقية الشركات العالمية على الاستثمار الدوائى فى المنطقة وهذا نابع من صعوبة انشاء اكثر من مركز للصناعات الدوائية فى نفس المنطقة وبالتالى فالدولة التى تستبق الاخرين فى التخلى عن الفترة الانتقالية.. تكون هى المرشحة فى المقام الاول للاستحواذ على استثمار أجنبى ضخم وهنا لا ينكر أصحاب هذا الرأى الحافز الاساسى والمتمثل فى حرص الشركات الكبرى على استرداد ما تنفقه فى مجال البحوث اللازمة لاختراع وتطوير الادوية الخاصة بها.

إرتفاع فاتورة الاستهلاك

أما المتمسكون بالفترة الانتقالية فتتركز حججهم فى أن التطبيق الفورى سيؤدى الى ارتفاع فاتورة الاستهلاك المحلى للدواء من ٣ الى ١٢ مليار جنيه سنويا، وان ذلك من شانه ان يرهق المستهلكين ويهدد بتلاشى صناعة الدواء المصرية فى غضون ٥ الى ١٠ سنوات.

ان المشكلة الكبرى والكلام مازال للدكتور محمد رءوف حامد بالنسبة للجات وقانون حماية الملكية الفكرية لا تختص بالادوية التى تنتجها مصر الآن.. حيث لا تسرى الحماية الفكرية على اكثر من ٥٪ الى ١٠٪ منها فيما يخص الادوية الجديدة القادمة من الخارج فالمسالة الان ليست هى التمسك أو عدم التمسك بالفترة الانتقالية وانما هى الى متى سنستمر فى حالة الرضا الحالية بصناعة الدواء المصرية مكتفين بالشعارات الرنانة ومتناسين الطبيعة الاصيلة لهذه الصناعة.. باعتبارها صناعة بحثية تطويرية ان مجرد التمسك بالفترة الانتقالية دون اجراء عملى استراتيجى لمشكلة البحوث وتطويرها.. يعنى ببساطة ان القائمين على صناعة الدواء يرحلون مشكلات الدواء دون علاج فعال الى الاجيال السابقة ليكون الخطر قد زاد، واصبح معه المستحيل قائما من أجل العلاج.. لان موعد العلاج يكون قد مضى، ومن الصعب تدارك اى خطأ.

ويستطرد استاذ البحوث الدوائية قائلا ان قيمة صناعة الدواء المصرية ستقل مع الوقت اذا ظل الحال كما هو عليه، وستحول هذه الصناعة بالتدريج الى اعمال الوكالة والسمسرة وسيكون منتهى املها فى الدنيا هو ان تظل قادرة على الاستمرار فى انتاج الادوية التى سقطت عنها الحماية، وحتى فى هذا الاطار فان المنافسة لها تزداد باستمرار نتيجة القوة غير المتكافئة بين المنتجين ومن هنا ينشا الانكماش فى صناعة الادوية على المدى البعيد مما يجعلها تسير بلا تقدم أو خطة واضحة لعمليات التطوير والتحديث

آثار سلبية

الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا السابق ونقيب العلميين يؤكد ان اتفاقية الجات لها آثار سلبية وأخرى ايجابية على قطاع صناعة وتداول الأدوية، ومن أبرز السلبيات أن اتفاقية الجات سوف تؤدى الى فرض طريقة معينة وأسلوب محدد لتصنيع الدواء، او الوصول الى المنتج النهائى بحيث لا تصبح أمام الشركة المنتجة المصرية او امام الدولة سوى طريقة للوصول إلى المنتج النهائى على عكس الذى كان معمولا به قبل اتفاقية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : 2 ٢ اكتوبر ١٩٩٦

الجات، حيث كان يتم تسجيل المنتج النهائي فقط أو الدواء دون تسجيل الطريقة، وبالتالى يكون إمام الدولة أو الشركة المنتجة العديد من الطرق للوصول الى المنتج النهائى وقد تكون أحدى هذه الطرق اقل فى التكاليف وخاماتها متوافره عن الطريقة السابقة.

ويستطرد رئيس اكاديمية البحث العلمى قائلا.. أن اتفاقية الجات تلزم الدولة أو الشركة بتسجيل الطريقة والمنتج معا وبالتالى لاتستطيع الدولة أو الشركة المنتجة انتاج الدواء. إلا بالطريقة او الاسلوب الذى تم تسجيله وبالتالى تضيع على الدولة أو الشركة فرصة البحث عن طرق اخرى قد تكون اقل تكلفة وتوفر فى الخامات وفى الوقت والجهد.

دور كبير للشركات

ومن اخطار سلبيات اتفاقية الجات فى قطاع الدواء - والكلام مازال للدكتور على حبيش - انها تعطى لصاحب البراءة او الشركة المالكة لبراءة الاختراع العديد من المميزات منها ان الدولة او الشركة المستوردة للدواء من شركة او دولة اجنبية عليها ان تلتزم بتعليمات الشركة المالكة لبراءة الاختراع، بحيث تقوم الدولة او الشركة المستوردة لحق براءة الاختراع بالرضوخ لتعليمات الشركة صاحبة حق البراءة بان تملى الشركة المصدرة على الشركة المستوردة أن تشترى الخامات الدوائية ومستلزمات الانتاج من عندها، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل من حق الشركة صاحبة حق البراءة أن تفرض على الدولة او الشركة المستوردة الكمية التى تنتجها والأسواق التى تبيع فيها الدواء، كما أن من حقها أن ترفض تصدير الدواء الذى تصنعه الدولة المستوردة لأى مكان اخر فى العالم مما يؤدى الى ارتفاع اسعار الدواء ووصوله الى ارقام فلكية، واحتكار الشركات العالمية التى تمتلك حق براءات الاختراع لسوق تجارة الدواء فى العالم.

وعلى الجانب الآخر هناك بعض • الايجابيات لاتفاقية الجات فى مجال صناعة الدواء - والكلام مازال للدكتور على حبيش - حيث تعطى اتفاقية الجات للحكومات حق استغلال أى براءة اختراع مسجلة عندها حتى لو رفض صاحب البراءة حتى لو كان ينتمى الى اى دولة اجنبية اخرى وذلك فى حالة اذا ما كان هذا الدواء مفيدا لقطاع كبير من المواطنين وتعنت صاحب البراءة وتغالى فى طلبة للحصول على حقه فى استغلال براءته وعليه بعد ذلك أن يرفع شكوى الى المجلس الخاص بالملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية.

كما اعطت اتفاقية الجات للدولة حق تسعير الدواء ، بحيث لو أرادت اى شركة ان تغالى فى أسعار الدواء من الممكن أن ترفض الدولة التعامل معها وتبحث عن مصدر اخر، والدولة تملك ذلك لانها تعتبر بمثابة أكبر مستهلك للدواء لانها تملك قطاعا كبيرا من المستشفيات الحكومية ومستشفيات الجامعات.

سقوط حق الاستغلال

ويستطرد الدكتور على حبيش قائلا ان فترة العشر سنوات التى منحتها اتفاقية الجات للدولة النامية سوف تؤدى الى سقوط حق استغلال العديد من براءات الاختراع الدولية فى الملكية العامة، كما انها سوف تساعد الدولة النامية على اعادة ترتيب أوضاعها بحيث تكون هناك فرصة أمام اجهزة البحث العلمى وهيئاته فى البحث عن طرق أخرى للوصول الى بعض المنتجات الموجودة حاليا.

يغطى احتياجاتنا

ومن ناحية أخرى توضح الدكتورة جميلة موسى وكيلة اول وزارة الصحة لشئون الصيادلة ان شركات الأدوية المصرية تنتج من الدواء ما يغطى احتياجات المرضى فى الداخل بنسبة ٩٣٪ تقريبا ولو استعرضنا ايجابيات وسلبيات تطبيق اتفاقية الجات فيما يخص الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على الصناعة الدوائية.. فنجد انه فى ظل مبدأ التعجيل او التاجيل فى تنفيذ الاتفاقية.. فانه نظرا لوجود كافة الاستثمارات فى هذه الصناعة على الارض المصرية متمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، والقطاع الخاص، وقطاع الاعمال، وحفاظا على الصناعة الوطنية الوليدة الاستثمارات القائمة التى تم ضخها فى هذه الشركات وحتى يتم

....

استرداد هذه الاستثمارات دون مجابهة" بالمشاكل الاقتصادية المتمثلة فى حرمانها من انتاج اصناف تم انتاجها بالفعل ومطروحه بالأسواق وباسعار تقل بنسبة عالية عن مثيلاتها المتمتعة بحق الملكية. ولأن دخل الفرد المصرى منخفض ولا يوجد نظام تامين صحى شامل قوى وفعال يضع على عاتق الصناعة الوطنية توفير الادوية بأسعار مقبولة لكافة فئات الشعب.. كما ان عدم وجود بنية اساسية للصناعة الدوائية المصرية والتى تتمثل فى مراكز البحوث الصيدلية، وكذلك عدم توافر صناعة خامات دوائية قوية قادرة على سد احتياجات الصناعة من هذه المواد حيث لاتتعدى الخامات المنتجة محليا ٢٠ ٪ من اجمالى قيمة الخامات اللازمة للصناعة الدوائية رغم انها تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائى والتى قد تصل الى ٤٠٪ كل هذه عوامل تساهم فى ضعف المقاومة الفعلية لاتفاقية الجات والمثال واضح فى إيطاليا حيث نتج عن الاتفاقية زيادة كبيرة فى الاسعار وصلت الى ثلاثة اضعاف السعر

[وتضيف ان سوق الصناعة الصيدلية فى مصر لاتتطلب استثمارات فى مجال الصناعة الدوائية التقليدية. ولكن تتطلب استثمارات فى مجال صناعة الخامات الأولية والمستحضرات الجديدة التى تتطلب تكنولجيا عالية والتى تحجم عنها الشركات متعددة الجنسيات ... لذا فان التطبيق الفعلى بأثر رجعى لاتفاقية الجات يعنى التعجيل بتطبيق اتفاقية حقوق البراءات على ماهو متوافر حاليا بالسوق مما سيؤدى الى حدوث تاثرات اقتصادية حاده على الشركات القائمة وطفره سعرية لايتحملها المواطن لذا اتمسك والكلام مازال على لسان الدكتورة جميلة موسى بتاجيل تنفيذ الاتفاقية فيما يخص براءة الاختراع والملكية الفكرية للفترة المسموح بها لمصر وهى عشر سنوات مع ضرورة الاخذ فى الاعتبار ان تقوم وزارة الصحة متمثلة فى السلطات المختصة بتسجيل الادوية بحماية الملكية وبراءة الاختراع للمستحضرات الجديدة التى لم يتم التقدم بها للتسجيل فى مصر من قبل الشركات العالمية على ان تتمتع الشركة صاحبة براءة الاختراع بنفس فترة الحماية المتمتع بها بلد المنشأ

فترة إنتقالية بشروط

[خطر الجات اصبح واقعا فعليا يجب التعامل معه بحكمة حتى يمكن مواجهته وترويضه قدر المستطاع.. لكن كيف يكون السبيل الى ذلك؟ السؤال لنا والاجابة على لسان الدكتور محمد رؤف حامد حيث قال انه فى اطار الظروف العالمية الخاصة بصناعة الدواء ومجابهة لتحدى الجات اقترح الاخذ بخيارالحفاظ على الفترة الانتقالية بشرط تقوية البنية الاساسية الوطنية فى البحوث.. والتطوير يهدف الى التكيف الايجابى مع اتفاقية الجات والذى يمكن ان يحقق بالالتفاف طويل المدى حول قانون حقوق الملكية الفكرية

سلامة حربى

عبد الرءوف خليفة



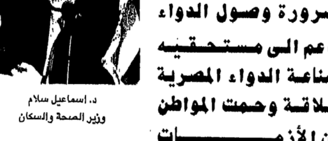
المصدر: الأهرام الاقتصادي
للبحوث و التدريب و المعلومات
التاريخ: ٢٨ اكتوبر ١٩٩٦



يرأس الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء المؤتمر والمعرض الدولى الأول للدواء والمستلزمات الطبية خلال شهر نوفمبر القادم لمناقشة صناعة الدواء في مصر ومواجهة اتفاقية الجات ووضع استراتيجية دوائية لدخول القرن الـ ٢١ مبتكرين ولسنا مقلدين في الانتاج الدوائي.

وزير الصحة والسكان

• استراتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة اتفاقية الجات
• ضرورة وصول الدواء المدعم الى مستحقيه
• صناعة الدواء المصرية عملاقة وحمت المواطن من الأزمات



د. اسماعيل سلام
وزير الصحة والسكان

اعلن ذلك الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الدولي وادار الحوار الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادي.. ان الدولة ستقف وراء صناعة الدواء انتاجا وتصديرا وفتح اسواق جديدة للادوية المصرية التى اصبحت منافسا قويا للأدوية المستوردة.

واكد على ضرورة وصول الدواء المدعم الى مستحقيه ولا امل في ذلك الا من خلال سياسة صحية شاملة تحدد الفئات



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

المستحقة للدعم.

واعلن الوزير فى المؤتمر الصحفى ان الحوار الذى يدور فى مثل هذه المؤتمرات الدولية هو الذى يصنع الرؤية المستقبلية فمهما اختلفنا او تخوفنا فان الرؤية الصحيحة هى القادرة على صنع المستقبل.

وان يقوم هذا المؤتمر بوضع رؤية مستقبلية لصناعة الدواء فى مصر ندخل بها القرن الـ ٢١ وتتمشى مع اتفاقية «الجات» ومع التغيرات العالمية التى تمر بها.

تابع المؤتمر

فاروق عبد المجيد

ونقل وزير الصحة تحيات الدكتور الجنزورى لصناع الدواء فى مصر هذه الصناعة العريقة وأمل مصر والمواطن المصرى القادر وغير القادر.

وقال وزير الصحة ان الدواء ليس سلعة اجتماعية فقط بل يمثل اهتمام كل فرد من افراد المجتمع وانه خلال الفترة القادمة سوف يتم وضع سياسة دوائية رشيدة من خلال سياسة صحيحة متكاملة وان يقوم النظام الصحى بحل المشاكل الاجتماعية للدواء.

واشاد الى ان الدواء المصرى بخير ونحن مقبلون على تطور كبير فى هذه الصناعة ليس من ناحية السعر فقط فهذه نظرة ضيقة. اما المنظار الحقيقى هو سياسة صحية تضمن البعد الاجتماعى بما لا يوثر على صناعة الدواء.

وأكد الوزير على ضرورة وصول الدواء المدعم الى مستحقيه وان السياسة الصحية الشاملة هى القادرة على تحديد هذه الفئات وانه من المكروه أن يوجه الدعم لغير مستحقيه وعندما بدأنا نناقش الخطط الصحية وجدنا ان أدوية الانسولين والقلب والسرطانات مدعمة كما وجدنا ايضا بعض المضادات الحيوية فلماذا هذا الدعم؟



ان صناعة الدواء فى مصر
عملاقة وقطعت شوطا كبيرا فى
التقدم والرقى وهى قلعة كبيرة
حمت مصر فى كثير من الازمات
الدوائية وان شركات الدواء
الوطنية تنتج حوالى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك باكثر من ٣ مليارات جنيه
فاذا تم استيراد هذه الكمية من الخارج ليصل سعرها الى ١٣ مليار جنيه
وهذا غير مستطاع ويرهق كامل الاقتصاد القومى وبذلك تصبح صناعة
الدواء هى صمام الأمان الذى حمى المريض المصرى من الازمات.

واكد ان كل صناعة لها مقاييس ومعاملات وأدوات تنمية تختلف من نظرة
الوزير الى نظرة صناع الدواء ولكن هناك عناصر واستراتيجيات اساسية
يجب ان ننظر اليها فان صناع الدواء هم اقدر العناصر لوضع هذا
التصور وان الحكومة عامل مساعد فى ذلك.

واشار الى ان الدولة تقف بقوة خلف صناعة الدواء ايمانا منها بقوتها
وقدرتها على المنافسة العالمية. وان صناعة الدواء
قطعت شوطا كبيرا فى الجودة الشاملة وخلال الـ
٥ سنوات الماضية حدث تطور مذهل فى هذه
الصناعة سواء من ناحية الجودة والفاعلية
والأمان وتطوير مقاييس ومعايير الجودة. ونحن نفخر ان معايير الجودة
فى صناعة الدواء المصرى لا تقل عن معايير الجودة فى كبرى شركات
الدواء العالمية بل هناك شركات دواء مصرية تفوقت على معايير الجودة
العالمية.

واشاد الى ان صناعة الدواء كائن حى فيجب ان يكون لها ابعاد تصديرية
وفتح اسواق جديدة فى الخارج من خلال سياسة تسويقية جماعية
للأدوية المصرية بخلاف الدخول فى صناعة الخامات الدوائية فان هذا
يخلق بعداً جديدا وركيزة اساسية فى صناعة الدواء المصرى.

وقال انه خلال فترة السماح فى تطبيق اتفاقية «الجات» علينا التركيز على
البحوث الدوائية حتى ندخل مرحلة تطبيق هذه الأتفاقية مبتكرين مبدعين
وليسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى وحان الوقت بان تقوم مجموعة من
شركات الدواء مجتمعة بالبحوث الدوائية واستنباط خامات دوائية جديدة.

واضاف الوزير ان صناعة الدواء فى مصر لا شك انها تعانى من بعض
المشاكل فيجب ان ننظر اليها بجد ووضع
الحلول اللازمة حتى تستمر هذه
الصناعة فى تقديم عطائها للمواطن
المصرى وان تظل هذه الشركات فى حالة
تنافس فالبقاء للاصلح.

وطالب بوضع قاعدة جديدة لتوزيع الدواء


د. ثروت باسيلى
رئيس جمعية منتجى
الصناعات الدوائية

على المواطنين بحيث لا تحرم منطقة على حساب أخرى ووضع سياسة راسخة للتصدير والرقابة الجيدة ففى خلال الفترة القادمة سوف تصبح هيئة الرقابة الدوائية عنصرا نشطا فى الرقابة على الدواء لإستمرار الحفاظ على سمعته العالمية.

وقال إننى كوزير للصحة مدين لشركات الدواء المصرية فكثير منها يقدر المسئولية ويحس بمصريته وقامت بإنتاج أصناف دوائية يحتاجها المريض المصرى رغم خسائرها فى إنتاج هذه الأصناف.

وعندما حدث نقص فى بعض الأصناف إستجابت تلك الشركات بإنتاجه فورا.

واشار إلى انه خلال الفترة الماضية تم تحريك أسعار بعض أصناف الأدوية التى يقل سعرها عن ٤ جنيهات لتعويض بعض الخسائر التى تلحق بالشركات المنتجة والإستمرار فى إنتاجها فمثلا دواء يستورد من الخارج بسعر ٧ جنيهات وينتج محليا بسعر ٥٥ قرشا تم تحريك سعره لإستمرار الشركة فى إنتاجه وتوفيره للمريض بدلا من المستورد غالى الثمن.

واشاد الوزير بشركات الدواء المصرية التى اتجهت إلى إنتاج بدائل للأدوية المستوردة من الخارج غالية الثمن فهناك دواء يستورد من الخارج بسعر ٩،٥ جنيه تم إنتاجه محليا بسعر جنيهين فقط وغيره من الأصناف.

واكد على ضرورة تكريم صناع الدواء الشرفاء الذين قاموا بهذا العمل الإنسانى، وأن سعر الدواء لا يمكن إيقافه عند حد معين ولكن يجب وضع الضوابط التى تجعله «لا يفلت» من أيدينا وسوف نعلن عن أى زيادة فى أسعار الدواء ومبرراتها ونسبتها لتصبح الأمور والحقائق واضحة.

واكد على ضرورة التخزين الجيد للدواء حتى يصل إلى يد المريض آمنا غير تالف أو فاقد فاعليته وسيتم وضع إرشادات على عبوات الدواء تحدد ضوابط التخزين الجيد

إن توزيع الدواء يجب أن يخضع لأسس علمية مع مراعاة العدالة بين المحافظات وعدم تركيز الأدوية فى المحافظات الكبرى وإن مسئوليتى كوزير للصحة توفير الدواء لعدد ١٧ الف صيدلية منتشرة فى ربوع



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦

مصر.

وأشار إلى أن الدولة تشجع صناعة الخامات الدوائية وتضع كافة التسهيلات لذلك وكذلك المستلزمات الطبية ذات معايير الجودة العالمية مثل صمامات القلب وأجهزة الفشل الكلوى وخلافه، والدولة تشجع إنتاج اى مستلزم طبى يضفى البسمة على المريض المصرى، كما نشجع الصناعة الوطنية ذات المردود فى السوق المحلية والعالمية.. ولكن نرفض مبدأ الإحتكار فى الصناعة فإن هذا يضربها ولن نسمح بإحتكار أى منتج جديد.

وقال أن سوق الدواء فى مصر قوية فإن معايير الجودة هى الأساس لبقاء أى منتج وأن السوق المصرى يسمح بإقامة شركات دواء جديدة وجذب المزيد من الإستثمارات ولكن فى النهاية البقاء للأصلح.

وأكد على ضرورة وضع مفاهيم ومعايير جديدة لصناعة الدواء فمازال الدواء المصرى منافسا قويا فى السوق العالمية بل أن المريض المصرى أصبح يصر على كتابته فى التذكرة الطبية.

وأكد على ضرورة التخصص فى إنتاج أصناف الأدوية بين الشركات لمزيد من التجويد وتوفيره بصفة مستمره، والمشاركة فى البحوث الدوائية والخامات الدوائية والدخول بها إلى القرن الـ ٢١.

حضر المؤتمر الصحفى الدكاترة جميلة موسى رئيس مركز التخطيط للسياسات الدوائية وحلمى عمر رئيس هيئة المصل واللقاح وعبد الله ملوخية رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ومحمود غراب المستشار العلمى للمؤتمر ولفيف من أساتذة كليات الطب والصيدلة وصناع الدواء.

وأكد الدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية أن صناعة الخامات الدوائية تعد من الصناعات الثقيلة فى صناعة الدواء فلابد من التطوير فى مجال الخامات الدوائية بنفس القدر من التطوير فى صناعات التشكيل الصيدلى.

قد يقول البعض أن هذا بالغ الصعوبة إلى درجة الإستحالة ولكن الواقع أن هناك تجربة قامت بها إحدى الشركات الإستثمارية بتركيب وحدة لتصنيع الخامات من نوع المفاعلات المتعددة الأغراض وخلال ٦ شهور، تحت إشراف الدكتور نبيل أبو العينين أمكن لهم تخليق ٤ أنواع من الخامات الدوائية العلاجية الهامة بكميات صناعية وبتكلفة تقل عن السعر السائد فى السوق وعلى ذلك فقد أثبتت التجربة العملية أن تصنيع الخامات الدوائية بتكلفة إقتصادية ممكن جدا بشرط إنتقاء أنواع من الخامات غير التقليدية والتى ليست فيها منافسة ضارية على المستوى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦

العالمى لأن هناك بعض الخامات الشائعة لا يمكن المنافسة فيها حيث يتم إنتاجها بكميات عالية جدا تخفض من تكلفتها إلى القدر الذى لا يسمح بمنافستها، أما العديد من الخامات الأخرى التى لا تقع تحت طائلة هذه المنافسة الشرسة فيمكن تصنيعها بنجاح وربحية فى نفس الوقت.

ويقول الدكتور محمود غراب المستشار العلمى للمؤتمر أن فلسفة إنعقاد هذا المؤتمر تنطوى على شقين احدهما علمى طبى والأخر إقتصادى أما الشق الطبى فهو يدور حول الطب وعلاج المسنين، أما الشق التجارى يتعلق بإقتصاديات صناعة الدواء كسلعة إقتصادية وسياسة تصدير الدواء علاوة على دور القطاع الخاص فى زيادة حجم الإستثمارات فى هذه الصناعة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٦

حماية الملكية الفكرية لحل مشكلة نقل التكنولوجيا

كتبت ـ سهير هدايت وعطية عبدالحميد:

اعلنت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى انها شكلت لجنتين الاولى خاصة ببراءات الاختراع لتطوير اسلوب العمل فى مكتب براءات الاختراع، وتكون حلقة الاتصال الرئيسية بين التكنولوجيا العالية من جانب وقطاعات الصناعة والبحوث من جانب اخر ، مشيرة الى أن الوزارة ساهمت فى تطوير نظم الملكية الفكرية، واللجنة الثانية تعنى بالتوثيق والاعلام العلمى والمعلومات . وركزت الوزيرة ـ فى افتتاح ندوة المعلومات العلمية والتكنولوجية امس ـ على ضرورة تطوير نظم الملكية الفكرية، ووضع اسس جديدة لتسجيل الابتكارات المحلية وحماية حقوق الملكية الفكرية للتغلب على مشكلة نقل التكنولوجيا فى الدول النامية . وذلك من خلال الاعتماد على البدائل المحلية فى مجالات الابتكار والاختراع


المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣١ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

رؤساء ٧ شركات أدوية .. في حوار «الجمهورية» الأسبوعي ..

الحلقة الأخيرة

مليار جنيه خسائر الدواء من تطبيق «الجات» سنوياً

مطلوب برنامج وطنى عاجل وملزم ويقوم على استثمار قدراتنا الذاتية

٣ عناصر ضرورية لمواجهة الآثار السلبية :

- تنشيط البحث العلمى
- ضوابط للتسجيل والتسعير
- اتفاقيات للتسويق المشترك

أدار الحوار :
محفوظ الأنصارى
أعده للنشر :
رياض سيف النصر
اشترك فيه :
محمود نافع
أحمد البرديسى
سمية عبدالرازق
يسرى السيد
تصوير :
عبدالمجيد عبدالمغيث

كانت القضية المطروحة للنقاش، امام رؤساء شركات الادوية، فى الحلقة الثالثة من حوار الجمهورية الاسبوعى، هى- هل من صالح صناعة الدواء فى مصر- تطبيق اتفاقية (الملكية الفكرية) قبل موعدها المحدد فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٤ خاصة أن هناك عددا من الدول بدأ تطبيقها بالفعل، أم أن الأفضل لمصر أن تتريث فى تطبيقه حتى تستعد لمواجهة التحديات المترتبة على التطبيق ؟

وبين سيناريو التأجيل- وسيناريو التعجيل- كانت هناك اراء تطالب باختصار المدة الى النصف- بحيث تتم الاستفادة من مزايا التأجيل والتعجيل معا.

ولم يخف المشاركون الذين دعوا الى التريث فى التطبيق، الهواجس التى تدفعهم الى تبنى هذه الرؤية.

فالاتفاقية- فى رأيهم- ستضر بالاقتصاد المصرى- وتصيب العالم النامى فى مقتل، والتنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة للدول

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٦

النامية لتوفيق أوضاعها لابد ان يكون له مقابل. يتمثل فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة فى صناعة الدواء : واقبال الشركات الاستثمارية على اقامة مشروعاتها فى مصر - عملا - لا قولا ، حتى يستفيد الخبراء المصريون من الخبرة الاجنبية - ويحصل الشباب المصرى على فرص جديدة للعمل.

ولم يخف المشاركون فى الندوة مخاوفهم من طول فترة الحماية التى تفرضها الاتفاقية على كل أنواع التكنولوجيا «٢٠ عاما» وطالبوا باختصار هذه الفترة.

وصحح المشاركون فى الندوة ، من رؤساء شركات الادوية ، الاعتقاد السائد بأن الاتفاقية تلزم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات فنية وتكنولوجية للدول النامية ، هذا الاعتقاد الذى روج له دعاة التعجيل بتطبيق الاتفاقية ، وتم الاحتكام الى النصوص التى تضمنتها الاتفاقية وكانت المفاجأة ان الاتفاقية لاتضمن اى مواد تلزم الدول المتقدمة بتقديم تكلولوجيا للدول النامية.

وكشفت المناقشات ايضا ، انه لاتوجد اى نصوص بالاتفاقية ، تفرض على الدول النامية التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لتوفيق الاوضاع فى الدول النامية.

وان اختيار مدة الفترة الانتقالية رهن بالقرار السيادى الوطنى.

واوضح الذين يدعون الى (سيناريو التأجيل) ان الحقوق التى وفرتها الاتفاقية لاصحاب الملكيات الفكرية لم يسبق لها مثيل - وان تأثيراتها السلبية ستؤثر على صناعة الدواء الوطنية.

وأبدوا مخاوفهم من عجز الحكومات فى الدول النامية عن ضبط الاسعار ، بسبب تحكمات الشركات العالمية صاحبة حقوق الملكية وممارساتها الاحتكارية.

ورأى البعض أن الاتفاقية تشجع الاستثمار الاجنبى على القدوم لاغراض التجارة اكثر من الصناعة ، وقد ثبت بالدليل القاطع فى الدول التى بدأت فى تطبيق الاتفاقية ، الممارسات الاحتكارية الظالمة من جانب الموردين الاجانب.

وأعرب الذين يدعون الى التريث ، فى تطبيق الاتفاقية ، عن مخاوفهم من أن المنافسة بين المنتجات الوطنية والاجنبية ستكون غير متكافئة فى السوق المحلى وستنعدم فى الاسواق الخارجية.

كما أكدوا ان الاسراع بتطبيق الاتفاقية سيضر بالبحث العلمى - ويقيد حرية العلماء - ويملأ حياتهم بالممنوعات لمدة عشرين عاما.

وقد برزت من خلال المناقشات التى دارت ثلاثة اتجاهات.

□ الاول - يرى الالتزام بالموعد المحدد لتطبيق الاتفاقية ، ولايجدون أى مبرر للاستعجال.

□ الثانى - يرى أن القضية لاتتعلق بالتأجيل أو التعجيل ، فالتأجيل يضر بصناعة الأدوية الوطنية - اذا لم يصاحبه عمل فعال يقدر حجم التحديات التى تفرضها الاتفاقية ويدللون على ذلك بان تحركنا كان بطيئا بعد أن وقعنا الاتفاقية بالفعل فى ١٩٩٤/٤/١٥.

ويبدون خشيتهم من أن تضيع الفرص المتاحة ، دون استعداد - وهنا يكمن الخطر.

□ الاتجاه الثالث - يجمع بين الرأيين فهو يرى أن نختصر مدة السماح ، حتى لانفقد المزايا التى توفرها الاتفاقية ، ونكون فى الوقت نفسه قد أعددنا أنفسنا لمواجهة التحدى القادم.

ولأن الرد على المخاوف التى اثيرت فى الندوة - نتيجة الاسراع بتطبيق الاتفاقية ، كان يتطلب قراءة عميقة للاتفاقية.

استقر المشاركون فى الحوار ، على أن يقوم كل من الدكتور محمد بهاء الدين فايز ، والدكتور جلال غراب - بتوضيح ماتضمنته الاتفاقية من مواد.

شارك فى الندوة :

● د. زكريا جاد نقيب الصيادلة ورئيس شركة المهن الطبية للادوية.

● د. جلال غراب - رئيس الشركة القابضة للادوية.

● د. ثروت حجر - رئيس شركة العامرية للصناعات الدوائية.

● د. محمد بهاء الدين فايز الخبير بالمركز القومى للبحوث :

● د. احمد كيلانى : شركة العامرية للصناعات الدوائية.

● د. جمال الدين غالى رئيس الشركة القابضة للعبوات الدوائية.

● د. مكرم مهنى رئيس مجلس ادارة شركة جلوبال.

□ الجمهورية .. هل يعنى التوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية ، التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة للدول النامية ، لتوفيق أوضاعها فى مختلف مجالات التكنولوجيا ؟

● ● د. فايز .. هذا غير صحيح على الاطلاق ، والتوقيع قد تم بالفعل ، ولا ارتباط بين التوقيع وطول الفترة الانتقالية ، واختيار هذه الفترة يعتبر مسألة داخلية .. وقرارا سياديا وطنيا ، وكل ماحدث هو ان الجهات المختلفة عبرت عن رغباتها ، وابلغت هذه الرغبات عن طريق وزارة البحث العلمى الى رئاسة مجلس الوزراء ، لاتخاذ القرار السيادى المناسب الذى يتفق وصالح الاقتصاد الوطنى.

والوقت يمضى سريعا ، حيث تنطبق الاتفاقية بالنسبة لمصر فى موعد لايتجاوز شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤ لكل انواع المنتجات الصيدلية ، وقد انقضى حتى الآن عام ونصف من تلك المدة الزمنية وأصبح من المهم للغاية التساؤل عما تم اتخاذه من اجراءات للاستفادة من أية فترة انتقالية - طالت أم قصرت.

□ الجمهورية .. يرى بعض الخبراء أن التعجيل بتطبيق الاتفاقية يسبب اضرارا بالغة للاقتصاد الوطنى وخاصة فى مجال الدواء

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٦



للبحوث و التدريب والمعلومات

وان فى التأجيل الى المدى الاقصى فوائد عديدة ؟

● ● د . فايز .. تختلف الآراء فى هذا الشأن .. وبالنسبة لصناعة الدواء بصفة خاصة، فالصحيح ان استطالة الفترة الانتقالية (سيناريو التأجيل) يسمح بسقوط المزيد من المنتجات فى الملك العام على مدى تلك الفترة .. لكن هذه الميزة يجب أن تقارن بالتكلفة ، مثل عزوف الاستثمار الاجنبى .

وصحيح ايضا أن اختزال الفترة الانتقالية «سيناريو التعجيل» يسمح بتمديد عمر الحماية الى ٢٠ سنة لكن ذلك يجب أن يقارن بالمزايا التى تنسب لقرار التعجيل .

وأقرر .. أن تقاعس الهمم وفعل لاشىء .. هو فى الحقيقة ما يضر صناعة الدواء اكثر من أى تعجيل أو تأجيل فى تطبيق الاتفاقية والمطلوب الانتقال سريعا الى تنفيذ برنامج وطنى له أفق استراتيجى مرصود ، والتزام جميع الاطراف بتطبيقه بصرف النظر عن تغيير الاشخاص والمواقع ، ومن أهم مايفيد فى هذا الشأن الاعتماد على القدرة الوطنية للبحث والتطوير فى أنشطة الملاحقة التكنولوجية ، ثم تحقيق قدر من التميز ودرجة ولو متواضعة من السبق .

ويمكن للقدرة الوطنية للبحث والتطوير فى مجال الدواء ، أن تهيأ لها الاسباب ، وأن تدعى للانطلاق دون انتظار للارتقاء الشامل لكل منظومة البحث والتطوير الوطنية ، والذى يحتاج الى سياسة وبرنامج من الاجراءات الحافزة .

□ الجمهورية .. هل ترى أن منافع الاتفاقية اكثر من المضار التى ستترتب على تطبيقها ؟

● ● د . فايز : يجب التنبه الى أن الاتفاقية فعلا فيها الكثير من التحديات ، وكثير من الفرص فى الوقت نفسه ، وبذلك يمكن أن تكون هى الضارة النافعة ، وبدلا من الشكوى والتضرر علينا مواجهة الواقع علما بأن فيه الكثير من المرارة والمخاطر ، وذلك بالعمل الذى يحول الضارة الى نافعة ويسمح بالتعايش معها ، خاصة ان فيها كثيراً من الفرص التى تستحق التعرف عليها واقتناصها .

وأقرر أن اصابة العالم النامى فى مقتل بسبب تطبيق الاتفاقية ، أمر وارد .. وسوف يحدث فقط للمصابين بالغيبوبة وفى حالات اليأس أو رفض التطور ، أو العجز عن الارتقاء ، وخاصة أن هناك فرصة لمراجعة الاتفاقية واحكامها فى ضوء تقييم الخبرة العالمية فى تطبيقها ومايتضح من سلبيات وايجابيات تفرض تعديل الاتفاقية حسب رأى المجتمع الدولى ، وذلك بعد خمس سنوات من بدء السريان العالمى للاتفاقية فى أول يناير ١٩٩٥ .

توسيع الملكية الفكرية

□ الجمهورية .. ألا ترى أن هناك توسيعا لم يسبق له مثيل فى حقوق أصحاب الملكية الفكرية ، ممايضيق الخناق على بلاد العالم النامى ؟

● ● د . فايز .. هذا صحيح الى حد كبير .. وليس من سبيل الا الاعتماد على القدرات الوطنية فى البحث والتطوير ؛ لخلق كفاءة تكنولوجية محلية ، لاتستغنى عن الاسهامات الاجنبية وانما تتكامل معها وقد تتنافس يوما ما .

وهناك ايضا سبيل التعامل البراجماتى مع مبدعى وأصحاب التكنولوجيا الاجنبية من خلال التحالفات الاستراتيجية حتى يجرى استخدام تلك التكنولوجيا فى الانتاج على ارض مصر بدلا من الاقتصار على استجلاب المنتجات فى تجارة استيرادية .

□ الجمهورية .. ألا ترى أن مدة الحماية التى تفرضها الاتفاقية على كل أنواع التكنولوجيا (٢٠ سنة) طويلة للغاية ، ويجب خفضها بمقدار خمس سنوات ؟

● ● د . فايز .. حلول فترة الحماية محسوب من تاريخ التقدم بطلب ، وهى جزء لايتجزأ من أحكام الاتفاقية ، وهو عنصر غير قابل للتفاوض بعد ابرام الاتفاقية أو التوقيع عليها .

وقد تكون مسألة فترة الحماية واحدة مما يثار من مسائل فى مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٩ ، ومن الجائز الاعداد لتلك المناسبة ببناء رأى عام تتفق عليه الدول النامية بناء على خبرة السنوات السابقة ، كما أن هناك العديد من التصرفات التى يمكن اتباعها للتخفيف من الآثار السلبية لطول فترة الحماية .

هذه قراءة مغلوطة

□ الجمهورية .. هل صحيح أن الاتفاقية ترتب حقوقا للدول النامية للحصول على مساعدات فنية وتكنولوجية تلتزم بها الدول المتقدمة ؟

● ● د . فايز .. هذا غير صحيح .. ولاتوجد فى الاتفاقية نصوص تفيد ذلك ، والقراءة المغلوطة سببها أن فى الاتفاقية ماينص على حق الدول النامية والأقل نموا (بناء على طلبها وموافقة الاطراف المعنية) فى الحصول على تعاون فنى ومالى من أجل الانشطة المرتبطة بتطبيق الاتفاقية صياغة القوانين واللوائح الداخلية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وتنظيم المكاتب والاجهزة المعنية بهذه المسائل .

وهناك أنشطة يجرى الاعداد لها

٠٠٠٠٤٤٧



للبحوث و التدريب والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣١ اكتوبر ١٩٩٦

بالفعل بين وزارة البحث العلمي ووزارة التجارة من جانب ، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية من جانب آخر ، لدعم وتطوير الانشطة الرامية لحماية حقوق الملكية الصناعية ، والباب مفتوح تماما للحصول على دعم للاجهزة المسئولة عن حماية غير ذلك من أنواع الملكية الفكرية .

ولايوجد نص صريح في الاتفاقية يفيد ان على الدول المتقدمة أن تقدم التكنولوجيا الحديثة للدول النامية وان كان يوجد بها مايوجب على الدول المتقدمة أن تقدم الحوافز التي تشجع شركاتها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا الى الدول الأقل نموا ، حتى تكون لديها قاعدة تكنولوجية فاعلة .

ويجب ان يستفاد بكل نص في الاتفاقية .. وكل فرصة تسنح لتشجيع الاستثمار الاجنبي على القدوم لمصر ، بحيث يجلب معه ارقى واحدث التكنولوجيا الانتاجية ، اضافة الى جهود الدولة للدخول في تحالفات ومشاركات استراتيجية الطابع والمرامي مع الشركات العالمية ذات القدرات التكنولوجية والتنظيمية والادارية والتسويقية ، حيث أن ذلك يوفر فرصا لاتقدر بثمن للتعلم من هؤلاء الكبار فنون النجاح واقتحام الأسواق .

احتمال وارد

□ الجمهورية .. هل سيمتنع على الحكومات ضبط الاسعار ، بسبب تحكمات الشركات صاحبة حقوق الملكية الصناعية وممارساتها الاحتكارية ؟

● د . فايز .. لايستبعد فعلا أن يحدث شيء أو كثير من ذلك وأن تستند الشركات في دعواها الى حقها في استرداد انفاقها على البحث والتطوير الذي أدى الى ميلاد التكنولوجيا أو السلعة أو الخدمة .

وغير صحيح أن الحكومات سيمتنع عليها التدخل لحماية المستهلك ، بل يوجد في الاتفاقية عدد من الاحكام التي تبيح التدخل الحكومي وتجعله حقا مؤكدا للدولة .

□ الجمهورية .. يتخوف البعض من أن الاتفاقية تشجع الاستثمار الأجنبي على القدوم لاغراض التجارة أكثر من الصناعة ؟

● د . فايز .. هذا الاحتمال وارد تماما ، والأغلب انه سيصعب منع أو تقييد ذلك القدوم ، ولكن هذا واحد من توابع تحرير التجارة العالمية التي يمكن بل يجب التعايش معها والعمل لتلافي سلبياتها .

ويجب استيعاب الدرس الذي سبق لعديد من الدول الاخرى خاصة في الشرق الاقصى - استيعابه وهو اهمية خلق مناخ ملائم وجاذب للاستثمار الاجنبي الذي يشجع على اقامة صناعات موجهة للاستهلاك المحلي .. وأكثر منه للتصدير ، بدلا من القدوم من أجل التجارة الاستيرادية أو الاقتصار عليها .

وتعتبر التحالفات والشراكات الاستراتيجية ، ذات المضمون التكنولوجي العميق من الصيغ الحديثة التي يجتذب الاستثمار الاجنبي من خلالها للعمل على أرض الوطن في أنشطة انتاجية لصالح الطرفين .

آثار سلبية

□ الجمهورية .. هل يحدثنا الدكتور جمال غراب عن الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدواء المصري ؟!

● د . جلال غراب : جملة رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة الدواء ٤ مليارات من الجنيهات واجمالي الاستهلاك السنوي ٣ مليارات منها ٧٪ دواء مستورد ، وبمقارنة الأسعار بين الدواء المحلي والمستورد نجد أن سعر الوحدة من المستورد ٧ أضعاف الوحدة من المنتج المحلي .

ولو تم تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية اليوم ، لنجد أن حجم الادوية التي تتمتع ببراءات اختراع ٥٪ من الدواء المتداول ، والضرر الذي يعود على المجتمع المصري يتمثل في تحقيق خسائر قدرها ٣٠٠ مليون دولار «ألف مليون جنيه» تتزايد حتى عام ٢٠٠٥ الى ١١ مليار جنيه لان نسبة الادوية التي تستحق براءة اختراع في هذا التاريخ سترتفع من ٥٪ الى ٢٠٪ .

ولم يعد سرا ان هناك طلبا بتنفيذ الاتفاقية في مصر الآن .. وقد فوجئت بان الصين والبرازيل قد بدأت تطبيقها بالفعل .

وأنا أريد أن ارد على الدكتور مكرم مهني .. الذي يلتمس الاعذار لاصحاب براءات الاختراع ، علما بان اتفاقية (برن) نصت على ان الدواء ملك للبشرية واضافت .. انه لايجوز أن يخضع لبراءة الاختراع ومع ذلك وهذا لايغير في الأمر شيئا فقد اخضعت اتفاقية الملكية الفكرية الدواء لنصوصها .

□ الجمهورية .. كيف نواجه هذه التحديات ، المتمثلة في الخسائر المتوقعة لصناعة الدواء في مصر ؟

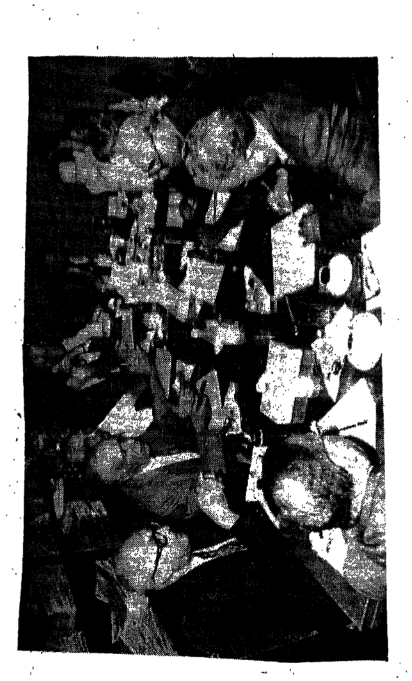
● د . جلال غراب .. هناك اساليب عديدة للمواجهة .. منها الاهتمام بالابحاث .. فهي لاوجود لها في شركات الادوية المصرية ، وسواء قامت هذه الشركات باعداد الابحاث الخاصة بها .. أو استأجرت الخدمة من الكليات الجامعية أو مراكز الابحاث .. يجب ان نبدأ فورا في الاهتمام بالابحاث .. بهدف تطوير الدواء المصري وزيادة نسبة الخامات المصنعة ، وتسجيل براءات الاختراع .

والاهتمام بالابحاث يمثل خط الدفاع الأول علما بأن اهداف الابحاث لاينبغي أن تكون البحث عن ادوية جديدة لان كل دواء جديد يتكلف ٣٠٠ مليون دولار وهو رقم فوق امكاناتنا ، ولكن في مقدورنا تسجيل براءات اختراع في استخدام الأعشاب أو غيرها واجراء ابحاث في خامات الدواء

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣١ اكتوبر ١٩٩٦



٠٠٠٠٤٤٩

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٣١ اكتوبر ١٩٩٦

سليمان رضا:

الحكومة لا تتعجل فى تطبيق الجات

□ كتبت ـ عزة نصر:

اكد الدكتور سليمان رضا وزير الصناعة على أن الحكومة لا تتعجل تطبيق مقررات اتفاقية الجات الأخيرة على الصناعة المصرية مشيرا إلى أن أى فترة سماح من تنفيذ بنود تحرير التجارة العالمية سوف يتم استغلالها لصالح المصنعين.

ودعا رجال الصناعة إلى توسيع نطاق الاستثمار فى مجال انتاج السلع الوسطة والمكونات التى تدخل فى انتاج السلع النهائية ولكنه رفض خفض الجمارك على مكونات الانتاج فى صناعات التجميع عن الحدود الحالية مشيرا إلى أن هذا الخفض سيصب فى صالح المورد الاجنبى.

وطالب الدكتور سليمان رضا بالغاء ضريبة المبيعات على السلع الراسمالية والالات تشجيعا للمستثمرين فى الصناعة واشار إلى أن الدور الرئيسى فى حماية الاسواق المحلية من الاغراق يقع على المصنعين الذين يتعين عليهم المبادرة بكشف عمليات الاغراق أسوة بما يحدث فى الدول الأخرى.

وأعلن انه سيصدر الاسبوع القادم قرارا يلزم الشركات المصنعة بالاعلان عن تاريخ الانتاج خاصة فى صناعة الاسمنت للقضاء على شكاوى المستهلكين فى هذا الشان.

جاء ذلك خلال حوار مفتوح نظمته شعبة الصناعات الهندسية والمعدنية بجمعية مستثمرى العاشر من رمضان استعرض فيه المهندس محرم هلال رئيس الشعبة العقبات التى تواجه هذه الصناعة وأهمها التخفيضات الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة من الخارج حتى بلغت 30٪ فقط دون أن يقابل ذلك تخفيض موازٍ على المكونات والخامات المستوردة التى تدخل فى الصناعة المحلية مما يعرض صناعات التجميع لمخاطر المنافسة غير المتكافئة مع البديل الاجنبى فضلا عن ارتفاع الانتاج مما يقلل فرص التصدير واضاف أن هناك شعورا لدى المصنعين بان تطبيق اتفاقية الجات على الرغم من أن هناك فترة سماح يمكن استغلالها بمساندة الصناعات الوطنية.

وأوضح وزير الصناعة ان الجمارك لن تخفض على السلع تامة الصنع حتى 30٪ بل ستقف عند نسبة 40٪.

وقال إن بعض القائمين على صناعة حديد التسليح قد شكوا من وجود اغراق للسوق المصرى من منتجات اجنبية وطلبت منهم الاستفسار عن مدى امكانية تحريك تهمة الاغراق بحيث تبدأ من غرفة الصناعات المعدنية باعتبارها آلية مثلما يحدث فى العالم كله وحتى الآن لم يأت رد. ولهذا اطالب بتغيير هذه الطريقة بحيث إذا شعرنا بوجود اغراق فلابد ان يتحرك 25٪ من المصنعين على الأقل بحيث يبدأون بتوجيه رسالة لوزارة الصناعة من خلال اتحاد الصناعات ثم تخطر وزارة التجارة أو يتم اخطارنا بانها ارسلت لوزارة التجارة وبذلك نبدأ التحرك وهذه هى الطريقة العملية لحماية الصناعة حيث تقوم الغرف التجارية والصناعية فى العالم بعملية الصناعات من خلال مؤسسات القطاع الخاص.

وقال إنه قد انخفضت الجمارك عن بعض الخامات إلى 5٪ وهناك خامتان أخريان سيتم خفض الجمارك عليهما إلى 3٪ بالنسبة للخامات التى لن تنتجها مصر معربا عن تمنيه بأن تصل إلى إزالة الجمارك عن الخامات فى المستقبل.

واشار إلى أنه لدينا فى مصر فرصة متميزة للدخول فى صناعة المكونات قبل الدخول فى صناعة المنتجات النهائية وهذا لا يعنى التقليل من الصناع المصريين المتفوقين فى صناعاتهم النهائية خاصة أنها تعد من افضل الصناعات العالمية لكننا لم ندخل صناعة الكم بعد مؤكدا انه فى حالة دخولنا فى مجال صناعة المكونات بالاضافة للمنتجات النهائية فمن السهل الدخول إلى صناعة الكم سريعا وبالتالى تخفيض تكلفة المنتج النهائى ويمكن تطبيق ذلك فى صناعة السيارات لنصبح من كبار مصدرى السيارات فى العالم مستقبلا وذلك من خلال المكونات وبالتالى سيكون واردا أن نصدر المكونات بضعف ما نستورده من سيارات تامة الصنع.

■ الأولوية للاستثمار لصناعة المكونات وكشف الاغراق مسئولية المصنعين

وفيما يتعلق باتفاقية الجات قال إن مصر لن تتعجل فى الاسراع بتطبيقها قبل حلول الوقت المناسب مع ضرورة استعدادنا لذلك.

وفيما يتعلق بتخفيض الضرائب على المنتجات النهائية أوضح أن قرارا لمجلس الوزراء قد صدر بهذا الشأن وينص على معاملة صادرات أى مصنع معاملة المناطق الحرة بحيث ان النسبة التى يتم تصديرها من الانتاج يجرى اعفاؤها من ضرائب الازباح التجارية بالاستعانة بالنسب المعتمدة فى الميزانيات إلا أنه لم يستخدم هذا القرار حتى الآن نظرا لأن الصناع فى المدن الجديدة لديهم اعفاءات تصل إلى 10 سنوات لكن المصانع التى تقع خارج هذا الاطار يمكنها الاستفادة من القرار.

واكد على اهمية الغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية لأن الاستثمار الصناعى يعد من اصعب انواع الاستثمار المصرى لانه توقع ان يتم الغاء هذه الضريبة فى وقت قريب.

وعن مدى امكانية قيام مركز للقياس والمعايرة بالعاشر من رمضان أكد انه يمكن الاستفادة من مركز الكفاية الانتاجية واستغلال مكان داخله وفى خلال شهر من الآن يمكن الانتهاء من ذلك.



وفيما يتعلق بارتفاع تكلفة التفريغ للتوكيلات البحرية عن أى مكان فى العالم أكد وزير الصناعة أن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال اقترح على رجال الأعمال خصخصة هذا القطاع فرفضوا واقترح وزير الصناعة فى هذا الاطار انشاء شركات مصرية خاصة تؤدى هذه الخدمات. وقال إن ضريبة المبيعات فى طريقها للحل ولو تم القضاء على التهريب سيكون هناك فرق كبير وأكد فى هذا الاطار على أهمية شراء المنتجات الوطنية كما يحدث فى دول العالم والانتهاء من قانون الغش التجارى والصناعى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦

«الاسكوا» تبحث اثار الجات على المنطقة

□ كتب ـ كمال ريان:

تبحث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا «الاسكوا» فى اجتماعها فى عمان بعد غد الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على دول المنطقة.

تناقش اللجنة التى تشارك فى اعمالها مصر تقرير الاسكوا للعام الماضى وما قامت به من أنشطة منذ اجتماعها السابق فى ابريل من العام الحالى.

يرأس الاجتماع د. حازم الببلاوى الامين التنفيذى للاسكوا ويشارك فيه المستشارون الاقليميون للدول الاعضاء ومديرو الشعب الفنية.



الجنزورى يرأس المؤتمر الدولى للدواء والمستلزمات الطبية

استراتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة اتفاقية الجات

كتبت - ثانى فؤاد :

يراس الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء المؤتمر والمعرض الدولى الاول للدواء والمستلزمات الطبية او اخر هذا الشهر لمناقشة صناعة الدواء فى مصر ومواجهة اتفاقية الجات ووضع استراتيجية لدخول القرن الـ ٢١ مبتكرين ولسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى .

اعلن ذلك الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مؤخرا واكد الوزير انه لا امل فى سياسة دوائية رشيدة الا فى ظل سياسة صحية متكاملة تحقق التوازن المطلوب ما بين صناعة الدواء وتسعيره ومراعاة البعد الاجتماعى فى ذلك مع ضمان وصول الدعم المقدم لبعض الادوية للفئات المستحقة واعرب الوزير عن تفاؤله بمستقبل تلك الصناعة الحيوية التى قطعت شوطا كبيرا مشيرا إلى ان صناعة الدواء بمصر ساهمت فى حماية مصر من خلال توفير ٩٣٪ من احتياجاتنا الدوائية كانت ستكلفنا ما يصل الى ١٣ مليار جنيه وهذا يفرض علينا ان ننظر بموضوعية الى قلعة الدواء .

واشار الى ان الدولة تقف بقوة خلف صناعة الدواء ايمانا منها بقوتها وقدرتنا على المنافسة العالمية مؤكدا ان معايير الجودة فى صناعة الدواء المصرى لا تقل عن معايير الجودة فى كبرى شركات الدواء العالمية بل هناك شركات دواء مصرية تفوقت على معايير الجودة العالمية.

واشار د. سلام الى ان صناعة الدواء كائن حى ويجب ان تكون لها ابعاد تصديرية للادوية المصرية بخلاف الدخول فى صناعة الخامات الدوائية فان هذا يخلق بعدا جديدا وركيزة اساسية فى صناعة الدواء المصرى..

وقال الوزير انه خلال فترة السماح فى تطبيق اتفاقية «الجات» ، علينا التركيز على البحوث الدوائية حتى ندخل مرحلة تطبيق هذه الاتفاقية مبتكرين مبدعين ولسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى وحان الوقت لان تقوم مجموعة من شركات الدواء مجتمعة بالبحوث الدوائية واستنباط خامات دوائية جديدة .

واضاف د. سلام ان صناعة الدواء فى مصر لا شك انها تعانى من بعض المشاكل فيجب ان ننظر اليها بجدية ونضع الحلول اللازمة

الجنزورى

اسماعيل سلام

لها حتى تستمر هذه الصناعة فى تقديم عطائنا للمواطن.

وطالب بوضع قاعدة جديدة لتوزيع الدواء على المواطنين بحيث لا تحرم منطقة على حساب أخرى ووضع سياسة راسخة للتصدير والرقابة الجيدة.

واشار الى انه خلال الفترة الماضية تم تحريك اسعار بعض اصناف الادوية التى يقل سعرها عن ٤ جنيهات لتعويض بعض الخسائر التى تلحق بالشركات المنتجة والاستمرار فى انتاجها فمثلا دواء يستورد من الخارج بسعر ٧ جنيهات وينتج محليا بسعر ٥٥ قرشا لم تحريك سعره لاستمرار الشركة فى انتاجه وتوفيره للمريض بدلا من المستورد غالى الثمن .

وقال ان سعر الدواء لا يمكن ايقافه عند حد معين ولكن يجب وضع الضوابط التى تجعله لا يفلت من ايدينا وسوف نعلن عن اى زيادة فى اسعار الدواء ومبرراتنا ونسبتها لتصبح الامور والحقائق واضحة .

واكد الوزير على ضرورة التخزين الجيد للدواء حتى يصل الى يد المريض امنا غير تالف او فاقد فاعليته وسيتم وضع ارشادات على عبوة الدواء تحدد ضوابط التخزين الجيد وقال ان الدولة تشجع وتضع كافة الامكانيات لصناعة المستلزمات الطبية ذات معايير الجودة العالمية مثل صمامات القلب واجهزة الفشل الكلوى كما تشجع الصناعة الوطنية ذات المردود فى السوق المحلية والعالمية ولكن ترفض مبدا الاحتكار فى الصناعة فان هذا يضربها ولا نسمح باحتكار اى منتج جديد .

حضر المؤتمر الصحفى الدكتورة جميلة موسى رئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية ود. حلمى عمر رئيس هيئة المصل واللقاح ود. عبدالله ملوخية رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ود. محمود غراب المستشار العلمى للمؤتمر والدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية

وأدار الحوار عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى وسوف يستمر المؤتمر ٣ ايام وتتضمن اعمال المؤتمر مناقشة استراتيجية صناعة الدواء وطب المسنين وامراض ضغط الدم والجديد فى تشخيص امراض المفاصل .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ - نوفمبر ١٩٩٦

وزير الصحة والسكان:

استراتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة اتفاقية «الجات»

فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء للخارج

تشجيع صناعة الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية واجراء البحوث المشتركة

يراس الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء المؤتمر والمعرض الدولي للدواء والمستلزمات الطبية PHARMATICA 1 خلال شهر نوفمبر القادم لمناقشة صناعة الدواء فى مصر ومواجهة اتفاقية الجات ووضع استراتيجية دوائية لدخول القرن ٢١ مبتكرين ولسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى .

اعلن ذلك الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الدولى وادارة الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى

ان الدولة ستقف وراء صناعة الدواء انتاجا وتصديرا لفتح اسواق جديدة للادوية المصرية التى اصبحت منافسا قويا للادوية المستوردة واكد على ضرورة وصول الدواء الدعم الى مستحقيه ولا امل فى ذلك الا من خلال سياسة صحية شاملة تحدد الفئات المستحقة للدعم . واعلن الوزير: ان الحوار الذى يدور فى مثل هذه المؤتمرات الدولية هو الذى يصنع الرؤية المستقبلية فمهما اختلفنا او تخوفنا فان الرؤية الصحيحة هى القادرة على صنع المستقبل لصناعة الدواء فى مصر ندخل بها القرن الـ٢١ وتتمشى مع اتفاقية «الجات» ومع المتغيرات العالمية التى تمر بها

ونقل وزير الصحة تحيات الدكتور الجنزورى لصناعة الدواء فى مصر هذه الصناعة العريقة وامل مصر والمواطن المصرى القادر وغير القادر .

وقال وزير الصحة: ان الدواء ليس سلعة اجتماعية فقط بل يمثل اهتمام كل فرد من افراد المجتمع وانه خلال الفترة القادمة سوف يتم وضع سياسة دوائية رشيدة من خلال سياسة صحيحة متكاملة وان يقوم النظام الصحى بحل المشاكل الاجتماعية للدواء .

واشار الى: ان الدواء المصرى بخير ونحن مقبلون على تطور كبير فى هذه الصناعة ليس من ناحية السعر فقط فهذه نظرة ضيقة اما المنظار الحقيقى هو سياسة صحية تضمن البعد الاجتماعى بما لايؤثر على صناعة الدواء .واكد الوزير على ضرورة وصول الدواء المدعم الى مستحقيه وان السياسة الصحية الشاملة هى القادرة على تحديد هذه الفئات وانه يوجه الدعم لغير مستحقيه وعندما بدأنا نناقش الخطط الصحية وجدنا ان ادوية الانسولين والقلب والسرطانات مدعمة كما وجدنا ايضا بعض المضادات الحيوية فلماذا هذا الدعم ؟

ان صناعة الدواء فى مصر عملاقة وقطعت شوطا كبيرا فى التقدم والرقى وهى قلعة كبيرة حمت مصر فى كثير من الأزمات الدوائية وان شركات الدواء الوطنية تنتج حوالى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك باكثر من ٢ مليارات جنيه فاذا تم استيراد هذه الكمية من الخارج فيصل سعرها الى ١٣ مليار جنية وهذا غير مستطاع ويرهق كاهل الاقتصاد القومى تصبح صناعة الدواء هى صمام الامان الذى حمى المريض المصرى من الازمات .

واكد ان كل صناعة لها مقاييس ومعاملات وادوات تنمية تختلف من نظرة الوزير الى نظرة صناع الدواء ولكن هناك عناصر واستراتيجيات اساسية يجب ان ننظر اليها فان صناع الدواء هم اقدر العناصر لوضع هذا التصور وان الحكومة عامل مساعد فى ذلك .

واشار الى: ان الدولة تقف بقوة خلف صناعة الدواء إيمانا منها بقوتها وقدرتها على المنافسة العالمية وان صناعة الدواء قطعت شوطا كبيرا فى الجودة الشاملة وخلال الـ ٥ سنوات الماضية حيث تطور مذهل فى هذه الصناعة سواء من ناحية الجودة والفاعلية والامان وتطوير الدواء المصرى لا تقل عن معايير الجودة فى صناعة الدواء العالمية بل هناك شركات دواء مصرية تفوقت على معايير الجودة العالمية .

واشار الى: ان الصناعة الدواء كائن حى فيجب ان يكون لها أبعاد تصديرية وفتح اسواق جديدة فى الخارج من خلال سياسة تسويقية جماعية للادوية المصرية بخلاف الدخول فى صناعة الخامات الدوائية فان هذا يخلق بعدا جديدا وركيزة اساسية فى صناعة الدواء المصرية .

وقال انه خلال فترة السماح فى تطبيق اتفاقية «الجات» علينا التركيز على البحوث الدوائية حتى ندخل مرحلة تطبيق هذه الاتفاقية مبتكرين مبدعين ولسنا مقلدين فى الانتاج الدوائى وحان الوقت بان تقوم مجموعة من شركات الدواء مجتمعة بالبحوث الدوائية واستنباط خامات دوائية جديدة واضاف الوزير ان صناعة الدواء فى مصر لا شك انها تعانى من بعض المشاكل فيجب ان ننظر اليها بجد ووضع الحلول اللازمة حتى تستمر هذه الصناعة فى تقديم عطائها للمواطن المصرى وان تظل هذه الشركات فى حالة تنافس فالبقاء للاصلح .

وطالب بوضع قاعدة جديدة لتوزيع الدواء على المواطنين بحيث لا تحرم منطقة على حساب اخرى ووضع سياسة راسخة للتصدير والرقابة الجيدة ففى خلال الفترة القادمة سوف تصبح هيئة الرقابة الدوائية عنصرا نشطا فى الرقابة على الدواء لاستمرار الحفاظ على سمعته العالمية .

وقال: إننى كوزير للصحة مدين لشركات الدواء المصرى فكثير منها يقدر المسئولية بمصريته وقامت بإنتاج أصناف دوائية يحتاجها المريض المصرى رغم خسائرها فى إنتاج هذه الأصناف .

وعندما حدث نقص فى بعض الأصناف استجابت تلك الشركات بإنتاجه فورا.

واشار إلى انه خلال الفترة الماضية تم تحريك اسعار بعض أصناف الأدوية التى يقل سعرها عن ٤ جنيهات لتعويض بعض الخسائر التى تلحق بالشركات المنتجة والاستمرار فى إنتاجها فمثلا دواء يستورد من الخارج بسعر ٧ جنيهات وينتج محليا بسعر ٥٥ قرشا تم تحريك سعره لاستمرار الشركة فى إنتاجه وتوفيره للمريض بدلا من المستورد غالى الثمن . واشاد الوزير بشركات الدواء المصرية التى اتجهت إلى انتاج بدائل للأدوية المستوردة من الخارج غالية الثمن فهناك دواء يستورد من الخارج بسعر ٩,٥ جنيه تم إنتاجه محليا بسعر جنيهين فقط وغيره من الأصناف .

واكد على ضرورة تكريم صناع الدواء الشرفاء الذين قاموا بهذا العمل الإنسانى وان سعر الدواء لا يمكن إيقافه عند حد معين ولكن يجب وضع الضوابط التى تجعله «لا يفلت» من ايدينا وسوف نعلن عن أى زيادة فى أسعار الدواء ومبرراتها ونسبتها لتصبح الأمور والحقائق واضحة .

واكد على ضرورة التخزين الجيد للدواء حتى يصل الى يد المريض آمنا غير تالف أو فاقد فاعليته وسيتم وضع ارشادات على عبوات الدواء تحدد ضوابط التخزين الجيد.

إن توزيع الدواء يجب أن يخضع لأسس علمية مع مراعاة العدالة بين المحافظات وعدم تركيز الأدوية فى المحافظات الكبرى وان



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ - نوفمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسئوليتي كوزير للصحة توفير الدواء لعدد ١٧ الف صيدلية منتشرة في ربوع مصر .

وأشار الى: أن الدولة تشجع صناعة الخامات الدوائية وتضع كافة التسهيلات لذلك، وكذلك المستلزمات الطبية ذات معايير الجودة العالمية مثل صمامات القلب وأجهزة الفشل الكلوي و خلافه والدولة تشجع إنتاج اى مستلزم طبي يضفي البسمه على المريض المصري كما تشجع الصناعة الوطنية ذات المردود في السوق المحلية والعالمية ولكن نرفض مبدأ الاحتكار في الصناعة فإن يضربها ولن نسمح باحتكار اى منتج جديد .

وقال: ان سوق الدواء في مصر قوية فإن معايير الجودة هي الاساس لبقاء اى منتج وان السوق المصري يسمح بإقامة شركات دواء جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات ولكن في النهاية البقاء للأصلح .

وأكد على ضرورة وضع مفاهيم ومعايير جديدة لصناعة الدواء فمازال الدواء المصري منافسا قويا في السوق العالمي بل ان المريض المصري أصبح يصر على كتابته في التذكرجة الطبية.

وأكد على ضرورة التخصص في انتاج اصناف الأدوية بين الشركات لمزيد من التجويد وتوفيره بصفة مستمرة، والمشاركة في البحوث الدوائية والخامات الدوائية والدخول بها إلى القرن ٢١.

حضر المؤتمر الصحفي الدكاتورة جميلة قوس رئيس مركز التخطيط للسياسات الدوائية وحلمي عمر رئيس هيئة المصل واللقاح وعبد الله ملوخية رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ومحمود غراب المستشار العلمي للمؤتمر ولفيف من اساتذة كليات الطب والصيدلية وصناع الدواء.

فاروق عبدالمجيد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ - نوفمبر ١٩٩٦

مصادر رسمية يمنية:

تجمع اقتصادى للدول المطلة على المحيط الهندى

مواجهة آثار الجات وإزالة عوائق التجارة بين الدول الأعضاء

صنعاء - أ ش أ - يتم خلال شهر مارس القادم الاعلان رسميا عن قيام اكبر تجمع اقتصادى دولى يضم ٢٣ دولة تطل على المحيط الهندى وتصل الى ٤٣ دولة فى وقت لاحق.

وقال الدكتور احمد البشارى ممثل اليمن فى اللجان التحضيرية للتجمع والتى بدات اجتماعاتها منذ يونيو ١٩٩٥ ان التجمع يهدف الى العمل على التقليل من الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات والتى ستتحكم فى ٩٠ فى المائة من تجارة العالم لصالح هيمنة الدول الصناعية الكبرى.

واضاف ان من بين اهداف التجمع الجديد ازالة العوائق التى تحد من تبادل السلع والخدمات وتوسيع حجم التجارة والسياحة والاستثمارات والتبادل التكنولوجى والفنى بين الدول الاعضاء.

وذكر فى تصريحات صحفية نشرت امس فى صنعاء ان الدول العربية الاعضاء فى التجمع هى دول مجلس التعاون الست واليمن والعراق والصومال كما يضم التجمع ايضا عددا من الدول الآسيوية والافريقية من بينها الهند واندونيسيا والفلبين وجنوب افريقيا وتنزانيا واثيوبيا واستراليا ونيوزيلاندا.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٦

رؤية خبير

الشركات المتعثرة - المستثمر الرئيسى ومبادلة الديون بحقوق الملكية

استعرضت سلسلة من اعداد جريدة الاهرام الصادرة فى اكتوبر الجارى تصريحات لوزير قطاع الاعمال العام قوله ان من بين ٨٦ شركة تابعة خاسرة وهناك ٣٥ شركة تعانى من مشكلة الخسائر المزمنة، وان البحث جار لتصفية مديونياتها وهذه مشكلة. يضاف اليها مشكلة اخرى حيث تسعى وزارة قطاع الاعمال العام واللجنة الوزارية لشئون الخصخصة ايجاد حل لها وهى جذب المستثمر الرئيسى لشركات قطاع الاعمال بحيث يكون مستثمرا رئيسيا راغبا وقادرا على المشاركة الفعالة فى تطوير اداء تلك الشركات. ومن هنا لابد من حل مشكلة الشركات ذات الخسائر المزمنة الناتجة عن ضخامة حجم المديونية كما انه لامناص من تحسين اداء منشات قطاع الاعمال العام التى تمت خصخصتها والتى سيتم خصخصتها مستقبلا الا فى وجود مستثمر رئيس له مصلحة شخصية واهتمام ذاتى بالشركة وفى هذا الاطار يقدم الدكتور منير هندى استاذ الادارة المالية والمؤسسات المالية بتجارة طنطا بعض الاقتراحات ويؤكد فى البداية على:-

● ضرورة اعادة تقييم حالة وظروف تلك الشركات ذات الخسائر المزمنة لتحديد ما إذا كان من الممكن اصلاحها ام ان من الافضل تصفيتها، وذلك على ضوء اتفاقية الجات وتحدياتها المستقبلية للقطاعات النوعية التى تنتمى اليها تلك الشركات. وإذا كان البديل الاخير اى التصفية هو الاكثر ملاءمة، فلتتركز الجهود ليس على الاصلاح للهياكل المالية، بل على حل مشكلة العمالة والتصرف فى الاصول، حتى لو لم تكن قيمة تلك الاصول كافية لسداد ما على الشركة من مديونية.

■ الامر الثانى ان تجربة الدول التى سبقتنا فى مجال الخصخصة اكدت على انه ليس من الضرورى بل وقد لايكون من الانسب بذل الجهد والوقت وانفاق المال لاصلاح بعض الشركات المتعثرة فالعائد على الاستثمار من تلك العملية قد يكون سالبا أو ضئيلا بحيث لايبرر الجهد والوقت والمال المنفق وبعبارة اخرى قد يكون القرار الانسب هو بيع الشركة كليا او جزئيا لمستثمر رئيس يتولى امرها.

مبادلة الديون بحقوق الملكية

ويقترح الدكتور منير هندى اقتراحا يحقق هدفين فى وقت واحد وهو مبادلة الديون بحقوق الملكية الذى اخذ به فى تسوية مديونية الدول النامية للبنوك الاجنبية. ويضرب لذلك مثلا بشركة متعثرة مدينة بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لاحد البنوك المحلية، هنا قد يكون من الافضل للبنك بيع الدين لمستثمر قد يكون شخصا واحدا او اكثر راغبا فى امتلاك حصة فى راسمال الشركة، وعادة مايكون بيع الدين بخصم يصل الى ٢٠٪، ومع هذا سوف نفترض ان نسبة الخصم ١٠٪ فى ظل خصم ١٠٪ وهو اقل مايجرى عليه العمل يحصل البنك على تدفق نقدى يبلغ ٤٥ مليون جنيه، يمكن استثماره فى مجالات تدر عائدا حقيقيا وفعليا، ثم ماذا؟ فى ظل اتفاق مسبق بين الشركة والمستثمر الرئيسى تتحدد قيمة استبدال الدين بحصة راس المال أو لنفترض انه اتفق على حصة فى رأس المال بقيمة قدرها ٤٨ مليون جنيه، وبهذا الاسلوب تكون المشكلة قد تم حلها



باسلوب حقق المكاسب لكل الاطراف كالاتى:

■ الشركة تم تسوية ماعليها من ديون قيمتها ٥٠ مليون جنيه مقابل حصة فى رأس المال قيمتها ٤٨ مليون جنيه محققه وفورات قدرها ٢ مليون جنيه ومتخلصة من عبء المديونية.

■ المستثمر الرئيسى حصل على حصة فى راسمال الشركة بقيمة قدرها ٤٨ مليون جنيه، فى مقابل قيمة مدفوعة لشراء دين، على الشركة بمبلغ قدره ٤٥ مليون جنيه اى وفورات قدرها ٣ مليون جنيه

■ وزارة قطاع الاعمال العام قدمت اغراء يضاف الى مايمكن ان تقدمه من إغراءات لتيسير مهمة جذب مستثمر رئيسى.

■ البنك اضاف الى موارده تدفقا نقديا فعليا قدره ٤٥ مليون جنيه يولد عائد فعلى يتوقف على الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بدلا من ارصدة دفترية قيمتها ٥٠ مليون جنيه يتولد عنها عائد دفترى لايتحقق على ارض الواقع.

ولا ينبغى ان نستنتج من ذلك ان البنك هو الخاسر الوحيد، فهذا استنتاج غير مقبول على ضوء التسوية المقترحة فالتدفق النقدى الفعلى وليس الارصدة النقدية هو الذى يولد الارباح، وان الجزء المتنازل عنه من رصيد الدين قد يمكن تعويضه من عائد استثمار تلك التدفقات .

كذلك فإن القول بان البنوك التجارية لايمكنها التنازل عن جزء من قيمة الدين على اساس انه جزء من اموال مودعين هو قول مردود عليه. فالخصم قد لايمثل سوى جزء من الفوائد وغرامات التاخير، فضلا عن ان التنازل عن جزء من رصيد المديونية فى سبيل تسوية نهائية، هو امر متعارف عليه فى الاعراف المصرفية والدليل على ذلك البنوك الاجنبية التى تنازلت عن جزء من ديونها المستحقة على بعض الدول بمقتضى مبادلات المديونية بحقوق الملكية، وان الخصم قد وصل فى بعض الاحيان الى اكثر من ٢٠٪ من رصيد الدين. يضاف الى ذلك ان البنوك التابعة لقطاع الاعمال العام - وهى بيت القصيد - لا تملك اليات اعلان الافلاس فإعلان افلاس منشآت قطاع الاعمال العام بسبب عبء الديون قد يكون اجراء غير مقبول سياسيا على الاقل بسبب مصير العماله، خاصة إذا كان خروج المنشاة من كبوتها مرهون بتخفيف عبء الديون. يضاف الى ذلك إعلان الافلاس قد لا يكون هو الالية التى تخدم مصلحة البنك - فنصيب البنك فى اموال التصفية - خاصة فى حالة الشركات المتعثرة قد لايكفى لتغطية رصيد الدين.

ان مبادلة الديون بحقوق الملكية هى اليه فعاله لحل ظاهرة عبء المديونية يتحقق فى ظلها المكاسب للجميع رغم مصالحهم المتعارضة، فضلا عن انها استراتيجية مجربة اختبرت على ارض الواقع.



بتكليف من «الأمم المتحدة» و«منظمة التجارة العالمية»

«عربى».. يضع نظاما عالميا جديدا لمهنة المحاسبة يعطى فرصا أكبر للدول النامية فى مواجهة المتقدمة

□ القاهرة ـ عاطف فهيم:

أقرت «الجات» ضرورة ازالة الحواجز والعقبات غير المنصفة فيما يتعلق بتجارة الخدمات وبصفة خاصة ما يتعلق بانتقالها عبر الدول.. ومن اهم هذه العقبات الاعتراف بالمؤهلات المحاسبية للدول الاخرى، وتنفيذا لقرار الأمم المتحدة بهذا الشان وعملا بما جاء فى اتفاقية «الجات» فقد دعت الأمم المتحدة ممثلة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» إلى مؤتمر موسع شهدته جنيف الاسبوع الماضى وضم خبراء دوليين كفريق استشارى يقدم توصياته فى هذا الصدد للأمم المتحدة ولمنظمة التجارة العالمية بهدف وضع خطة متكاملة لإقامة نظام عالمى حول التعليم المحاسبى وامتحانات المحاسبين القانونيين وتأهيلهم وترخيصهم.

«العالم اليوم» حاورت فى القاهرة «طلال ابو غزالة» رئيس فريق الخبراء الدوليين فى مؤتمر الامم المتحدة بجنيف وعضو مجلس إدارة الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين حول نتائج هذا المؤتمر الدولى وتوصياته فى ضوء المتغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة على الساحة العالمية.

قال «طلال ابو غزالة» بداية لابد من التوضيح باننى فى عام 1993 وبصفتى رئيسا لدورة مجموعة خبراء العمل بين الحكومات حول المعايير الدولية للمحاسبة واعداد التقارير والإبلاغ التابع لامم المتحدة، ورئيسا لمؤتمر الامم المتحدة للتعليم المحاسبى فقد تقدمت لهذين المؤتمرين الدوليين بخطة متكاملة لوضع نظام عالمى للاعتراف بالشهادات المحاسبية المتبادلة بين جميع الدول حيث ان الدول المتقدمة كما هو معروف لا تعترف بشهادات الدول الاخرى.. وقد اعتمد المؤتمران الدوليان الخطة التى تقدمت بها، وفى مؤتمر جنيف الذى انتهى مؤخرا والذى ضم خبراء دوليين من جميع قارات العالم بالاضافة إلى ممثل المنظمة العالمية للتجارة وممثل الاتحاد الدولى للمحاسبين.. فقد تقدمت لهذ المؤتمر الدولى بصفتى رئيسا له ورئيسا للمجمع العربى للمحاسبين باوراق عمل تشكل خطة اولية لسير عمل اللجنة الرئيسية والتي تضم خبراء العالم وتشكيل لجان أخرى منبثقة تتولى كل منها جزءا من برنامج العمل بهدف تقديم تقرير شامل إلى المؤتمر الدولى القادم الذى دعوت لانعقاده فى فبراير القادم، فى نيودلهى، ويستطرد «طلال ابو غزالة» مؤكدا ان أهمية الذى تقدمت به تكمن فى أنه سيضع بالفعل نظاما موحدا للمؤهلات المحاسبية يلتزم العالم كله متقدما وناميا باحترامه بعد ان يتم اعتماده من الامم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، والاهمية تتمثل فى ان وضع معيار واحد للاعتراف بالشهادات، إذا استوفته أى جميعة مهنية أو دولة التزمت جميع دول العالم بقبوله والسماح لحامله بممارسة العمل فى أى دولة اخرى دون اى معوقات. ويوضح «طلال ابو



غزالة» إذا اعتبرنا مثلا أن المجمع العلمي العربى للمحاسبين القانونيين استطاع ان يستوفى شروط الاعتراف الدولى حسب المعايير التى سيتم الاتفاق عليها.. فإن حامل لقب «محاسب قانونى عربى» «ACPA» يجب أن تتيح له دول العالم حرية تقديم خدماته المهنية على قدم المساواة مع مواطنى الدول نفسها، وذلك ينطبق على اى مؤهل آخر يعتبر معترفا به فى ظل النظام الذى سيوضع وتقره منظمة التجارة العالمية والامم المتحدة.
وهذه أول مرة فى تاريخ المهنة على مستوى العالم باسره يعالج هذا الموضوع الشائك الذى ظلت تقاومه بعض الجهات والجمعيات والدول المتقدمة لكى تستمر فى قيادتها باعتبار ان مؤهلاتها هى الوحيدة المقبولة دوليا.

وردا على سؤال حول امكانية التواصل بين مؤتمر جنيف والمؤتمر المحاسبى العربى الدولى الرابع الذى سيعقد فى لبنان برعاية رئيس الوزراء «رفيق الحريرى» قال «طلال ابو غزالة» إن مؤتمر بيروت سيركز على اهمية التأهيل والتعليم المحاسبى وضرورة وضع خطة عربية موازية للخطة العالمية لكى لا نتخلف عن العالم فى استيفاء متطلبات التأهيل.. كما يهدف المؤتمر لوضع برنامج عمل متكامل لتحضير المحاسب القانونى العربى وبالذات من خلال المؤهل الذى يمنحه المجمع العربى للمحاسبين «ACPA» ليكون مؤهلا متطابقا ومنسجما لما سيتطلبه النظام العالمى الجديد بحيث نكون فى مقدمة المؤهلات التى سيعترف بها دوليا.

وعن التنسيق العربي فى مجال مهنة المحاسبة.. اشار «طلال ابوغزالة» صراحة إلى انه لا يوجد أى تنسيق فى هذا الصدد على المستوى الرسمى لأن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذى أنشيء فى القاهرة برعاية من جامعة الدول العربية وانتقل لبغداد على أثر توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» نشأ نزاع حول عودته إلى القاهرة فى اعقاب حرب الخليج مما أدى إلى وجود مقرين للاتحاد وبنفس الاسم احدهما فى القاهرة والأخر فى بغداد، ولهما امينان عامان ينادى كل منهما بشرعية مقره..
وانقسم الاعضاء فيه من جميعات عربية بين المقرين وبين الشرعيتين المتنازع عليهما مما شكل نكسة وشللا لهذا الاتحاد ككل، ونحن كعرب احوج ما نكون فى هذه المرحلة الدقيقة للتضامن والتكتل لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية ولمواكبة اى مستحدثات على الساحة العالمية ولدعم الطفرة الهائلة التى يشهدها اقتصادنا العربى حاليا.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ - نوفمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجموعة الـ١٥ ومؤتمر سنغافورة

على الرغم من القضايا العديدة التى يحفل بها المجتمع الدولى، إلا ان المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده فى سنغافورة ، خلال الفترة القادمة، يعد من اهم واخطر هذه الاحداث على الاطلاق. ولا يرجع السبب فى ذلك الى الدور الجديد المنوط بالمنظمة القيام به على ساحة التجارة العالمية ، ولكن وهو الاهم لأنها سوف تضع على مائدة البحث قضايا جديدة ومتعددة، سوف تؤثر كثيراً على عملية التنمية فى العالم الثالث مثل التجارة والبيئة او التجارة والعمالة .. الخ. بالاضافة الى انها سوف تقوم بدراسة وتقويم الاثار الناجمة عن اتفاقات دورة أورجواى بعد عامين من دخولها حيز التنفيذ الفعلى لمعرفة الى اى مدى اثرت على حركة التجارة الدولية ككل وعلى الاوضاع الاقتصادية فى العالم الثالث على وجه الخصوص . بغية إعادة النظر فى بعض الامور التى يثبت عدم ملاءمتها للواقع المعاش بالفعل .

من هنا فقد احسن قادة مجموعة الخمس عشرة، التى عقدت اجتماعاتها مؤخرا فى مرارى، بوضع هذه القضية على بساط البحث العلمى الدقيق، وتنبيه البلدان الاخرى إلى خطورة المؤتمر الوزارى القادم، وبالتالى ضرورة اعداد العدة لمناقشات وحوارات مستفيضة لمجابهة هذه التطورات ، او على الاقل وضع الاطر الملائمة والمناسبة للتعامل معها، بما يضمن الحفاظ على المصالح التنموية لهذه البلاد . وهو ما يتطلب المتابعة والرصد الدقيق لهذه التطورات ووضع جميع البدائل المحتملة، مع ضرورة توحيد جهود العالم الثالث فى جبهة واحدة تتفاوض ككتلة موحدة، مع البلدان الصناعية الكبرى التى بدأت بالفعل خطوات التنسيق فيما بينها.

ولعل اجتماعات مجموعة الـ ١٥ تعتبر الخطوة الاولى التى يجب ان تتلوها خطوات سريعة ومتعاقبة لتنسيق المواقف بين اطراف العالم الثالث ككل ، والخروج من مؤتمر سنغافورة القادم بما يحقق المصالح التنموية لها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩٦

محمود عبدالعزيز يطالب باتفاقية «جات» عربية

□ بيروت - أ ش أ

دعا محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية فى كلمته أمام مؤتمر المصارف العربية فى بيروت إلى الاستعداد الجاد لمواجهة التحولات الجذرية والمتغيرات الاقليمية المتمثلة فى الاتجاه نحو حل الصراع العربى الاسرائيلى وتبنى سياسات جديدة للاصلاح الاقتصادى.



محمود عبدالعزيز

واضاف أنه مالم تستعد الدول العربية وتؤهل اقتصادياتها لتصبح لها دورها الفاعل اقليميا ودوليا من خلال دعم التعاون العربى - العربى فلن تتحول هذه التحولات إلى فرصة حقيقية لصالح العرب.

وأكد على ضرورة البدء فورا بصياغة اتفاق جات عربية تسبق الجات الدولية مشيرا إلى أن هذه الدعوة قد لقيت صداها بقرار القمة العربية التى عقدت مؤخرا فى القاهرة بالاتجاه لانشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى مؤكدا أهمية المصارف العربية فى دعم التوجه نحو الاصلاح الاقتصادى أو خطط الاعمار والتنمية.

كما دعا المصارف العربية للتحرك لتدعيم قدراتها التنافسية فى اطار استراتيجية واضحة ومسايرة الاتجاه العالمى نحو تكوين وحدات مصرفية عملاقة من أجل انعاش النشاط الاقتصادى فى المنطقة العربية.

وقد بدأ المؤتمر فى مناقشة الابحاث والدراسات المقدمة من عدد من الوفود العربية والتى تتركز حول واقع وآفاق الاقتصاد العربى نحو استراتيجية جديدة للتعاون العربى والتحولات فى الصناعة المصرفية العربية وتحديث الانظمة المالية والمصرفية وتحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية.



المصدر: الأهـــرام

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٦

عرب المتوسط وآليات التعاون الإقليمى

بقلم: أحـــمد نـافع

تسعى الدول العربية حثيثا للاندماج فى الاقتصاد العالمى. فبعد ١٠ سنوات يبدأ سريان اتفاقية «الجات» التى تعنى فتح أسواق دول العالم أمام المنافسة القادمة من الخارج، ومع حلول العام ٢٠١٠ يبدأ قيام مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبى فى إطار المشاركة العربية الأوروبية.

ويفرض الحدثان - ضمن تطورات أخرى - على الدول العربية سرعة تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها، وهو الأمر الذى دعا إليه الملوك والرؤساء العرب فى قمة القاهرة التى عقدت فى يونيو الماضى، حينما أكدوا ضرورة قيام منطقة تجارة حرة عربية وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى. ويعنى هذا القرار المهم أن الدول العربية مدعوة للدخول فى اتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية كتلة واحدة، عملا على الإفادة من العلاقات العربية الأوروبية المتميزة حتى ولو كانت هذه الدول غير مطلة على البحر المتوسط.

فالتكامل سيدعم العلاقات بين مجموعة الأسرة العربية ودول أوروبا كلها فى إطار اتفاقيات المشاركة الموقعة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى. كما يشكل القرار اعتقادا راسخا بأن «العولمة» مسار لا رجعة فيه لما تطرحه من تحديات ورهانات كبيرة توفر فرصا للمجموعة البشرية للانصهار فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد، والسعى إلى صيانة مصالحها وخدمة أهدافها التنموية تجنبا لمخاطر الانزواء والتهميش.

وتتحمل الدول العربية المطلة على المتوسط مسئولية كبرى فى تجسيد رؤية شاملة تتيح لكل الأطراف المعنية الانخراط النشيط فى حركة العولمة والمساهمة الناجحة والبناءة فيها. فدول جنوب المتوسط تحتل المنطقة المواجهة للاتحاد الأوروبى الذى يعطى لعلاقته بتلك المنطقة اهمية خاصة لأسباب استراتيجية وأمنية واقتصادية واجتماعية، ويشارك بفاعلية بضمان استقرار تلك المنطقة. وبمعنى آخر فإن على دول جنوب المتوسط أن تستثمر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى - الذى يريد عقد اتفاقيات مع الدول العربية المتوسطية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادى معها - فى السعى الحثيث للتكامل الاقتصادى العربى الذى لايمكن بدونه مجابهة التحديات التى تطرحها المتغيرات الدولية المتلاحقة تتقدمها عولمة الاقتصاد.

وقد كان دور دول جنوب المتوسط مثار اهتمام كبير فى الندوة العالمية التى عقدتها تونس أخيرا حول عولمة الاقتصاد فى مناسبة الذكرى التاسعة للتحول (تولى الرئيس زين العابدين بن على المسئولية)، وكانت تونس فى مقدمة الدول الداعية للمضى قدما فى اتجاه العولمة، وتقديم المبادرات الكفيلة بالمساعدة فى انشاء اطار ملائم للبلدان المتوسطية لتحقيق تنمية متضامنة، وتعزيز قدرتها على استغلال الفرص ومجابهة التحديات.

وفى اشارة إلى هذا الدور وارتباطه الوثيق بالمتغيرات الدولية قال الرئيس التونسى فى افتتاح الندوة: تصورنا للعولمة ينبع من اعتقادنا بأنها المآل الطبيعى لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية اتصالية، وتحرير للاقتصاد والتجارة الدولية، وتفاعل للثقافات وتلاقحها، وهو ما حول العالم إلى «قرية صغيرة» متفتحة على مختلف مكوناتها، فكانت تونس أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط يوقع على اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبى (فى ١٧ يوليو ١٩٩٥)، ويعتبر أبرام هذا الاتفاق خيارا استراتيجيا سياسيا واقتصاديا، يبرز حرصنا على الانخراط الفاعل فى الاقتصاد العالمى والتفتح على المنطقة الأوروبية المتوسطية. ثم قال: إن الانصهار الفاعل فى العولمة يقتضى ترتيب البيت من الداخل، كما أن نجاح الفضاء الأوروبى المتوسطى يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية لدعم التنمية المشتركة.

والواقع أن الرئيس التونسى لمس أهم متطلبات اندماج دول جنوب المتوسط فى الاقتصاد العالمى، بما يكسبها القدرة على مواجهة ضغط المديونية ونقص الاستثمار ومحدودية التكنولوجيا. وهنا تبرز أهمية العمل العربى على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى مدخلا للانفتاح على مختلف التكتلات العالمية الكبرى - فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وجنوب شرق اسيا وأمريكا الجنوبية - ومدخلا فى الوقت نفسه للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وفى ظل التوجه نحو عولمة الاقتصاد فإن العلاقات بين دول المتوسط - وهى ليست منفصلة عن العلاقات العربية العامة - تفرض توخى استراتيجية شاملة ومتكاملة ترعى تيسير التبادل

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريـخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٦

ودعم الانتاج والتغلب على الانعكاسات السلبية لحركة التبادل الحر، وخاصة برمجتها فى اطار خيارات بعيدة المدى قادرة على تخطى هذه الصعاب.

وفى هذا المجال نسترشد بافكار رائدة ساقها فى الندوة سعيد بن مصطفى وزير الدولة التونسى للشئون الخارجية فى تصوره للعلاقات بين بلدان المتوسط فى ظل عولمة الاقتصاد. فقد اكد أن الأمن والاستقرار فى المتوسط يكتسبان أهمية قصوى لامريكا وأوروبا وبلدان شرق أسيا، وهو ما يدعو هذه الأطراف للعمل على تنمية ربوع المتوسط مساهمة فى تحقيق اهداف الامن والاستقرار.

واستعرض الوزير التونسى المشاكل القائمة بالمتوسط، مؤكدا ضرورة تسوية النزاعات والتحسب للمخاطر الناجمة عن تعثر مسيرة السلام فى الشرق الأوسط. كما ذكر بالخلافات المتعلقة بالموارد المائية والطاقة والمخاطر الناجمة عن تطور مخاطر الارهاب والجريمة المنظمة التى تتجاوز حدود البلد الواحد. وقد اقترح سعيد بن مصطفى جدول أعمال للمتوسط يتكون من ٤ محاور:

١ ـ فيما يتعلق بالمحور التنموى، دعا إلى ايجاد اليات ومبادرات لفائدة جنوب المتوسط شبيهة بتلك التى سخرها الاتحاد الأوروبى فى تعامله مع أوروبا الوسطى والشرقية، أو كتلك التى وقع تسخيرها فى المناطق الاقتصادية المماثلة فى أسيا وامريكا، اضافة إلى حل مشكلة الديون من خلال انشاء بنك متوسطى للاستثمار والتنمية.

٢ ـ وفيما يتعلق بالمحور الاجتماعى والثقافى، فقد أوضح أن العولمة ستزيد فى توحيد سوق العمل فى المتوسط، وستتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والأمنية لتحدث ضغوطا هائلة تدفع للهجرة نحو مناطق الحركية الاقتصادية، ولأن المشاركة الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر تظل الحل الأمثل لتحدى الهجرة، ولايقل الجانب الثقافى فى اهميته عن المكونات الأخرى لبناء «المجال المتوسطى»، باعتبار مساهمته فى اثراء القيم الكونية والحضارة الانسانية.

٣ ـ وحول المحور الأمنى السياسى، دعا إلى التزام جميع الأطراف بتسوية النزاعات والتوترات بالطرق السلمية وإلى توخى استراتيجية مشتركة لمقاومة التطرف والارهاب والجريمة المنظمة.

٤ ـ اما فيما يتعلق بالمحور المؤسساتى، فقد أوضح ضرورة وضع اليات وهياكل مرنة، مفتوحة على كل الأطراف المتوسطية بدون استثناء، تسمح بتبادل المعلومات والتشاور والتصور المشترك، حتى يصبح البناء المتوسطى لا مشروع البلدان والدول والاحزاب فقط، بل وكذلك مشروع الشعوب والجهات والمدن والشركات والمؤسسات والجمعيات.

وقد كانت هذه الافكار مجال نقاش متعمق فى الندوة انتهى إلى اقتراحات عديدة تستهدف جعل البناء المتوسطى قطبا لا محيد عنه فى ظل العولمة. وكانت هناك اقتراحات يمكن بحث تنفيذها فى ضوء مصالح الدول العربية بجنوب المتوسط، مثل: انشاء صندوق متوسطى للمشاريع الكبرى والمتوسطة، وانشاء بنك متوسطى للاستثمار والتنمية، وابرام ميثاق متوسطى لحماية المهاجرين، ووضع التنمية الاجتماعية فى مقدمة اهتمامات المنظمات العالمية النقدية منها والمالية، ودعم الحوار الحضارى والثقافى بين البلدان المتوسطية، الرامى إلى مزيد من التسامح فى المنطقة.

كما كان هناك اقتراحان يدعو أحدهما لانشاء منظمة للتعاون والأمن فى المتوسط بينما يدعو الثانى لايجاد اطار دائم للحوار بين جنوب المتوسط وشماله، وكلاهما غير مرغوب فيه فى المرحلة الحالية. ذلك أن معظم الدول العربية المتوسطية ترى أن علاقة المشاركة التى جسدها «اعلان برشلونة» الذى صدر فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٩٥ عملية تعاون وتنسيق فيما بين دول البحر المتوسط على ضفتيه الشمالية والجنوبية، وإذا كان المقصود اضفاء الطابع المؤسسى على هذه العملية وايجاد اليات لها فإنه من غير الصالح حاليا ربطها باطارات محددة قبل أن تتطور الامور ايجابيا وتتحقق التسوية السلمية الشاملة فى المنطقة العربية بما يضمن استقرار الأوضاع فى حوض المتوسط كله.

وكانت الدول العربية حريصة فى مؤتمر برشلونة على إرساء المشاركة على أسس ترعى مصالح الجانبين، وليس من مصلحة السلام والاستقرار الحديث عن هياكل اقليمية لا تستند إلى اسس سياسية تتصل بتسوية الخلافات القائمة بين دول الاقليم. كما أن الاعتقاد العربى الراسخ هو ان أى تصور خاص بالتعاون الاقليمى يجب ان يرعى طبيعة المنطقة العربية وتصوراتها لمستقبلها حيث تتطلع الدول العربية لاداء رسالتها الانسانية عندما تتم التسوية السلمية الشاملة.

وقد اوضح الأهرام من قبل ان المنطقة لا تعيش فى فراغ فهناك اطر قائمة بالفعل لا مناص من الاستناد اليها فى ايجاد صيغ لترتيبات التعاون، وعندما يتم حل المشكلات السياسية والعسكرية القائمة لن تكون هناك حاجة لمحاولة إعادة هيكلة النظام الاقليمى كله على نحو يؤدى الى مشكلات اكثر مما يؤدى الى حلها، فهذا المنطق الذى اتبع من قبل تاريخيا قد أوجد مشكلات لا تزال قائمة حتى الآن، والرأى الغالب ان انسب الآليات المحققة لأهداف المشاركة الأوروبية المتوسطية هى تلك التى أرساها مؤتمر برشلونة، فهناك أمانة عامة مؤقتة تقوم بأعمالها وهناك اللجنة الأوروبية التى تدير الحوار فيما بين الدول العربية والأوروبية وهناك اللجنة التوجيهية التى تضع خطط اجتماعات اللجان المختصة.

وللتذكرة فإن عملية برشلونة تتكون من ثلاث سلات: الأولى أمنية وسياسية، والثانية اقتصادية وتجارية تتحدث عن تجارة حرة متوسطية مع حلول عام ٢٠١٠، ثم سلة الشئون الثقافية والاجتماعية والانسانية التى تتحدث عن حقوق الانسان ووضع المرأة ومنع الادمان. ولكل سلة اجتماعات قطاعية تتم وفقا لخطة زمنية تضعها اللجنة التوجيهية الأساسية التى تمثل فيها كل دول المتوسط، وتعد هذه اللجنة واحدة من أهم الآليات التى ارستها عملية برشلونة.

وثمة امر آخر لاينبغى تجاهله هو أن الاتفاق تم فى اطار برشلونة على انشاء «مجموعة الثمانية» التى تتولى تنسيق مواقف الدول العربية جنوب المتوسط، وتضم المجموعة تونس ومصر والجزائر والمغرب والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان» كما تضم موريتانيا بصفة مراقب. ويمكن عرض فكرة انشاء منظمة للتعاون والأمن على هذه اللجنة التى تعد احدى اليات برشلونة لابداء الرأى فيها بصفة رسمية. فالفكرة لا تلقى قبولا من معظم الدول العربية التى تحبذ التدرج فى بعض خطط التعاون الاقليمى حتى لاتستبق مفاوضات التسوية النهائية على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية بما يتفق مع مرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية. ودليل ذلك هو تحفظ عدة بلدان عربية على المقترحات الاوروبية التى قدمت فى برشلونة للاسراع فى مشروعات التعاون الاقليمى (بين دول المتوسط) فى مجال الادارة المشتركة لمصادر المياه والبنى الأساسية، لأن هذا يعطى لاسرائيل بصفة خاصة حقوقا لاتستحقها فى التدخل فى مجال إدارة المياه العربية التى تسيطر عليها بسلطة الأمر الواقع وهى سلطة الاحتلال.

والواقع أن دول جنوب المتوسط تسير قدما فى تطوير وسائل مقاربتها لتحقيق أهداف المشاركة المتوسطية التى أصبحت مدخلا مناسبا لمرحلة مهمة من مراحل نموها الاقتصادى تؤهلها للعمل على عدة جبهات فى وقت واحد. ومن هذه الوسائل عملها فى اطار الاقتراح المصرى الداعى لانشاء منتدى «البحر الابيض المتوسط» وفى خلال اسبوع واحد سيعقد فى تونس اجتماع لبحث الشق الثقافى للمنتدى، الأمر الذى يعد بداية منطقية يمكن البناء عليها وفقا للتطورات والمستجدات الاقليمية والدولية، ولا سيما فيما يتعلق بمسيرة السلام على مختلف مساراتها.

إذن، فثمة افاق رحبة لدور عرب المتوسط، سواء فى تعزيز التعاون العربى الخالص أو تعزيز التعاون العربى مع الدول المتوسطية الاوروبية، ولعل الية التنسيق والتشاور ـ مجموعة الثمانية ـ تمثل خطوة نوعية تجسد الوعى بمدى اهمية التنسيق العلمى والمدروس فى مواجهة تنسيق مقابل ممثل فى الاتحاد الاوروبى، الذى يملك تصورات محددة واضحة ومتناغمة لقضايا التعاون والتنمية المتوسطية وفقا لأولويات ومصالح دول الشمال فى المرتبة الأولى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٦

لجنة الصناعة بالشورى :

الاستفادة بالمرحلة الانتقالية لصناعة الدواء قبل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية

الانتاج المحلى يغطى ٩٣٪ من الاستهلاك .. واستمرار التسعير ضرورة

أوضح تقرير للجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى أن نسبة الدواء الذى سيتأثر باتفاقية الملكية الفكرية لايتجاوز ٦ بالمائة من إجمالى الأدوية المنتجة محليا .

أوصى التقرير بالتمسك بالمرحلة الانتقالية الممنوحة لمصر والدول النامية البالغة عشر سنوات مؤكدا أن التعجيل بتطبيق اتفاقية (الحماية الفكرية) حاليا سيؤدى إلى إحداث فوضى فى رفع الدعاوى القضائية لحماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع من قبل الشركات الدولية متعددة الجنسية على الشركات الوطنية .

أشار إلى أن فتح السوق المصرى لهذه الشركات فى مجال صناعة الدواء سيضع الصناعة المحلية فى منافسة لاتقدر عليها ويتولى الوضع الاحتكارى لهذه الشركات ويؤدى بالتالى بالارتفاع المتوالى فى أسعار المنتجات الدوائية وهو ما أكدته تجربة كندا والهند حيث بلغت معدلات الزيادة فى أسعار الدواء أضعاف الأسعار

وطالب التقرير بضرورة وضع خطة قومية للاستفادة من المرحلة الانتقالية وتطوير صناعة الدواء لإمكان مواجهة الالتزامات الدولية عند دخول الملكية الفكرية حيز التنفيذ .

وأكد التقرير على أهمية التنسيق بين الشركات الوطنية لتنظيم عملية الاندماج بهدف خلق كيانات قوية قادرة على البحث العلمى والمنافسة .

وأشار التقرير إلى أن الصناعات الدوائية الوطنية تغطى قرابة ٩٣ فى المائة من استهلاك الدواء فى مصر والذى قارب على ثلاثة مليارات جنيه سنويا . وينتجها حوالى ٣٠ مصنعا

وأكد التقرير أن أسعار الدواء محكومة بالتسعير الجبرى عن طريق وزارة الصحة ولايصرح إطلاقا بتداول أى مستحضر إلا بعد تسعيره جبريا



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٦

متطلبات تحرير التجارة الاقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وأكد السيد/ محمد محمد أبو العينين فى كلمته أمام المؤتمر الاقتصادى على أن تحرير التجارة الاقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتطلب اسسا مهمة هى السلام الشامل والعادل، وتنمية القطاع الخاص بحيث يكون قادرا على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الطبيعية فى دول المنطقة، وتوفير إطار اقتصادى كلى مستقر، وتطوير الأطر القانونية والسياسات التجارية والآليات المتصلة بتحرير التجارة الاقليمية.

واوضح فى كلمته مسئولية أعضاء البرلمان المصرى وممثلى مجتمع رجال الأعمال ودورهم الذى أصبح ذا أهمية حيوية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأعرب السيد محمد محمد أبو العينين فى نهاية كلمته عن اعتقاده انه من الضرورى ان تتكامل الرؤية المستقبلية التى يضعها رجال الأعمال العرب، حيث انه بالرغم مما حققته المنطقة من انجازات وماقدمته من حوافز ضريبية وجمركية كبيرة لاستقبال رءوس الأموال إلا انه لم تعط مميزات داخلية لدول المنطقة على غيرها لتشجع تدفق الاستثمارات والتى ارى انها قد تكون فى تكامل الجانب البحثى الاقليمى وتكامل انظمة البنوك وكذلك توحيد قوانين وضرائب ورسوم النقل البحرى وعقد اتفاقيات خاصة بالاستثمار والضرائب ووجود صيغة عربية موحدة للتعامل مع متطلبات الجات والاتفاقيات الدولية بالاضافة للتكامل الإعلامى لدول المنطقة الذى سوف يزيد من فعاليات المؤسسات الموجودة بالفعل.

٠٠٠٠٤٦٦

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٦

مصر: مطالبة شركات الدواء بالاستفادة من المرحلة الانتقالية

■ القاهرة - «الحياة» - اوضح تقرير اعده مجلس الشورى المصري عن صناعة الدواء ان اتفاق الملكية الفكرية لن يؤثر في اكثر من ستة في المئة من اجمالي الأدوية المنتجة في مصر.

وطالب التقرير بضرورة التمسك بالمرحلة الانتقالية الممنوحة لمصر والدول النامية، وهي عشر سنين، معتبراً ان التعجيل في تطبيق اتفاق الحماية الفكرية حالياً سيحدث فوضى في رفع الدعاوى القضائية لحماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع من جانب الشركات الدولية المتعددة الجنسية على الشركات الوطنية.

واشار التقرير الى ان فتح السوق المصرية امام الشركات الدولية المتعددة الجنسية في مجال صناعة الدواء سيضع الصناعة المحلية في منافسة لا تقدر عليها، مما يعزز الوضع الاحتكاري لتلك الشركات ويؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات الدوائية نتيجة غياب المنافسة المتكافئة، بمعدل يزيد على خمسة أو ستة اضعاف الاسعار الحالية.

ودعا التقرير الى وضع خطة قومية للاستفادة من المرحلة الانتقالية الممنوحة في اتفاق الملكية الفكرية وتطوير صناعة الدواء في مصر لمواجهة الالتزامات الدولية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وشدد على اهمية التنسيق بين الشركات الوطنية لتنظيم عملية الاندماج لاقامة كيانات قادرة على البحث العلمي والمنافسة.

وحذر من الاخطار التي تترتب على التطبيق الفوري لاتفاق الحماية الفكرية، وذلك بعد التجربة التي خاضتها كندا وكلفتها بين ٤ و٧ ملايين دولار.

واشار التقرير الى ان الصناعات الدوائية الوطنية تغطي نحو ٩٣ في المئة من استهلاك الدواء في مصر الذي قاربت قيمته ثلاثة بلايين جنيه (٨٨٤ مليون دولار سنوياً).

يذكر ان في مصر ٢٠ مصنعاً للأدوية تتوزع بين القطاعين العام والخاص ومنها الاستثماري والمصري - الاجنبي المشترك والاجنبي مئة في المئة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٦

مسئول باللجنة الأوروبية:

انضمام الصين لمنظمة التجارة فى صالح العالم

□ هونج كونج - رويتر:

أكد السير ليون بريتان نائب رئيس اللجنة الاوروبية أمس ان انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية مازال يحتاج لمفاوضات صعبة لكنه اضاف ان هذه الخطوة ستكون «فى صالح العالم».

وقال بريتان انه سيتعين على الصينيين ان يقبلوا الالتزامات خلال فترة من الزمن ونحن لانتحدث عن فترة غير محددة الأجل لـذا فستكون هناك مساومات صعبة.

وكان بريتان قد قال فى بكين يوم الجمعة الماضى ان الصين تعهدت بتأييد المقترحات الاوروبية بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على أن تقبل أهم الالتزامات فى البداية وبقية الالتزامات خلال فترة من الزمن.

واضاف انه عرض ذلك على الامريكيين ويأمل فى ان يوافقوا على ذلك وأن يتم استئناف المفاوضات على نحو اسرع وعلى مستوى أعلى.

وتسعى بكين للانضمام لمنظمة التجارة على أساس انها دولة نامية مما يفرض عليها شروطا ايسر لكنها تواجه رفضا من جانب واشنطن التى تقول ان الاقتصاد الصينى ضخم للغاية.

ويزور بريتان هونج كونج لحضور المنتدى الاقتصادى العالمى الذى بدأ اعماله أمس ويستغرق ثلاثة أيام.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦

الجات.. والبنوك

وافق مجلس الشعب بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٩٥ على انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم الجات والموافقة على جداول تعهدات مصر فى مجال تجارة السلع والخدمات والموقعة فى مراكش بالمملكة المغربية فى ١٥/٤/١٩٩٤ حيث تنص المادة الثانية من بروتوكول مراكش الذى وافقت عليه مصر بتخفيض التعريفات الجمركية، بحيث يعمل باخر شريحة فى موعد غايته اربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة، اى يتم الغاء التعريفة الجمركية فى حوالى سنة ٢٠٠٠ وبذلك تصبح مصر سوقا مفتوحة لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم بدون جمارك وبدون حماية محلية للمنتج المحلى.

وسوف تحدث المنافسة العالمية بين المنتجات المحلية والمنتجات العالمية من حيث الجودة والسعر وخاصة المنتجات الواردة من دول شرق اسيا المعروفة بدول الديناصورات الاقتصادية وبعض الصناعات المصرية لن تستطيع المنافسة لا فى الاسعار ولا فى الجودة وخاصة التى تعتمد على المواد الخام المستوردة والنتيجة الطبيعية لهذه الصناعات أنها سوف تغلق ابوابها وعلى سبيل المثال لا الحصر القميص الحرير يأتى من دول شرق اسيا بثلاثة دولارات ونظيره المصرى فى الجودة بحوالى مائة وخمسين جنيها ومن المعروف كذلك ان بعض هذه المصانع يتم انشاؤها بقروض من البنوك المصرية والسؤال الذى يطرح نفسه، كيف يتم سداد هذه القروض للبنوك المصرية عند بدء تنفيذ اتفاقية الجات بعد اغلاق هذه المصانع.

أن الذى سوف يحدث أن اصحاب هذه المصانع سوف يقومون بتسليم مصانعهم للبنوك لبيعها بالمزاد العلنى وتسديد القروض التى تم الحصول عليها من البنوك وبعض اصحاب المصانع يقوم بالاقتراض بضمان مصانعه من أكثر من بنك مصرى نظرا لعدم وجود قنوات اتصال بين البنوك وبعضها، وفى هذه الحالة سوف تدخل البنوك عند بيع هذه المصانع كقسمة غرماء كل بنصيبه فى ناتج بيع هذه المصانع وهى فى الغالب لا تفى بالقروض التى تم اقتراضها من البنوك علاوة على ذلك؛ من سيشترى مصانع اغلقت لعدم قدرتها على المنافسة فى ظل التجارة الحرة مع دول العالم، النتيجة المنطقية ان هذه المصانع سوف تباع كقطع كهنة والاراضى سوف تباع كاراض، لذلك يجب ان تتضافر اجهزة الائتمان فى جميع البنوك لعمل مجلس بينهم لدراسة الصناعات التى لن تستطيع المنافسة فى ظل اتفاقية الجات وخاصة التى تعتمد فى مواردها الخام على المادة الخام المستوردة.

د. نبيل لوقا بباوى
عضو مجلس الشورى

٠٠٠٠٠٤٦٩



الصين مستعدة لتعجيل مفاوضات انضمامها الى منظمة التجارة الدولية

● بكين - رويتر - قال وزير الخارجية الصيني كيان كيتشين امس ان الصين مستعدة لتعجيل الجهود من اجل انضمامها الى عضوية منظمة التجارة الدولية.

واضاف في مؤتمر صحافي في بداية محادثات مع وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر: «اعلن الجانب الاميركي اخيراً انه يريد تعجيل عملية التفاوض في شان انضمام الصين الى منظمة التجارة الدولية. ان الجانب الصيني يريد التعبير عن تقديره لذلك واستعداده للعمل لبلوغ هذه الغاية».

وافاد كيان: «نرجو ايضاً ان يظهر الجانب الاميركي في المفاوضات مرونة وموقفاً واقعياً».

وكان مسؤولون اميركيون قالوا قبل زيارة كريستوفر انهم يتطلعون الى اشارة الى ان بكين مستعدة لبدء مفاوضات جادة في شان عضويتها في منظمة التجارة الدولية.

والتجارة قضية اساسية بين البلدين ويعتقد مسؤولون اميركيون ان دخول الصين منظمة التجارة الدولية مسالة حيوية.

وأصرت واشنطن علي انضمام بكين وفق شروط خاصة بالدول المتقدمة النامية، لكن الصين اصرت على السماح بانضمامها وفق شروط ايسر خاصة بالدول النامية.



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

وزير العدل: مراجعة القوانين فى ضوء اتفاقية «الجات»


المستشار فاروق سيف النصر

كتب علي عفيفي:

اصدر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل قرارات بتشكيل ٤ لجان لمراجعة وتعديل بعض القوانين بهدف تيسير اجزارات التقاضى وسرعة الفصل فى القضايا وتخفيف العبء عن القضايا. ومراجعة القوانين التجارية والاقتصادية وفقا لاحكام اتفاقية الجات..

وتضمن القرار ان تنتهى هذه اللجان من عملها خلال شهر واحد.

وقال وزير العدل ان مهمة لجنة مراجعة القوانين المتعلقة باتفاقية الجات هو اعداد الدراسات الخاصة بالتزامات مصر الدولية على ضوء الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة. وتضم عددا من كبار المختصين فى شئون التشريع واساتذة الجامعات فى القانون التجارى والقانون المدنى الى جانب ممثلين لوزارات الخارجية والاقتصاد والتموين والتجارة الخارجية وقطاع الاعمال.

وبالنسبة للجان الاخرى قال المستشار فاروق سيف النصر ان اللجنة الاولى تتولى مراجعة بعض احكام قانون المرافعات بما يحقق تبسيط اجراءات التقاضى وسوف تقوم بعملها على ضوء ما انتهت اليه مشروع لجنة محكمة النقض.. وتضم فى عضويتها اعضاء لجنة محكمة النقض وعددا من مستشارى الاستئناف واساتذة القانون بالجامعات وادارة التشريع بوزارة العدل.. وتتولى اللجنة الثانية تعديل بعض مواد قانون الاجراءات الجنائية بما لايتعارض مع ماقامت به لجنة اعداد مشروع قانون الاجراءات.

واللجنة الاخيرة سوف تتولى تعديل بعض مواد قانون الطعن بالنقض لسرعة الفصل فى الطعون المدنية والجنائية. وتخفيف العبء على محكمة النقض.

واكد وزير العدل ان الوزارة سوف تقدم مشروعات القوانين فور اعدادها الى مجلس الوزراء تمهيدا لاحالتها الى مجلس الشعب فى دورته الحالية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: وطني

التاريخ: ٤ م نوفمبر ١٩٩٦

سوق الدواء فى مصر فى حاجة إلى علاج

○ مطلوب تطوير صناعة الدواء بعد توقيع اتفاقية الجات

● الاكتئاب فضيحة الطب رغم تقدم الأدوية المضادة له

○ ○ اين مجموعة رصد الاعراض الجانبية للدواء ؟

● ● الميلاتونين اضافة غذائية فى بلد المنشأ .. ودواء فى مصر ! !

تحقيق :
جورجيت صادق

اصبحت السوق الدوائية فى مصر تعانى حالة عدم توازن .. ولا نبالغ اذا قلنا الفوضى ، واصبح العديد من الاصناف الدوائية المستوردة سلعاً تجارية والكثير منها يباع بالصيدليات ، واخر ما يطالب به الصيدلى اى مواطن هى الروشتة .. بينما لا يصرف اى دواء فى معظم دول العالم الا بروشتة طبيب واصبح العديد من الصيدليات عبارة عن سوبر ماركت تختلط فيها الادوية بالمنشطات بالمواد الغذائية ، والمواطن العادى ليس لديه الوعى والثقافة الدوائية الكافية ليعرف خطورة استخدام الادوية دون استشارة طبية ، واحيانا يطلب المواطن دواء معينا وصفه له الطبيب فيعطيه الصيدلى دواء بديلا وقد يكون هذا الدواء البديل غير صالح رغم تشابة خواصه مع الدواء الذى وصفه الطبيب .

والسؤال .. كيف نواجه تحديات المنافسة الدوائية خاصة بعد توقيع اتفاقية الجات ؟ ومن يحمى المواطن من الدعاية المضللة والتى قد يدفع حياته ثمنا لها ؟ ومن يرحم المواطن من نفسة حتى لا يصبح مدمنا للدواء ؟

المصدر: وطني

التاريخ: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

عالجت في الاونة الاخيرة عدة مؤتمرات وندوات تناقش كل ما يتعلق بقضية الدواء في مصر ومن بين هذه المؤتمرات المؤتمر السنوى الاربعون للجمعية المصرية للادوية والعلاج التجريبي حيث اجتمع نخبة من الاساتذة وخبراء علم الادوية في مصر على مدى ثلاثة ايام ليناقشوا الجديد في مجال الادوية والمعايير التى تحكم استخدامها .

وكانت هناك جلسة خاصة عن موضوع الساعة وهو الميلاتونين وفي حديث مع ا . د عصام الدين جلال رئيس الجمعية المصرية للادوية والعلاج التجريبى ورئيس المؤتمر قال :

انشئت الجمعية عام ١٩٥٧ والغرض من وجودها تحت هذا المسمي .. تبادل المعلومات والخبرات حول كل ماهو جديد في مجال الدواء

لان كل دواء له خواص معينة ويخضع للتجارب عديدة ودقيقة .. اولا على الحيوانات قبل ان يصرح بتعميم استخدامه على الانسان . وهناك تطور مذهل وسريع في صناعة الدواء لذلك فالجمعية تقوم بعقد ندوات تجمع بين كبار الاساتذة والاطباء والمتخصصين في علم الادوية وبين الجيل الجديد من الصيادلة والاطباء لتبادل الخبرات .

○ هل من الممكن ان يصبح الانسان في دول العالم الثالث حقل تجارب للمنتجات الدوائية لشركات الدواء العالمية ؟

- وفقا لميثاق الشرف والقواعد الدولية لابد أن يعرف كل شخص الدواء الذى ياخذه واثاره الجانبية . وكنت مستشارا بمنظمة الصحة العالمية وهي التى قامت بوضع القواعد في حالة اجراء التجارب الدوائية على الانسان بعد اجتياز التجربة على الحيوان . ومن هذه القواعد اخذ موافقة كتابية من الشخص الذى يرغب في اخذ الدواء وهو في مرحلة التجريب ، وهناك مرضى خاصة المصابين بامراض مزمنة مثل السرطان او الايدز يرحبون بذلك ، ولكن للاسف هناك بعض شركات الادوية المتعددة الجنسيات تجرى تجاربها بالنسبة لمنتجاتها الدوائية في بعض الدول الفقيرة والنامية .. باعطاء الاطباء والمستشفيات في هذه الدول اغراءات مادية كبيرة ، وبالطبع يتم ذلك دون علم المريض .

ونحن نحارب هذا على المستويين المحلى والدولى ، وعندما كنت مسئولا عن تسجيل الادوية الاجنبية الجديدة كان لابد ان تقدم الدولة الاجنبية المنتجة اسانيد علمية على جودة الدواء وفائدته علميا وانه تم استعماله في بلد المنشا ، ولذلك يجب ان يكون القائمون على الرقابة الدوائية حاسمين وعلى مستوى علمى كبير بالاضافة الى ضرورة أن يتمتع الطبيب الذى يصف الدواء والصيدلى الذى يصرفه بضمير حى ، وهذا هو الرقيب الحقيقى .

مضادات الاكتئاب

ومن الجلسات الحيوية في المؤتمر والتي فجرت العديد من المناقشات والقضايا جلسة حول الادوية المضادة للاكتئاب .

واكد خلالها د . احمد عكاشة استاذ الطب النفسي بكلية طب عين شمس ان مرض الاكتئاب كان معروفا لدى المصريين القدماء وان هناك تطورا مذهلا ودائما في الادوية المضادة للاكتئاب .

بينما ذكر د . عادل صادق استاذ الطب النفسي بكلية الطب جامعة عين شمس انه حتى الآن لا يعرف بالضبط ميكانيكية الدواء داخل جسم الانسان او كيفية عمله بالضبط ، ويعتبر مرض الاكتئاب فضيحة الطب لانه رغم التقدم المذهل في الادوية فإن نصف مرضى الاكتئاب في العالم لا يشفون منه تماما وذلك لصعوبة معرفة الاسباب الحقيقية المؤدية الى الاكتئاب في معظم الاحيان ، ويصعب حتى الآن تحديد الجرعة الدقيقة التى يمكن ان يتجاوب معها المريض .

ويظل معظم مرضى الاكتئاب يعانونه طوال حياتهم ، وهم غالبا غير اجتماعيين ولا يؤدون متطلبات حياتهم بصورة طبيعية . وهناك الكثيرون من مرضى الاكتئاب يعيشون بيننا وقد يكونون في مناصب قيادية ولا احد يشعر بهم وبمعاناتهم الداخلية .

يمكن علاج الاكتئاب بصورة اكبر في بداياته اذا اتجه المريض للعلاج مبكرا وهناك من ١٣ ٪ الى ٢٠ ٪ يعانون من الاكتئاب في فترة من فترات حياتهم نتيجة لمرض عضوى او مشكلة تؤرقهم ، فلو ذهبنا الى اى مستشفى في مصر سنجد ان من ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ من المرضى بامراض عضوية يعانون . الاكتئاب نتيجة لطول المرض او ليأسهم من الشفاء . وقد يعانى مريض الاكتئاب اعراضا عضوية مع كونه سليما والسبب اصابته بالاكتئاب .

ومضادات الاكتئاب تقدمت من حيث قلة الاعراض الجانبية التى تسببها مثل جفاف الريق والزغللة .

ونتائج العلاج تكون خادعة حيث ان الدواء يشعر المريض بالاسترخاء واللامبالاة والنشوة الوقتية ، وتعود له اعراض الاكتئاب بعد توقفه عن العلاج .

ولابد ان يفرق الطبيب المعالج بين مريض الاكتئاب الذى لا ينام والمريض الذى ينام لفترات طويلة ، وبين المريض الفاقد للشهية والمقبل على الطعام بصورة غير طبيعية .. حيث ان العلاج يختلف من حالة لاخرى .

مجموعة للرصد

وفي حديث مع ا . د ظريف اسحاق رئيس جلسة مضادات الاكتئاب في المؤتمر قال :

من خلال المناقشات التى دارت في الجلسة اثار البعض مسالة تاثير مضادات الاكتئاب على ذاكرة وتركيز المريض ، واجاب ا . د احمد عكاشه بان لمضادات الاكتئاب حتى الحديث منها تاثير على ذاكرة الشخص وقدرته على التركيز حيث انها تقلل هذه القدرة .

واطالب بناء على ما اتضح من خطورة بعض الادوية بضرورة تكوين مجموعة من اطباء الفارماكولوجي (علم الادوية) لرصد الاعراض الجانبية للادوية عموما في الدولة ، وتدخل النتائج في الكمبيوتر لتصنيف الادوية بناء على تاثير كل دواء واضراره الجانبية حتى يتم معرفة ما يمكن استمراره منها وما يجب التوقف عن استمراره ومجموعة الرصد هذه موجودة في جميع انحاء العالم ماعدا مصر ، وصدر قرار وزارى بتكوين هذه المجموعة ولكنه لم ينفذ حتى الان .

كذلك لابد من انشاء عدد كبير من المعامل التى تقيس نسبة العقار في الدم واثره على صحة الانسان لان بعض الادوية المضادة للاكتئاب اذا زادت نسبة وجودها في الدم تؤدى الى التسمم ، ولا يوجد في مصر سوى معملين فقط لقياس هذه النسبة .

مبالغات دوائية

يعتبر فن الدعاية والاعلان من الفنون المعترف بها عالميا وهي مقبولة في العديد من المجالات ، واحيانا تكون المبالغة مطلوبة لتنشيط المبيعات من السلع والخدمات ..

ولكن غير المقبول على الاطلاق المبالغة في مجال الادوية لان كلمة دواء تعني صحة وحياة انسان .

ولان موضوع الميلاتونين وظهوره في صورة عبوات دوائية كان موضوع إحدى جلسات هذا المؤتمر العلمي لوضع النقط على الحروف لحسم هذه القضية وتحدث عدد من الاطباء عن فائدة الميلاتونين الطبيعي في الجسم وعن امكانية تعويضه بعقاقير تحمل اسمه .

وفى حديث مع ا . د محمود امين خيال رئيس جلسة الميلاتونين عن محاضرته التى القاها عن الميلاتونين قال :

لابد الا نفرح بكل ماهو جديد ولا نلقى بكل ماهو قديم فقد صاحب نزول الميلاتونين فى الأسواق الدوائية فى مصر ضجة اعلامية واثار بلبلة داخل المجتمع الطبى وفى الشارع المصرى . والميلاتونين يوجد فى الأسواق على مدى ٨ سنوات وهناك مبالغة من شركات الادوية المنتجة له حول اهمية فاعليته والحقيقة التى يجب ان نقرها ان الميلاتونين فى بلد المنشا فى امريكا مسجل كإضافة غذائية ويباع داخل السوبر ماركت بينما فى مصر تم تسجيله كدواء رغم ان هناك ابحاثا لا تزال تجرى حول فوائده حتى الان ، حتى ان العالم الامريكى د . راسل رايتر والملقب بابى الميلاتونين وهو استاذ الغدد الصماء بجامعة تكساس الامريكية وامضى أكثر من ٣٢ عاما فى دراسة تاثير الميلاتونين على الانسان .. لم يستطع ان يضع اجابات حاسمة حول الجرعة التى يجب أن ياخذها الشخص من الميلاتونين والآثار الجانبية التى يمكن أن يحدثها تناوله .. وهل يمكن أن يؤخذ دون استشارة طبيب حيث ان كل هذه التساؤلات لا تزال تحت البحث والدراسة ..

وكل مافى الامر ان الميلاتونين يساعد على النوم بشكل جيد فى ١٠ ٪ من الحالات ، وهذا بالطبع يساعد على الاسترخاء مما يزيد من قدرة الجسم على تادية وظائفه بكفاءة ونشاط اكبر ، ولكن بعض نشرات الادوية التى تدعى انه يجعل السيدة العجوز صبية والكهل شابا وانه يؤجل الشيخوخة كلها مبالغة شديدة حيث يستلزم الامر متابعة اثاره على مدى ٣٠ او ٤٠ عاما لكى نؤكد هذا القول وهو مالم يحدث ..

علما بانه يوجد فى بعض انواع الذرة والارز والطماطم والموز .

والميلاتونين موجود بشكل طبيعى فى جميع الخلايا الحية بالجسم ، ولكنه مركز اكثر فى الغدة الصنوبرية وفى شبكية العين وفى الامعاء . وهو يقل مع تقدم عمر الانسان . ومهما كان المستحضر الدوائى فهو لا يعوض الجسم عن الميلاتونين الطبيعى الناقص فى الجسم .

صناعة الدواء والمستقبل

وننتقل بالحديث عن الادوية واهميتها الى الحديث عن صناعة الدواء وتحديات المستقبل فى ظل اتفاقية الجات وفى هذا الموضوع من الكلام تحدثنا مع ا . د محمد رءوف حامد - استاذ الرقابة والبحوث الدوائية وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للادوية والعلاج التجريبى .. فقال :

هناك ثورة تكنولوجية فى العالم فى مجال صناعة الدواء ، وتوجد سلبيات تواجه هذه الصناعة فى مصر امام المنافسة العالمية .. منها ان صناعة الدواء لها خصوصية مهمة وهى اعتمادها المباشر والمستمر على انشطة البحوث والتطوير ، وهذه البحوث فى مصر سواء فى الصناعة الدوائية او فى الجامعات والمراكز البحثية لا تضيف قيمة حقيقية لصناعة الدواء . والصناعة القائمة حاليا تقليدية تستورد اكثر من ٨٠ ٪ من الخامات و ٧٠ ٪ من مواد التعبئة .. وبذلك تضمحل قيمة صناعة الدواء المصرية وستتحول هذه الصناعة بالتدريج الى اعمال الوكالة والسمسرة ، ووصل الامر الى ان اصبحت صناعات الدواء فى بعض الدول العربية منافسا قويا للصناعة المصرية ومن هذه البلاد .. فلسطين والامارات والاردن والمغرب .

ومن هنا ونحن فى حاجة ملحة لان تكون لنا سياسة دوائية وطنية قائمة على تطوير فورى وعميق لانشطة البحوث والتطوير فى الصناعة الدوائية حتى نستطيع مواجهة المنتجات التى ستظهر فى ظل المنافسة العالمية خصوصا بعد توقيع مصر على اتفاقية الجات .

كذلك لابد ان تكون لنا مفاوضات وتكتيكات مع صناعة الدواء العالمية بحيث يتم استثمار حقيقى فى انتاج وبحوث وتطوير الدواء على ارض مصر ليصبح مكسبا وطنيا على المدى البعيد .

ولابد من تشجيع اقامة تحالفات لشركات الدواء بين بعضها البعض وبينها وبين الشركات والمعامل البحثية فى الجامعات ومراكز البحوث ..

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦

استمرار الخلاف بين واشنطن وبكين في شأن عضوية الصين في منظمة التجارة الدولية

● مانيلا – رويتر – قال مسؤولون اميركيون كبار ان الولايات المتحدة والصين ما زالتا مختلفتين في شأن انضمام الصين الى عضوية منظمة التجارة الدولية.

وفي اجتماع على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قال الرئيس بيل كلينتون للرئيس الصيني جيانغ زيمين ان الولايات المتحدة تتطلع الى انضمام بكين الى منظمة التجارة لكن ما زالت هناك امور يتعين القيام بها قبل تحقيق ذلك.

وقال مسؤول اميركي للصحافيين عقب اجتماع استمر ٨٥ دقيقة بين كلينتون وجيانغ: «يجب ان يقدم الصينيون عرضاً افضل في شأن الوصول الى اسواقهم وفي شأن انظمة منظمة التجارة الدولية».

وقال المسؤولون ان الولايات المتحدة ما زالت مصرة على ان تنضم الصين الى المنظمة الدولية على اساس شروط تجارية.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦

في البيان الختامي لقمة «أبيك» في الفلبين

رفض الاقتراح الأمريكي بفتح أسواق تكنولوجيا المعلومات

تأجيل انضمام الصين وتايوان إلى أجل

□ سوبيك - الفلبين - وكالات الأنباء:
اختتم زعماء دول منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي «أبيك» قمتهم التي عقدت في مدينة سوبيك الساحلية بالفلبين وأكد الزعماء في البيان الختامي للقمة على اتخاذ خطوات عملية لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة، اتفق المشاركون على بدء تحرير التجارة والاستثمار اعتبارا من الأول من يناير المقبل.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦

وتناول البيان الختامى للقمة التى حضرها زعماء 18 دولة المشروع الخاص بخفض التعريفة الجمركية بالنسبة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات وكذلك عضوية الصين وتايوان فى منظمة التجارة العالمية، ورفض قادة الدول الاعضاء فى الابيك الاقتراح الخاص بالغاء التعريفة الجمركية على مشروع تكنولوجيا المعلومات بحلول عام 2000 وهو مايعد ضربة قوية إلى الولايات المتحدة التى تعد المدافع الرئيسى عن هذا الاقتراح، كما رفض اعضاء القمة فى بيانهم الذى قراه الرئيس الفلبينى فيدل راموس منح مساندة صريحة إلى مساعى الصين وتايوان فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتعهد البيان بأن دول ابيك ستحقق نتائج كبيرة وملموسة يمكن قياسها وستؤدى إلى تحسن ملموس فى حياة جميع مواطنى الدول الاعضاء بنهاية القرن الحالى، واستغرق الاجتماع الختامي ست ساعات فى المبنى السابق لنادى الضباط الامريكيين بقاعدة سوبيك البحرية الأمريكية سابقا واتفق الزعماء على وضع خطة عمل تهدف إلى انشاء اقتصاد واحد يضم الدول المطلة على المحيط الهادى بحلول عام 2020 فى منطقة تمثل 40٪ من التجارة العالمية وأكثر من نصف الناتج الاقتصادى للعالم، وكان الرئيس الامريكى بيل كلينتون قد حث بعض الزعماء فى القمة ومنهم رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو والرئيس الصيني جيانج زيمين على دعم اتفاقية تكنولوجيا المعلومات فى المؤتمر الوزارى الأول الذى تعقده منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة الشهر المقبل.

وبحث زعماء ابيك سبل تدعيم دور القطاع الخاص فى تحرير التجارة باعتبار أن دور القطاع الخاص يعد حيويا فى مجالات الاستثمار وتعد هذه القمة هى الرابعة لمنتدى ابيك حيث عقدت القمة الاولى لزعماء الدول الاعضاء فى بليك ايلاند بولاية سياتل الأمريكية عام 1993 والثانية فى جاوة الغربية فى اندونيسيا عام 1994 واستضافت اوزاكا اليابانية الاجتماع الثالث العام الماضى.

من جانب آخر عمل الرئيس الامريكى بيل كلينتون على تعزيز علاقاته الشخصية مع زعماء الدول الاخرى الاعضاء فى المنتدى وخصوصا الرئيس الصينى جيانج زيمين ورئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو وحاول كلينتون الظهور فى القمة كزعيم للعالم خصوصا بعد أن نجح فى الحصول على فترة رئاسية ثانية للولايات المتحدة تستمر حتى عام 2000 فقد اختلف ظهوره هذه المرة عن ظهوره لأول مرة فى قمة سياتل عام 1993 ويولى كلينتون اهتماما خاصا بمنطقة آسيا نظرا لقوتها الاقتصادية ومستقبلها المشرق، فقد حرص على عقد اجتماع مع الرئيس الصينى جيانج زيمين على هامش المنتدى لتهدئة التوترات فى علاقات البلدين حيث تشكل الصين عقبة أمام برامج أمريكية كثيرة يسعى كلينتون لتحقيقها على المستوى السياسى والاقتصادى، كما عقد لقاء ثنائيا مع رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو لبحث المشاكل التجارية بين طوكيو وواشنطن.

ووصل كلينتون أمس إلى بانكوك للتاكيد على دعم العلاقات بين الولايات المتحدة وتايلاند، ويحضر كلينتون الاحتفالات الخاصة بالعيد الخمسين لملك تايلاند، وتعد زيارة كلينتون لتايلاند هى الأولى منذ 27 عاما ويسعى كلينتون لتمهيد الطريق أمام الشركات الامريكية للاستثمار فى تايلاند وتعتبر بانكوك آخر محطة فى جولة كلينتون فى آسيا التى بدأها منذ عشرة أيام.

واندلعت مظاهرات عارمة فى شوارع العاصمة الفلبينية مانيلا احتجاجا على قمة أبيك.. واحتج المتظاهرون على هيمنة الولايات المتحدة على منتدى الابيك.

د. أحمد جويلي:

الدول الكبرى لم تلتزم باتفاقية الجات

كتب ـ على فاروق :

أكد د . أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن الدول الكبرى لم تلتزم ببنود اتفاقية الجات التى بدأ تنفيذها منذ يناير ١٩٩٥ قال أن هناك بندا بالاتفاقية ينص على ضرورة صرف تعويضات للدول النامية اذا حدثت زيادة فى اسعار المواد الغذائية .. ولكن هذا لم يحدث برغم الزيادة الكبيرة التى طرأت على الأسعار العالمية للسلع الغذائية وعلى رأسها القمح .. وتأثرت بها الدول النامية ومن بينهما مصر .

أوضح د . جويلى أنه سيرأس وفد مصر فى اجتماع منظمة التجارة العالمية التى ستعقد فى سنغافورة يوم ٩ ديسمبر القادم لبحث تقييم الجات .

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب
التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٦

في أحدث تقرير عن صناعة الدواء:

الخبراء يطالبون الحكومة باستغلال فترة السماح وعدم الرضوخ للأمريكان بتنفيذ اتفاقية الجات

كتب أشرف خليل:

طالب مجلس الشورى الحكومة بحماية صناعة الدواء ورفض الضغوط الأمريكية التي تهدف إلى التخلي عن فترة السماح التي قررتها اتفاقية الجات الدولية والبدء فورا في تنفيذها وفتح الأسواق المحلية أمام شركات الدواء العالمية مما يهدد هذه الصناعة الاستراتيجية وينذر بتضاعف أسعار الدواء بما لا يتناسب مع إمكانات المستهلك المصري.. جاء ذلك في تقرير مهم أعدته لجنة الصحة والسكان ويناقشه مجلس الشورى غدا السبت برئاسة د. مصطفى كمال حلمي. ووفق إحصائيات وزارة الصحة فإن شركات الأدوية البالغ عددها ٣٣ شركة انتجت العام الماضي أدوية قيمتها ٤مليا جنيه تغطي أكثر من ٩٢٪ من جملة الاستهلاك المحلي.. ويتوقع الخبراء أن يصل حجم الإنتاج حتى عام ٢٠٠٠ إلى ما قيمته ٦ مليارات جنيه. تستهدف الدولة رفع قيمة الصادرات إلى مليار جنيه فيما بلغت حتى الآن ٢٤٠ مليون جنيه قيمة صادراتنا الدوائية إلى الدول العربية والأفريقية. يأتي ذلك في الوقت الذي حذر فيه تقرير لاتحاد الصناعات المصرية من الأخطار الشديدة التي تترتب على التطبيق الفوري لاتفاقية الملكية الفكرية في مجال صناعة الدواء.. في إشارة إلى أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية وتزايد أعباء المواطنين وميزانية الدولة في مجال العلاج.. ودعا الاتحاد إلى وضع خطة قومية للاستفادة من المرحلة الانتقالية الممنوحة في اتفاقية الجات وتطوير صناعة الدواء في مصر لإمكان مواجهة الالتزامات الدولية عند دخول الملكية الفكرية في مجال صناعة الأدوية موضع التنفيذ. أشار التقرير إلى أن أكبر المخاطر التي تواجه صناعة الدواء تكمن في تناقص الاتجاه نحو الاستثمارات الجديدة في الصناعة وانخفاض الحوافز المؤدية إلى إنفاق استثماري جديد وضخم في عمليات إعادة التأهيل والإحلال والتجديد لتحديث صناعة الدواء بمصانع قطاع الأعمال، بالإضافة إلى خصوصية البحث والتطوير في الصناعة الدوائية، حيث تقوم الصناعات الدوائية على البحث والتطوير المتواصل ونقل المعرفة الفنية بين دول العالم.

ويوصي التقرير بضرورة إعادة النظر بصورة واقعية في موضوع تصنيع الخامات الدوائية باعتبارها الركيزة الحقيقية في تقدم صناعة الدواء وضرورة تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع الشركات الأجنبية أو المشتركة التي تزاول نشاطها الآن في مصر، لتنفيذ التزاماتها حول إنتاج الخامات الدوائية المتفق عليها في عقود إنشائها.

وفي مجال الاستهلاك الدوائي أوصى التقرير بضرورة انتظام توزيع الأدوية والالتزام بعدالة التوزيع بحيث تتم تغطية احتياجات الريف والمدن وكذلك ضرورة تحديث ورفع كفاءة نظام تخزين الأدوية وضمان سلامتها في جميع أوقات العام والعدول عن نظام الحصص في توزيع الأدوية.

وفي مجال التسعير أوصى التقرير بأن يراعي جهاز التسعير بالوزارة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للخامات ومستلزمات الإنتاج والفوائد البنكية والرسوم الجمركية. كما يشير التقرير إلى أن قيمة الإنتاج في السوق الدوائية المصرية يبلغ ٥٩٨ مليون قطعة دواء في حين يتم استيراد ٢٧ مليون قطعة بنسبة ٤٪ كما أن شركات قطاع

الاعمال العام تنتج ٢٢٨ مليون قطعة دواء بنسبة ٢٨٪ وينتج القطاع المشترك حوالى ١٥١ مليون قطعة بنسبة ٢٤٪ أما القطاع الخاص فينتج حوالى ٢٠٩ مليون قطعة بنسبة ٣٤٪، وأوضح التقرير أن حجم سوق الدواء فى مصر يبلغ ٢٧٢٥ مليون جنيه بمعدل نمو ١٢٪ طبقا الإحصائيات الطبية الدولية للعام الحالى.

يوضح التقرير أن متوسط استهلاك الفرد من الدواء فى عام ٩٤ بلغ ٤١,٥ جنيه بعدما كان لا يتجاوز ٠,٢٢ جنيه عام ٥٢، ويشير التقرير إلى أن متوسط الاستهلاك أقل بكثير من متوسط الاستهلاك العالمى والذى يبلغ ٢٢ دولارا وفق إحصائية عام ٩٠.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦

د. جويلي: مؤتمر سنغافورة سيلزم الدول المشاركة بتطبيق بنود اتفاقية الجات

كتبت اماني صادق:

يلتقي د. احمد جويلي وزير التجارة والتموين غدا (الاحد) ووزير تجارة سنغافورة لمناقشة الموضوعات والذي ستطرح خلال المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية والتي سيعقد في سنغافورة في ٩ ديسمبر القادم.

وصرح وزير التجارة انه سيتم مناقشة الشراكة الاوروبية والتي تتمشى مع اتجاه مصر وكذلك مناقشة تنشيط الاجراءات مع الاتحاد الاوروبي والقواعد الخاصة بالتبادل التجاري، وابرام اتفاقية دولية للاستثمار وتشكيل لجنة بالتعاون مع «الاتكتاد»، واوضح د. جويلي ان المؤتمر سيناقش ايضا ما تم تنفيذه من اتفاقية الجات وموقف مصر الذي اعلنه الرئيس مبارك في هراري ومدى التزام الدول المشتركة من تطبيق بنود الاتفاقية خاصة وان هناك دولا لم تلتزم بها حتى الآن.



المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية يدخل يومه الثالث:

الاتحاد الأوروبى يضغط لإصدار إعلان منفصل حول تحرير تكنولوجيا المعلومات

سنغافورة - وكالات الانباء - يدخل المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد حاليا فى سنغافورة يومه الثالث اليوم مع استمرار ضغوط الاتحاد الاوروبى من اجل التوصل إلى إعلان منفصل حول اتفاقية عالمية لتحرير التجارة فى منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويختلف عن الاقتراح الأمريكى لتحرير جميع تلك المنتجات بحلول عام ٢٠٠٠.

وذكر مسئولون فى المؤتمر الذى يشارك فيه ممثلو الدول الـ ١٢٨ الأعضاء فى المنظمة علاوة على مراقبين من ٣٠ دولة ترغب فى العضوية أن هدف الإعلان المنفصل الذى يسعى الاتحاد الأوروبى إليه هو ايجاد صيغة يمكن أيضا أن توقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتنص على التوصل لاتفاقية بحلول ١٥ فبراير المقبل كحد اقصى لتحرير التجارة فى مجال منتجات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتغطى ماقيمته اكثر من ٥٠٠ مليار دولار من التجارة فى هذا القطاع سنويا.

وبينما قال هؤلاء المسئولون ان التوصل إلى تلك الإعلان أصبح متاحا ذكر مسئول أوروبى رفض الكشف عن هويته أن الهدف من الإعلان المقترح هو اعطاء دفعة للمفاوضات التى ستجرى بعد المؤتمر فى مقر المنظمة بـ «جنيف» ولكنه من غير الواضح حتى الآن ماذا كانت واشنطن والتى تواجه «لوبى» قويا من انصار شركات الاتصالات فى الكونجرس ستوافق على الإعلان أم لا.

واوضح هذا المسئول الأوروبى أن فكرة الإعلان المنفصل اثارتها هونج كونج يوم الاثنين الماضى فى الاجتماع الذى عقده الخبراء على هامش المؤتمر الوزارى وتبناها السير «ليون بريتان» المفوض التجارى الأوروبى، وأن سنغافورة وهى واحدة من الأسواق الرئيسية التى ترغب الولايات المتحدة فى أن تراها مفتوحة أشارت إلى أن لديها عرضا فى هذا المجال ستقدمه خلال المناقشات كما أنه من المتوقع أن تتقدم القوى الاقتصادية الناشئة الاخرى باقترحات فى هذا الشأن.

واضاف المسئول الأوروبى انه من المفهوم ان تقاوم البرازيل وهى واحدة من القوى النامية الرئيسية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات الضغوط لتنفيذ عمليات تحرير هذا المجال بسرعة.

وكانت محاولة أخرى للتفاوض حول توصل منظمة التجارة العالمية لاتفاقية فى هذا المجال قد فشلت فى ابريل الماضى عندما ذكرت أمريكا، والتى تدعى أن لديها اكبر سوق مفتوحة فى العالم لمنتجات الاتصالات، انه لايوجد عدد كاف من العروض التى تجعلها توقع على الاتفاقية المقترحة واصرت على أن تفتح الدول الأخرى أسواقها لها بالمثل.

ومن جانبها صرحت «شارلين بارشيفسكى» الممثلة التجارية الأمريكية قبل عقد اجتماع على هامش المؤتمر الوزارى مع ممثلى الاتحاد الأوروبى واليابان وكندا بانه تم احراز تقدم فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بالإعلان المنفصل عن الاتفاقية المقترحة لتحرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بقضية «مستويات العمل» المقرر أن يبحثها المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة قبل اختتام أعماله يوم الجمعة القادم أعرب ممثلو الدول الاعضاء فى مجموعة الـ ١٥ التى تمثل البلدان النامية فى العالم عن أن هذه القضية يجب عدم مناقشتها أبدا فى هذا المؤتمر.

وصرحت «رفيده عزيز» وزيرة التجارة الماليزية بعد المشاركة فى اجتماع مجموعة الـ ١٥ على هامش مؤتمر منظمة التجارة أن جميع الاعضاء وافقوا على المطالبة بعدم ادراج مسألة «العمل» فى المناقشات أبدا.

ومن المتوقع أن تثير هذه القضية أزمة لأن الولايات المتحدة الأمريكية تضغط بقوة على المنظمة لمناقشتها واثارة مسألة مستويات العمل فى العالم الثالث وايقاف تشغيل الأطفال والذين وصل عدد العاملين منهم إلى ٢٥٠ مليون طفل ولكن الكثير من البلدان النامية تقول إن الاقتراح الأمريكى يعد بمثابة نوع من الحماية الجمركية وأن اقتصادياتها وقواها العاملة ستصبح أسوأ اذا صدرت قوانين فى هذا الشأن.

وتعتقد اليابان أن المكان المناسب لمناقشة مسألتى «مستويات العمل» و«تشغيل الأطفال» هو «منظمة العمل الدولية» وليس «منظمة التجارة العالمية».

وفيما يتعلق بمسألة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية اعلن «ليون بريتان» فى ختام الاجتماع الرباعى أمس فشل الاتحاد الأوروبى الذى يمثله أمريكا واليابان وكندا فى التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن بالرغم من مناقشة هذا الموضوع فى اجتماعهم.

وعلقت «شارلين بارشيفسكى» الممثلة التجارية الأمريكية على هذا الطلب الصينى المقدم منذ ١٠ سنوات وقبل ميلاد منظمة التجارة العالمية نفسها أى عندما كانت المفاوضات تتم تحت اسم جولة اورجواى لاتفاقية الجات بأن واشنطن مستعدة للعمل مع الصين واجراء مفاوضات مكثفة معها والبقاء على اتصال وثيق بها ولكن وفى النهاية لابد من أن يكون انضمامها للمنظمة على أساس احترام قواعد المنظمة.

وفى تطور آخر فى غير مصلحة الصين اكد «بيل جوردان» رئيس الاتحاد العالمى للنقابات الحرة ومقره بروكسل انه اذا أرادت بكين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فلابد أن تعلن استعدادها للموافقة على عدد قليل من القواعد الأساسية التى تتعلق بالعمال كشرط لدخولها ساحة التجارة العالمية ومن هذه القواعد حرية تكوين النقابات والتفاوض وعدم التمييز فى أماكن العمل ومنع تشغيل الأطفال ومنع السخرة.

وفى بكين رد «شن جووفانج» المتحدث باسم وزارة الخارجية على انباء تعثر المفاوضات بشأن حصول الصين على عضوية «منظمة التجارة العالمية» ومن قبلها «الجات» بأن السياسة والمصالح المبالغ فيها وراء عدم دخول بلاده المنظمة مشيرا إلى أن ذلك سيعوق تطور المنظمة ولن يكون مفيدا فى التجارة والتعاون بين السلطات الصينية والدول الاعضاء فى المنظمة.

والقى «يوتيهيكو اكيدا» وزير خارجية اليابان كلمة بلاده امام المؤتمر أمس أعلن فيها تأييده لاقتراح «ريناتو رود جيرو» المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات القادمة من دول العالم الأشد فقرا، وهو الاقتراح الذى ايده أيضا المفوضية الأوروبية والدول الاسكندنافية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاهرام المسائي

التاريخ: ١ / ١٢ / ٩٦

في مجلس الشورى:

الأعضاء يحذرون من خطورة تطبيق «الجات» على صناعة الدواء في مصر

حذر أعضاء مجلس الشورى في الجلسة التي عقدها المجلس أمس برئاسة الدكتور مصطفى حلمي رئيس المجلس من خطورة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» فيما يتعلق بصناعة الدواء مؤكدين أن مصر لديها من الامكانات المادية والبشرية التي تمكنها من أن تكون من أهم الدول في مجال صناعة الدواء.

وطالب الاعضاء خلال مناقشاتهم للتقرير المبدئي الذي اعدته لجنة الصحة والسكان والبيئة بالمجلس حول مستقبل صناعة الدواء في مصر بضرورة الاستفادة من فترة السماح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في اتفاقية الجات والتي بقى منها ٨ سنوات من خلال وضع خطة شاملة لتطوير صناعة الدواء في مصر.

وطالب الاعضاء بالاهتمام بالبحث العلمي والاهتمام بالنباتات الطبية واستغلالها في صناعة الدواء.

وكان النائب د. خيري السمرة قد أكد أهمية البحث العلمي في صناعة الدواء مشيرا الى وجود ٣ ملايين ابتكار جديد في العالم منها ٥٠٪ تدخل في مجالات الصناعة مشيرا الى ان مصر لديها القدرة والكفاءة على دخول هذا السباق العالمي خاصة أننا لدينا من العلماء أصحاب الخبرات في هذا المجال.

وأكد النائب د. خلاف عبد الجابر خلاف ان اتفاقية الجات فيها خطورة على صناعة الدواء مشيرا الى وجود تناقض في تطبيق هذه الاتفاقية حيث ان هناك بعض الدول قد خرقت هذه الاتفاقية.

وأكد النائب المعارض مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ان هذا التقرير يعتبر أول تقرير يتناول صناعة الدواء بشكل مفصل وعلمي وبه مجموعة من التوصيات المهمة.

وأشاد مصطفى كامل مراد بجهود الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان مشيرا الى ان لديه الكفاءة والقدرة في علاج مشكلة الدواء.

وزراء الداخلية والسياحة والصحة وشئون مجلسي الشعب والشورى يتابعون مناقشات أعضاء الشورى لتقرير الدواء

[تصوير: محمد لطفي]

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢ - يوليو ١٩٩٦

د. إسماعيل سلام:

كيانات اقتصادية عالمية لشركات الدواء المصرية أدوية مبتكرة باسم مصر تعطى حق الملكية الفكرية

دعا الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان، شركات صناعة الدواء المصرية، الى الاندماج فيما بينها، وخلق كيانات اقتصادية قوية قادرة بالبحث العلمي، على انتاج ادوية جديدة مبتكرة، تتيح لها حق الملكية الفكرية، أسوة بما حدث من جانب بعض الشركات العالمية.

جاء هذا فى كلمة وزير الصحة أثناء افتتاحه لمؤتمر القاهرة الدولى الاول للدواء وضم معرضا للادوية المحلية والعالمية

دواء بأقل تكلفة

وقال ان خطوة الكيانات الاقتصادية بين شركات الدواء المصرية ستعمل على تنظيم عمليات الانتاج والتخصص بين الشركات . وهذا يهيىء لتصنيع الدواء بأقل تكلفة تمكن مصر من المنافسة باسواقه الخارجية.

كما أعرب الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان عن أمله ، بان يمتد تأسيس الكيانات بين شركات الدواء المصرية، الى نظيراتها بالدول المجاورة والصديقة.

مشاركة عالمية

كما طالب الوزير شركات الدواء المحلية، بان تدخل فى مجال المشاركة برأس المال مع الشركات العالمية، فى اطار المنح المالية والفنية التى تقدمها الدول المتقدمة لمصر لتطوير صناعة الدواء.

واكد وزير الصحة ان الحكومة ستظل تدعم الادوية الاساسية المستوردة بـ ٢٠ مليون جنيه سنويا، وهى تغطى علاج الامراض المزمنة مثل ادوية القلب والسكر والاورام، الى جانب البان الاطفال اللازمة كغذاء لهم.

أدوية أساسية

وأضاف بان رئيس وزراء مصر مهتم باستمرار طرح الادوية الاساسية من الانتاج المحلى بسعر معقول بالمقارنة بنظيره المستورد، فى ظل سياسة اعادة النظر فى تسعيرة الادوية التى توقف انتاج بعضها، مع ارتفاع تكلفة التصنيع التى تسببت فى خسائر جسيمة للشركات المنتجة.

وأوضح بان تلك سيغنينا عن استيراد بدائل غالية الثمن. وقد تكون أقل تأثيرا وفاعلية فى علاج المرضى.

جودة وامان الدواء

وأضاف وزير الصحة والسكان، بانه لا تراخى على الاطلاق فى التاكيد على جودة الدواء، مشيرا الى انه تم اجراء تحاليل معملية غطت ٢٥ الف عينة دوائية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، بدءا من مراحل التصنيع الاولى، وحتى وصول الدواء للمستهلك، ضمانا لجودة وفاعلية وأمان الدواء. ودعا الى نبذ محاولات التشكيك وتوجيه اى اتهام ضد اى دواء، بدون اى مستند علمى. اذ ان الاتهام يدخل فى أطار الجريمة التى يعاقب عليها القانون.

د. اسماعيل سلام

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الـوفـد
التاريخ: ٢ - ديسمبر ١٩٩٦

تحذير في مجلس الشوري:

الدواء المصرى يفقد الحماية بموجب اتفاقية «التريبس» الدولية على لطفى يتهم شركات الأدوية بإخفاء أرباحها وادعاء الخسارة !

كشفت مناقشات مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى امس حول قضية صناعة الدواء، وجود خطة امريكية لدعم وحماية الصناعات الدوائية الامريكية على حساب الدول النامية، كما كشفت المناقشات ان اتفاقية «التريبس» (حقوق الملكية الفكرية) التى تعد احد الروافد الاساسية لاتفاقية تحرير التجارة «الجات» هى احد الضغوط ومظاهر النفوذ التى تمارسها الولايات المتحدة. ويفقد الدواء المصرى الحماية بموجب هذه الاتفاقية بعد ٨ سنوات من الآن!

واكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشورى ان رونالد براون وزير التجارة الامريكى السابق، اعلن ذلك خلال احدى زياراته لمصر قبل مصرعه. وكتب خميس دعاوى الدول المتقدمة التى تطالب مصر بتطبيق اتفاقية التريبس حتى تنهال عليها العروض الاستثمارية فى مجال الدواء. واشار الى الشركات الاجنبية التى حصلت على ترخيص بانتاج الادوية فى مصر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ولم تقم باجراء بحث علمى واحد للدواء فى مصر.

وحذر خميس من الغاء الحماية لصناعات الدواء، مؤكدا انه سيرفع سعر الدواء ما بين ٦ الى ١٠ مرات دفعة واحدة. كما حذر من انهيار صناعة الدواء فى مصر ما لم تحل مشاكله قبل انتهاء فترة الحماية.

واعلن الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق رفضه ترك سعر الدواء للعرض والطلب، لمحدودية دخول المواطنين، وطالب بان يكون تحريك اسعار الدواء فى اقل الحدود الضرورية وفى ضوء المبررات التى تقدم للجنة تسعير الدواء.

واكد الدكتور على لطفى ان بعض شركات الادوية تحقق ارباحا تتجاوز ٥٠٪ وتواصل تقديم طلباتها فى رفع الاسعار. كما طالب الشركات باعلان ارباحها الحقيقية بدلا من ادعاء تحقيق الخسائر فى انتاج الانسولين والبان الاطفال رغم انه مدعم من الدولة!!

واكد الدكتور رفعت السعيد امين عام حزب التجمع ان شركات الادوية تنتج مقويات ومنشطات وكريمات وادوية كحة وسعال تحتوى على مواد مخدرة تزيد على الحدود العلمية لها، وتتحول الى ادوات مدمرة للشباب. وطالب الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة بالتصدى لهذه المحاولات. ورفض السعيد خصخصة شركات قطاع الدواء، وشكك فى كفاءة الخصخصة.

ونفى الدكتور اسماعيل سلام وجود مواد مخدرة اكثر من المسموح بها فى ادوية الكحة والسعال.

كما اعلن احمد العماوى وزير القوى العاملة والتدريب ان سياسة الحكومة فى خصخصة قطاع الدواء تهدف الى الاحتفاظ بنسبة ٦٠ فى المائة من شركات الدواء، وهى سياسة ثابتة ولن تتغير، ولن تقبل اى محاولات او ضغوط لتخفيض هذه النسبة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٣ - ديسمبر ١٩٩٦

مؤتمر دولي بالأقصر يناقش:

مستقبل صناعة وإنتاج السكر فى ظل اتفاقية الجات

كتب ـ عبدالناصر عارف



د. أسامة الباز　　د. رافت محمود

يفتتح الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية المؤتمر الدولى لمستقبل صناعة السكر والصناعات التكاملية والذى يعقد بمدينة الأقصر فى الفترة من ١٧ الى ١٩ ديسمبر الحالى، ويشارك فيه أكثر من ٣٠٠ باحث من مختلف دول العالم.

وينظم المؤتمر جامعة اسيوط وشركة السكر والصناعات التكاملية بالمشاركة مع وزارتى الزراعة والاقتصاد والتعاون الدولى وشركة الدقهلية للسكر

وقال الدكتور حسانين جمعة عميد معهد تكنولوجيا السكر بجامعة اسيوط ومقرر المؤتمر: إن المؤتمر يناقش ٥٠ ورقة عمل حول انتاج السكر واستهلاكه فى العالم واقتصاديات السكر واسواقه، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في زيادة الانتاج وانشاء صناعات جديدة علي مخلفات مصانع السكر كما تتناول الأبحاث الأساليب العلمية الحديثة في استنباط اصناف جديدة من قصب السكر واستخدام الهندسة الوراثية في ازهار قصب السكر واثر اتفاقية الجات على انتاج وصناعة السكر فى مصر.

وأضاف ان المؤتمر يستعرض ايضا دور الخبرة المصرية فى انشاء مصانع السكر فى الدول العربية والآسيوية، وآفاق الاكتفاء الذاتي من السكر فى مصر.

ويشهد المؤتمر وزراء التجارة والتموين وقطاع الاعمال والاقتصاد والتعاون الدولي والدكتور محمد رافت محمود رئيس جامعة أسيوط الذى يعقد المؤتمر تحت رئاسته والدكتور عرفات كامل رئيس جامعة جنوب الوادى والمهندس عبدالعال خليف رئيس شركة السكر والصناعات التكاملية ومحافظو قنا واسوان وسوهاج واسيوط وكفر الشيخ والدقهلية.

بالاضافة الى وفود وخبراء من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا والمجر والهند وموريشوس وجنوب افريقيا وتونس والمغرب ولبنان والسعودية.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٣ - ديسمبر ١٩٩٦

تحديد المتطلبات التكنولوجية لصناعة الدواء حتى عام ٢٠٠٥ لمواجهة «الجات»

كتبت ـ بثينة عبدالحميد :

اوصت ندوة «البحث العلمى والتنمية التكنولوجية فى صناعة الدواء» بتكليف قطاع الصناعة الوطنية الدوائية باعداد تقرير باحتياجاته من الامكانات التكنولوجية حتى عام ٢٠٠٥ ، لتكون قادرة على التطوير والمنافسة المتزايدة لمواجهة اتفاقية «الجات» .



د . فينيس كامل

اعلنت الدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمى ان الندوة طالبت بتشكيل مجموعات عمل لتقديم تصور وطنى شامل لتطوير صناعة الدواء وصياغة المخطط الاستراتيجى لانشطة تحديد الادوات المناسبة لحفز نقل التكنولوجيا الحديثة وتنمية القوى البشرية وتدريبها فى ضوء الاحتياجات .

وقالت انه تم الاتفاق على تشكيل لجنة للاشراف على مجموعات العمل السابقة ، تضم الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ، والدكتورة فينيس كامل وزيرة الدولة للبحث العلمى والدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للدواء .. على ان تجتمع دوريا لاستعراض ما توصلت اليه مجموعات العمل .

اشارت الدكتورة فينيس الى وثيقة التنمية التكنولوجية فى مجال الدواء التى اعدتها وزارة البحث ، معبرة عن المؤشرات القومية للعمل فى مجال الدواء .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٤ ديسمبر ١٩٩٦

جويلي يحذر من مخاطر "الجات" على صناعة الدواء المصرية

كتب محمد منير: حذر الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين من السلبيات التي سوف تترتب على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية (التربس) في مجال صناعة الدواء واشار إلى انها لن تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل سوف تتعدى إلى الجوانب الاجتماعية على المدى القريب والبعيد، وتعرض لاهم الآثار السلبية وهي عدم القدرة على توفير الادوية بالاسعار المناسبة لاصحاب الدخول الدنيا خاصة في مجالات ادوية الامراض المستعصية والتي لن تكشف الدول المتقدمة عن اسرارها إلا بعد زمن طويل واشار د. جويلي انه من اليسير على هذه الدول تغيير علامتها التجارية بعلامات جديدة وتغيير الاسم التجاري قبل انتهاء مدة الحماية مما يحول دون قدرة الدول النامية ومنها مصر من الوقوف على اسرار تلك الأدوية.

جاء ذلك في كلمة القاها الدكتور جويلي في المؤتمر والمعرض الدولي الثاني للدواء والصناعات الطبية.

وحذر وزير التموين من المنافسة الحادة بين الدواء الوطني ومثيله المستورد في ظل احكام اتفاقية التجارة العالمية (الجات) كما حذر من تراجع الإنتاج المحلي من الدواء المستحضرات من تلك النوعيات التي لم يمر على تسجيلها المدة التي حددتها الاتفاقية وهي عشرون عاما.

وانتقد استمرار اعتماد صناعة الدواء على الخامات المستوردة والتي تمثل حوالى ٨٠٪ من إجمالي الخامات المستخدمة في إنتاج الدواء.

(مناقشات مجلس الشورى ص٦).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهـــرام المسائي

التاريخ: ٤ ديسمبر ١٩٩٦

في مجلس الشورى:
الجات ومستقبل الدواء

● زكريا أبو حرام

ناقش مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي التقرير المبدئي الذي أعدته لجنة الصحة والسكان والبيئة برئاسة الدكتور ماهر مهران عن مستقبل الدواء في مصر مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وهو موضوع يمس حياة الانسان وقد وصفه الأعضاء بانه موضوع استراتيجي لابد أن نوليه الاهتمام في كل وقت.. وقد أشار التقرير إلى جزئية هامة وهي اتفاقية الجات وأثرها على الدواء المصري وأهميتها ودار حولها مجمل المناقشات..

● الدكتور صالح محمد حسن يعرض التقرير.. أمام أعضاء مجلس الشورى برئاسة مصطفى كمال حلمي

أشار التقرير إلى أن اتفاقية الجات ستسمح بدخول أدوية منافسة لمنتجات الشركات المصرية، وصناعة الدواء المحلية تغطى ٩٣٪ من الاحتياجات لذلك ستكون أكثر الصناعات تأثرا الأمر الذي يهدد الاستثمارات القائمة فضلا عن فرص العمل في الصناعة، والأدوية التي تتمتع بحماية فكرية في ظل الاتفاقية فإنه لن يكون في مقدور الشركات المحلية محاكاتها وبالتالي سترتفع أسعارها لعدم وجود منافس..

والجات ستؤدى إلى تحمل الدول النامية خسائر كبيرة نتيجة امتداد التزامها بدفع حقوق الملكية الفكرية فقد أعطت فترة سماح عشر سنوات بقي لنا منها ٨ سنوات يجب أن نستفيد منها لأن التطبيق الفوري الآن سيؤدى إلى إضعاف صناعة قائمة ناجحة وتحقق أرباحا ومزايا للعاملين فيها وتوفر العلاج بسعر لا يستطيع المريض المصري أن يدفعه مضاعفا خاصة أن طبيعة الدواء كسلعة تجعله مفروضا على المريض..

وأشار التقرير إلى أن كنا كانت تنتج أدوية رخيصة مثلنا ولكنها وقعت اتفاقية الملكية الفكرية وتنازلت عن فترة السماح على أن ذلك عمل حضاري، فكانت النتيجة انتهاء المنافسة بين الشركات وانفردت بالسوق الشركات الأمريكية والأوربية العملاقة صاحبة الاختراعات وارتفعت أسعار الأدوية وبعد أن كانت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على ١٠٪ من صناعة الأدوية أصبحت تسيطر على أكثر من ٩٠٪ وخسرت صناعة الدواء وخسر نظام التأمين الصحي الذي كانت تتميز به كندا..

وقال التقرير إن الحجة التي يدعو لها أنصار إلغاء فترة السماح (١٠ سنوات) هي أن ذلك يشجع على دخول استثمارات جديدة في مجال صناعة الدواء إلا أن خبراء الدواء أفادوا باننا لسنا في حاجة إلى استثمارات أجنبية جديدة في صناعة الدواء بالذات فهي صناعة قائمة وناجحة وقوية والطاقات الحالية للمصانع تسمح بمضاعفة الانتاج.. ومن المصلحة أن تأخذ صناعتنا الوطنية الفرصة التي تمنحها لها اتفاقية الجات ولا تتنازل عنها تحت أي دعوى فليس من المعقول أن نتنازل عن ميزة تقررت منذ البداية لإعطاء فرصة للدول النامية لالتقاط الانفاس قبل أن تضيق الشركات العالمية الكبرى الخناق علينا..

وقد دارت المناقشات حول التقرير وكان أغلبها حول الجات وضرورة التمسك بفترة الثماني سنوات مع ضرورة معرفة ماذا سنفعل. وأشار محمد فريد خميس إلى أن الدواء سلعة استراتيجية مثل الخبز لا تخضع للعرض والطلب ولعبة السوق وبالتالي لابد من خطة قومية للاستفادة من فترة السماح المتبقية وهي ٨ سنوات تحدد فيها ماذا سنفعل ولابد من الاهتمام الجدي بالأبحاث في مجال الدواء..

وأشار الدكتور جلال غراب إلى أننا لو طبقنا الجات فورا سنحقق خسارة تصل إلى مليار ونصف مليار، وإذا لم نعمل ومرت الثماني سنوات دون فعل شيء ستكون الخسارة أفدح، إن ما يخصص لنشاط الأبحاث في شركات الأدوية لا يتجاوز ٢٪ بينما يصل إلى ٢٥٪ في شركات الدواء العالمية فلابد من الاهتمام بالأبحاث.. أيضا لابد أن تكون هناك إجراءات واضحة وملزمة في تسجيل الدواء وتسعيره..

وقال الدكتور على لطفي: إذا تنازلنا عن فترة السماح سيكون هناك ارتفاع رهيب في أسعار الأدوية لن يتحمله المواطن..

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: 2 - ديسمبر 1996

يبحث انضمام السعودية والصين وروسيا لمنظمة التجارة

اجتماع سنغافورة يرسم خريطة التجارة العالمية للقرن القادم

□ عواصم - رويتر و «أ ش أ»:
لعل أخطر ما سيبحثه أول اجتماع وزارى لمنظمة التجارة العالمية فى التاسع من ديسمبر الحالى فى سنغافورة هو رسم خريطة التجارة العالمية للقرن القادم.

ويبحث الاجتماع أيضا طلبات 28 دولة للانضمام لعضوية المنظمة من أبرزها السعودية والصين وروسيا وتايوان وأوكرانيا.

ومن المشكوك فيه قبول عضوية ايران والعراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية بسبب ضغوط الولايات المتحدة التى تعتقد أن الدول الخمس «دول شريرة»..!!

وكانت الدول الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية قد توصلت إلى اتفاقية بشأن بدء الدراسات الخاصة بتوحيد أجراءات التجارة.

وذكرت مصادر حكومية يابانية ان بيانا سيصدر يتضمن تفاصيل وبنود هذه الاتفاقية فى المؤتمر الوزارى للمنظمة بسنغافورة.

وكان الاتحاد الأوروبى قد تقدم باقتراح لتوحيد الاجراءات التجارية مثل الخطوات الخاصة بتراخيص الجمارك وذلك اثناء اجتماع ممثلى منظمة التجارة العالمية الذى عقد فى جنيف أوائل شهر نوفمبر الماضى لاعداد البيان الوزارى للمنظمة.

وذكرت المصادر الحكومية انه من المرجح أن تبدأ منظمة التجارة العالمية فى تنفيذ اجراءات توحيد التجارة أوائل العام القادم من خلال اللجان الحالية أو مجموعة يتم تشكيلها خصيصا لهذا الغرض.

واضافت المصادر أن الدول النامية قد تعارض قيام المنظمة بوضع قواعد تجارية جديدة ولذلك ستبدأ المنظمة أولا فى التوصل إلى الاجراءات التى يمكن توحيدها بهدف تسهيل التجارة.

والمعروف أنه قد تم الاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية فى نهاية جولة أوروجواى للتجارة الدولية 1986 / 1993 وتم اقرار الاتفاق فى الاعلان النهائى للجولة الذى وقعه وزراء التجارة فى مراكش بالمغرب فى أبريل 1994.

وانطلقت المنظمة فى أول يناير عام 1995 لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «الجات» التى كانت بمثابة هيئة مراقبة مؤقتة للتجارة الدولية منذ 1948.

وتعرف المنظمة رسميا بانها المؤسسة الشرعية للنظام التجارى متعدد الاطراف.

وأهم وثائق المنظمة الاتفاق العام المكون من 38 مادة تنص على تجارة حرة مفتوحة فى السلع والخدمات والمنتجات الزراعية والمنسوجات .. هذا بالاضافة إلى 500 صفحة من الاتفاقات تم التوصل اليها فى جولة أوروجواى.

ويلزم الاتفاق العام كل الدول الاعضاء بالتعامل على قدم المساواة مع منتجات وخدمات كل الدول الاعضاء الأخرى.

ويرأس منظمة التجارة العالمية أمين عام وهو حاليا ريناتو روجيرو وزير التجارة الايطالى السابق يعاونه أربعة نواب من دول أعضاء مختلفة.

وتضم المنظمة حاليا 125 دولة وينتظر أن تنضم اليها أربع دول أخرى اثناء اجتماع سنغافورة الوزارى.

وتتراوح الدول الاعضاء بين «مجموعة الاربعة» التى تتكون من القوى التجارية الكبرى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان وكندا واقتصاديات واعدة فى أسيا وبلاد من أكثر دول العالم فقرا مثل بنجلاديش وغينيا وجزر سولومون.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٢ ديسمبر ١٩٩٦

والوحدتان الرئيسيتان لمنظمة التجارة العالمية هما هيئة تسوية النزاعات وهيئة استعراض السياسات التجارية.

ويجوز لكل الدول الاعضاء حضور اجتماعات هيئة تسوية النزاعات التى تنعقد مرتين شهريا للنظر فى شكاوى خرق لوائح المنظمة.

وقرارات هذه الهيئة نهائية ويجب تنفيذها على خلاف لجنة مماثلة كانت تابعة للجات.

وتختص هيئة استعراض السياسات التجارية بمراجعة السياسات التجارية لكل الدول الاعضاء كل سنتين للدول الكبرى وأربع سنوات لبقية الدول الاعضاء.

ونظرت هيئة تسوية النزاعات فى 60 خلافا حتى الآن وهو عدد يفوق ما كان يرفع إلى الجات فى عشر سنوات.

وقد انتهت مفاوضات دولية دون التوصل إلى اتفاق فى جولة أوروجواى حول تحرير اسواق العالم للخدمات المالية والملاحية والاتصالات الاساسية وتقرر تأجيل استئناف المحادثات بشأنها إلى وقت لاحق.

وترى الولايات المتحدة أن عروضا من دول أخرى خاصة فى العالم النامى لفتح اسواقها لهذه المنتجات غير كافية.

واستؤنفت محادثات حول الاتصالات اللاسلكية ويؤمل أن يمضى وزراء التجارة قدما فى سنغافورة للتوصل إلى اتفاق فى هذا الشأن فى موعد غايته 15 فبراير 1997.

وتواجه منظمة التجارة العالمية اخطارا تتمثل فى انتشار اتفاقيات تجارية اقليمية مثل منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى «أبك» واتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية «نافتا» التى يمكن أن تكون مخرجا من نص الدول الأولى بالرعاية فى الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية.

ويخشى محللون أن تتحول المنظمات التجارية الاقليمية إلى كتل اقتصادية وسياسية معادية تقاتل من اجل الاسواق والموارد. كما تواجه منظمة التجارة العالمية ضغوطا حمائية من مشرعين وعمال فى الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة التى تقول إن شمولية الاقتصاد العالمى تعنى أن دولا نامية ستسرق أكبر قدر من الوظائف عن طريق رخص العمالة..!!

فى مسألة الدواء ...!!!

مع الأيام

سكينة فؤاد

يبدو أننى أصبحت على موعد مع إزعاج وزرائنا الكرام.. ولكن كل إزعاج قادم من كشف وقائع واجتهاد فى كلمة حق ومن النقل عن لسان وهموم وشكوى الناس هو أخص أدوار وأجمل مسئوليات نائب البرلمان - وهو شرف أرجو أن تطاوله قامتى، أما الغضب فنرجو أن يكون حافزا للعلاج والاصلاح... ففى أول تقريرين ناقشهما مجلس الشورى فى عامه النيابى الجديد كان تلك التقرير المهم للجنة الثقافية والاعلام والسياحة عن الثقافة وتنمية القرية المصرية، وقد اختلفت مع وزير الثقافة حول مباهاته بما تقوم به وزارته مما يطلق عليه «ضوضاء ثقافية» وكذلك حول أولويات الإنفاق الثقافى والتى يجب ان يتصورها ميزانيات الثقافة الجماهيرية.



أما التقرير الثانى فكان للجنة الصحة والسكان والبيئة عن مستقبل الدواء فى مصر وعلى قدر ماعشت داخل المجلس من مناقشات صاخبة وساخنة واستمتعت وشاركت فى دراسات وحوارات جادة فقد كانت الأيام الثلاثة لمناقشة هذا التقرير تأتى عذوبتها وقيمتها إلى جانب اهمية التقرير وارتباطه بحق على أولوية حقوق الانسان وأمن وسلامة المجتمع إلى ذلك الاجماع الذى كاد يكون كاملا ومتكاملا فى الرؤية، وبما أخذ المناقشات إلى عمق رأسى يثرى ويضيف لا إلى انتشار أفقى يشتت العائد الذى يمكن أن تجنيه قضية لها هذه الاهمية من احتدام فكر مثل هذه المجموعة من العلماء والخبرات التى يضمها المجلس - والتى اجمعت مع التقرير على الأخطار التى تنتظر صناعة الدواء فى ظل اتفاقات التجارة الحرة القادمة والتى تضع حول نفسها إطارا أو شعارا جذابا يقول إنها تتيح تنظيم الموارد العالمية لخير البشرية - فأين نحن من هذا الخير...!؟ وهل هو خير حقيقة ام شر مقنع...!؟ ولماذا نصدر احكاما مسبقة وهناك امثلة نتائج هذا الخير فى دول بدات فى تطبيق هذه الاتفاقات - وهرولت إلى خيراته فاثرت ان تلغى فترة السماح المتاحة - عشر سنوات - لتنظم الدول أوضاعها قبل أن تطبق النصوص كاملة - وقد تحول المثل الكندى او الكارثة التى لاحقت صناعتها الدوائية إلى عبرة لمن يعتبر حتى أطلقت خبيرة من خبراء صناعة الدواء هناك صيحة صارت مثلا - [لا تشتروا الوهم من الدول الكبرى] ومعروف ان كندا كانت تنتج الادوية مثلنا رخيصة - ولكنها لما وقعت اتفاقية الملكية الفكرية وتنازلت عن فترة السماح لتوفيق وترتيب أوضاعها فوجئت بالشركات الامريكية والاوروبية العملاقة - صاحبة الابتكارات والتى وضعت لنفسها مظلة حماية تمتد لعشرين عاما تدفع فيها الشعوب التى يعتبرونها مستثمرة لمبتكراتهم ولثمار عقولهم دم قلبها وهى فى الاغلب تشترى الترام الذى يمضى بعجلاته فوق جسد صناعاتها الوطنية! وبعد أن كان الانتاج المحلى من الدواء فى كندا يصل إلى ٩٠٪ تناقص إلى ١٠٪ وتضاعفت اسعار الدواء وتحطم نظام التأمين الصحى الذى كانت تتميز به كندا.

فأين نحن من كل هذا - وماذا اخذنا به من اسباب للمواجهة وللحماية من المصير الكندى - وليس لدينا الرفاهيات والظروف الاقتصادية المتاحة للمواطن هناك، والتى اتاحت مظلة تأمين شاملة ضيعها التطبيق الفورى للجات.. فماذا سيضيع ويتهدد عندنا؟ وماذا يجب أن نأخذ به لنثبت فى الأرض أوتادا راسية لهذه الصناعة الاستراتيجية والامنية والانسانية؟! وابتداء فقد كان موقف التقرير واضحا وموقفنا معه.. فقد وقعنا الاتفاقية وانضممنا للاطار الجديد للعالمية الاقتصادية ولكننا يجب ان نتبين ملامح الطريق وعلامات الخطأ والصواب لنأخذ بالاقل من السالب ولتعظيم امكانات وفرص الاستفادة به وتوفير الحماية لقلعة الصناعة الدوائية المصرية ومعها حق المواطن فى حدود قدراته فى الحصول على جميع فرص العلاج وتخفيف الالام والسلامة والصحة البدنية والعقلية والنفسية.

وقدم التقرير تاريخ وهموم وتحديات صناعة الدواء منذ بدأت على يد طلعت حرب بانشاء شركة مصر للمستحضرات الطبية ١٩٣٩ وحتى استكملت قطاعا دوائيا قويا ومتكاملا بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٧٥ يغطى حوالى ٩٣٪ من الاحتياجات المحلية ويمتلك فائضا للتصدير - ثم كل ماحدث من تطورات بعد ذلك وصولا إلى الوقوف على مشارف القرن الجديد واذا كان على كل من له صله بالدواء ان يقرأه يصبح علينا ان نتيح قراءته لكل مصرى قادر على المشاركة فى المواجهة، فقد أوضح التحديات والمسئوليات الوطنية والمهنية وادوار ومسئوليات جميع الأطراف المشاركة فى الانتاج والتسعير والاستخدام والاستهلاك وكتابة الدواء - ولم يضع أغلفة سكرية للحقائق مهما كانت.

وفى مناقشات ل كل تقرير مبدئى يعرض للمناقشة. وبعد إعداده داخل اللجان النوعية للمجلس يتطلع النواب لاضافات تثرى وتضيف وان كان تكرار التناول لنقاط بعينها يحقق المزيد من الاضاءة حول الخطوط الاكثر أهمية - ويلفت النظر انه بعد هذا العمر المديد لصناعة الدواء فى مصر ولسنا من اصحاب الابتكارات وليس عندنا براءات اختراع فى الدواء - وقد عرفنا ان داخل الصندوق الاسود الذى يودعون به الابتكارات الجديدة ٨٢ ابتكارا جديدا لحجز الامكنة وسد السبيل مع كل ابتكار فى نفس الطريق. وفتح الصندوق ينتظر انتهاء فترة السماح أو يتعجل القضاء عليها، فحسب الاتفاقات على حماية الملكية العامة والفنية للمنتجات من المواد والمركبات والمصنفات لمدة عشرين عاما لايجوز للافراد والهيئات استخدامها دون دفع إتاوة مستحقة لمبتكرها الاصلى وستسمح اتفاقية حرية التجارة بدخول أدوية منافسة لمنتجات شركاتنا مما سيهدد الاستثمارات القائمة، فضلا عن فرص العمل فى الصناعة، أما بالنسبة للادوية التى تتمتع بحماية فكرية فى ظل الاتفاقية فلن يكون فى مقدور الشركات المحلية محاكاتها وبالتالى سترتفع اسعار هذه الادوية لعدم وجود منافس.

ورغم كل هذه التحديات فالانفاق على البحث العلمى متواضع جدا - ومازلنا نقول سوف ويجب - ولم نستمع من وزيرة البحث العلمى عما وجب بالفعل بعد ان دقت اتفاقية الجات وتوابعها كل أجراس الخطر، بينما السادة الممتحنون او المهيمنون يمرون بين صفوف وخطوط الانتاج يعلنون أنه لم يبق من الزمن إلا ثمانى سنوات - والدول تهرول للاصلاح وبعض الدول مثل الهند - إلى جانب - ما تأخذ به من قيادة معجزة للبحث العلمى وبما تحقق به من أنجازات علمية وطبية وزراعية فهى ايضا تطالب شعوب العالم الثالث بموقف موحد لاعادة النظر فى الشروط المجحفة التى وضعتها الدول الكبرى لامتلاك المزيد من مفاتيح القوى والسيطرة حتى على صحة الانسان.

وقد كشف التقرير وكذلك بيان وزير الصحة بما تأخذ به مصر من خطوات للمواجهة فى مقدمتها تحسين الجودة وتأكيد البعد الاجتماعى وزيادة دعم الدواء المجانى بما يصل بهذا الدعم إلى ٢٥٠ مليون جنيه وتوفير الادوية الاساسية داخل المستشفيات العامة ودعم ميزانيات الأمصال وبقاء تسعير الدواء وتعظيم الكفاءات والمهارات والتدريب للعاملين فى الصناعات الدوائية وتوفير كل مايسقط المخاوف من التحديات القائمة. فالرقابة تتزايد بأساليب علمية على الدواء والاغذية وصناعة الدواء وحماية قطاع الاعمال العام بتوفير عوامل القوة والقدرة التنافسية، وتمسك الدولة بأكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركات المباعة حتى تستطيع فى النهاية ان تكبح جنون الاسعار وامتلاك فرص الاستمرار ومنافسة المنتجات الدوائية للنظام العالمى الجديد باهظ الاثمان والمدجج بحملات الترويج والتضليل، ومازال

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٥ - ديسمبر ١٩٩٦

المخبوء من فنون النصب والاستنزاف كجبل الجليد المختبىء فى بطن المحيط مما يقتضى وعيا صحيا ودوائيا وترويجا وثقة ورقابة وتعظيما للقيمة وجودة وفاعلية الدواء المصرى - ودورا وطنيا ومهنيا للطبيب المصرى فهو فى النهاية الذى يكتب التذكرة الطبية - واذا كانت المقاطعة المصرية للبضائع الأجنبية قد كانت إحدى اهم اوراق المقاومة اثناء ثورة ١٩ - فنحن لانطالب بمقاطعة ولاننكر عالما تغير بالكامل - وانما نطالب لمنتجاتنا الدوائية حماية لها ومراعاة لمريض ربما يدفع اخر قرش معه للحصول على علاج تتعلق به حياته، ويجب أن نسعى لاسقاط وهم ارتباط الجودة بالمنتج الأجنبى غالى السعر - اننا بحاجة إلى دعم الإعلام الطبى والوعى الصحى الذى يرفع درجات الرقابة ويسقط الاوهام المرتبطة بالقيمة الحقيقية للدواء.

واذا كان لكل دراسة ذروتها فقد كانت فيما اعلنه التقرير من سقوط دعاوى أنبياء الحريات الاقتصادية الذين يبشرون بانتهاء انظمة الرقابة وحقوق الحماية لمصالح الشعوب داخل اطر وانظمة الحريات الاقتصادية، وظهران داخل الاتفاقية مايمكن الاستفادة به اذا سادت النظرة الوطنية وتراجعت ضغوط المكاسب والعمولات والشركات الكبرى، وكان التقرير ناصع الوضوح فى إنهاء دعاوى الحريات المتحررة من كل التزام باطر للضبط والرقابة لصالح الشعوب التى تطبق عليها الاتفاقية وبما يجعل السياسات والخطط التى اشار اليها وزير الصحة مقدمات ضرورية تنتظر الاستكمال وبما اثار ملاحظتين عرضت لهما فى مناقشتى.. اما الاولى فعن الحلقة المفقودة بين هذه الاجراءات التى تتخذ بالفعل وبين مايشكو منه المواطن من ارتفاع فى اسعار مجموعة كبيرة من الادوية الاساسية والمهمة - فماذا سنفعل فيما بعد اذا كان هذا يحدث فيما قبل التطبيق الكامل وكيف نضبط التلاعب بالاسواق ونوقف المستغلين واثرياء الازمات؟

● اما الملاحظة الثانية فتتعلق بالرقابة المتشددة التى اعلن الوزير انها ستكون فى مقدمة اسلحة المواجهة وهى الاخرى تفرض سؤالا - اذا كانت الرقابة قد عجزت طوال ربع قرن أن تفرض على الشركات ذات راس المال الخاص والمشترك ان تطبق ماورد فى الاتفاقات من ان يكون تصنيع الخامات الدوائية ضمن خطة التصريح لها بالعمل فى مصر ولكنها ظلت تتبع اسلوب شراء الخامات الدوائية من الشركات الأم - وفى ذلك وكما يقول التقرير تكريس لاستمرار حالة الاعتماد والتبعية التكنولوجية - فهل نستطيع فى ظل الاتفاقات الجديدة ان نتمسك باعمال النصوص لصالح كل الاطراف بالاضافة إلى ماتفرضه الاوضاع المستجدة من ضرورة تطبيق انظمة جديدة للبعد الاجتماعى تذهب بدعم الدواء لمستحقيه وللامراض التى تنشىء مع مرضاها رفقة قد تمتد بامتداد العمر كالسكر والقلب والامراض المستعصية كتب الله الشفاء للجميع من كل مرض، ومن الاخطر القادم اذا لم ناخذ بجميع اسباب القوة والعافية وقبل ان يطبق على انفاسنا زمان يعلم الله وحده بالمخبوء فيه!

● ولابد انكم تتساءلون .. ومن اين جاء ازعاج او انزعاج الوزير.. انه ذلك الحديث عن وجود ارتفاع فى اسعار الدواء وهو ما اكده أيضا النائب البرلمانى العريق الاستاذ محمد صبرى صبرى مبدى فهل كانت هناك اسباب اخرى لم تدركها افهامنا..!؟ عموما دعونا نلتفت لما يهم الناس ونتوقف عن «لغو الكلام»!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٥ - ديسمبر ١٩٩٦

منتجو الدواء يصفون متاعبهم ويحررون «روشتة» مواجهة «الجات»

تحقيق - يوسف سعد:

اختلفت الآراء حول ماهية صناعة الدواء، فالبعض يعتبرها من الصناعات الثقيلة الاساسية والبعض الآخر يذهب في تعريفها إلى أنها صناعة ضرورية تعادل صناعة السلاح، وفريق ثالث يراها قريبة من ذلك ويصفها بأنها هي الحرب الخفية القادمة التي سوف تتركز فيها قوى البحث العلمي وقوى المال والاقتصاد، والمفهوم الأخير رسخته اتفاقية الجات وحقوق الملكية في الاذهان.

في مصر حققت الصناعة الدوائية تقدما كبيرا، وارتفعت قيمة الانتاج المحلي من الدواء إلى 2107,5 مليون جنيه خلال عامي 95/ 96 بزيادة قدرها 919,9 مليون جنيه في بداية التسعينات.

كما اتسعت دائرة الاسواق الخارجية لتشمل دول «السعودية، اليمن، ليبيا، السودان، الاردن، جيبوتي، روسيا، ايطاليا، رومانيا» وذلك حسب ذكر أحد تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

اضافة إلى زيادة حجم سوق الدواء إلى 3000 مليون جنيه حسب ذكر الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

يأتي كل هذا ليصطدم بتحديات مستقبلية وشيكة وفي وقت تسعى فيه الحكومة المصرية إلى استكمال برنامج الاصلاح الاقتصادي من خلال عمليات الخصخصة التي شملت أيضا تلك الصناعة الحيوية التي سترتكز عليها المواجهات القادمة.

وهنا حاولت «العالم اليوم» الوقوف على ما يؤرق تلك الصناعة، وما يمكن اعداده لمواجهة تحديات كثيرة تحملها «الجات» وحقوق الملكية الفكرية.

وفي هذا يحمل الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة برنامجا لتلك المواجهة فإلى جانب اهداف تنشيط البحث والتطوير لوضع الدواء المصري في مصاف الدول المتقدمة يأتي هدف تحالف الشركات وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية على جانب كبير من الاهمية كما يقول الوزير وهو يعتبره هدفا ذا ركيزة اساسية لمواجهة التكتلات.

ويوضح الدكتور سلام هنا أشكال التحالف ومنها الدمج أو المشاركة أو المعاونة.

والأمر نفسه يعتبره الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء من الامور الأساسية لمواجهة ما يستجد من تطورات عالمية.

وكما أن وزير الصحة يرى ضرورة في تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية يرى الدكتور حمدي السيد ضرورة أن تخطو الشركات المصرية بقطاعيها «العام والخاص» نحو نهج شركات ثلاث «خاصة» تمكنت من الحصول على الايزو وهو يرى أيضا أن يكون لمصر مستحضر دوائي باسمها قبل تطبيق «التريبس» ويلقى نقيب الاطباء بالكرة في ملعب القطاع الخاص مشيرا إلى دوره البارز في نمو صناعة الدواء ويعرب عن أمله في أن يكون هدف الخصخصة هو تنمية المجتمع.

وهذا ما يحدد قضيتنا ويدخلنا للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص الذي أضحى ينتج أكثر من 55٪ من الانتاج الدوائي في مصر وهو في طريقه إلى زيادة ذلك المعدل وفق برنامج الخصخصة الجاري.

القطاع الخاص.. ومتاعب متجددة

والمشاكل هنا متعددة ومختلفة من وجهة نظر رجال صناعة الدواء ويبدأها الدكتور ثروت باسيلي رئيس مجلس ادارة شركة آمون للصناعات الدوائية منذ النشأة وبالتحديد في عام 1985 حين بدأ القطاع الخاص يخرج إلى تلك الصناعة ووجد عدم تقبل للفكرة وجوده من قبل جهات عديدة وبعد مضي عام ونصف العام - كما يقول - جاءت الموافقة مشروطة بأن تقوم الشركات الخاصة بتحضير الخامات الاساسية لمستحضراتها الدوائية وتلك كانت بداية المشكلة حيث وجد القطاع الخاص مواجهة شديدة متمثلة في ارتفاع اسعار الخامات الاساسية والوسيطة واقتصارها على شركات عالمية وخروجا من المأزق بدأت عملية الاستعانة بأساتذة المركز القومي للبحوث وبدأت عمليات التحضير الفعلية ومعها معارضات شديدة من الشركات «الأم» المنتجة للمادة الأصلية وفصل في النزاع لصالح الشركات الخاصة المصرية وذلك من قبل جامعات ومراكز بحثية دولية أكدت مطابقة المادة الخام المصرية للمواصفات العالمية.

ومن هنا خرجت شركات القطاع الخاص لتجد مشاكل أخرى ينقلها لنا الدكتور عبد الفتاح شوقي رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للنباتات الطبية وهي متمثلة في اتساع رقعة الشركات الاجنبية في مصر مؤكدا أن الشركات صاحبة رأس المال الاجنبي 100٪ زادت إلى 6 شركات وهذا يؤدي إلى زيادة التصنيع في الاصناف القديمة التي ارتفعت لأكثر من 50٪ والأمر نفسه يعكس — من وجه



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ - ديسمبر ١٩٩٦

نظره ـ منافسة داخلية تعوق صناعة الدواء حيث إن المستحضرات المتشابهة والقديمة تزيد يوما بعد الآخر فى ظل ملعب ضيق محدود ويرى الدكتور عبد الفتاح ضرورة تدخل الدولة للحد من انشاء مصانع تنتج ادوية متشابهة كما يطالب بتوسيع دائرة الامتيازات لتلك الشركات العاملة فى مجال تصنيع الخامات وأن يكون التركيز كبيرا فى انشائها واعفائها من الضرائب لمدة 20 سنة ومن الجمارك على المواد الوسيطة.

دواء.. ومزارع دواجن

ويضيف الدكتور حسين ثروت حجر رئيس شركة العامرية للصناعات الدوائية مشكلة أخرى وهى خاصة بالتصنيع لدى الغير ويعتبرها من وسائل المنافسة غير المشروعة.

ويوضح قائلا لقد بدأ أناس يقومون بعملية التصنيع لدى الغير وهم فى ذلك لا يتحملون اية اعباء تصنيع مما يجعلهم يبيعون منتجاتهم باسعار اقل من تلك الشركات التى تتحمل أعباء مضنية.

هذه المشكلة يؤكد الدكتور حسين انها من الممكن ان تهدم صناعة الدواء فى مصر ويضرب مثلا بصفقات الدواجن المجمدة التى زحفت على مصر فى احدى السنوات وادت إلى خراب مزارع الدواجن واغلاقها.

ويتفق فى نفس الرأى الدكتور مكرم مهنى رئيس شركة جلوبل للصناعات الدوائية حيث يؤكد ان عملية التصنيع لدى الغير تمثل تهديدا للصناعة الدوائية فى مصر خاصة إذا افتقدت للتكامل.

ويرى الدكتور ثروت باسيلى أن التصنيع لدى الغير يعد شكلا من اشكال الاحتكار لما يحمله من توزيع غير عادل بين المنتج وصاحب الصنف ويؤكد ان تلك العملية موجودة فى مصر ولكن فى نطاق ضيق وان هناك محاولات من قبل الشركات الاجنبية لتوسيعها.

هذا ويعارض الدكتور محمود عبد الوهاب مدير شركة باير فارما للأدوية مؤكدا أن التصنيع لدى الغير لا يمثل مشكلة لصناعة الدواء وهى عملية بسيطة تتمثل فى أن هناك اناسا لديهم ما يمكنهم من تصنيع الدواء بتكنولوجيا عالية يقابلهم آخرون لديهم قدرات تسويقية وذلك يعد من وجهة نظره تكاملا وليس هدما.

ويرى الدكتور محمود ان المشكلة الحقيقية التى تواجه صناعة الدواء خاصة القطاع الخاص هى ان الصناعة مازالت فى مصر تجميعية ودور الشركات المصرية هو دور مركب الدواء. أما المشكلة الثانية التى لا تقل أهمية عن الاولى كما يقول فهى خاصة بعملية التسعير وهو يؤكد أن تلك المشكلة تحد من انتشار الدواء المصرى فى الاسواق الخارجية.

٤٩٦٠٠٠٠٠

عبيد : شركة ولجنة لمواجهة «الجات»

شركات الدواء ترفض الغاء فترة السماح

سلام: 150 مليون جنيه سنويا أدوية مجانية

□ كتب ـ خالد سيف الدين وماجد كريم:

أكد رؤساء شركات الدواء العامة والخاصة رفضهم لفكرة الغاء فترة السماح السابقة على تطبيق اتفاقية «الجات» لما يسببه ذلك من خطورة على صناعة الدواء في مصر.

جاء ذلك في رسالة سلمها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال للدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء أمس.

وأعلن الدكتور عاطف عبيد أن قرار الرفض جاء بالاجماع من جميع شركات الادوية حرصا على حق المواطن في الحصول على دواء بسعر معقول، واضاف انه تم الاتفاق على انشاء شركة برأسمال 30 مليون جنيه للاشراف على تطوير شركات الدواء في مصر واجراء الابحاث العلمية لاعداد الشركات لمواجهة «الجات».

كما قرر الدكتور عبيد تشكيل لجنة برئاسة الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القومية للادوية للاشراف على خطة النهوض بالصناعة بالتنسيق مع مراكز البحث العلمي.

من جانبه أعلن الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة أن الحكومة تقدم دعما سنويا للدواء يبلغ 117 مليون جنيه اضافة لتوفير الدواء مجانا لغير القادرين بما قيمته 150 مليون جنيه تزيد إلى 250 مليونا بعد التزام الحكومة بتوفير الادوية الاساسية بالمستشفيات.

واشار وزير الصحة إلى ان نظام التأمين الصحي خطوة على طريق وصول الدعم لمستحقيه وان ميزانية الوزارة ارتفعت إلى 150 مليون جنيه وميزانية شراء الامصال إلى 103 ملايين جنيه هذا العام.

وقال الدكتور اسماعيل سلام امام مجلس الشورى إن الانتاج المحلي من الدواء يغطي 93٪ من احتياجاتنا مؤكدا أن صناعة الدواء تعد من القلاع الصناعية المهمة.

كما أكد وزير الصحة ان الوزارة تفرض رقابة صارمة على الدواء وعلى العلاج بالاعشاب والابر الصينية حرصا على صحة المواطنين مشيرا إلى تشجيع الحكومة للتحالف بين شركات الدواء لاحداث ثورة في مجال بحوث الصيدلة وطالب بترشيد استهلاك الدواء.

«العالم اليوم» لتحت الباب لمناقشة صناعة الدواء في مصر بصفتها من الصناعات الحيوية التي تمس صحة المواطنين إلى جانب انها مجال استثماري اثبت القطاع الخاص نجاحه فيه، رغم التحديات التي يواجهها والتي تحملها له اتفاقية «الجات» وحقوق الملكية الفكرية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٥ ديسمبر ١٩٩٦

منظمة التجارة الدولية تعقد مؤتمراً وزارياً في سنغافورة

■ جنيف - رويتر - يناقش اول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة الدولية الذي سيعقد في سنغافورة من ٩ كانون الاول (ديسمبر) الجاري الى ١٣ منه قضايا متباينة ستثيرها الدول الاعضاء.

وفي ما ياتي عرض لما تريده القوى الكبرى والمجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم الصناعي والبلاد النامية من هذه المنظمة التي تضم ١٢٥ دولة:

- تريد الولايات المتحدة مبدئياً اتفاقاً دولياً يتم التوصل اليه بحلول السنة ٢٠٠٠ ينهي كل التعرفات على منتجات تكنولوجيا الاعلام وبرامج واجهزة الكومبيوتر وشبه الموصلات ومعدات الاتصالات اللاسلكية. وثمة موضوع آخر مدرج على قائمة واشنطن هو المطالبة باتفاق بين الدول النامية للانضمام الى ميثاق المشتريات الحكومية حتى تلتزم هذه الدول بمزيد من الوضوح في منح العقود الرسمية. ويقول مسؤولون اميركيون ان هذا المضمار يعج بالفساد.

- يسعى الاتحاد الاوروبي الى التوصل الى اتفاق في اطار منظمة التجارة الدولية حول سياسات التنافس التجاري للدول الاعضاء بهدف التخلص من التكتلات واتفاقات تحديد الاسعار بين الشركات الخاصة التي تبعد مؤسسات اجنبية عن اسواق محلية.

ويريد السير ليون بريتان المفوض التجاري للاتحاد ان يتفق الوزراء في سنغافورة على الاعداد لجولة اخرى من المفاوضات التجارية تبدأ في نهاية القرن الحالي. ولكن دعوته لم تلق تاييداً كبيراً حتى بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي. كما يريد الاتحاد اتفاقاً دولياً لانهاء التعرفات الجمركية ولكنه يطالب بمهلة اطول لتحقيق هذه الخطوة.

- تتصدر اليابان وكندا محاولة يؤيدها الاتحاد الاوروبي وليس الولايات المتحدة لبدء مفاوضات في نطاق المنظمة حول قواعد عالمية لمعاملة الاستثمارات الاجنبية تضمن المساواة بين المستثمرين الاجانب والوطنيين في الدول الاعضاء.

وتوافق اليابان على ضرورة اجراء محادثات حول سياسة التنافس ولكن كوريا الجنوبية ودول اميركا اللاتينية تجادل بان المحادثات يجب ان تشكل مكافحة الاغراق او التعرفات الخاصة. ويرفض الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة اللذان يقودان مكافحة الاغراق الربط بين الموضوعين.

- تريد الدول الآسيوية ان يهتم مؤتمر سنغافورة بكيفية تنفيذ اتفاقات جولة اوروغواي ١٩٨٦ - ١٩٩٣ حول خفض التعرفات الجمركية وتخفيف حواجز تجارية اخرى.

وتطلب هذه الدول من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الموافقة على فتح اسواقهما للمنسوجات والملابس في فترة اقصر بكثير من جدول زمني يستمر عشر سنوات التزمت به هاتان القوتان في الميثاق النهائي لجولة اوروغواي الذي تم توقيعه في مراكش في نيسان (ابريل) ١٩٩٤.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سنغافورة وخلافات بين الدول النامية والمتقدمة

الاجتماع الوزارى الذى سيعقد لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة فى الاسبوع القادم بدا الخلاف حول جدول اعماله منذ الآن. فالدول المتقدمة تركز بشدة على تلك الموضوعات التى تحقق مصالحها فى الدرجة الاولى، متجاهلة ـ على نحو تام. مصالح الدول النامية. ومن بين هذه الموضوعات موضوع مثل معايير العمل فى الدول النامية، وذلك كجزء من قضية المنافسة فى الساحة التجارية الدولية. وماتعنيه الدول المتقدمة هنا هو ماسبق ان طالب به وزير العمل الامريكي من عدم الاعتماد على عنصر العمل الرخيص كسبيل للمنافسة الدولية وضرورة اقرار حقوق دنيا للعمال فى جميع ارجاء الأرض. ومن المعروف أن المعنى بهذا الطرح بالتحديد بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ـ علاوة على عدد آخر من البلدان النامية التى تلعب دورا مؤثرا فى ساحة الصادرات العالمية. ويأتى ذلك للادعاءات الامريكية والاوروبية بان تزايد القدرات التنافسية لبلدان اسيا وغيرها وتوافر عنصر العمل الرخيص فيها يؤدى إلى فقدان فرص العمل فى نفس القطاعات الانتاجية في البلدان المتقدمة وهو تناقض جوهرى فى الخطاب الاوروبى الامريكى الذى سبق ان بشر بنهضة كبرى فى بلدان العالم الثالث اذا هى انفتحت على الخارج واستغلت قدراتها ومواردها الكامنة خاصة عنصر العمل الرخيص فى رفع درجة تنافسيتها فى الاسواق الدولية. لذا فان هذه القضية تثير الكثير من الاعتراضات الاسيوية وغير الاسيوية. بينما نجد أن الدول النامية تقترح ان يكون مكان مناقشة مثل هذه الموضوعات هو منظمة العمل الدولية.

٠٠٠٠٥٠٠



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ - ديسمبر ١٩٩٦

منظمة التجارة العالمية تعقد مؤتمرها الأول بعد غد

سنغافورة - ر- تبدأ بعد غد الاثنين فى «سنغافورة» اجتماعات أول مؤتمر وزارى للدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية التى تاسست منذ عامين لكى تحل محل اتفاقية الجات وتستمر اعمالها حوالى اسبوع بمشاركة وزراء من ١٥٠ دولة. وتنبع أهمية اجتماعات «سنغافورة» من كونها ستحدد مصير المنظمة وهل ستقود العالم إلى أن تصبح منطقة واحدة للتجارة الحرة أم سيدخل فى عصر جديد من الحماية الجمركية وصرع الكتل الاقتصادية.

وستدور المناقشات فى المؤتمر حول القضايا التى سببت انقساما طويل المدى بين الدول النامية والدول المتقدمة وبحثها سفراء الدول الاعضاء فى المنظمة فى مقرها بجنيف على مدى أسابيع طويلة وعلى راسها معايير التجارة والعمل والمنسوجات ومنح العقود الحكومية والفساد الاقتصادى والاستثمار الوطنى والسياسات التنافسية المصممة لتفضيل المؤسسات الوطنية وقضايا أخرى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٦

بعد انتهاء العمل باتفاقيات الجات:

منظمة التجارة العالمية تحدد مستقبل تجارة العالم فى القرن القادم

تقرير اعده
عبدالناصر غارف

تبدا اليوم بسنغافورة اجتماعات المجلس الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية، التى صارت تحل محل اتفاقية لجات منذ يناير ١٩٩٥، والتى كانت مجرد اتفاقية مؤقتة لتنظيم التجارة العالمية منذ عام ١٩٤٨.

وتأتى أهمية هذا الاجتماع من كونه تجمعا عالميا سيحدد مصير التجارة العالمية فى خلال القرن القادم، ولكن هناك كثيرا من التساؤلات حول الوضع القانونى لمنظمة التجارة العالمية وعلاقاتها بهيئات الامم المتحدة، ومدى قوة ونطاق قراراتها على الدول الاعضاء فى المنظمة و هيئاتها وآلياتها.

والحقيقة أن منظمة التجارة العالمية ولدت من رحم الجات فى آخر وأطول جولة لها، وهى جولة أوروجواى، التى انتهت فى مراكش فى ١٥ أبريل عام ١٩٩٤، وتضمنت وثائقها القانونية البالغة ٢٨ وثيقة قرارا بإنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية لجات فى وضع مبادئ السلوك التجارى العالمى سواء فى مجال السلع أو الخدمات.

وإذا كانت اجتماعات سنغافورة التى تبدأ اليوم ستحدد أطر العلاقات التجارية الدولية المتعددة الأطراف، فإن كثيرا من الصعاب تواجه المجتمعين فى سنغافورة، بل إن صراعا ومواجهات حادة من المتوقع حدوثها بين الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية، خاصة فيما يتعلق بطرح قضية العمالة وظروف التشغيل وضوابط الأجور، بالإضافة إلى قضية البيئة.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول خلال اول اجتماع وزارى لمنظمة التجارة العالمية فرض مبادئ واسس معينة على العلاقات التجارية الدولية تضمن للدول المتقدمة هيمنتها على مجريات التجارة الدولية، فإنه من الجدير بالذكر أن أمريكا نفسها هى التى عطلت وأخرت إنشاء هذه المنظمة منذ ما يربو على ٥٠ عاما، حينما طرح قرار إنشاء المنظمة فى أول اجتماع دولى لتنظيم التجارة العالمية فى جنيف عام ١٩٤٧.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية مؤسسة قانونية دولية للنظام التجارى متعدد الأطراف، وهى تعتبر مؤسسة دولية دائمة وقائمة بذاتها انشئت بموجب معاهدة دولية أقرتها حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء، وتعتبر المنظمة أيضا الهيئة العالمية المسئولة عن تسوية الخلافات التجارية بين الدول، ومحفلا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولذلك فهى تتمتع بثقل عالمى مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، ولكنها ليست وكالة تابعة للأمم المتحدة.

والوظيفة الرئيسية للمنظمة هى اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير التجارة العالمية وفض النزاعات التى تنشأ من ذلك بين الدول الأعضاء وترتكز المنظمة فى ذلك على الوثائق والاتفاقات التى تم التوصل إليها فى جولة أوروجواى، وأهم المبادئ التى ترتكز عليها المنظمة فى تحرير التجارة العالمية هو مبدأ الدول الأولى بالرعاية، وهى المادة الأولى من الاتفاق العام، وهى ملزمة لجميع الدول الأعضاء لتتعامل مع منتجات وخدمات كل الدول الأعضاء فى المنظمة على قدم المساواة، ولكن توجد بعض المخارج والاستثناءات للدول النامية وفى هذا الصدد يرى بعض الخبراء أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل «الابك» و «النافتا»، تشكل خطرا على هذا المبدأ وتهدد الاتفاقية الدولية، لأن هذه التكتلات تمنح مميزات نسبية لتجارة الدول الأعضاء فيما بينها، مما يتعارض مع مبدأ الدول الأولى بالرعاية.

أما المبدأ الثانى وهو المعاملة الوطنية با لمثل والذى يفرض على الدول الأعضاء معاملة السلع والخدمات من الدول الأعضاء فى المنظمة معاملة المثيل المحلى، بمعنى ألا يكون هناك أى تمييز للمحلى (الوطنى) عن الدول الأعضاء فى المنظمة، بل إنه من المنتظر أن تنشب خلافات كبيرة فى اجتماعات سنغافورة حول تدابير الاستثمار التى تطالب الدول الكبرى بمعاملة الاستثمار المرتبطة بالتجارة معاملة الاستثمار الوطنى وإلغاء أية مميزات للاستثمار المحلى، سواء فيما يتعلق بالحفاظ على مستوى معين من المكونات المحلية داخل السلعة أو تقييد استيراد المكونات الأجنبية.

● رئاسة المنظمة وهيكلها

يرأس منظمة التجارة العالمية أمين عام لمدة ٤ سنوات، يعاونه أربعة نواب من دول أعضاء مختلفة، الأمين العام الحالى هو ريناتو روجيرو وكان يشغل منصب وزير التجارة فى إيطاليا. ويعتبر المؤتمر الوزارى للمنظمة - والذى يجتمع كل عامين - هو السلطة العليا للمنظمة، بينما يحتل المجلس العام الذى يضم مندوبين لكل الدول الأعضاء الهيكل التنظيمى.

وتشمل هيئات المنظمة وحدتين رئيسيتين: الأولى هيئة تسوية النزاعات والثانية هى هيئة استعراض السياسات، ويجوز لكل الأعضاء حضور اجتماعات هيئة تسوية النزاعات التى تنعقد مرتين شهريا للنظر فى شكاوى الخروج عن لوائح المنظمة، وتعتبر قراراتها نهائية واجبة التنفيذ خلافا للجنة المماثلة فى الجات.

أما هيئة استعراض السياسات فتختص بمراجعة السياسات التجارية لكل الدول الأعضاء لكل سنتين للدول الكبرى وكل ٤ سنوات لبقية الأعضاء.

وتتبع المنظمة ٣ وكالات أخرى هى: مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس القضايا التجارية الخاصة بحقوق التأليف.

وقد نظرت هيئة تسوية النزاعات ٦٠ خلافا حتى الآن، وهو ما يفوق ما نظرته الهيئة المماثلة فى الجات فى ١٠ سنوات!

● العضوية

ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حاليا ١٢٥ دولة، ومن المنتظر أن يوافق المؤتمر الوزارى فى سنغافورة على ضم ٤ دول هى: الصين وروسيا والسعودية وتايوان، كما يتم بحث طلبات ٢٨ دولة أخرى منها: إيران والعراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية، وتضغط الولايات المتحدة لمنع انضمام هذه الدول إلى المنظمة، بزعم أنها دول تساند الإرهاب.

وتضم المنظمة أغنى دول العالم وأفقرها.

بدء اجتماعات المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة

بحث تحرير التجارة فى القرن ٢١ وسط خلافات حادة بين دول الشمال والجنوب

سنغافورة ـ وكالات الانباء: تجمع امس وزراء تجارة من ١٢٨ دولة فى سنغافورة لبدء مؤتمر يستمر اسبوعا ويهدف إلى الاتفاق على جدول اعمال لدفع العالم نحو التجارة الحرة فى القرن الحادى والعشرين.

ويعد اللقاء هو الاول من نوعه كمؤتمر وزارى لمنظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف التى خرجت إلى حيز الوجود منذ عامين لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات».

وهناك اختلاف واسع فى الرأى بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحرير التجارة العالمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية والسياسية التى تنتج عن التكامل المتنامى للاقتصاد العالمى. إلا ان «ريناتو روجيرو» المدير العام لمنظمة التجارة العالمية اكد انه الاجتماع سيعطى دفعة كبيرة لمزيد من الانفتاح للاسواق العالمية. ويحضر الاجتماع مسئولون من ٢٨ دولة اخرى بخلاف الدول الاعضاء البالغ عددهم ١٢٨ دولة ومن بين هذه الدول الصين وروسيا اللتان تنتظران دخول المنظمة.

واضاف «روجيرو» فى رسالة بعث بها إلى وزير التجارة والصناعة السنغافورى «يوتشيو تونج» الذى سيرأس الاجتماع الوزارى انه يأمل ان يرى تحركا ثابتا فى المحادثات الوزارية الخاصة نحو ابرام اتفاقات بمليارات الدولارات من اجل تحرير التجارة خلال السنوات القليلة المقبلة فى منتجات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاساسية. واعترف «روجيرو» ان هناك قرارات صعبة سيتعين اتخاذها لمعالجة قضايا جديدة مثيرة للجدل مثل التجارة والعمل والاستثمار وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية فى صلب الخلاف بين الشمال والجنوب. واعرب مدير عام منظمة التجارة العالمية عن ثقته فى ان الاعلان الذى سيصدر سيكون اعلانا يفخر به كل اعضاء المنظمة ويؤكدون فيه مجددا التزامهم بالمشروع المشترك العظيم وهو النظام التجارى متعدد الاطراف. ومن المفترض ان يصدر الاعلان الختامى للمؤتمر الوزارى الاول يوم الجمعة القادم فى نهاية الاجتماعات ليكون وثيقة اساسية ترشد منظمة التجارة العالمية وتوجهها حتى القرن القادم.

ويؤكد المحللون ان القوى التجارية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان وكندا لها وجهات نظر متباينة بشأن ما يجب ان يتضمنه الاعلان فى الوقت الذى ترفض فيه بعض الدول النامية لاسيما فى آسيا بعض المقترحات الغربية. وترغب الولايات المتحدة فى ظل دعم اوروبى محدود فى ان تبدأ منظمة التجارة العالمية مناقشة القواعد التى يجب تعديلها ليؤخذ فى الحسبان المزايا التجارية التى تحصل عليها بعض الدول الفقيرة من استغلال الايدى العاملة منخفضة الاجور. وتطالب واشنطن بضمان مراعاة معايير العمل الاساسية ومنها حرية انشاء اتحادات عمالية وحظر استخدام الاطفال فى العمل فى شتى انحاء العالم. وحذر مسئولون من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى من انه اذا لم تعالج منظمة التجارة العالمية هذه المسألة فان التأييد الجماهيرى فى الغرب لحرية التجارة سوف يتقلص. واصدر الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة بيانا عبر فيه عن مخاوف العمال الغربيين ان تؤدى الاسواق الحرة إلى تسرب الوظائف إلى الدول الفقيرة وحذر من أن مصداقية المنظمة يمكن ان تكون فى خطر.

فى الوقت نفسه اكد ممثلون عن مجموعات التنمية فى آسيا عقب اجتماع لهم فى سنغافورة ان الغرب حكومات وعمالا حريص على ابعاد السلع الرخيصة القادمة من الدول النامية. واعرب مدير عام منظمة التجارة العالمية عن امله فى ايجاد تفاهم بين الشمال والجنوب حول هذه القضية، وهناك قضية اخرى يمكن ان تثار فى الاجتماع وهى تدور حول الزراعة وكيفية المضى قدما فى الجولة الجديدة للمباحثات مع تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية والتى تقرر فى جولة اوروجواى «١٩٨٦ ـ ١٩٩٣» ان تبدأ بنهاية القرن.

ويريد المنتجون الزراعيون الكبار من الارجنتين واستراليا وغيرهما صياغة اعلان يسمح ببدء استعدادات فى اقرب وقت ممكن. إلا ان هذا الاتجاه يلقى مقاومة فى اليابان وكوريا الجنوبية اللتين تعرضت حكومتاهما لانتقادات حادة حينما اضطرت إلى فتح طفيف لاسواق الارز المحمية منذ وقت طويل فى نهاية جولة اوروجواى.. كما يرفض مزارعو الاتحاد الاوروبى اجراء مزيد من فتح اسواق المنتجات الزراعية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ - ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم.. بدء المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة في سنغافورة

بحث تعويض الدول النامية من أضرار اتفاقية الجات

كتب محمد جلال:

تبدا اليوم الاثنين في سنغافورة اعمال المؤتمر الوزاري الأول للدول المشتركة في منظمة التجارة العالمية ويستمر لمدة ٥ أيام. ومن المقرر أن يناقش المؤتمر ما تم تنفيذه من اجراءات في مجال تحرير التجارة وتنشيط الاستثمار والتفاوض حول تخفيضات جمركية جديدة والمنافسة والمشتروات الحكومية فضلا عن موضوعات اخري مثل معايير العمل والتي ستلقي مناقشات حادة بين الدول النامية لانها تفقدها احدي اهم الميزات التي تتمتع بها لصالح الدول المتقدمة. من جانبه دعا الاتحاد الأوروبي الدول المشاركة في المؤتمر الي عدم التشدد في معايير العمل حتي لا تضار الدول النامية وتفقد مزايا النسبية في الصناعات كثيفة العمالة وبحث الموضوعات الأخري لدفع حركة التجارة العالمية. وأعلن الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين أن المؤتمر سيناقش ما تم تنفيذه من اتفاقية الجات والتركيز علي ما لم يطبق من التزامات الدول المتقدمة مؤكدا تضرر الدول النامية ومن بينها مصر من تطبيق اتفاقية الجات في يناير ١٩٩٥ بسبب ارتفاع اسعار السلع الغذائية عالميا.

واشار وزير التجارة الذي غادر القاهرة فجر الجمعة الماضي ليراس وفد مصر في الاجتماعات الي أن مصر ستركز علي تطبيق الية تعويض الدول المضارة من تنفيذ الاتفاقية بسبب ارتفاع الاسعار والتي لم تنفذ حتي الان وموضوعات أخري حيوية منها حماية الملكية الفكرية في العالم والتزامات الدول المتقدمة بتقديم المعونات الفنية والتكنولوجية للدول النامية التي تحتاج لهذه المعونات وعدم التزام الدول المتقدمة بهذه النصوص رغم وجودها في الاتفاقية.

وأشار الي ضرورة عدم اثارة موضوعات جديدة تضيف التزامات علي الدول النامية قبل تنفيذ الالتزامات التي وافقت عليها الدول المتقدمة ولم توف بها مؤكدا علي وجود تنسيق بين مصر والدول النامية والدول العربية والاسلامية ومجموعة الـ١٥ خلال اجتماعها في هراري لمنع فرض اية التزامات جديدة علي الدول النامية.

من جانب اخر قام جهاز التمثيل التجاري بالاعداء لمشاركة مصرية فعالة في المؤتمر واعداد الاوراق او مستوي الخبراء لخطورة الموضوعات التي سيتم بحثها علي اقتصاديات الدول النامية لانها تتضمن المزيد من اجراءات حرية التجارة بما يهدد اسواقها وصناعاتها الناشئة بمنافسة شرسة لا تقو علي التصدي لها. واوضح عصام فراج رئيس جهاز التمثيل التجاري ورئيس وفد الخبراء المصريين أن هناك برنامجا مكثفا للدكتور جويلي حيث تم اعداد عدة لقاءات مع عدد من وزراء التجارة في الدول التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية بمصر مشيرا الي أن اليوم الأول سيبدأ بجلسة عمل رسمية وقبلها حفل استقبال للوفود. وأشار الي عقد اجتماع مشترك بين وزراء تجارة الدول الاعضاء بالمنظمة في مجموعة الـ١٥ بالتنسيق مع حكومة سنغافورة في اليوم الثاني للمؤتمر لتنسيق المواقف وفقا لما اسفر عنه مؤتمر هراري بينما يقوم الدكتور جويلي في اليوم الثالث بمقابلة عدد من الوزراء لبحث الموضوعات التجارية المشتركة مع مصر بينما يخصص اليوم الرابع لمقابلات الوزراء لبحث الموضوعات المتعلقة بالمنظمة بينما يتضمن اليوم الأخير للمؤتمر جلسة رسمية ختامية وحفل عشاء تكريما للوفود المشاركة.

احمد جويلى



المصدر : زمايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ - ديسمبر ١٩٩٦

زيارة إلى المستقبل

بقلم : محمد على إبراهيم

«الجات» والضمير الوطنى

اتفاقية التجارة الحرة والتعريفة الجمركية المعروفة اقتصاديا باسم «الجات» بدأت تطرق بشدة ابواب دول العالم الثالث ومنها مصر محدثة دويا هائلا اجفل منه البعض فزعا ووضع آخرون «قطنا» فى آذانهم على طريقة دفن الرأس فى الرمال معتقدين بذلك انهم يهربون من المواجهة وهم واهمون حالمون ..

.. اتفاقية الجات وقعتها مصر وهى مدركة تمام الادراك انه ليس هناك خير ١٠٠٪ او شر ١٠٠٪ فى الاتفاقيات العالمية ولكن المهم كيف تحصل الدولة على مزايا تلائم اوضاعها واوضاع تجارتها وصناعتها دون أن يخل ذلك بالصناعة الوطنية او اجراءات الحماية الجمركية التى تطبقها الحكومات دفاعا عن اقتصادها ..

.. النصيحة الاولى التى ينبغى على المسئولين فى كافة القطاعات الصناعية والتجارية والدوائية هى الاستفادة القصوى بفترة السماح التى تمنحها الاتفاقية للمنضمين اليها وهى عشر سنوات مفروض ان تستغل فى توفيق الاوضاع قبل تطبيق نصوص الاتفاقية تطبيقا كاملا ..

.. النصيحة الثانية هى عدم الوقوع فى شرك الشعارات البراقة التى يطلقها المسئولون عن اتفاقية الجات وهى انها تتيح تنظيم الموارد العالمية لخير الانسانية والبشرية جمعاء، وهو شعار مدمر اذا نظرنا اليه مجردا، لذلك يجب أن نقرنه بشعار آخر من ابتكارنا نحن وهو «لاتشتروا الوهم فانه فاحشة وساء سبيلا لاقتصادنا الوطنى» ..

.. النصيحة الثالثة هى عدم فتح الباب على مصراعيه للشركات الامريكية والاوروبية العملاقة التى طبقا لنصوص الجات تعد صاحبة الاختراعات والمبتكرات وصاحبة الملكية الفكرية وبالتالى فأن اى دولة من دول العالم الثالث تأخذ حقا من حقوق انتاج أى من منتجاتها عليها أن تدفع للشركة الاجنبية مقابل انتفاع .. هذا المقابل سيكون بمثابة القضاء على الصناعة الوطنية وتقلصها فى بعض القطاعات ولعل اهمها صناعة الدواء هنا ينبغى التنبيه الى حقيقة هامة وهى اننا بدلا من البكاء على اللبن المسكوب ولطم الخدود والقول بأن « الجات » دمرتنا وانها بسببها لتشريد عمال صناعة الدواء والملابس والاغذية المحفوظة وغيرها ينبغى ان نعترف بالحقائق التالية :

(١) لابد من تقسيم الصناعات الوطنية الى صناعات استراتيجية لابد من حمايتها بطرق متعددة وصناعات تنافسية وهذه تخضع لقوانين السوق الحرة والعرض والطلب ..

(٢) الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الدواء لابد ان تتوفر لها عوامل تساعدها على البقاء لانها مرتبطة بصحة الانسان المصرى البسيط ومرتبطة ايضا بالمسئولية الوطنية للحكومة هنا ينبغى التأكيد على زيادة الدعم الحكومى للدواء (١٨٠ مليون جنيه المستهدف) وتطوير البحث العلمى بما يحقق تحسين الجودة والتركيز على البعد الاجتماعى وفى هذا الاطار لابد من توفير الادوية الرئيسية وتطوير كفاءات القطاع العام والاستمرار فى تسعير الدواء وعدم طرحه للعرض والطلب ولعل اهم نقطة ينبغى الاسترشاد بها هى الاخذ بالاساليب العلمية للدواء والاغذية والاخذ بأساليب التكنولوجيا لتطويرها حتى تستطيع المنافسة امام الادوية الاجنبية التى ستسمح اتفاقية حرية التجارة بدخولها الى اسواقنا وبذلك نستطيع الوقوف امام اى احتكار لمنتج دوائى معين ومنع وصول سعره الى ارقام فلكية ..

.. أن ضميرنا الوطنى يناشدنا ان نتسلح بالعلم والوعى الصحى والتمسك بالرقابة الصحية والسلعية التى ينادى بعض رجال الاعمال باسقاطها باعتبارها لاتناسب العصر وهى رقابة وليست مقاطعة فالقرن القادم لن يسمح بكلمة « مقاطعة » لكنه سيحافظ على الرقابة لان زعيمة الكون الولايات المتحدة تمارسها وكذلك الاتحاد الاوروبى واليابانى ..

.. وفى النهاية أؤكد ان الجات ليست كلها شرا كما قلت من قبل لكنها ضرورة، والذكاء أن نستغلها لتحقيق اقصى استفادة فى مقابل اقل خسارة ..

توصيات المؤتمر

وقد اوصى المؤتمر بـ:

- إعداد خطة قومية خلال فترة السماح، تشمل جميع الخطوات اللازمة للارتقاء بمستوى صناعة الدواء إلى المستوى العالمي، وتحسين الجودة.
- لا يمكن تحسين الجودة بدون تحسين وسائل البحث، وأن يتم التنسيق بين المعاهد البحثية والجامعات ووزارة الصحة والسكان تمثلها شركات الادوية لتحقيق التعاون المشترك للبدء فى ثورة علمية فى مجال بحوث الصيدلة.. ولابد وأن تركز هذه البحوث على عنصرى التجديد والابداع خاصة فى المجالات التى تتعلق بمشاكلنا الحالية.
- تشجيع التحالف الاستراتيجى بين الشركات المصنعة للادوية وهذا لكى تستطيع الاستمرار فى العالم الجديد والذى يؤمن بالكيانات الكبيرة.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية وذلك لتاسيس صناعات دوائية تقوم على إنتاج المواد الخام، وترشيد أستهلاك الدواء ومراقبة عملية توزيع:
- ترشيد أستهلاك الدواء بوضع أنظمة مراقبة فعالة على عملية توزيع الدواء.
- الأستفادة من تجارب البلدان الاخرى والتى طبقت سياسة حماية حقوق الملكية والإختراع TRIPS مثل كندا، والهند، والارجنتين للعمل على خفض حجم الخسائر.
- تشجيع الدول المانحة على الاستثمار من خلال تطوير البنية الاساسية لصناعة الدواء فى مصر، وتوسيع سوق مبيعات الأدوية المصرية .
- الاهتمام بتدريس مادة طب المسنين بكليات الطب والصيدلة من النواحى الطبية والاجتماعية وذلك على مستوى الطلاب وكذلك الدراسات العليا.
- مناشدة شركات إنتاج الادوية بالاهتمام بجرعات الادوية الخاصة بالمسنين وكذلك إنتاج عبوات خاصة بهم.
- الاهتمام بتدريس مادة تفاعلات الادوية توافقها وعدم توافقها مع بعضها البعض وذلك لكليات الطب والصيدلة على مستوى طلاب درجة البكالوريوس.

فيما يختص بإقتصاديات وسياسة الدواء والصناعات الطبية: يوصى المؤتمر بضرورة:

- وضع ضوابط جيدة ومحكمة لعملية تصنيع الدواء للغير وكذلك استخدام الاسم العلمى فى إنتاج الدواء كمنتج نهائى.
- الاهتمام بالدراسات الخاصة بالدعاية والتسويق الجيد للدواء والصناعات الطبية وذلك على المستوى المحلى والإقليمى.
- عمل خريطة تصديرية للدواء والصناعات الطبية المصرية للخارج على المستوى العربى والافريقى وكذلك الاوروبى.
- تعديل المتطلبات والمواصفات الخاصة لملف التسجيل ليتواكب مع متطلبات الدواء المصدر إليها، والاهتمام بالدعاية والاعلام الدوائى .
- وضع خريطة طموحة خطة لتنشيط تصدير الدواء والصناعات الطبية المصرية للخارج مع الاخذ فى الاعتبار المنافسة الشديدة التى سوف يتعرض لها الدواء المصرى.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ٥ ديسمبر ١٩٩٦

فى مجال الاستثمار:

تشجيع الاستثمار فى مجال الصناعات الدوائية والطبية تدعيما لهذه الصناعة الناجحة وذلك رؤوس الأموال المصرية والعربية والاجنبية.

تشجيع وزيادة الاستثمار في مجال تصنيع المنتجات الطبية والخلاصات وذلك كنواة لقيام صناعة متميزة وايضا لتكون بداية لاستنباط ادوية جديدة.

إنشاء صندوق لتدعيم الابحاث والتطوير تكون مهمته الدفع بعملية الدراسات والابحاث الخاصة بصناعة الدواء تشارك فيه كل الجهات المعنية وخاصة شركات الادوية سواء كانت قطاع أعمال او قطاع خاص.

بالنسبة للصناعات الدوائية والطبية يوصى المؤتمر بـ:

. مواجهة المتغيرات الخارجية الجديدة من خلال سياسات دوائية فى التعامل مع الدوائر الخارجية خاصة الدائرة العربية والافريقية واوروبا الشرقية.

. اقتحام الأسواق الخارجية بالدواء والصناعات الطبية المصرية لتعزيز الصناعة الوطنية ويحيى المؤتمر معالى وزير الصحة والسكان الذى قال أن جزء من مهمته هى تنمية الصادرات الدوائية والصناعات الطبية.

ان يحقق عملية التسعير المتوازن بين وفرة الدواء وإمكانية شرائه.

تحديد قائمة الادوية الضرورية.. وضرورة ان يذهب الدواء المدعوم لمستحقيه.

. وتوسيع قاعدة الصيدلة بوصف واستخدام الادوية المركبة.

تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية للدواء والتى تشمل البحث، التصنيع، التسجيل، التسعير، التخزين، الاستيراد، التصدير.

ـ يرتبط مستقبل صناعة الدواء والصناعات الطبية فى مصر يرتبط بالاتقان فى الصناعة والرقابة الجادة على الجودة ومشاركة حقيقية جماهيرية حكومية وشركات دواء وصناعات طبية من اجل ترشيد استهلاك الدواء والاستخدام الامثل للمستلزمات والاجهزة الطبية.

ـ الحفاظ على تقاليد المهن المتصلة بالدواء بحيث تقتصر حلقاتها على المتخصصين فقط حفاظا على صحة المواطن وضمانا لكفاءة الدواء المستخدم ولتحقيق الاستقرار فى سوق الدواء.

ـ خلق روابط علمية قوية ومتبادلة فى إطار مؤسس بين مراكز البحث العلمى وبين مواقع صناعات الدواء لتوفير البحث العلمى اللازم سواء للصناعات الدوائية او المستلزمات والخامات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٠٩ ديسمبر ١٩٩٦

الدواء المصرى وتحديات الملكية الفكرية

تعد صناعة الدواء من اهم واعرق الصناعات فى مصر فقد عرف الفراعنة الادوية منذ اكثر من عشرة آلاف سنة حيث اثبتت النقوش والبرديات ان المصريين كان لهم فضل السبق فى التطبيب وصناعة الدواء باستخلاصه من النباتات والأعشاب، ويمثل التحنيط احد مظاهر هذا التقدم.

وقد عرفت صناعة الدواء منذ حوالى قرن من الزمان بشكلها العام حيث كانت الأدوية قبل ذلك يقوم بعملها «الحكيم» الذى كان يقوم بالكشف على المريض ثم تحضير ما يناسبه من الدواء وصرفه له مع شرح طرق إستخدامه وما قد ينتج عنه، ثم انقسمت مهنة الطب او الحكمة إلى شقين فاصبح الكشف له من يختص به ممن درسوا علوم التشريح ووظائف الأعضاء.. اما صرف الدواء فقد إختصت به مدرسة الصيدلة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٦

وقد كانت مصر من أوائل دول المنطقة فى إقامة صرح دوائى ففى عام ١٩٣٩ اسست أول شركة لتصنيع الدواء، ومنذ بداية الستينات بدأ تطور قطاع الدواء حيث تزايد حجم شركات الصناعات الدوائية وتعدد طرق واساليب الإنتاج والإهتمام بوسائل التعبئة والتخصص فى إنتاج أدوية الأمراض المتوطنة، وقد تطورت صناعة الدواء فى عهد الإنفتاح الاقتصادى ايضا حيث بدأ التركيز على إنتاج مستحضرات متقدمة والإهتمام بالتطور الكيفى كبديل لمنهج الكم الذى كان سائدا فى شركات القطاع العام.

زينب إبراهيم

عن الدواء المصرى والآثار المترتبة على تطبيق احكام اتفاقية الملكية الفكرية والمشاركة الأوروبية قدم الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ورقة عمل إلى المؤتمر والمعرض الدولى الأول للدواء يستعرضها «الاقتصادى» فى هذا العدد.

يقول الدكتور احمد جويلى: تعتبر صناعة الدواء فى مصر أهم الصناعات حيث تأتى فى الأهمية بعد صناعة تكرير البترول والمنتجات الغذائية ومنتجات الغزل والنسيج والمنتجات الهندسية والكهربائية، وقد بلغت قيمة إنتاج مصر من الدواء خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ما قيمته ٢١٠٧,٥ مليون جنيه مقابل ما قيمته ١١٨٧,٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ بزيادة قدرها ٩١٩,٩ مليون جنيه بنسبة ٧٧,٤٪

والجدول رقم (١) يوضح تطور الإنتاج المحلى من الدواء.

وتشير التوقعات المستقبلية للإنتاج ان إجمالى قيمة المنتج من الأدوية البشرية عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ سوف يصل إلى ما قيمته ٢٧٧٤,٢ مليون جنيه ومن المنتظر ان تغطى حوالى ٧٤,٩٪ من الاستهلاك الذى من المتوقع أن تصل قيمته لحوالى ٣٧١٨,٤ مليون جنيه.

وقد نجحت صناعة الدواء فى مصر فى تغطية مايزيد عن ٩٢,٨٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى خلال عام ٩٦/٩٥ حيث بلغ إجمالى قيمة ما

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٦

إستهلك من الدواء حوالى ٣٠٦٧,٤ مليون جنيه كان نصيب الانتاج المحلى منه حوالى ٢٨٤٧,٨ مليون جنيه مقابل نسبة تغطية عام ٩١/٩٠ بلغت حوالى ٨٩,٩٪ حيث بلغ إجمالى قيمة ما إستهلك من الدواء ١٧٦٦ مليون جنيه كان نصيب الانتاج المحلى ١٥٨٧ مليون جنيه.

وبالنسبة للتجارة الخارجية للدواء المصرى يقول الدكتور احمد جويلى: الدواء المصرى متواجد فى الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول العربية ويشهد ايضا نموا يعكس مدى تطوره، ومساهمته فى تحقيق الأمن العلاجى والوقائى للمواطن المصرى، ومشاركته فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال ما تم تصديره من الأدوية حيث حققت صادرات الدواء عام ٩٤/٩٣ ما قيمته ١٠٧,١ مليون جنيه مقابل ما قيمته ٥٣,٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠.

جدول رقم (٢) يوضح تطور صادرات مصر من الدواء وأهم الأسواق خلال السنوات الأخيرة

وبالرغم من الزيادة المضطردة فى قيمة الصادرات من الدواء المصرى خلال السنوات الأخيرة إلا ان الفجوة بين الصادرات والواردات مازالت واسعة.

جدول رقم (٣) يبين قيمة الواردات المصرية من الدواء خلال السنوات الأخيرة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة / البيان	قيمة الواردات	معدل التطور ٪	إجمالى قيمة الإستهلاك	نسبة الواردات إلى إجمالى الإستهلاك
٩١ / ٩٠	١٧٩,٠	٠,٠	١٧٦٦	١٠,٢
٩٢ / ٩١	١٨٢,٤	١,٦	٢٢٨٤	٨,٠
٩٣ / ٩٢	١٩٥,٢	٧,٠	٢٦٥٥	٧,٣
٩٤ / ٩٣	٢٠٣,٠	٣,٩	٢٧٨٦	٧,٣
٩٥ / ٩٤	٢١١,١	٤,٠	٢٩٢٣	٧,٢
٩٦ / ٩٥	٢١٩,٦	٤,٠	٣٠٦٧	١٠,٦

يتضح من هذا الجدول ان نسبة المستهلك من الدواء المستورد الى اجمالى حجم الاستهلاك المحلى من الدواء لم تتعد ١٠,١٪ على الاكثر فى عام ٩١/٩٠، فى حين شهدت السنوات التالية ثباتا فى قيمة استهلاك الدواء المستورد باستثناء عام ١٩٩٦/٩٥ الذى



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٦

بلغت فيه هذه النسبة ١٠.٦٪

تحديات تواجه صناعة الدواء

وحدد وزير التجارة والتموين عدة تحديات تواجه صناعة الدواء تشمل:

● استمرار اعتماد صناعة الدواء على استيراد الخامات الدوائية وتمثل ٨٠٪ من اجمالى الخامات المستخدمة فى انتاج الدواء. ومعظم بحوث الدواء وتشكيل الادوية ونقل طرق التصنيع لتركيب الادوية مماثلة للادوية العالمية والمستوردة فمصر مازالت بعيدة عن انتاج اهم المصنوعات الدوائية وخاصة المضادات الحيوية.

● ليس من المأمول فى ظل الظروف التى تعمل فيها صناعة الدواء ان يزيد نصيب هذه الصناعة فى تغطية الاستهلاك المحلى وذلك فى حدود المستوى الفنى الحالى فى مصر والذى يقوم على تكنولوجيا التشكيل التقليدى للدواء.

● تواضع مجالات البحث الدوائى واقتصارها على نوعيات محددة حيث لاتوجد الان فى مصر هيئة متكاملة للابحاث الدوائية

● المنافسة الشديدة التى سيشهدها السوق المحلى بين الدواء المصرى ومثيله المستورد فى ظل احكام اتفاقية التجارة العالمية التى تقضى بفتح

الدكتور احمد جويلى:

● المنافسة الشديدة، وإرتفاع تكلفة الإنتاج، وتراجع الإنتاج المحلى، وحجب حق المعرفة... أهم سلبيات إتفاقية الملكية الفكرية.

● توفير المناخ الملائم للإستثمار الدوائى، وتحديث وتجويد الأدوية وخطط للبحوث الدوائية، ومركز معلومات... ضرورة لمواجهة تحديات الدواء.

الاسواق امام الواردات.

وبالنسبة لتأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الدواء يؤكد الدكتور احمد جويلى ان صناعة الدواء ستكون من اكثر الصناعات تأثيرا بنتائج جولة اورجواى لخصوصية واهمية هذه الصناعة وتشمل الاعباء الملقاة عليها:

● المنافسة العاتية داخل البلاد مع وجود الدواء المستورد الذى لن يكون على دخوله اى عقبات فى اطار بروتوكول النفاذ الى الاسواق.

● ارتفاع متوقع فى تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا او حق المعرفة مما يؤدى الى ارتفاع تكلفة المبيعات وتأثير ذلك على الفرص التسويقية للدواء المصرى فى الاسواق الخارجية

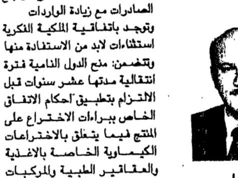
● حدوث تراجع فى الانتاج المحلى من الدواء والمستحضرات التى لم يمر

على تسجيلها المدة التى حددتها الاتفاقية وهى عشرين عاما.

● قد يؤدى حجب حق المعرفة الى الاتجاه نحو الاستيراد من المنتج مباشرة وبالاسعار التى يفرضها، بجانب تراجع فى مجالات البحوث والتطوير الدوائى فيما يتعلق بالدواء الذى ينتج وفقا لبراءة اختراع سارية المفعول مع استمرار هذا الوضع طالما مالم تنته مدة الاحتكار، بالاضافة الى السلبيات التى لها ابعاد اجتماعية مثل عدم القدرة على توفير الدواء بالاسعار المناسبة كمستويات الدخول خاصة فى مجالات ادوية الامراض المستعصية والتى من المنتظر ان تبقى الدول المتقدمة على اسرارها زمنا طويلا حيث من السهل عليها تغيير علامتها التجارية بعلامات جديدة وتغيير الاسم التجارى قبل انتهاء مدة الحماية مما قد يحول وقدرة مصر كغيرها من الدول النامية على الوقوف على اسرار الدواء.

امكانية حدوث توقف جزئى لخطوط الانتاج الدوائى وتراجع مساهمة الانتاج المحلى لاجمالى الاستهلاك المحلى، وايضا الى تراجع الصادرات مع زيادة الواردات

وتوجد باتفاقية الملكية الفكرية استثناءات لابد من الاستفادة منها وتتضمن: منح الدول النامية فترة انتقالية مدتها عشر سنوات قبل الالتزام بتطبيق احكام الاتفاق الخاص ببراءات الاختراع على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيماوية الخاصة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية، وهذا يعنى ان مصر لن تلتزم حتى عام ٢٠٠٤ باية قيود تفرض على صناعة الدواء



د. ثروت باسيلى:

● القطاع الخاص يغطى ٥٥٪ من احتياجاتنا من الأدوية

حق الدول النامية فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ماتعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق او مارس اجراءات غير تنافسية مثل فرض اسعار مغال فيها.

تقدم الدول المتقدمة مساعدات فنية ومالية للدول النامية بشروط متفق عليها، فى اعداد تشريعات عن حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها وانشاء اجهزة مختصة بتطبيق الحماية ،وتدريب الافراد اللازمين.

كيفية مواجهة التحديات

وعن كيفية مواجهة هذه الاعباء والتحديات يؤكد الدكتور احمد جويلى على ضرورة قيام مصر بإحداث تغييرات جذرية فى الصناعات الدوائية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة كبديل للوضع الحالى.

لايزيد عن كونه دمجا صناعيا للكيماويات الدوائية الخام فى اطار مواصفة مقبولة دوليا، وهذا يعنى تطوير الصناعة وتحديثها والاستفادة

من تجارب الدول الأخرى فى مجال تطوير البحوث الدوائية والوصول إلى دواء مصرى ١٠٠٪ بدون حاجة إلى ما يسمى بحق المعرفة، وضرورة تشجيع الأبحاث العلمية المؤهلة لتأدية هذا.

● توفير المناخ الملائم للاستثمار الدوائى وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة للارتقاء بالصناعة المصرية وتمكينها من تنمية صادراتها إلى البلاد الصناعية عن طريق الإستفادة من التيسيرات التى تمنحها هذه البلاد للواردات من السلع المصنعة.

● الاسراع فى وضع خطط متكاملة للبحوث الدوائية للوقوف على إمكانيات استنباط خامات دوائية محلية يمكن تطويرها بما يوفر للدواء المصرى ميزة تنافسية فى الداخل والخارج.

● العمل على تجويد المنتج الدوائى من خلال منظومة متكاملة تضمن ثابت فعالية الدواء بدء من الخامة الدوائية حتى نوعية الخامات المستخدمة فى التعبئة والتغليف.

● تشجيع العمل العربى المشترك فى مجالات الدواء من خلال الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربى واعتماده فى كل البلاد العربية

● البدء بسرعة فى اقامة مركز معلومات الدواء يشمل كل المعلومات والحقائق عن نوعيات الامراض وتوطينها ومعاملات استخدامات الدواء لكى يمكن تخطيط الانتاج الدوائى وفقا لظروف وطبيعة الحاجة خاصة وأن كثيرا من الأدوية والمستحضرات تفقد فعاليتها مع طول فترة التخزين.

وعن تأثير اتفاقية الملكية الفكرية على الدواء المصرى فى اطار المشاركة الاوروبية يقول الدكتور احمد جويلى لا يوجد تخوف كبير على موقف الأدوية المصرية نتيجة الدخول فى المشاركة مع أوروبا لأسباب عديدة منها:

● اعتماد مدخلات صناعة الدواء فى مصر على نسبة كبيرة من الخامات الدوائية المستوردة من دول الاتحاد الاوروبى ، وطبقا لقواعد المنشأ فسوف يتمتع الدواء المصرى باعفاءات جمركية فى اطار هذه المشاركة

● العديد من المصنوعات الدوائية تعمل تحت نظام حق المعرفة ذات المصدر الأوروبى بنظام إمتياز التصنيع لمدة معينة مقابل جعله وفقا لاتفاقيات ثنائية.

● دخول أوروبا فى مشروعات مشتركة مع مصر يمكن ان يتم خلالها تأهيل صناعة الدواء فى مصر حيث تلزم اتفاقية اورجواى الدول المتقدمة باتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال بها لتشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية

● ضرورة مطالبة مصر لدول الاتحاد الاوروبى المشاركة فى تأهيل صناعة الدواء المصرية فى اطار الدعم الذى ستقدمه لاعادة تأهيل إقتصاديات دول المنطقة.

دور القطاع الخاص

وبالنسبة لدور القطاع الخاص فى تصنيع الدواء يقول الدكتور ثروت باسيلى رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة آمون للصناعات الدوائية: بدأت الصناعة الدوائية فى مصر بشكل فردى فى الثلاثينات إلى ان بدأت شركة تنمية الصناعات الكيماوية وشركة ممفيس وشركة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٦

مصر للمستحضرات الطبية فى أواخر الاربعينات وكانت فى ذلك الوقت قادرة على منافسة الشركات العالمية وان كانت نسبة مساهمتها فى الأستهلاك الدوائى لم تزد عن ١٥٪ من اجمالى استهلاك مصر، وعندما بدات مرحلة التاميمات فى مصر قامت الدولة بالأستيلاء على هذه المصانع، وكانت مؤسسة الأدوية تقوم بتوزيع الأدوية على الشركات واغلقت تماما جميع ابواب التصدير، وعندما بدات سياسة الأنفتاح الاقتصادى كان حلم الصيادلة كسر الحلقات الثلاث التى تخفق الدواء وهى استيراد الادوية حيث تم السماح للاستيراد الخاص، وتصنيع الأدوية حيث لم يكن يسمح ببناء مصانع ادوية قطاع خاص، ومخازن الأدوية « اى تجارة الأدوية» وقد انطلقت صناعة الدواء منذ ابريل ١٩٨٥ ومنذ بداية دخول القطاع الخاص مجال تصنيع الأدوية بدات المنافسة لصالح المرضى وتوافرت اصناف الادوية المعروضة من الجانبين لخدمة العلاج الطبى.

ويقوم القطاع الخاص بتغطية مايزيد عن ٥٥٪ من إحتياجات مصر من الأدوية بينما يقوم القطاع العام بتغطية ٣٨٪ من نفس الاحتياجات والباقى وقدره ٧٪ يتم عن طريق الاستيراد.

وغالبية ما ينتجه القطاع الخاص يعتبر من أحدث ما وصلت إليه الابحاث العالمية فى مجال الدواء بحكم حداثه نشاته.

بدء المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية

دول غربية تحذر: ربط التجارة بالقضايا العمالية يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب

خلافات أمريكية ـ أوروبية حول تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات

سنغافورة ـ وكالات الأنباء ـ بدأ المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية أعماله أمس فى سنغافورة وسط دعوات ملحة بتجنب القضايا المثيرة لمزيد من الانقسامات بين الشمال والجنوب، مثل ربط التجارة الحرة بقضية فرض معايير العمل على الدول الناهضة والفقيرة، ومطالبة المنظمات غير الحكومية بتحرير التجارة العالمية على نحو يحقق مزيدا من المزايا للفقراء، وضمان الأمن والسلام العالمى.

ويشارك فى المؤتمر الذى يستمر خمسة أيام وزراء التجارة وممثلو ١٢٨ دولة عضوا فى المنظمة بالاضافة الى نحو ثلاثين من المسئولين فى الحكومات التى تسعى للانضمام الى المنظمة وذلك بصفة مراقب، وتتركز أعمال المؤتمر فى تقويم تطبيق الاتفاقيات التى تم ابرامها لتحرير التجارة العالمية خلال جولة أورجواى ومناقشة الاقتراح الأمريكى الخاص بابرام اتفاق لتحرير التجارة فى تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠ ومناقشة برنامج العمل المستقبلى لمنظمة التجارة فى القرن الحادى والعشرين سواء فيما يتعلق بسياسة المنافسة وتحرير تدفق الاستثمارات أو شفافية التعاقدات الحكومية للحد من الفساد وغيرها من القضايا المثيرة للجدل.

وحدد جوه تشوك تونج رئيس وزراء سنغافورة الذى افتتح أعمال المؤتمر أمس الخطوط العريضة لأعمال المؤتمر بتأكيده على أن تحرير التجارة يعنى مزيدا من التجارة ومزيدا من الاستثمارات ومزيدا من السلام من خلال رفع مستويات المعيشة لجميع دول العالم وتحقيق رخاء اقتصادى يضمن الاستقرار والأمن العالمى وحذر تشوك تونج من أن توسيع التجارة يجب ألا يكون سببا فى تعميق الفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنوب، وحذر كذلك من محاولة الدول المتقدمة انتزاع الميزة النسبية للعمالة الرخيصة فى الدول الناهضة والفقيرة باستخدام قضية معايير العمل للوحدة ذريعة لاتخاذ اجراءات نهائية.

ودعا ريناتو جيبرو المدير العام الايطالى لمنظمة التجارة العالمية الى اعطاء دفعة جديدة لتحرير

التجارة العالمية والتغلب على الحساسية السياسية بالاتفاق على تحرير التجارة فى منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقال إن المعلومات مورد لاغنى عنه مثل الماء في القرن الحادى والعشرين ، وتبلغ قيمة المعاملات التجارية العالمية فى المجالين مايقرب من تريليون دولار.

واضاف أن المنظمة عليها أن تبعث برسالة حازمة ضد تهميش مناطق وشعوب معينة فى عملية التحرير العالمى وتاكيد دور التجارة فى دفع النمو العالمى وتمكين الحكومات من معالجة قضية التفاوت بين مستويات الدخول.

وانتهجت شارلين بارشيفسكى الممثلة التجارية الامريكية خطا متشددا محذرة من أن الولايات المتحدة لن تقبل أن تفرض قيودا على التجارة فى منتجات تكنولوجيا المعلومات فى دول تمثل نصف العالم، واكدت أهمية تحرير التجارة لخفض تكلفة الاتصالات وتنشيط حركة التجارة وتسهيل مهام رجال الأعمال بين مختلف دول العالم.

وركز ليون بريتان ممثل الاتحاد الاوروبى على اهمية النظر فى تضمين البيان الختامى دعوة لبدء دورة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة العالمية نهاية القرن الحالي وهو مارفضته الولايات المتحدة لانه قد يعرقل الاتفاق على المبادرات المطروحة حاليا.

وتواجه الولايات المتحدة وفرنسا اللتان تتزعمان حملة المطالبة بفرض احترام معايير العمل ووقف الرق وسخرة الأطفال واطلاق حرية العمال لتشكيل النقابات العمالية والتفاوض على الأجور معارضة كبيرة من الدول التى ترفض اثارة هذه القضية الخلافية باعتبارها خارج اختصاصات المنظمة ويتعين احالتها الى منظمة العمل الدولية، وأكدت بريطانيا واستراليا والمانيا المواقف الرافضة لهذا الاقتراح فى كلماتها، بينما أعلنت دول مثل الدنمارك والنمسا تاييدها لها، لكن ليون بريتان أشار فى كلمته الى أن التجارة توجد ضغوطا محلية على الحكومات خاصة مع تزايد البطالة ولايمكن تجاهل هذا البعد فى المناقشات الحالية.

وبرزت خلافات امس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى حول التوصل الى اتفاق لتحرير التجارة فى مجال تكنولوجيا المعلومات خلال المناقشات التى جرت أمس، حيث طالب الاتحاد الاوروبى بادخالها ضمن الاتفاق ، بينما رفضت امريكا ذلك وتبادل الطرفان الاتهامات ، اذ ذكرت بارشيفسكى أن دول الاتحاد الأوروبى تعانى انفصام الشخصية وتتخذ مواقف متناقضة بينما اتهم ممثلو الاتحاد الاوروبى أمريكا بالخضوع لضغوط شركات مثل زيروكس ونفوا أن تكون أوروبا قد ربطت هذه القضية بتضمين البيان الختامى مواقفها الأساسية .

وتوقع رئيس وزراء سنغافورة أن يتم التوصل الى اتفاق حول تحرير تكنولوجيا المعلومات مع توفير أكبر قدر من المرونة فى ازالة التعريفات الجمركية تدريجيا دون تحديد موعد زمنى لها.

وذكرت مصادر المؤتمر أن الخلافات مازالت كبيرة بين أعضاء المؤتمر حول معظم القضايا الرئيسية المطروحة وأكثرها جدلا تطبيق معايير عمل موحدة الى جانب تحرير الاستثمارات وسياسة المنافسة وعلانية العقود الحكومية ، وتطالب الدول الناهضة والنامية بالاسراع بتحرير تجارة الملابس والنسيج وفتح الأسواق المتقدمة أمام الواردات الزراعية. ومن المتوقع ان يختتم المؤتمر أعماله يوم الجمعة باصدار البيان الختامى.

وبالاضافة الى ذلك يجتمع ممثلو الولايات المتحدة واليابان وكندا والاتحاد الأوروبى اليوم على هامش أعمال المؤتمر لمناقشة طلب الصين الانضمام الى المنظمة وذكرت وكالة الانباء السعودية أن وزير التجارة السعودى أسامة جعفر فقيه سيناقش مع أعضاء المؤتمر عضوية السعودية فى المنظمة.

وقد اعلن ممثلو ٣٠ من المنظمات غير الحكومية العاملة فى الدول النامية بيانا رفضت فيه المزاعم بأن التجارة تحقق المزايا للجميع ، وقال البيان أن مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل قد تفاقمت فى الدول النامية رغم تطبيق اتفاقات أوروجواى وانتقدت الدعوة لمزيد من تحرير التجارة مشيرة الى ضرورة معالجة خطورة تطبيق قواعد موحدة على دول يتباين أداؤها الاقتصادى ، وطالبت باشراك الدول النامية فى تحديد المبادرات الأساسية المطروحة التى مازالت حكرا على الاجتماعات التى يعقدها ممثلو الدول المتقدمة فى اجتماعات مغلقة.

فى مؤتمر سنغافورة

مبادرات جديدة لتحرير التجارة العالمية

سنغافورة ـ وكالات الانباء:

بدأت فى سنغافورة امس اعمال المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية الذى يستمر خمسة ايام.

ويشارك فى المؤتمر ١٢٨ من وزراء التجارة والمسئولين الاخرين بالدول الاعضاء فى المنظمة بالاضافة الى نحو ٣٠ من المسئولين فى حكومات الدول التى تسعى للانضمام الى المنظمة وذلك بصفة مراقب. ونقلت وكالة كيودو اليابانية عن مسئولين تجاريين قولهم ان المناقشات سوف تتركز على طرح مبادرات جديدة لتحرير التجارة العالمية. ويستعرض المشاركون فى المؤتمر تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التى تم التوصل اليها خلال جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بالاضافة الى مناقشة برنامج العمل للمنظمة فى المستقبل والموضوعات الجديدة التى تهدف لتحقيقها منظمة التجارة العالمية.

واعرب جو تشوك تونج رئيس وزراء سنغافورة فى افتتاح المؤتمر امس عن تفاؤله من ان الاجتماع سيتوصل الى اتفاقية حول خفض التعريفة الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

واكد جو تشوك ان اجتماع سنغافورة يعطى فرصة للدول الاعضاء بالمنظمة لتجديد ثقتها بأن تحرير التجارة العالمية هو افضل الوسائل ليرفع مستوى المعيشة فى العالم وتعزيز انجازات جولة اوروجواى. من ناحية اخرى نفت شارلين بارشيفسكى ممثلة التجارة الامريكية فى كلمتها امام المؤتمر امس وجود خطط لعرقلة مسيرة التنافس لمنتجات دول العالم الثالث حيث يحصل العمال على اجور اقل من عمال الدول الصناعية.

وقالت بارشيفسكى ان المبدأ الاول الذى يجب بحثه هو سبل التأكد من وجود تأييد كبير من العاملين انفسهم لسياسات التجارة الحرة.

وحذر ليون بريتان المفوض التجارى الاوروبى من وجود مظاهر ازمة فى عدد كبير من الدول الاعضاء لكنه قال ان هناك عرضا حقيقيا بامكان الدول الفقيرة تسويق منتجاتها فى أسواق الاتحاد الاوروبى.

ودعا بريتان جميع اعضاء المنظمة الى تقديم وعد مماثل للدول الفقيرة واعلنت بارشيفسكى. ان الخلافات بين اليابان والولايات المتحدة مازالت كبيرة للغاية فى المفاوضات للوصول الى اتفاقية بشأن تحرير سوق التأمين اليابانية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المســـــاء

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٦

بالصـــوت والصـــورة..

خلافات واسعة داخل المؤتمر الأول لمنظمة التجارة العالمية

أمريكا .. تطالب بمعاهد دولية لحماية تجارة المعلومات

أوربا .. تسعى لضمان تكافؤ الفرص فى المنافسة الدولية

آسيا .. تستدرج العالم لفتح الأبواب أمام المنسوجات



بدأ المؤتمر الاول لمنظمة التجارة العالمية التى نشأت بعد التوقيع على اتفاقية الجات عام ١٩٩٥ ، ويعقد المؤتمر فى سنغافورة وهى من اهم المراكز للتجارة الدولية فى العالم

تهيمن على المؤتمر قضية تجارة المعلومات والاتصالات والكمبيوتر وحقوق الملكية الفكرية التى تعتبرها واشنطن اهم تجارة فى القرن القادم ، وهى تخطط لتحويل جزء كبير من الناتج القومى الامريكى الى عائدات تتدفق عليها من تجارة الابتكارات وحقوق انتاج السلع والعلامات التجارية ، وهى تجارة واعدة بدليل التصاعد المستمر فى ارقامها كما يقول الرسم البيانى .

ففى مجال المعلومات ارتفع حجم التجارة من ٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٥١٨ مليارا عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع ان ترتفع الى ٧٤٣ مليارا عام ١٩٩٩ ، وفى مجال اشباه المواصلات ، مثل الاقمار الصناعية والتليفون المحمول ، واجهزة التيلى كونفرنس ارتفعت التجارة المتداولة من ٥٠ مليارا عام ١٩٩٠ الى ١٤٥ ميارا عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع ان تصل الى ٢٠٠ مليار عام ٢٠٠٠ .

اما الثورة الحقيقية فقد تحققت فى تجارة الكومبيوتر الشخصى الذى قفزت مبيعاته من ٤٧,٩ مليار عام ١٩٩٤ الى ٧٢ مليارا عام ١٩٩٦ ، ومن المتوقع ان تقفز الى ٨٤,٨ مليار عام ١٩٩٧ ، ثم الى ٩٨,٥ مليار عام ١٩٩٨ .

اما القضايا الاخرى التى تهيمن على اجتماعات المنظمة فهى :

● المساواة المطلقة بين الدول فيما يتعلق بمناقصات المشتروات الحكومية ، وهذا ماتسعى اليه امريكا أيضاً التى ترى أن القيود التى تفرضها الدول فى مناقصاتها الدولية غير عادلة ، وتتعارض مع اتفاقية الجات .

● تحمل اوربا الى المؤتمر معارضتها الشديدة للقوانين الامريكية التى تفرض عقوبات اقتصادية امريكية على عدد من الدول وتحاول الزام الدول الاخرى بتطبيق هذه العقوبات ، وتقول اوربا ان هذا الاجراء يتعارض مع مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات ورعاية المصالح العامة بين الدول الاعضاء فى المنظمة ، وهى تقصد بذلك قانون « داماتو » الذى يحرم التعامل مع ايران والعراق وكوبا وعدد اخر من الدول .

● تسعى اليابان الى تحرير الاستثمارات الدولية من كل القيود التى تفرضها الدول .. هناك دول مثلا تحرم على الاجانب ملكية مايزيد على نسبة محددة من اسهم الشركات ، واليابان ضد هذا الاجراء .. وهناك دول تحرم ملكية الاجانب لاراضيها ، واليابان ايضا ضد هذا الاجراء ، وتطالب بفتح الابواب دون اية قيود امام الاستثمارات الوطنية .

● تطالب الدول الاسيوية المنتجة للمنسوجات على نطاق واسع بالتخلص من فترة توفيق الاوضاع التى وضعتها اتفاقية الجات ومدتها عشر سنوات ، وفتح كل الاسواق امام الملابس الجاهزة والمنسوجات دون اية قيود .

بدء اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

جهود لإنهاء الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول اتفاقية تكنولوجيا المعلومات

سنغافورة - وكالات الانباء:

بدأت امس فى سنغافورة اجتماعات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية يستمر المؤتمر ٥ ايام لبحث اجراءات تحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات بين دول العالم تشارك فى الاجتماعات ١٢٨ دولة و٣٤ دولة بصفة مراقب وتتركز المحادثات بشكل اساسى على مشروع اتفاقية الغاء الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات من اجهزة كمبيوتر ومنتجات اتصالات تسعى الولايات المتحدة لالغاء الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠ وتواجه معارضة من بعض الدول الغربية ومن سنغافورة نفسها بشأن قضية ربط التجارة بمعايير العمل المثيرة للانقسام. وتسعى ايضا الدول المشاركة فى المؤتمر لتضييق فجوة الخلاف بين دول الشمال الغنى والجنوب الفقير والتى تهدد اقامة نظام عالمى للتجارة الحرة ويبحث الاجتماع وضع ورقة عمل للتجارة العالمية خلال القرن القادم، واكد المراقبون الاقتصاديون ان اتفاقية تكنولوجيا المعلومات تساهم فى توفير تكنولوجيا اقل تكلفة لدوائر الاعمال فى شتى انحاء العالم مما يعزز قدرتها على المنافسة تتضمن الخلافات بين الاتحاد الاوروبى وواشنطن المنتجات التى يجب أن تشملها الاتفاقية واكدت مصادر اوروبية ان مشروع الاتفاق يهدف لخدمة الاهداف الامريكية.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١ / ديسمبر / ١٩٩٦

المحامى الدولى.. مهنة بلا حدود

■ المنازعات بين رجال الأعمال تتوالد دوليا بسبب الجات والملكية الفكرية والبيئة والتدفقات المالية

على أجندة العالم مجموعة جديدة من المهن..
فى مقدمتها : المحامى الدولى..
المهنة تشق طريقها بسرعة الصاروخ بعدان تداخلت وتشابكت علاقات البيزنس بين الداخل والخارج. وتدفقت السلع والأموال والخدمات وحقوق الملكية دون حدود أو حواجز.. وتآكلت الحدود السياسية والاقتصادية الفاصلة بين الدول..
كل هذه التغييرات تعيد تشكيل مهنة المحاماة. وتفتح آفاقا غير محدودة للأعمال القانونية عبر الحدود والقارات..
هكذا يقول الدكتور طاهر حلمى.. أشهر محامى دولى على الساحة المصرية.
ويضيف ان : التغييرات التى أتينا على ذكرها مجرد عناوين لآلاف التفاصيل فى الحياة اليومية للناس.

خذ مثلا : حقوق الملكية الفكرية كما جاءت فى اتفاقية الجات. إن هذه الاتفاقية تسمح للسلطات بتفتيش بيت أى مواطن عادى بحثا عن الاعمال الفكرية المنسوخة دون وجه حق مثل برامج الكمبيوتر أو شرائط الفيديو أو الكاسيت. وربما الكتب فى المستقبل.

حدث هذا بالفعل فى مصر..!!

فقد شنت سلطات المصنفات الفنية منذ شهور حملة للتفتيش عن البرامج المنسوخة للكمبيوتر. واسفرت الحملة عن ضبط ومصادرة عدد كبير من الاجهزة.

سقوط التوطين

خذ مثلا التغييرات الجارية على النشاط الانتاجى المعاصر.

فى الماضى كانت كل دولة حريصة على توطين الانتاج السلعى داخل حدودها مهما كانت التكلفة. وكانت الجدوى الاقتصادية للمشروعات تقاس بمدى توفيرها للسلع البديلة للواردات. وبالتالى المحافظة على حالة من الاستقرار المالى والسلعى بغض النظر عن التكلفة. وبهذا التوطين اشتهرت بعض المدن بصناعات محددة : ديترويت مثلا بصناعة السيارات ويوركشاير بالمنسوجات. وبرمنجهام بالفحم. وتكساس بالبترول وهكذا.

لكن التوطين الصناعى والانتاجى لم يعد يحقق التوازن المطلوب واكتشف الاقتصاديون ان التصدير يحقق اهدافا أعلى وأرقى من مجرد التوازن والاستقرار. وتغيرت نتيجة لذلك معايير الجدوى الاقتصادية.

وبدأت الدول تهتم بعناصر التكلفة والمنافسة والجودة. وتعمل على تخفيض التكلفة إلى اقل الحدود الممكنة. كما تعمل على تحسين مستوى الجودة دون توقف، بغرض تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطنى.

كل هذا تغير بضغط وتأثير ثورتى الاتصالات والمعلومات. وانتشار حمى المنافسة بلا حدود.

وفى هذه المرحلة اعيد اكتشاف معايير الجدوى الاقتصادية. وتبين مثلا أن فى امكان شركة امريكية أن تنتج سلعتها بتكلفة رخيصة للغاية فى بلدان اخرى، تتوافر لديها الخامات والطاقة والايدى العاملة الرخيصة. وتبين أيضا أن فى الامكان انتاج المكونات المغذية للمنتج الرئيسى فى بلد آخر يتمتع بميزات نسبية. على أن يتم التجميع فى بلد المنتج الاصلى أو فى بلد ثالث.

وبهذا المنظور انتشر اصطلاح « الصناعات المهاجرة» وسقط اصطلاح التوطين الصناعى.

واكثر الصناعات المهاجرة انتشارا هى السيارات والاليكترونيات والملابس الجاهزة. وهى تهاجر من دولة إلى أخرى بقدر مايتوافر لها من ميزات نسبية..

البيزنس الأخضر

هذا التنظيم الدولى للانتاج يفرض اجندة قانونية جديدة شكلا ومضمونا. ويفتح الطريق امام تجديد مهنة المحاماة وإعادة تنظيمها.

لناخذ ايضا البيئة وهى قضية فرضت نفسها على مهنة المحاماة منذ سنوات قليلة الاجندة. متداخلة وتشمل حقوق الارتفاق المشتركة والحماية والتعويضات.

مصر مثلا تشارك نحو 20 دولة فى حوض البحر المتوسط. ومن

حسن عامر

حقها أن تقاضى أى دولة أو شركة تضر بحق الارتفاق فى البحر. وللآخرين نفس الحق. وتمتد الحقوق ايضا إلى طلب التعويض العادل عن الاضرار. والمطالبة باجراءات رادعة ضد الآخرين لحماية البيئة البحرية.

وحماية البيئة فى حد ذاته يمثل قطاعا اقتصاديا متناميا يعرف «بالبيزنس الاخضر». ويشمل تقديم منتجات لتطهير البيئة والمحافظة عليها وانتاج سلع غير ملوثة على مختلف المستويات البحرية والبرية والجوية.

الجات وأخواتها.

وتحدث الدكتور طاهر حلمى عن اتفاقية الجات باعتبارها مصدرا جديدا للخصومات والمنازعات. وبالتالى تفتح آفاقا بلا حدود للمهنة.

يقول : الاتفاقية مثلا تزيل الحواجز الجمركية والقانونية امام تدفق السلع والخدمات ورأس المال والافراد. وتفتح ابواب المنافسة امام الجميع.

هل يمكن تحقيق ذلك دون تنظيم أو رقابة ؟

فى غياب الرقابة والتنظيم يتحول السوق إلى غابة. وتضيع حقوق الفقراء والضعفاء. ولا يبقى على الساحة إلا العمالقة.

ولكن لا أحد يقبل مفهوم الغابة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ولهذا تسمح الاتفاقية بان تقوم كل دولة باصدار التشريعات التى تحافظ على أسواقها من غوائل الاحتكار والاغراق.

والاغراق يعنى قيام دولة أو



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩٩

شركة بتصدير سلع بأسعار منافسة تؤدى إلى انهيار المنتجات الوطنية. هذا التصرف مرفوض طبقا لقواعد التجارة الدولية.

ولم تكتف الدول الكبرى مثل انجلترا وأمريكا بهذه القواعد بل اصدرت تشريعات وطنية خاصة تجيز لها اتخاذ اجراءات محددة لمنع الاغراق. والمطالبة بتعويض عادل فى حالة الاغراق العمدى. بل وفرض عقوبات اقتصادية فى حالة عدم الاستجابة.

فى هذا المجال يبرز دور المحامى الدولى بدرجة عالية من الوضوح والأهمية. وعلى نفس المستوى من الأهمية يأتى قانون الاحتكار لانه يمنع قيام شركة وطنية او أجنبية من السيطرة على السوق أو السيطرة على سلعة معينة وكثيرا ما تمتد ولاية القانون إلى الخارج. وبالتالى من حق المتضرر أن يرفع دعوى قضائية ضد اى شركة أجنبية تحاول أو تسعى لفرض سيطرة احتكارية.

القديم والجديد

ويميز الدكتور طاهر حلمى بين المحامى الدولى بمفهومه القديم والجديد. يقول إن المهنة لها تاريخ طويل يمتد إلى نشأة محكمة العدل الدولية فى لاهاى. لكن ولاية المحكمة ظلت مقصورة على المنازعات السياسية والثقافية والحدودية بين الدول وتمتد لتشمل التعويض فى حالات الحرب أو الاعمال العدائية.

وعندما اتسعت التجارة الدولية، اتسعت فى المقابل ولاية القضاء الدولى . وظهرت مراكز التحكيم باعتبارها وسيلة فعالة لفض المنازعات بالسرعة والحسم المطلوبين للبيزنس. لكن اغلب القضايا المطروحة كانت العقود والتعويضات. وفى هذا المجال ظهر التخصص المعروف باسم المحكمين الدوليين.

الاجندة الجديدة مختلفة على كل المستويات : التجارية والانتاجية والمشروعات المشتركة، التصنيع وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والاحتكار والاغراق وغيرها.

ومسئولية المحامى الدولى فى هذه الحالة تبدأ مع ولادة العقد. لنتصور مثلا أن شركة أمريكية اتفقت مع شركة مصرية على استخدام رخصة لانتاج مفردات صناعية تحمل علامة تجارية امريكية. أو علامة مشتركة مصرية امريكية. على المحامى الدولى فى هذه الحالة أن يكون واعيا عند تسجيل العقد بالاتفاقيات الضرائبية بين البلدين. والفروق الجوهرية فى مفهوم وتطبيقات الملكية الفكرية. وولاية المحاكم المصرية فى حالة الخصومة.

كما يعمل المحامى الدولى على ترتيب الارضية القانونية قبل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للعمل فى البورصة. فالأموال تتدفق لتشترى ورقة مجرد ورقة وليس سلعة محددة المعالم. وقابلة للمس. والمطالبة بالتعويض اللازم فى حالة عدم الصلاحية.

الورقة المالية بهذه المعايير تعكس مخاطر عالية. لكنها قابلة للتحصين بمدى فهم المحامى الدولى للتشريعات المعمول بها فى هذا البلد أو ذاك.

كل هذه المهام تفرض شروطا ومواصفات للمحامى الدولى. هكذا يقول طاهر حلمى وأهمها أن يكون دارسا لأكثر من نظام قانونى. فاهما للقانونين الدوليين العام والخاص قادرا على التعامل مع القوانين الوطنية فى البلاد التى يعمل بها.

ومن الافضل بل ومن الضرورى أن يكون المحامى الدولى عضوا فى شبكة دولية واسعة للأعمال القانونية.

أنا مثلا «يقول الدكتور طاهر حلمى»: شريك لأكبر شركة محاماة فى أمريكا وتحمل اسم «ماكنزى» ولها 47 فرعا فى أنحاء العالم المختلفة.

وتجمعها شبكة اليكترونية تغطى كل مكان فى العالم وهى توفر فرصة كتابة العقود وتقديم الاستشارات فى التو واللحظة عبر شاشة الكومبيوتر وبالتعاون مع المكاتب الأخرى ضمن الشبكة.

هذه الشبكة تلاحق التطورات الاقليمية والقواعد والتشريعات والقرارات الادارية وتتابع التقارير الداخلية والخارجية وتستطيع ترتيب الاتفاقيات النموذجية لرجال الأعمال.

سألته: هل لدينا فى مصر العدد الكافى من المحامين الدوليين لمواجهة التحديات التى تفرضها علينا الجات وغيرها من قوى التغيير فى العالم؟

اجاب: للاسف لا العدد محدود جدا وهناك نقص خطير يهدد ويحجم مصالحنا الاقتصادية فى العالم الخارجى.

ما العمل اذن؟

اجاب: العمل ينبغى أن يبدأ وفورا على ثلاثة مستويات:

ـ تعديل المناهج الدراسية بالجامعات

ـ تنظيم أكبر قدر ممكن من برامج التدريب لمن يرغب من المحامين والقضاة فى مختلف التخصصات.

ـ اعادة ترتيب المؤسسات الادارية والقضائية فى ضوء الاجندة الجديدة واصدار سلسلة من التشريعات الملائمة لما يحدث فى العالم مثل قانونى الاحتكار والاغراق.

المدوسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩٦

دارت حول الربط بين التجارة وأعمال السخرة:

أول مواجهة بين واشنطن والدول النامية فى مؤتمر سنغافورة

□ سنغافورة - رويتر:

بدأ المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة أعماله أمس ببداية ساخنة تشكل أول مواجهة بين الولايات المتحدة ومجموعة الدول النامية التى تساندها مجموعة كبيرة من الدول الغربية حيث رفضوا الربط بين التجارة وعمل الاطفال وأعمال السخرة.

وقال وزراء التجارة ببريطانيا واستراليا والمانيا ان الاجتماع الوزارى الذى بدأته منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة أمس ويستغرق خمسة أيام يجب الا يناقش قضايا مثل عمل الاطفال وأعمال السخرة.

وقال وزير التجارة والصناعة البريطانى ايان لانج فى الجلسة الافتتاحية للمنظمة ان منظمة العمل الدولية هى الجهة التى ينبغى أن تنهض بمعايير العمل.

واضاف رغم أن بريطانيا تعترض بقوة على تشغيل الاطفال والسخرة فإنها لاترى ما يدعو لاتخاذ اجراءات تجارية دعما لمعايير اجتماعية.

واشار إلى أن معظم رجال الصناعة فى الدول الاوروبية يشاركون بريطانيا هذا الرأى.

ومضى قائلا نعلم ان هذا ايضا هو رأى معظم الدول الاخرى فى مختلف انحاء العالم فلا داعى لاحداث انقسام داخل منظمة التجارة العالمية بسبب هذه المسألة.

وقال تيم فيشر نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة الاسترالى فى وقت لاحق إن ادخال معايير العمل فى محادثات منظمة التجارة قد يخرج جدول الاعمال عن مساره.

وأضاف كون منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعطى قوة دفع حقيقية على كوكب الارض لا يعنى ان يضيف الجميع موضوعات إلى جداول الاعمال على أمل ان يتحرك بها قطار منظمة التجارة.

وصرح بان الخبراء الاستراليين صاغوا فى الاونة الاخيرة تقريرا يشير إلى أن معاقبة الدول التى تفرض أعمال سخرة سيكون خطوة سلبية.

وتريد الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية وضع مسألة معايير العمل على جدول اعمال محادثات منظمة التجارة العالمية فى محاولة لكسب اعتراف المنظمة بحقوق العمال الاساسية.

إلا أن عددا كبيرا من الدول النامية تعترض على هذا الربط خشية أن يؤدى إلى القضاء على الميزة الرئيسية التى تتمتع بها وهى العمالة الرخيصة.

وأوضح وزير الاقتصاد الالمانى جونتر ركسروت أن بون تختلف بقوة مع جارتها فرنسا التى تؤيد الولايات المتحدة فى هذه المسألة.

وقال فى كلمته ينبغى الا تحدث فى منظمة التجارة العالمية مواجهة بشان القيم الثقافية والاجتماعية، سيدمر هذا مصداقية النظام.

إلا أن وزير التجارة الفرنسى ايف جالان أصر على أن تبدأ منظمة التجارة بحث ما وصفه بقضايا ضرورية منها معايير العمل.

ووافقه فى الرأى السير ليون بريتان المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى قائلا إن التجارة اصبحت الان مسألة سياسية داخلية فى جميع الدول.

وكان وزراء التجارة فى 128 بلدا قد بدأوا اجتماعهم التاريخى وسط نداءات قوية لفتح التجارة العالمية بشكل اكبر.

وقال رئيس وزراء سنغافورة جوه تشوك تونج فى افتتاح المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى يستمر خمسة ايام إن التحرير يعنى مزيدا من التجارة ومزيدا من الاستثمارات ومزيدا من السلام.

ومضى قائلا هذا سيعنى مستويات معيشة اعلى لنا جميعا، وسيؤدى الرخاء الاقتصادى المتزايد بدوره إلى أمن واستقرار عالميين اكبر.

وحث ريناتو روجيرو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الوزراء على الاتفاق على النقاط الشائكة الرئيسية رغم حساسيتها السياسية.

وقال روجيرو أن مسودة اتفاقية تكنولوجيا المعلومات بالغة الاهمية وتسعى الاتفاقية لالغاء الرسوم الجمركية على ما يقدر بنحو تريليون دولار من التجارة العالمية السنوية فى أجهزة الكمبيوتر ومنتجات الاتصالات.

وتسعى الولايات المتحدة حثيثا لابرام الاتفاقية هذا الاسبوع لخفض الرسوم الجمركية بحلول عام 2000. وعرضت تشارلين بارشفسكى نائبة الممثل التجارى الامريكى جدول أعمال واشنطن بشكل شديد الوضوح.

وقالت أمام المؤتمر ان واشنطن التى تمثل 50٪ من عائدات تجارة الاتصالات العالمية لن تقبل وضعا لايمكنها فيه العمل فى اسواق النصف الاخر من العالم.

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١٠ ديسمبر ١٩٩٦

السعودية تجري محادثات في شأن الانضمام اليها

المعايير الاجتماعية محور الاجتماع الأول لمنظمة التجارة الدولية في سنغافورة

■ سنغافورة - أ ف ب - رويتر - افتتح رئيس الوزراء السنغافوري غوه شوك تونغ رسمياً صباح امس في سنغافورة المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة الدولية الذي سيشهد مناقشة حول مسألة المعايير الاجتماعية المثيرة للجدل.

وتشارك ١٢٧ دولة في المنظمة التي انشئت منذ سنتين بموجب اتفاقات مراكش. ويمثل هذه الدول وزراء خارجيتها على رأس وفود كبيرة. كما تشارك ٣٤ دولة اخرى بصفة مراقب من بينها الصين اضافة الى العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية. وسوف تنهي القمة اعمالها الجمعة المقبل وقد انتشر ٢٥٠٠ شرطي لتأمين الحماية للمجتمعين والحفاظ على النظام كما منعت المظاهرات.

وأطلق تونغ فوراً المناقشة في الموضوع المطروح داخل المنظمة حول المعايير الاجتماعية التي تمارسها الدول المشاركة في منظمة التجارة الدولية. وأقر بأن «لغطاً كبيراً يدور حول هذه المسألة» داخل منظمة التجارة الدولية بين الدول النامية والدول الصناعية. وقال: «من الواضح ان الرواتب المتدنية هي عامل ايجابي للتنافس المشروع بالنسبة الى الدول النامية، لكن لا يجوز استعمال هذا الامر سلاحاً حمائياً مقنعاً». وأضاف: «ليس من المسلم به ان تكون منظمة التجارة الدولية المنتدى المناسب لمناقشة هذه المسألة».

وحذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اول من امس من انهما لا يريدان ان تنتهي اعمال الاجتماع من دون صدور اعلان حازم يعلن بوضوح ان على الدول التي تمارس التجارة ان تحترم قواعد العمل الأساسية (حظر عمل الاطفال والسجناء وممارسة الحقوق النقابية بحرية).

وحدد رئيس وزراء سنغافورة في كلمته ايضاً الموضوع الرئيسي الثاني الذي يدور خلاف حوله بين الدول النامية والدول الصناعية وهو وضع نظام ضمن منظمة التجارة الدولية للاستثمارات الاجنبية في كل الدول الاعضاء في المنظمة وهو ما ترغب الولايات المتحدة واوروبا في القيام به ويعارضه عدد كبير من الدول الآسيوية.

وذكر تونغ ان «احداً لا يعترض على العلاقة بين التجارة والاستثمار لكن لا يوجد اي اتفاق على جدول الاعمال وعلى الطريقة التي يجب اختيارها لكي تبحث منظمة التجارة الدولية هذه المسألة».

ووجه رئيس الوزراء السنغافوري نداء من اجل اطلاق حرية سوق خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية وإعفاء تكنولوجيا الاعلام (كومبيوترات وغيرها) من الرسوم الجمركية. وتقدر قيمة التبادل التجاري في مجال هذه التكنولوجيا بـ ٦٠٠ بليون دولار سنوياً.

وبالاضافة الى صدور اعلان عن المعايير الاجتماعية ستعطي الولايات المتحدة اولوية لاتفاق على تكنولوجيا الاعلام خلال انعقاد المؤتمر.

واعتباراً من صباح امس بدات في سنغافورة اجتماعات موظفين كبار من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي وكندا في محاولة لتسوية الخلافات التي لا تزال قائمة خصوصاً بين واشنطن وبروكسيل في شأن لائحة المنتجات المعنية بهذا الامر.

وذكر تونغ انه خلال «الاعوام الخمسين الماضية شاركنا في اطلاق حرية التجارة والاستثمارات الامر الذي ادى الى التنمية الاقتصادية وإيجاد موارد جديدة للاثراء والتوظيف». واضاف ان «التجارة العالمية ازدادت بنسبة ١٠ في المئة سنوياً ليرتفع حجمها من خمسين بليون دولار سنوياً عام ١٩٤٧ الى ٥٦٠٠ بليون عام ١٩٩٥». واوضح انه «خلال الاعوام الـ ٣٠ الماضية ازداد نمو الدول النامية بمعدل اربعة في المئة سنوياً. ويتوقع ان يصل الى معدل ٥,٢ في المئة خلال السنين العشر المقبلة».

واشار الى انه عندما انشئت الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) عام ١٩٤٧ بلغ معدل الرسوم الجمركية ٤٠ في المئة وبعد تطبيق اتفاقات جولة اوروغواي تدنى معدل الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الى ٣,٩ في المئة.

من جهة اخرى، وجه الامين العام لمنظمة التجارة الدولية ريناتو روجيرو امس في سنغافورة تحذيراً الى الدول الاعضاء من ان «التوافق» الذي يقوم عليه عمل المنظمة «يمكن ان يصبح كلمة السر للدخول في الطريق المسدود اذا واصلنا اتخاذ مواقف متضاربة».

وحض على الاتفاق على النقاط الشائكة الرئيسية على رغم حساسيتها السياسية. ومعلوم ان الدول الاعضاء في المنظمة تختلف في شأن اتفاق تكنولوجيا المعلومات واذا كان يجب اخضاع معايير العمل لقواعد منظمة التجارة الدولية.

وقال روجيرو ان مسودة اتفاق تكنولوجيا المعلومات بالغة الاهمية. والهدف من الاتفاق الغاء الرسوم الجمركية على ما يقدر بنحو تريليون دولار من التجارة العالمية السنوية في اجهزة الكومبيوتر ومنتجات الاتصالات.

وتسعى الولايات المتحدة لابرام الاتفاق الاسبوع الجاري بهدف خفض الوسوم الجمركية بحلول السنة ٢٠٠٠.

وتواجه الولايات المتحدة معارضة من دول غربية كبرى اخرى ومن سنغافورة نفسها التي تستضيف المؤتمر، في شأن قضية ربط التجارة بمعايير العمل المثيرة للانقسام.

ويذكر ان مجموعة من الدول الغربية القت بثقلها امس وراء الدول النامية لرفض محاولات الربط بين التجارة ومعايير العمل.

من جهة اخرى، ذكرت وكالة الانباء السعودية الرسمية ان المملكة العربية السعودية ستجري محادثات على هامش اول اجتماع وزاري للمنظمة في سنغافورة للبحث في مسعاها للانضمام الى المنظمة الدولية.

وأفادت الوكالة اول من امس ان وزير التجارة السعودي اسامة جعفر فقيه سيلقي كلمة امام المجتمعين. واضافت انه سيعقد اجتماعات مع عدد من الوزراء المشاركين في المؤتمر، بالاضافة الى مسؤولي منظمة التجارة الدولية للبحث في العلاقات التجارية ومسالة انضمام المملكة الى المنظمة ومدى التقدم في هذا المجال.

وتسعى المملكة، التي تعتبر اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، للانضمام بسرعة الى منظمة التجارة الدولية. وتعهدت بذل كل الجهود الممكنة لكي يطمئن شركاؤها التجاريون الى التزامها احترام قواعد المنظمة.

وتريد السعودية الانضمام كدولة نامية وهو ما يتيح لها فترة انتقالية خاصة لتوفيق تشريعاتها وقواعدها التجارية مع قواعد منظمة التجارة الدولية.



المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٦

في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة:

أغنياء العالم رفضوا التخفيف عن الفقراء

الدول المتقدمة عارضت إلغاء الضرائب ورسوم السلع

سنغافورة - رويتر:

دعا وزير الخارجية الياباني يوكجسكو اكيدا الى اظهار مرونة اكبر في العلاقات التجارية الدولية في اليوم الثاني للمؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية.

اعرب عن تأييده لالغاء الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من الدول الاكثر فقرا الا ان هذه التوصية التي تقدم بها رنياتورا جيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية قوبلت برفض شديد من جانب الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ايضا.

اعربت روسيا عن توقعها انه بالامكان انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٩٩٦.

صرح اوليج دافيدوف نائب رئيس الوزراء الروسي الذي يمثل بلاده بانه من المستحيل تحقيق الاصلاح داخل روسيا دون الاندماج في الاقتصاد العالمي بينما اعلنت الصين انها مهيأة تماما لكسب عضوية المنظمة الا ان السياسات والمطالب التي تفرضها تفوق عملية الانضمام .. ومن جانبها اعلنت تايوان عن رغبتها في الانضمام للمنظمة واشتكت تايوان من ربط قبول عضويتها بقبول انضمام الصين.

واعربت مجموعة دول الخمسة عشر عن معارضتها لمناقشة معايير العمل داخل اجتماعات منظمة التجارة واعربت هذه الدول عن رفضها لاقتراح امريكي بوضع قواعد جديدة لاسس العمل تتضمن رفع معايير الاداء ووقف عمالة الاطفال.

ومن ناحية اخرى صرح مصدر اوروبي بان دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا احرزت تقدما ملموسا نحو انهاء خلافاتهم بشأن وضع اتفاقية دولية لتحرير تكنولوجيا المعلومات .. واعرب المسئول عن امله في ان يتم احراز المزيد من التقدم في هذه المباحثات التي تعد الهدف الاول للاجتماعات الحالية.

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٦

مخاطر اتفاقية الجات واقتصاديات الدول النامية

د. أبوبكر البنا

يشهد المجتمع الدولي في الوقت الحالي العديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة إثر توقيع اتفاقية الجات التي تهدف في المقام الأول إلي تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود والحواجز التي تحد من التبادل التجاري وتداول السلع والمنتجات.

وتم توقيع الاتفاقية في عام ١٩٩٤ بواسطة ١١٧ دولة من بينها ٨٧ دولة نامية في مجالات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية والاستثمار مع إنشاء منظمة التجارة العالمية ووضع نظام متكامل لتسوية المنازعات.

ومن المعروف أن هناك سبع دول عربية تتمتع بالعضوية الكاملة للجات هي «مصر - الكويت - المغرب - تونس - الإمارات العربية - البحرين - قطر» وأن ثلاث دول تأخذ صفة العضو المشارك وهي «الجزائر - السودان - اليمن» وهناك ست دول عضو مراقب وهي «السعودية - الأردن وجار دراسة طلبهما للعضوية الكاملة - سوريا - لبنان - ليبيا - العراق».

واعتاد المفكرون الاقتصاديون على إطلاق مصطلح نادي «الأغنياء» على اتفاقية الجات، وتأتي هذه التسمية من طبيعة العلاقة بين العالم الصناعي المتقدم والعالم الثالث، فمنذ إنشاء الاتفاقية عام ١٩٤٧ والخلافات مستمرة بين الجانبين ليس علي شيء سوى تجديد شكل العلاقة والالتزامات المفروضة علي كل منهم، فرغم مطالبة الدول النامية تطبيق «مبدأ المعاملة التفضيلية» وحجم التنازلات التي يجب أن تقدمها الدول المتقدمة لها كوسيلة لتشجيعها علي تحقيق معدل نمو أفضل إلا انه لم يستجب لمطالبها حتى الان، ولهذا اضطرت الدول النامية إلي تطبيق سياسات حمائية متشددة للحفاظ على إنتاجها المحلي وتحجيم حجم الاستيراد، ولكنها لم تستطع مع ذلك معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها أو تسديد الديون المتراكمة عليها.

إنه لا يمكن حصر خسائر اتفاقية «الجات» الأخيرة ومخاطرها الجسيمة في ضوء ما تتضمنه من مواد ونصوص وتوقيتات زمنية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب فجميع التحليلات تعتمد فقط علي النص ولا تتجاوزه لتحليل الإطار العام للمناخ الدولي وحقائقه الجديدة والمتجددة، فمن الصعب فهم اتفاقية الجات في سياق ينفصل عن المفهوم العصري للتخصص وتقسيم العمل بين الدول، كما أن الفهم الصحيح للاتفاقية لا يمكن أن ينفصل عن التقدير السليم لعودة البعد الجغرافي عن البروز، فقد بدأ ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية مرتكزة علي الجوار الجغرافي كالجماعة الأوروبية وأمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحرير التجارة الدولية ليس في صالح الدول النامية في الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال، فإن الكثير من الدول الصناعية المتقدمة تتجه لسياسة الإغراق وبيع السلع بأقل من تكلفتها في آخر موسم الإنتاج وتتنافس للسيطرة على السوق حتى تكون لها الغلبة في النهاية، كما أنه لا توجد دولة تتمتع بالميزة التنافسية الكاملة بل إنه كما يرى «بروفيسور بورتر» أن الميزة التنافسية تنشأ من تحقيق أقصى إنتاجية من خلال عدة عناصر أساسية تمثل نظاما متكاملا تمثل في ظروف وعوامل الإنتاج والطلب على منتجات الصناعة ودور الصناعات المرتبطة والمغذية وإدارة المنشأة واستراتيجتها، وأخيرا فإن الهدف الكامن من وراء هذه الاتفاقية فرض الدول الغنية هيمنتها على اقتصاديات الدول النامية وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ لأسواق الدول النامية واكتساح صناعاتها الوليدة.

وحتى يمكن للدول النامية مواجهة مخاطر الاتفاقية فإنه يتعين عليها ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية:

- ضرورة التنسيق فيما بينها في مختلف المجالات الاقتصادية حتى يمكن تجنب مخاطر الاتفاقية على صناعاتها الوطنية وأسواقها المحلية.

- اتخاذ الدول النامية لخطوات واسعة لتشجيع التصدير وتبسيط إجراءاته والاهتمام بالصناعات التصديرية ورفع مستوى جودة السلع المصدرة في حدود معايير الجودة الشاملة وتحسين أساليب حفظ المنتجات وتعبئتها وتغليفها ووسائل النقل.

- وضع استراتيجية صناعية طويلة الأجل ترتكز على رفع جودة المنتج وتخفيض تكلفة الإنتاج ومراقبة الجودة وتحقيق المواصفات القياسية المتعارف عليها دوليا ودراسة السوق دراسة واعية ودقيقة حتى لا تدخل هذه الدول في منافسات خاسرة والإسراع في قيام تكتلات اقتصادية بين هذه الدول حتى يمكن لها المنافسة في سوق أصبح مفتوحا أمام الجميع.

- حتى يمكن تحقيق الميزة التنافسية العالمية والمحلية فإن ذلك يتطلب ضرورة تطوير هياكل إدارة القطاعات المختلفة



المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتطوير نظم المعلومات واستخدام بحوث ونظم المعلومات التسويقية وتطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

- إعطاء الإنتاج الزراعي أولوية خاصة من خلال التوسع الرأسي والتوسع الأفقي حتى يمكن لهذه الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء حماية لإرادتها السياسية، وتوجيه الفائض الذي سينجم عن توقف استيراد السلع الغذائية نحو الاستثمار الصناعي غير التقليدي.

- تحديث الصناعات مع دعم مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمغذية للصناعات الكبيرة، وذلك في ضوء ما تقوم به هذه الصناعات من دور هام في إيجاد فرص عمل جديدة واستغلال المواد الخام المحلية المتوافرة، ومن ثم تحقيق إنتاج متميز بأسعار منخفضة مع جودة عالية.

- دخول هذه الدول في مجال الصناعات الالكترونية والاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة بالدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والخارجية على الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة والصناعات التصديرية لتضييق الفجوة بين الواردات والصادرات وفقا لخطة إنتاجية متطورة.

- الاهتمام بتدريب العمالة الفنية اللازمة في جميع المجالات والاستفادة من الدراسات الفنية والتدريبية التي يجرى تبادلها بين جميع دول الأعضاء بالجات عن مختلف المشكلات التجارية والاقتصادية وتطبيقات السياسات التجارية السائدة بين الدول الأعضاء.

ومما لاشك فيه أن هذه المعاهدة الدولية متعددة الأطراف، ستخلق سوقا عالميا واسع النطاق سيكون البقاء فيه للأصلح والأكثر قدرة على استخدام سياسات وأدوات تسويقية جيدة ومن ثم فإن هذا الواقع إنما يفرض على الدول النامية الموقعة على هذه الاتفاقية أن تعيد حساباتها وتوفق أوضاعها لمعالجة المتغيرات التي أدخلتها اتفاقية الجات على العلاقات الاقتصادية الدولية وبما يكفل لها التعامل مع الاقتصاد العالمي بالشكل الذي يحقق أهدافها ومصالحها المنشودة، والواقع الماثل أمامنا نحن العرب «خير أمة أخرجت للناس» وجود تغيب كامل للمواقف أو الرؤية المشتركة لتبني المصالح التجارية العربية أثناء أو بعد انتهاء جولة أوروجواي لذا يتعين التنبيه بضرورة وجود اتحاد اقتصادي عربي كتكتل إقليمي وتعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية ذاتها وخصوصيتها وتذوب في بحر الامتيازات الممنوحة لكل الدول الأعضاء.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١٢ / ١٩٩٦

في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية:

مناقشات ساخنة حول حقوق العمال في تشكيل نقابات مستقلة

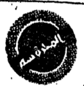
سنغافورة ـ وكالات الانباء: شهدت اجتماعات اليوم الثاني للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة امس مناقشات ساخنة حول حقوق العمال.

اشارت مصادر مسئولة في سنغافورة إلى خلافات بين الدول الغربية وبعض الدول الاسيوية بشان حقوق العمال فيما يتعلق بتاسيس نقابات عمالية مستقلة للتصدي للاستغلال والتمييز.

وقالت المصادر ان الدول النامية تخشى من تحول هذه النقابات إلى وسائل ضغط سياسية فضلا عن تدخلها المستمر للمطالبة برفع اجور العمال وتحسين فرص واجور العمل. وكانت الهند قد تزعمت حملة المعارضة ومعها عدد من الدول النامية للمقترحات الغربية الرامية إلى تاكيد حق العمال في تشكيل الاتحادات المستقلة وان يتضمن البيان الختامي هذه الفقرة.

ومن المتوقع ان تزداد سخونة المناقشات في هذا الصدد قبل اعلان البيان الختامي بعد غد «الجمعة».

٠٠٠٠٥٢٩



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٦

يستمر ثلاثة اسابيع

مؤتمر جنيف حول حقوق الملكية الفكرية

يدرس تنظيم حدود القانون في تبادل المعلومات

□ جنيف -
من نبيه الحسامي:

■ يدرس المؤتمر العالمي للملكية الفكرية في جنيف بحضور ٨٠٠ مندوب يمثلون ١٦٠ دولة و١٥٠ منطقة وبمشاركة عربية ملحوظة تبني ثلاثة اتفاقات دولية حول تنظيم تداول المعلومات وحماية المؤلفات من السرقة والاستنساخ.

والاتفاقات الثلاثة المعروضة على المؤتمر هي:

- مشروع اتفاق يخص المسائل المتعلقة بحماية المؤلفات الادبية والفنية التي تتمثل في اتفاقات برن لعام ١٨٨٦. اذ ينص الاتفاق على ان وضع المؤلفات في اطار الشبكات الالكترونية يعتبر ضرباً من النشر غير المرخص به، وان امتياز استنساخها يقع حصراً في عملية التخزين الموقتة في ذاكرة الحاسوب، واستناداً الى نصوص مشروع الاتفاق فإن برامج الحاسوب الالكتروني محمية، مثلها مثل المؤلفات الادبية، حسبما ورد في اتفاق برن.

اما المشروع الثاني فيتعلق بإبرام اتفاق يتعلق بحقوق الفنانين والمطربين والمخرجين او معدّي البرامج، وهذا يهدف الى استكمال اتفاق روما لعام ١٩٦١ آخذاً في الاعتبار النقل عن طريق المعلومات الرقمية.

ويتصل المشروع الثالث بالملكية الفكرية لاسطوانات المعلوماتية نفسها والتي تدخل في عمل الحاسوب من معطيات عددية ويمكن بالتالي سرقتها او نسخها.

وتجدر الاشارة الى ان المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي احدى المنظمات الـ ١٦ المتخصصة وتتخذ مقراً لها جنيف وهي من المنظمات التي حققت فائضاً في ميزانيتها، نتيجة حصولها على المداخيل من رسوم تسجيل براءات الاختراعات الدولية.

ويشترك في هذه المنظمة على الصعيد التجاري والصناعي ١٦٠ دولة ويعود تاريخ انشائها الى عامي ١٨٨٣ و١٨٨٦ عندما جرى خلالهما تبني اتفاقات باريس لحماية الملكية الفكرية واتفاق برن للمؤلفات الادبية.

ويقدر عدد البراءات المسجلة في عام ١٩٩٤ بحوالى ٦٧٠ الف براءة وقد زاد هذا العدد منذ نهاية عام ١٩٩٤ الى اربعة ملايين براءة بالاضافة الى تسجيل ٨ ملايين علامة تجارية في الفترة نفسها.

وتشارك وفود عربية في اعمال هذا المؤتمر من مصر والمغرب والجزائر وقطر على مستوى مديري مكاتب اقليمية في وزارات الثقافة والاعلام وفي مجال حقوق النشر والتاليف.

وعلى هامش اعمال المؤتمر التقت «الحياة» السيد عبدالرؤوف قنديل مدير مكتب حقوق المؤلفين المغاربة وسألته عن سير اعمال المؤتمر فقال: «هذا المؤتمر مهم جداً وتعرض عليه مسائل اساسية في مجال حماية المؤلفات الادبية في جميع اصنافها. ونحن في المملكة المغربية اعضاء في منظمة الملكية الفكرية من بين ١٦٠ دولة. لقد قام مكتب الملكية الفكرية بعمله خير قيام وعمل ما في وسعه لان يكون مؤتمراً ناجحاً. لقد درست المواضيع على مستوى الخبراء اكانوا ينتمون الى القطاع العام او الخاص وباستشارة للمنظمات غير الحكومية التي تشارك في اعمال هذا المؤتمر».

وعن المشاريع المطروحة والاتفاقات المعروضة امام المؤتمر قال: «اريد ان اذكر ان هذا المؤتمر الدولي يسعى الى وضع معاهدات ذات طابع دولي بقصد توسيع الحماية كي تغطي الانماط الجديدة في التكنولوجيات الحديثة ي الارسال والتوزيع طبقاً للنظام الرقمي.

وسيدرس المؤتمر مشاريع ثلاثة اتفاقات: المشروع الاول يتناول في مجمله ثلاث معاهدات: الاولى تختص بالاقتراح الاساسي حول الاحكام الموضوعية من المعاهدة في مسائل تتعلق بحماية المصنفات والاعمال الادبية، اما المعاهدة الثانية فهي تتناول الاحكام الموضوعية والاساسية لحماية فناني الاداء ومنتجي التسجيلات الصوتية، والمعاهدة الثالثة تخص الاحكام الاساسية في حماية قواعد البيانات الرقمية، وهذه المشاريع للمعاهدات الثلاث تمت دراستها من قبل رئيس لجنة الخبراء وهو من فنلندا ويشهد له بالاختصاص وبالخبرة. كما يتضمن جدول الاعمال الاحكام النهائية للاعلان الذي ينظم عمل المؤتمر ونحن بصدد مناقشته.

اما في ما يخص المعاهدتين



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ... ١٩٩٦

الاولى والثانية فليست لدينا صعوبة في الموافقة عليهما مع النظر الى الخصوصيات الثقافية لبلادنا والتي نتمسك بها ضمن بيئتنا الثقافية والاجتماعية.

ورداً على سؤال عما اذا كان لوفدي المغرب بعض الاقتراحات لضمان حقوق المؤلفين المغاربة قال: «حقوق المؤلفين المغاربة تدخل في اطار حقوق المؤلفين بشكل عام لأن المؤلف لا ينتمي الى دولة انما الفكر للجميع وللبشر كافة، وهذا حق للانسان وارد في ميثاق الأمم المتحدة. كما نطالب ان يستفيد المؤلفون المغاربة من نصوص هذه المعاهدات بالتساوي مع المؤلفين في الدول الأخرى: اما في ما يختص بالتقنيات الحديثة، وهذا هو موضوعنا، فقد قامت المنظمة بدراسة هذه الامور حسب برامج عملها للسنوات السابقة وتناولت دراسة برامج الحاسوب وقواعد البيانات وحقوق التاليف والنظام الرقمي.

وكانت الاتفاقات السابقة تقوم الى حد ما على تكوين حقوق المؤلف على اساس الطباعة التي جاءت مع نظام «غوتنبرغ» لكننا اصبحنا الآن في ميدان النظام الرقمي والمعلومات لا يمكن ان تخفى على احد. ويقول البعض ان العالم اصبح جمهورية الالكترونيات ولا يخفى وجود صعوبات بالنسبة للدول النامية. ويمكن التغلب على هذه الصعوبات بمساعدة الآخرين وبالتالي ان نخرج بالنتائج المرجوة، وهنا تنحصر جهودنا بأن نقف الى جانب الدول الاخرى».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

على هامش مؤتمر منظمة التجارة العالمية

المشاركة الدولية ونصيب التجارة الخارجية منها

د. جمال الدين صادق

شهد العقد الماضى قفزة سريعة بين دول العالم، لتحقيق التكامل الاقتصادى، وارتفع بذلك حجم التجارة العالمية إلى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بمقدار ١.٢ نقطة مئوية على مدى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥، وهو معدل يزيد بثلاثة أمثاله فى العقد السابق، كما ارتفع أيضا الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم فتضاعف كحصة من الناتج المحلى والاجمالى العالمى ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار تقريبا فى التسعينيات.

وقد بدأت الدول النامية تدرك أهمية المشاركة ودورها الهام فى تحقيق التنمية بها، وتجربة الدول النامية التى تكامل بسرعة تزودنا بدروس عملية قوية للبلدان التى تريد أن توسع ارتباطها بالاقتصاد العالمى لكى تحسن من ادائها الائتمائى.

وفى مصر لم نعد نستسلم للقدرية أو اليأس، فسياسة الدولة الآن تميل إلى الأخذ بالمشاركة الموضوعية للتعرف على أفكار وتكنولوجيات جديدة، ومنتجات حديثة، مع تخصيص الموارد بشكل أفضل، وتشجيع المنافسة كدافع لتحقيق مستويات كفاءة عالمية، واتاحة خيارات أوسع أمام المستهلكين، والقدرة على الحصول على موارد مالية دولية أرخص.

ولقياس قدرة البلدان على المشاركة العالمية فى الاقتصاد الدولى، هناك مؤشرات انتقائية تشمل مجموعة من المقاييس، مثل نسبة التجارة الخارجية الدولية إلى الناتج المحلى الاجمالى، ونصيب المنتجات المصنعة من الصادرات (وهو مقياس يفيد تحديد قدرة البلد على الانتاج بالمعايير الدولية، واستيعاب المعرفة التقنية) والمؤشر الثانى هو معدل الجدارة الائتمانية (وهو مقياس لامكانية التوصل إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية بسهولة ويسر). ويدل مؤشر تجارتنا الخارجية (الصادرات زائد الواردات من السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج) بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى إلى أن المعدل قد ارتفع بشدة خلال العقد الماضى فى الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٥ رغم القيود المفروضة على الواردات والتى تعتبر مصدرا رئيسيا للخلل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية.

والارتباط الوثيق بين النمو وسرعة التكامل والقدرة على المشاركة الدولية، يوحى أيضا بأن كلا منها يتأثر بعدد من العوامل المشتركة تشمل التغييرات فى البيئة الخارجية، والوضع المؤسسى، وسياسات الحكومة.

وتلعب السياسات السليمة دورا مهما فى تحديد كل من النمو وسرعة التكامل. ومن الارجح أن اصلاح السياسات المقصود منه زيادة النمو والاستقرار.

وتؤثر ثلاثة أنماط من السياسات على قدرة الدولة على المشاركة العالمية والتكامل الاقتصادى، فسياسة الاقتصاد الكلى، وأنظمة التجارة الخارجية وقوة جذب الاستثمار الأجنبى، والبنية الأساسية للاتصالات والنقل، كلها عوامل هامة ومؤثرة فى القدرات التكاملية، وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى، قد يؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبى وتدفق رؤوس الأموال، وعلى الاستثمار فى قطاع التصدير، والبلدان التى تعانى من عدم استقرار أكبر فى اقتصادها الكلى، تميل إلى أن تكون ابطأ من تكاملها، ويتفاقم فيها التضخم، مع حدة تقلبات أسعار الصرف فى عملتها، وتضطرب لديها نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى.

وتحد سياسات تقييد التجارة، بتقييد الواردات، من تدفق رؤوس الأموال، كما أن قيود التجارة بصفة عامة تقلل من ربحية التصدير بالقياس إلى خدمة السوق المحلية، وتثبط الحافز على تبنى المستويات الدولية لنوعية المنتجات وكفاءة العمليات، وعلى تلك فإن مستويات الرسوم الجمركية الأعلى ترتبط بمعدلات أدنى لنسبة التجارة إلى الناتج المحلى الاجمالى، عقب اتجاه الاقتصادات الكبيرة لتقليل تجارتها بالنسبة للناتج المحلى لهذه البلاد، ونظرا لأن كثيرا من المستثمرين الأجانب يديرون شبكات توريد دولية مركبة، فإن الحماية وما يترتب عليها من اجراءات روتينية كثيرة تجعل البلد أقل جاذبية لهم.

والمجال الثالث للتأثير على قدرة الدولة على المشاركة والتكامل، هو وجود البنية الأساسية الاقتصادية المناسبة وصيانتها بشكل جيد، وبالذات مرافق الاتصالات والنقل، فالاتصالات ذات النوعية الجيدة تعتبر أساسية للبلدان التى تهدف للمشاركة فى هياكل الانتاج العالمية التى انشأتها الشركات متعددة الجنسية، للاستجابة الفورية لظروف السوق السريعة التغير على المستوى العالمى، أو



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

المشاركة فى أسواق التصدير الجديدة «للخدمات عن بعد» مثل معالجة البيانات، وإعداد البرامج الجاهزة، والخدمات المكتبية، وخدمة العملاء.

وإذا لم نعد أنفسنا من الآن للمشاركة الدولية، فإن الفجوة بين الدخل ومستويات المعيشة ستستمر فى الاتساع بمدى أوسع خلال السنوات العشر القادمة، خاصة وأنه من المتوقع انخفاض الطلب العالمى على السلع الأولية، وبالتالى انخفاض أسعارها دوليا مع انخفاض فى معدلات الادخار والعزوف عن الاستثمارات الوطنية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منظمة التجارة الدولية تسعى جاهدة للاتفاق في شأن تكنولوجيا المعلومات

الهوة لا تزال شاسعة بين الدول الغنية والدول النامية بخصوص المسألة الاجتماعية

■ سنغافورة - ا ف ب، رويتر - عجزت الدول النامية والدول الصناعية اول من امس عن ايجاد ارضية وفاق في سنغافورة على الحقوق الاساسية للعمال في اعقاب الجلسة الاولى من المفاوضات.

وقبيل منتصف الليل وفي اعقاب ثلاث ساعات من المناقشات انهى الوزراء المشاركون في المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة الدولية اجتماعهم بلا نتيجة لان عدداً من الدول النامية ولا سيما الهند واندونيسيا رفضت اي تسوية لهذا الملف في البيان الختامي لاعمال المؤتمر.

وستستانف المفاوضات بهدف التوصل الى تسوية قبل اختتام المؤتمر غداً.

وقال مندوب باكستاني ان «اجتماع مساء الثلثاء لم يتح احراز كثير من التقدم». واكد مندوب بنغلادش «حتى لو امضينا طوال الليل في الاجتماع فلم يكن ممكناً التوصل الى اتفاق».

ويريد عدد من الدول الصناعية ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة ان تعالج منظمة التجارة الدولية مسالة احترام الحقوق الاساسية للعمال (حظر عمل الاطفال والاعمال الشاقة للسجناء وحرية ممارسة الحقوق النقابية) في الدول التي تشارك في منظمة التجارة الدولية.

اما الدول النامية فتعارض هذا التوجه ولا ترى فيه سوى مناورة حمائية من الدول الغنية لطرح مسالة الاجور المتدنية في هذه الدول.

وقال المتحدث باسم المنظمة «انها واحدة من اصعب المسائل في هذا المؤتمر».

لكن اثنتين من الدول النامية هما ماليزيا وباكستان بادرتا الى طرح اقتراحات للخروج من المازق. ورفضت الدول الصناعية المبادرة معتبرة انها غير كافية.

سنغافورة - وكانت ماليزيا ترفض حتى الآن التطرق الى الموضوع لكنها اقترحت صيغة جديدة للمادة الخامسة لمشروع البيان الختامي. وتشير المادة الى تمسك الدول الاعضاء في المنظمة باحترام الحقوق الاساسية للعمال وتضيف ان المنظمة مخولة وحدها بمعالجة هذه المسائل خلافاً لمطالب عدد من الدول الصناعية التي تريد ان تتعاون منظمة التجارة الدولية مع المنظمة الدولية للعمل في هذه المسائل.

ورفض مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي الذي اجتمع على هامش المؤتمر الاقتراح. وتمسكت الدول الاكثر «تشدداً» من الدول النامية كالهند برفضها الاشارة الى المسالة الاجتماعية في البيان الختامي.

ثم طرحت باكستان نصاً آخر على طاولة المفاوضات مستوحى من الصيغة الماليزية انما بشكل اشارة بسيطة الى المسالة الاجتماعية في النتائج التي ستعدها رئاسة المؤتمر.

وقال المتحدث باسم المنظمة ان «دولتين عضوين فيها ابدتا المعايير الاجتماعية ورفضتا الاقتراح». والملف الصعب الآخر لمؤتمر «منظمة التجارة الدولية» التفاوض على الغاء الرسوم الجمركية على منتجات التكنولوجيا الاعلامية الذي تعثر ايضاً مساء الثلثاء على رغم المناقشات المكثفة.

ورفض عدد من الدول الاوروبية مشروع اتفاق «مشروط» قدمه باسمها المفاوض سير ليون بريتان بعد مناقشات عدة مع المندوبة الاميركية الموقتة شارلين بارسفسكي. واستؤنفت المفاوضات على مستوى الخبراء وكان يفترض ان يشارك فيها ليلاً عدد من دول آسيا والمحيط الهادئ. وكان مقرراً ان يلتقي سير ليون بعد ظهر امس الوزراء الاوروبيين لاستعراض ما تم التوصل اليه في هذا المجال.

من جهة ثانية وجهت وزيرة التجارة والصناعة الماليزية رافدة عزيز المعروفة بصراحتها انتقادات واسعة الى الدول المتطورة واتهمتها بانها ترغب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٦

بجعل «منظمة التجارة الدولية» رهينة لديها.

ففي الخطاب الذي القته امس في المؤتمر الوزاري كشفت الوزيرة الماليزية عن سلسلة من «اجراءات المضايقة التجارية» وعن ضغوط اخرى تمارس ضد الدول النامية.

ورفضت ايضاً استخدام الاجراءات التجارية لتشجيع المعايير الاجتماعية وحتى اجراء مناقشة للمعايير الاجتماعية في اطار منظمة التجارة الدولية.

وتعارضها في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا التي تريد ان تعالج المنظمة القضية الاجتماعية ايضاً. وترى الدول الغربية ان «منظمة التجارة الدولية» لا يمكن ان تعتبر منظمة متعددة الاهداف حتى تتم استشارتها في مناقشة قضايا اجتماعية وفي جميع المشاكل التي تعاني منها الكرة الارضية».

وخصت الوزيرة الماليزية الولايات المتحدة من دون ان تسميها بانتقاداتها الحادة وكشفت عن نوايا واشنطن فرض عقوبات على الدول التي تقيم علاقات تجارية مع بعض الدول ككوبا مثلاً.

واكدت ان «التصرف الاخير الذي قام به من جانب واحد عضو في المنظمة لتشديد قوانينه بحيث تطبق خارج اراضيه سيهدم بالتاكيد ٤٠ عاماً من الجهود الرامية الى تعزيز النظام التجاري المتعدد الجوانب».

كذلك اعربت الوزيرة الماليزية عن اسفها لاقدام «بعض الدول» في اشارة اخرى الى الولايات المتحدة - على «فرض قواعد اعتباطية» على استيراد النسيج من الدول النامية. وقالت ان هذه الخطوة تجرد الاتفاقات الدولية المعقودة من «مضامينها».

وسعى وزراء التجارة في المنظمة الدولية جاهدين للتوصل الى اتفاق يهدف الى خفض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

ومن المقرر ان يعقد مفاوضون من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي جولة اجتماعات اخرى على هامش مؤتمر منظمة التجارة الدولية لتسوية نقاط الخلاف المتبقية حول مسودة اتفاق تكنولوجيا المعلومات.

وقال السير ليون بريتان المفاوض التجاري للاتحاد الاوروبي امس بعد اجتماعه مع تشارلين بارشفسكي القائمة باعمال الممثل التجاري الاميركي «لم يتم ابرام اتفاقية بعد».

واضاف «هناك اتفاق على نقاط كثيرة. وهناك بعض الامور المعلقة ونحن نحاول تسويتها».

وتتوق الولايات المتحدة الى الاتفاق على تحرير التجارة في سوق اجهزة الكمبيوتر ورقائقها وغيرها من المنتجات التكنولوجية المتطورة والتي سيبلغ حجم سوقها ٦٠٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٠ قبل اختتام اول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة الدولية. وتجد واشنطن دعماً قوياً من جانب اليابان في هذا الصدد.

وكانت القوى التجارية الكبرى الاربع وهي الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان وكندا تامل في تسوية خلافاتها قبل اجتماعها مرة اخرى في وقت لاحق من يوم امس مع بقية الدول الراغبة في الانضمام الى الاتفاق تكنولوجيا المعلومات.

وقال ديبلوماسيون ان واشنطن هددت برفض اجزاء من البيان الختامي لاجتماع منظمة التجارة الدولية والمقرر اعلانه غداً ما لم يتضمن ذكر قضية العمل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاولات لتسوية نقاط الخلاف في سنغافورة:

سباق مع الزمن للاتفاق على جمارك تكنولوجيا المعلومات

□ عواصم ـ وكالات:
يسابق وزراء التجارة بمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة الزمن للتوصل إلى اتفاق حول خفض جمارك منتجات تكنولوجيا المعلومات قبيل انتهاء أعمال مؤتمرهم غدا.

وفي نفس الوقت يبذل المفاوضون جهودا مكثفة لتسوية نقاط الخلاف حول مسودة الاتفاق وأيضا حول حقوق العمال.

وقد تم عقد 4 جلسات مغلقة حتى الآن في محاولة للاتفاق على مسودة الاتفاقية شهد يوم أمس جلسات أخرى لنفس الغرض.

وتتوق الولايات المتحدة للاتفاق على تحرير التجارة في سوق أجهزة الكمبيوتر ورقائقها وغيرها من المنتجات التكنولوجية المتطورة والتي يبلغ حجمها 600 مليار دولار بحلول سنة 2000 قبل اختتام أول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة العالمية، وتجد واشنطن دعما قويا من جانب اليابان في هذا الصدد.

وقال مفاوض بارز إنه ما من شك في أن أكبر ما تتطلع إليه الدول الصناعية هنا الآن هو ابرام اتفاق بشأن منتجات تكنولوجيا المعلومات

وتأمل القوى التجارية الكبرى الاربع وهي الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان وكندا في تسوية خلافاتها قبل أن تجتمع مرة أخرى مع بقية الدول الراغبة في الانضمام لاتفاق تكنولوجيا المعلومات.

إلا أن أحراز تقدم نحو ابرام اتفاق في قطاع تكنولوجيا المعلومات يبدو أيسر مما يمكن احرازه في قضية شائكة تتمثل فيما إذا كان ينبغي لمنظمة التجارة التي تضم 128 دولة أن تتدخل في تحديد وتطبيق معايير العمل.

وتقول الولايات المتحدة إن مساندة تحرير التجارة في الدول الغنية ستختفي مالم يتخذ إجراء للحد من تشغيل الاطفال وتحسين ظروف العمل في العالم الثالث، وتردد فرنسا والنرويج نفس الرأي.

وقال دبلوماسيون إن واشنطن هددت من جديد برفض اجزاء أخرى من البيان الختامي لاجتماع منظمة التجارة والمقرر اعلانه غدا ـ الجمعة مالم يتضمن ذكر قضية العمل.

وترفض الدول النامية من جانبها أي دور لمنظمة التجارة في مسألة العمل وهي تقول إن محاولات فرض قواعد للعمل ليست سوى سياسة حمائية متخفية في مواجهة ما تتميز به من عمالة رخيصة.

ورفضت ماليزيا أمس مجددا محاولات وضع قضية العمل على جدول الأعمال الرسمي لمنظمة التجارة العالمية.

ومن جانبه شدد وزير التجارة الهندي بي راميا معارضة بلاده الشديدة للاقتراحات المطروحة في مؤتمر سنغافورة والتي تربط بين حقوق العمال والتجارة.

وأعرب الوزير الهندي عن خشيته من أن تستخدم مسألة وضع معايير للعمالة لضرب الميزة الاساسية للصناعات الهندية وهي انخفاض الاجور وهي ميزة تجعل المنتجات الهندية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

فى مشروع الاعلان النهائى لمؤتمر التجارة العالمية بسنغافورة:

الاستمرار فى تحرير التجارة وزيادة الشفافية

كتب ـ ياسر صبحى:

جدد وزراء تجارة الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية من خلال مؤتمر
سنغافورة إلتزامهم بتحقيق انظمة اقتصادية داخلية عادلة واكثر انفتاحا والاندماج
الكامل للدول النامية والدول التى تمر بمرحلة التحول فى النظام العالمى المتعدد ، كذلك
التحرير التدريجى وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة السلع
والاستمرار فى تحرير تجارة الخدمات والابتعاد عن جميع أنواع الحماية وإزالة
التفرقة فى التجارة العالمية، بالاضافة إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الشفافية.

وصرحت مصادر وثيقة الصلة بالوفد المصرى المشارك فى مؤمر سنغافرة ان
مشروع تضمن الاعلان النهائى للمؤتمر الذى حصل عليه "الأهرام"تجديد الالتزام
باستمرار العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء مع الأخذ فى الاعتبار رفع مستوى
معيشة الأفراد فى جميع الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وملاحظة العلاقة
الايجابية بين تحرير التجارة والحقوق الأساسية للعمال بما فيها حرية التجمعات
العمالية والتنظيم والمساومة وعدم التفرقة فى تشغيل العمالة. وقد تم الاتفاق على
وجوب منع تشغيل العمالة بالاجبار وإزالة جميع أنواع الاستغلال لعمالة الأطفال. مع
التاكيد على عدم المساس بالميزة التنافسية للدول ذات الدخل المنخفض ولكن التاكيد
على أن العقوبات التجارية هى الوسيلة لتشجيع الوصول إلى المعايير الجوهرية
للعمالة.

وتضمن المشروع أيضا ان الدول النامية الاعضاء فى المنظمة قامت بجهود كبيرة
للتوامم مع الالتزامات الجديدة ولذلك تسعى الدول الأعضاء إلى المساهمة بتوفير
المساعدات الفنية اللازمة لتلك الدول، مع التاكيد على التوصيات التى اتخذت بناء على
اتفاقات مؤتمر مراكش السابق حول الآثار السلبية المتوقعة من اتفاقية الزراعة فى
الدول النامية مستوردة الغذاء، والدول الأقل نموا.

وفيما يتعلق بالدول الأقل نموا تم الاتفاق على خطة عمل تتضمن مخصصات لاخذ
خطوات ايجابية لتحسين قدرات هذه الدول على الاستفادة من الفرص التى يتيحها
النظام التجارى، كذلك تنظيم لقاء مع منظمة الانكتاد ومركز التجارة العالمى فى أسرع
وقت فى عام ١٩٩٧مع مشاركة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والدول الأقل نموا
للوصول إلى موقف مشترك لمساعدة تلك الدول.

وحول الاتفاقات الاقليمية المختلفة كالاتحاد الاوروبى والنافتا قال مشروع الاعلان
ان العلاقات التجارية بين أعضاء المنظمة قد إزدادت تاثرا بإتفاقات التجارة الاقليمية
التى توسعت بشكل كبير سواء من حيث أعدادها او المناطق التى اصبحت تغطيها.
وأن هذه المبادرات يجب أن تقود إلى تحرير اكبر بالاضافة إلى إشراك الدول التى فى
مرحلة التحول والدول النامية والأقل نموا فى نظام التجارة العالمى. ومن الأهمية
التعريف بصورة واضحة العلاقة بين النظام التجارى العالمى المتعدد وبين الاتفاقات
الاقليمية مع التاكيد أن الاولوية هى للنظام المتعدد وأن الاتفاقات الاقليمية ما هى إلا
مكمل لها وتتبع قواعدها. لذلك تشجع منظمة التجارة العالمية عمل اللجنة الجديدة
للاتفاقات التجارية الاقليمية والاستمرار فى العمل من اجل تعميم فوائد الاتفاقات
الاقليمية على باقى الدول. وأشار الاعلان النهائى إلى أن بعض الدول اشتكت من
اسلوب تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس وهو قطاع ذو اهمية رئيسية فى
التجارة، مع التاكيد على ضرورة التنفيذ الكامل والأمين لجميع بنود الاتفاقية وتشجيع
جهاز رقابة المنسوجات فى الوصول إلى شفافية اكبر للوصول إلى اتفاقات جماعية.
وتاكيد المنظمة على أهمية متابعة تنفيذ الاتفاقية.

وأضاف أن اللجنة المختصة بالتجارة والبيئة قد قامت ببداية جيدة فى برنامج
العمل، وأن التقرير أوضح التكاملية القائمة بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية
وحماية البيئة. وأوضحت اللجنة أهمية التنسيق السياسى على مستوى الدول فى
مجالات التجارة والبيئة. وأظهر العمل الذى قامت به اللجنة أن اهمية ومدى تعقد
الموضوع يستلزم المزيد من العمل فى جميع بنود البرنامج، على ان تكون الدراسة
المقدمة من اللجنة هى القاعدة التى يتم البناء عليها.

وفى مجال منتجات تكنولوجيا المعلومات ترحب المنظمة بالمبادرات التى اخذتها
بعض الدول الاعضاء التى اتفقت على إزالة الجمارك على تلك المنتجات بالاضافة إلى
إتفاق بعض الدول على تحرير تجارة ٤٠٠ منتج فى مجال الأدوية.

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٦

البيان الختامى لمؤتمر التجارة العالمية يصدر اليوم

اتفاق لتحرير التجارة فى تكنولوجيا المعلومات وإنهاء الخلافات حول حقوق العمال

سنغافورة - وكالات الأنباء - توصلت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى،وكندا، واستراليا، واليابان إلى اتفاق نهائى بشأن تحرير التجارة العالمية فى منتجات تكنولوجيا المعلومات خلال ثلاث سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٠، وجرت مفاوضات صعبة فى اليوم الاخير للمؤتمر الوزارى لحشد تأييد اكثر من ٢٥ من الدول النامية فى آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، للانضمام إلى الاتفاق تمهيدا لتضمينه البيان الختامى الذى يصدر اليوم.

وذكر المسئولون أن المنظمة نجحت فى التوصل إلى حلول لمختلف القضايا التى كانت موضوع خلاف، ومن بينها قضية حقوق العمال التى أحدثت انقساما عميقا خلال القمة بين الدول الفقيرة والغنية، حيث تقرر أن يتضمن البيان الختامى إقرارا بحقوق العمال.

فقد عقد وزراء دول المجموعة البالغ عددها ١٢٨ دولة اجتماعا مساء أمس لدراسة الاتفاق حول هذه القضية، ومن المقرر أن تتم ترجمة الوثيقة الخاصة بهذا الاتفاق خلال الساعات القادمة إلى لغات مختلفة لكى تحظى بموافقة جميع الدول المشاركة فى بيان إجماعى يصدر اليوم فى ختام أعمال القمة.

كما تم التوصل خلال الاجتماعات إلى حل لمشكلة سياسات المنافسة التجارية العادلة والاستثمار عبر الحدود وفتح الأسواق الزراعية. وصرح ريناتو روجيرو الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية بأن المنظمة أصبحت قريبة من النهاية.

وكانت كل من مصر والهند، وماليزيا، وإندونيسيا قد تزعمت حملة الرفض لربط الحقوق العمالية ببرنامج منظمة التجارة الدولية فى المرحلة القادمة، فى حين قادت الولايات المتحدة والنرويج حملة الدول الصناعية للمطالبة بأن يكون للمنظمة دور نشيط فى حماية الحقوق العمالية ، والشروع فى تشكيل مجموعة عمل لدراسة هذه القضية الحرجة، وقد عارضت الدول النامية ذلك باعتبارأنه قد يشكل فى المستقبل بداية لفرض عقوبات على الدول التى يثبت انتهاكاتها للحقوق العمالية.

وقد أعلن ليون بريتان المفوض التجارى الأوروبى أن الاتفاق الذى توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكندا واليابان واستراليا بشأن تحرير التجارة فى منتجات تكنولوجيا المعلومات يعد أضخم إنجاز عملى لتحقيقه منذ انتهاء دورة أوروجواى لتحرير التجارة الدولية فى عام ١٩٩٣ وأنه يفتح الطريق أمام تحرير التجارة فى قطاع ضخم تبلغ حجم معاملاته ٦٠٠ مليار دولار سنويا، وكان المجلس الأوروبى قد وافق فجر أمس على الاتفاق بعد مفاوضات شاقة وبدأت على الفور الاتصالات لضم ٢٥ من الدول النامية إليه وذكرت مصادر المؤتمر أن هذه الدول قدمت عرضا وهى فى انتظار موافقة الولايات المتحدة عليه.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣ ديسمبر ١٩٩٦

في اجتماعات الجات:

فشل التوصل إلى اتفاق حول المعايير الاجتماعية

سنغافورة - رويتر - وكالات الأنباء:

فشل رؤساء الوفود المشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق على نص نهائي حول مسألة المعايير الاجتماعية .. صرحت رافدة عزيز وزيرة التجارة والصناعة الماليزية بأن اغلبية المشاركين رفضوا النص الذي

اقترحته الولايات المتحدة .. في تعارض الدول النامية فكرة اقامة علاقة بين التجارة والحقوق الاساسية للعمل وترى في ذلك محاولة من الدول

الصناعية لمنعها من اتباع سياسة تعتمد على الاجور المتدنية وهي الورقة الاساسية الرابحة بين أيديها للمنافسة.

أعلن بيتر جيل فور المتحدث باسم المفوض التجاري للاتحاد الاوروبي بأن مناقشة سبل التوصل إلى اتفاق حول تكنولوجيا المعلومات بعد بادرة طيبة للتوقيع على اتفاق نهائي حول تلك المشكلة .. وصرح أحد المسئولين التجاريين المشاركين في اجتماعات منظمة التجارة العالمية بسنغافورة بأن هناك جهوداً كبيرة تبذل حالياً

لتوقيع اتفاق نهائي بشأن تكنولوجيا المعلومات .. وأضاف أن رأي الولايات المتحدة مهم جداً حول الاتفاق.

يذكر أن اتفاق تكنولوجيا المعلومات سيخفض حوالي ٦٠٠ مليار دولار جمارك على أجهزة الكمبيوتر والاتصالات سنوياً ويتوقف تنفيذه بصورة كبيرة على أمريكا وكذا واليابان ودول الاتحاد الاوروبي.

على صعيد اخر القت مسألة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بظلالها على الاجتماعات واتهم لونج

يونجتو نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني الولايات المتحدة بمحاولة اجبار بكين على تقديم تنازلات بخصوص فتح الاسواق الصينية أمام المنتجات الأمريكية وتخفيض الجمارك .. فيما رحبت اليابان بانضمام الصين كعضو في المنظمة.

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١٣ ديسمبر ١٩٩٦

اوروبا واميركا تؤيدان اتفاق تكنولوجيا المعلومات

■ سنغافورة - رويتر - مهد اتفاق صعب المنال بين الولايات المتحدة واوروبا في شأن قضية مربحة لتحرير التجارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الطريق امس لنجاح الاجتماع الأول لمنظمة التجارة الدولية.

غير ان الخلافات بين وزراء التجارة بشأن الربط بين التجارة ومعايير العمالة وحول مزيد من التحرير للاسواق الزراعية تهدد الاعلان الختامي للاجتماع الذي يتعين الانتهاء منه باختتام أعمال اجتماع منظمة التجارة الدولية اليوم.

واعلنت اوروبا اتفاقها مع الولايات المتحدة على إلغاء التعريفات الجمركية على تجارة تقدر قيمتها بلايين الدولارات في تكنولوجيا المعلومات بحلول سنة ٢٠٠٠ وأشادت بالاتفاق باعتباره واحداً من اهم الخطوات باتجاه تحرير التجارة الدولية.

وقال السير ليون بريتان المفوض التجاري في الاتحاد الاوروبي ان «ما اتفقنا عليه مع الولايات المتحدة يوفر أساساً لاتفاق تكنولوجيا المعلومات (ايتا)».

ووضعت القوى التجارية الأربع الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي وكندا الاتفاق هدفاً لاعلان ان اول اجتماع وزاري للمنظمة ناجح بالفعل. وتمثل القوى الأربع نحو ٥٥ في المئة من التجارة الدولية في تكنولوجيا المعلومات.

وتحقق هذا الانجاز بحصول بريتان على تأييد مجلس الاتحاد الأوروبي لاتفاق تمهيدي تم التوصل اليه مع الولايات المتحدة خلال ثلاثة أيام من المحادثات المكثفة استمرت حتى وقت متأخر من الليل على هامش اجتماع المنظمة في الفترة من الواقعة بين التاسع والـ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) في سنغافورة.

واجتمع مجلس الاتحاد بعد مؤتمر صحافي عقد في وقت مبكر من صباح امس بين بريتان والقائمة باعمال الممثل التجاري الاميركي شارلين بارشفسكي.

وكانت بارشفسكي قد أعربت في وقت سابق عن شكها في مدى التزام الاتحاد الأوروبي باتفاق تكنولوجيا المعلومات.

وفوض المجلس بريتان السعي للحصول على تأييد مزيد من البلدان معظمها من «النمور» الآسيوية الصاعدة للاتفاق الرامي إلى إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات البالغ حجمها ٦٠٠ بليون دولار بنهاية القرن الحالي.

وقال بريتان ان الاتفاق النهائي لا زال يتوقف على تأييد عدد من البلدان بحلول ١٥ آذار (مارس) ١٩٩٧ وهذا يمثل نحو ٩٠ في المئة من الدول المشاركة في التجارة الدولية في القطاع.

وقال مسؤول تجاري ياباني كبير للصحافيين انه من المرجح ان تعرب نحو ٣٠ دولة عن نيتها الانضمام إلى الاتفاق قبل انتهاء أعمال الاجتماع.

واعربت بعض البلدان الآسيوية بالفعل عن تأييدها للاتفاق غير انها تريد مزيد من المرونة في شأن الجدول الزمني لتخفيض التعريفات.

وقادت الولايات المتحدة التي ستكون شركاتها من أكبر المستفيدين في مجال التكنولوجيا المتقدمة، الحملة لابرام الاتفاق. وايدت اليابان وهي لاعب رئيسي ايضاً في القطاع الذي ينمو بسرعة التوجه الأميركي.

وقال محللو الصناعة ان الاتفاق قد يساهم في الاسراع بتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي ينمو حالياً بمعدل ١٥ في المئة سنوياً.

وقال مسؤولون ان الخلافات بشأن قضايا مثيرة للجدل في المنظمة تتعلق بسياسات المنافسة والاستثمار والطريقة التي تمنح بها السلطات الوطنية العقود او مشتريات الحكومات قد تم حسمها.

غير ان معركة في شأن الأسواق الزراعية وربط التجارة بمعايير العمالة والتي يعتقد كثير من البلدان النامية أنها حيلة حمائية تدعمها الولايات المتحدة لا تزال مصدراً لمناقشات حامية وتعرقل الاتفاق على اعلان ختامي.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات

الجات وندرة المياه والتكنولوجيا

تحديات تواجه الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة

المطالبة بدعم المشاركة بين القطاعين «الحكومى» و «الخاص» فى اتخاذ القرار

على مدى ثلاثة أيام ناقش مؤتمر مصر وتحديات المستقبل الذى نظم معه التخطيط القومى بالتعاون مع كل من الصندوق الاجتماعى للتنمية ومؤسسة العلميون المتحدون للمشروعات والتنمية والتغيرات الاقتصادية العالمية والتى بدأت تأخذ مكانها فى العالم فى نهايات القرن العشرين. وفى مقدمتها اتفاق الجات وآثاره على الدول النامية ومنها مصر.. خاصة فيما يتعلق بتحرير تجاره الخدمات، وثورة التكنولوجيا والاتصال التى حققت للعالم المتقدم مزيدا من المزايا بالاضافة الى مناقشة الاعباء الاقليمية والمحلية التى تواجه الاقتصاد المصرى.

وافتتحه الدكتور فتحى الحسينى خليل رئيس مركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط. وعلى حد التعبير الذى استخدمه الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق فإن المتغيرات العالمية والاقليمية فاقت كل التصورات وصارت تشكل تحديا كبيرا لكل المواطنين فى الوطن العربى.

وبدوره تحدث الدكتور عبد المنعم عمارة الرئيس التنفيذى للمجلس الاعلى للشباب والرياضة عن مستقبل النظام العالمى فى القرن الواحد والعشرين وهل يشهد العالم مزيدا من التمزقات والصراعات العرقية؟

ولماذا تنجح ادارة التغيير لدى كثير من الدول ولا تنجح فى دول أخرى؟ وما هو دور الحرية السياسية فى التنمية؟

وقال الدكتور حمدى صالح الوزير المفوض ان مصر تحتاج الى تنظيم للآليات المؤدية الى العالمية وان مصر تحتاج الى مفهوم عربى للتنمية وليس مفهوما غربيا. ودعا الى صيغة جديدة بين الحكومة والمؤسسات غير الحكومية بحيث يشارك القطاع الاهلى مع القطاع الخاص والحكومة فى اتخاذ القرار.

وقد حدد الدكتور إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط القومى عددا من التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة اولها.. اتجاه النظام الدولى الى «العولمة» أو الكوكبة بما يعنيه ذلك من انحسار سلطة الدولة وتزايد هيمنه الشركات متعددة الجنسيات.

التحدى الثانى.. تحرير المعاملات التجارية الدولية والتى يقابلها اتجاه متنام للحمائية عن طريق تكوين التجمعات التجارية الاقليمية. وثالث التحديات. الطفرة الهائلة التى حققها العالم فى البحث العلمى والانجاز التكنولوجى الذى ظهرت تجلياته بوضوح فى مجالات الالكترنات ونظم الاتصالات والهندسة الوراثية، وما يترتب على ذلك من تغيرات فى تطور قوى الانتاج. ثم رابع التحديات الانتقال من مفهوم الميزة النسبية الى مفهوم المزايا التنافسية.

وقد حظى اتفاق الجات بجانب كبير من مناقشات المؤتمر شارك فيها الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق الذى قال ان اتفاق الجات هو اساس تحرير التجارة والعولمة، وهو ايضا اساس وجود التكتلات الاقليمية.

وهناك عدد من المحاذير التى يؤدى إليها اتفاق الجات أولها تحرير تجارة الخدمات حيث اثير فى الجولة الاخيرة من المفاوضات تحرير تجارة الخدمات وهى تعتمد على عنصرين الأول التكنولوجيا والثانى رأس المال الكبير وهذا

٠٠٠٠٠٥٤١



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩٩

تحقيق:
عــزة عـلـى

معناه ان المنافسة لن تكون عادلة وان يقضى هذا الاتفاق على الخدمات فى الدول النامية خاصة بالنسبة للبنوك وشركات التامين وإعادة التامين اى كل الخدمات ذات الطبيعة التجارية.

وهناك جولة اخرى اتفق عليها عام ٢٠٠٠ وهذا الموضوع له آثار شديدة على مصر لم نستعد لها. وايضا بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ومنها الملكية الصناعية والتى تشمل براءة الإختراع وقد اتفق على ان تكون فترة الحماية ٢٠ سنة.

وثالث هذه المحاذير قضية الاستثمار حيث نص الإتفاق على إلغاء جميع الشروط التى تفرضها اى دولة على المستثمر مثل شرط المكون المحلى او شرط تصدير حصة من الإنتاج.

هذه المحاور الثلاثة - كما اعتقد - اكثر تاثيرا على الدول النامية من بنود الاتفاق الاخرى فإذا استبعدنا المنسوجات والملابس والسلع الزراعية فإن مصر لن تلتزم باى تخفيض جمركى لكى تلتزم بربط جمركى اكثر مما كانت عليه الجمارك قبل هذه الجولة.

وقال معتصم راشد مستشار مركز التعاون الاوروبى ان صادرات مصر من السلع الزراعية والصناعة وغيرها سوف تستفيد من فتح الاسواق العالمية امامها من جهة، ومن خفض الرسوم الجمركية عليها من جهة اخرى وخاصة فى مجال المنسوجات والملابس.

كما انه بالنسبة للخدمات المتقدمة إلى الخارج مثل فروع البنوك وخدمات الانشاءات فى الدول العربية والافريقية.

كذلك فمن حق مصر اتخاذ إجراءات للوقاية وحماية صناعة معينة من ٤ إلى ٨ سنوات من الواردات المنافسة، حماية ميزان المدفوعات من اى اختلالات بسبب تزايد الواردات.

ولاتوجد اية مشكلة فى تقرير الدعم للصادرات المصرية حيث ان مصر تقع ضمن الدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار امريكى فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى، دون اى حق للدول المستوردة فى فرض اية رسوم تعويضية على هذه الصادرات.

وحول التحديات التى تواجه الزراعة المصرية والامن الغذائى فى مصر فى بداية القرن الحادى والعشرين دارت المناقشات حول عدد من قضايا الزراعة والموارد المائية حيث اثار كل من الدكتور عبدالقادر دياب والدكتورة هدى صالح بمركز التخطيط الزراعى بمعهد التخطيط القومى عددا من التحديات التى تواجه الزراعة المصرية اولها ارتفاع معدلات النمو السنوى فى السكان بنحو ٢,٢٪ بما يعنيه من زيادة سنوية ١.٢٥ مليون نسمة زيادة سنوية. وقالا فى دراستهما المشتركة التى تقدما بها إلى المؤتمر أن هذا التحدى هى الحفاظ على الموارد الطبيعية المستغلة حاليا وتحقيق زيادات متواصلة فى إنتاجية الموارد الطبيعية المستغلة وتحقيق إضافات سنوية ومتواصلة إلى الموارد الطبيعية المستغلة.

والتحدى الثانى هو حتمية الخروج الى الصحارى المصرية. وتشير التقديرات الى ان عملية استصلاح تلك الاراضى تحتاج الى استثمارات سنوية تبلغ نحو ١.٦ مليار جنيه فى المتوسط.

وتشمل التحديات.. ندرة المياة حيث يتوقع ان ينخفض نصيب الفرد من المياه الى اقل من ٥٠٠متر مكعب مقابل نحو ٩٥٢ مترا مكعبا عام ٩٢ وذلك ويقتضى البحث فى اساليب الرى المتطورة والتى تساعد على تخفيض المقننات المائية للمحاصيل المنزرعة، وضرورة تنفيذ المشروعات لمعالجة مياه الصرف الصحى والصناعى واستخدامها كبديل للمياه النقية فى الاغراض المناسبة، والسعى نحو تنفيذ المشروعات السابق تخطيطها فى اعالى النيل بغرض زيادة حصة مصر من مياه قناة «جونجلى».

كما يتعين على الاجهزة فى مصر .. تخلص الزراعة المصرية من المبيدات الزراعية ووقف تلوث الأراضى الزراعية بالمبيدات. ومواجهة التكتلات الدولية وتشير مؤشرات الانتاج من السلع الزراعية حاليا الى إنحسار الفرص المستقبلية امام الاقتصاد المصرى لزيادة صادراته الزراعية من الفاكهة والخضروات بشكل رئيسى.

وتناول الدكتور احمد عبد الوهاب برانيه الاستاذ بمعهد التخطيط فى دراسته عن مستقبل الامن الغذائى فى ظل التغيرات الاقتصادية الدولية فقال إن استنفاذ حوالى ٧٥٪ من حصيلة الصادرات فى استيراد السلع الغذائية يهدد عملية التنمية من حيث انخفاض المتاح من هذه الحصيلة لاستيراد السلع الوسيطة والراسمالية اللازمة للانتاج.

كذلك فقد بدات الدول الاوروبية والولايات المتحدة فى اتخاذ سياسات تؤدى الى ارتفاع اسعار منتجاتها من السلع الغذائية، كذلك تنتج هذه الدول سياسات تؤدى الى تخفيض المساحات التى تزرعها بالقمح والحبوب، وفرض ضريبة على صادراتها من القمح بما يعادل ٣٢ دولارا/ للطن.

وقدم الدكتور حسام مندور المستشار بمركز التخطيط الصناعى بالمعهد تصوره حول وضع سياسة صناعية لمصر لمواجهة تحديات المستقبل، وبهدف البحث عن سبل تحسين الانتاجية، وتطوير القدرة التنافسية للصناعة المصرية. حيث يترتب على التغيرات الاقتصادية تعاظم الدور الذى تلعبه الشركات عبر القومية فى تنظيم تدويل الانتاج والاستفاده من نتائج التكنولوجى بتعظيم ارباحها ذلك انها تسيطر على جزء هام من تجارة السلع الصناعية فى



العالم.

وطالب عـزمى مـصطفى ، مستشار الصندوق الاجتماعى بان تهـتم الدولة بتـوجيـه المشروعات الصغيرة لتنتقل من دورها الراهن فى توليد الدخل للأسر القصيرة ومساهمتها فى الحد من الفقر الى دور اساسى فى التنمـيـة خـاصـة ان الصناعات الصغيرة تتميز بالمرونه فى إعادة تحويلها أو تطويرها، وقـدرتهـا على المساهمة فى الانتاج عن طريق انتـاج سلع وخـدمـات لهـا ارتباطات بالمشروعات الكبيرة من خلال إنتاجها السلع المغذية وعقود من الباطن.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهــرام

التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩٦

مؤتمر التجارة العالمى يتعهد بمساعدة الدول الفقيرة على تسويق منتجاتها

مصر واليابان تعارضان إثارة قضية معايير العمل وتشغيل الأطفال.. فتقرر إحالتها لمنظمة العمل الدولية

سنغافورة ـ وكالات الانباء ـ انهى المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية اعماله امس فى سنغافورة باصدار اعلان دولى وعد فيه بمساعدة الدول الفقيرة من خلال تسهيل وصول منتجاتها الى الدول الصناعية.

ورفض المؤتمر اقتراح «ريناتو روجيرو» المدير العام للمنظمة بالغاء جميع الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الاكثر فقرا مما دفع المتحدث باسم بلدان العالم الثالث الى وصف المنظمة بانها تواجه خطر التحول الى ناد للاغنياء.

وجدد المشاركون فى المؤتمر الذى استمر ٥ ايام التزامهم بمعايير العمل الاساسية المعترف بها دوليا بالتنسيق مع «منظمة العمل الدولية» لتفادى الخلافات التى ثارت حول هذه المسألة حيث كانت امريكا وبعض البلدان المتقدمة تسعى لإثارة قضية معايير العمل وتشغيل الاطفال فى حين عارضت دول كثيرة بينها اليابان ومصر وهذا الاتجاه باعتبار ان «منظمة العمل الدولية» هى المكان المناسب لمناقشة هذه القضايا.

ورحب الاعلان باتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى والعديد من الدول الاعضاء على الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. كما رحب بالاتفاق على اضافة اكثر من ٤٠٠ منتج طبى الى قائمة الادوية المعفاة من الجمارك..

وتضمن الاعلان اتفاق المشاركين فى المؤتمر على ضرورة ان تكون الاتفاقيات التجارية الاقليمية ذات طابع تكاملى يتماشى مع قواعد النظام التجارى الدولى متعدد الاطراف وتشكيل مجموعة عمل متخصصة لبحث سبل ضمان توافر مبدئى العلانية والشفافية فى المشتريات والتعاقدات الحكومية على ان يتم اخذ السياسات الوطنية فى الاعتبار.

ونص الاعلان ـ ايضا ـ على العمل بسرعة لحسم قضية العضوية الخاصة بـ ٢٨ دولة على راسها الصين والتى تقدمت بطلبها فى هذا الشان منذ ١٠ سنوات.

ووصف «ليون بريتان» المفوض التجارى للاتحاد الاوروبى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بانه يمثل نجاحا دوليا عظيما وحقق نجاحا كبيرا على الصعيد الدولى، وبان الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى توصل اليها الاتحاد والولايات المتحدة الامريكية تمثل انجازا كبيرا

واعلن «يوتشيو تونج» وزير التجارة والصناعة السنغافورى خلال قراءته للإعلان الختامى ان المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية سيقام فى جنيف عام ١٩٩٨ وستقوم امانة المنظمة ومقرها جنيف بتحديد الموعد والفترة المحددة له.

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٦

في اللحظات الأخيرة لمؤتمر سنغافورة

اتفاق تاريخي لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الدول الفقيرة

□ سنغافورة - رويتر و «اش ا»:

توصل وزراء من 128 دولة إلى اتفاق تاريخي وشامل في اللحظات الأخيرة أمس لتحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات بحلول عام 2000 ومساعدة الدول الفقيرة واعداد جدول اعمال لمحادثات التجارة العالمية بقية القرن الحالي.

وساعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اخر لحظة لدعم افقر 48 دولة في العالم في تمرير اعلان وزاري توج اعمال اليوم الأخير من المؤتمر الذي انعقد في الفترة بين التاسع والثالث عشر من ديسمبر الحالي لمنظمة التجارة العالمية.

وقال وزير تجارة سنغافورة يو تشيو تونج وسط تصفيق وزراء الدول المشاركة وهو يختتم اسبوعا من المفاوضات المكثفة كان المؤتمر الوزاري حدثا بارزا من جميع النواحي.

ويشكل الاعلان الذي يقع في ثماني صفحات وتمت الموافقة عليه في الجلسة الختامية مسودة لجدول أعمال منظمة التجارة العالمية في المستقبل بما في ذلك مجموعات العمل لدراسة العلاقات بين التجارة والمنافسة والاستثمار عبر الحدود.

وقال المفوض التجاري الأوروبي السير ليون بريتان في مؤتمر صحفي: انني اعتبر هذا الاتفاق مدهشا أن تمكنا من الجمع بين مجموعة دول متنوعة والاتفاق على نص لا يسوي الخلافات فحسب وانما اتفاق مهما بحق.

واشار إلى أن المؤتمر دعم قوة وصورة هذه المنظمة التجارية باتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي ستلغي التعريفات الجمركية في السوق العالمية المتنامية بسرعة ويبلغ حجم التعامل فيها 600 مليار دولار.

وقال بريتان نحن نرى ان المؤتمر حقق نجاحا دوليا كبيرا قدم دعما حيويا لقوة وصورة منظمة التجارة العالمية.

وقال وزراء وخبراء اقتصاد ان اتفاقية تكنولوجيا المعلومات ستعطي دعما قويا لصناعة تكنولوجيا المعلومات ولا سيما في آسيا وفي نهاية الامر ستؤدي إلى خفض الاسعار في قطاع ضخم من السلع الاستهلاكية التي تستخدم اجزاء الكترونية.

وجدد المشاركون في المؤتمر التزامهم بمراعاة معايير العمل الاساسية المعترف بها دوليا بتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

كما اتفقوا على ضرورة أن تكون الاتفاقيات التجارية الاقليمية ذات طابع تكاملي يتماشى مع قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف.

وتعهد المشاركون كذلك بسرعة العمل على حسم قضية العضوية الخاصة بثمان وعشرين دولة تسعى للحصول على عضوية المنظمة التي تحكم حركة التبادل التجاري عبر العالم والتي حلت محل اتفاقية الجات منذ بداية العام الماضي.

اتفق المشاركون على تشكيل مجموعة عمل متخصصة لبحث سبل ضمان توافر مبدأ العلانية والشفافية في المشتريات والتعاقدات الحكومية على أن يتم اخذ السياسات الوطنية في الاعتبار.

كما اتفقوا على تنظيم اجتماع موسع مع الوكالات الدولية المتخصصة لبحث تعزيز فرص التجارة في مجموعة الدول الاقل نموا واكدوا التزام الدول الاعضاء التام بتنفيذ بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بتجارة الملابس والمنسوجات.

واكدوا ثقتهم في نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية وسعيهم لزيادة كفاءته ومصداقيته في الفترة المقبلة.

يذكر أن منظمة التجارة العالمية كانت قد وافقت امس رسميا على ضم النيجر لتصبح العضو رقم 138 بها.

وكانت 38 دولة على الاقل قد اعلنت موافقتها على اتفاق لتحرير تجارة تكنولوجيا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٦

المعلومات والاتصالات فيما بينها بحلول عام 2000 وهو ما يعد خطوة رئيسية فى هذا الصدد نظرا لأن هذه الدول تمثل أكثر من 80٪ من تجارة العالم فى هذه التكنولوجيا التى يتوقع أن يصل حجم التجارة السنوى فيها إلى حوالى 600 مليار دولار.



المصدر : الصحافة اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 2 / 9 / 1997

مستقبل التكتلات الاقتصادية فى العالم النامى



أمينه شفيق

فى مواجهة التكتلات الاقتصادية التى نشأت فى مواقع جغرافية مختلفة والتى بداتها السوق الأوروبية ثم النافتا فى أمريكا الشمالية ثم الاسيان فى منطقة شرق آسيا بدت الحاجة إلى تكتل مجموعات من دول العالم النامى لتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها كمحاولة لعدم السقوط كفرائس لاسماك القرش الاقتصادية الثلاث هذه المتواجدة الآن. ذلك كحد أدنى، ثم للوصول إلى الحد المتوسط الذى يسمح لها بدرجة من النمو فى إطار تلك العلاقات الاقتصادية العالمية التى تتجه إلى المزيد من التعقيد. فالتكاتف الجنوبى / الجنوبى، مطلوب من أجل دعم التعاون فى صفوفه. ثم إن الحوار الجنوبى الشمالى لا يمكن أن يعود ببعض الخير على أهل الجنوب إلا إذا ظهر وتحرك هذا الجنوب كوحدة أو أقرب إلى الوحدة أو كمجموعة وليس كدول أفراد يمكن أن تلتهم الواحدة بعد الاخرى خاصة فى ظل الظروف الحالية التى تتسارع فيها وتائر نمو الشمال الصناعى فى مقابل تراجع اشكال هذا التقدم فى غالبية بلدان الجنوب. فالفجوة فى درجات التطور الاقتصادى تزداد بين بلدان الشمال والأخرى بلدان الجنوب بدرجة لا تسمح لبلدان هذا الجنوب بالصمود كل بمفرده.

ولا شك أن تقارب مجموعة الدول الـ 15 والتى عقدت مؤتمرها الاخير فى هرارى عاصمة زيمبابوى محاولة من تلك المحاولات التى تسعى إلى تكتل الفقراء فى مواجهة الظروف المعقدة التى يخلقها تكتل وتقدم الاغنياء. فمن الحقائق التى طرحت فى مؤتمر هرارى أن القارة الافريقية التى تمتلك امكانيات زراعية وصناعية هائلة لم تستثمرها شعوبها بعد بسبب تخلفها العام، لم يتجاوز نصيبها من التجارة العالمية عن نسبة 2٪ من حجم ذلك النشاط الاقتصادى الهام بالاضافة أن ذلك التخلف العام يقود شعوب القارة إلى زيادة حالات الصراع القبلى والاثنى على طول القارة وعرضها.

والملاحظة الاولية بالنسبة للقاء هرارى الاخير، أن هذه المجموعة من الدول النامية التى اجتمعت فى هرارى، وهى مصر والهند والجزائر والارجنتين والسنجال وجامايكا وزيمبابوى والبرازيل والمكسيك وبيرو ونيجيريا وشيلى واندونيسيا وماليزيا وفنزويلا هى من الدول التى حققت قدرا أعلى من التطور الاقتصادى الاجتماعى فى صفوف الدول النامية الاخرى. فقد نشأت فيها مجموعات من الصناعات كما تطورت بها الزراعة بدرجة ما، أو أن بعضها يمتلك مصادر طاقة قد تساعدها على تكثيف تطورها إذا ما اقدمت على هذا التطور. كما أن الملاحظة الثانية أن عددا من هذه الدول قد انضم بالفعل إلى تكتلات اقتصادية أخرى، مثلا المكسيك العضو فى منظمة النافتا التى تضم كلا من الولايات المتحدة الامريكية وكذلك كندا، أو اندونيسيا المنضمة إلى منظمة الاسيان التى تجمع فى عضويتها بلدان مجموعة النمور الآسيوية التى قفزت خلال العقد الثمانينى قفزات كبيرة وواسعة كنتيجة لحركة هجرة وتلاحم رأس المال الامريكى والاوروبى إلى هذه البلدان فى شكل شركات متعددة الجنسية وهى الشركات التى تسمى احيانا بالشركات عابرة القومية التى تسعى إلى تحقيق أعلى الارباح التى حققتها الرأسمالية الصناعية والتجارية منذ أن عرفتها البشرية.

كما أن الملاحظة الثالثة هى أن بلدانا أخرى تقدمت بالفعل للانضمام إلى مجموعة الدول الـ 15 وهى جنوب افريقيا والفلبين وفيتنام وتايلاند، بما يعنى أن هذه المجموعة المسماة بمجموعة الدول الـ 15 باتت محل جذب سواء للدول المنضمة إلى تكتلات أخرى أو للدول التى لم تجد لهامكانا بعد فى هذه التكتلات العملاقة القائمة. فالواضح من هذه التطورات التى لم تتفاعل بعد مع الظروف العالمية، تواجه حاجة ملحة لدى شعوب الدول النامية التى فاتها قطار التقدم بسبب كل التاريخ القديم للشمال مع بلدان هذا الجنوب وشعوبه. ويتضح ذلك أكثر فى ذلك الجزء من البيان الختامى لاجتماع هرارى والذى يؤكد على «وقد اتخذت مجموعة الخمس عشرة بعض المبادرات المهمة لتعزيز التعاون بين البلدان النامية، بما يشمل التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات وتنمية قطاع الاعمال» وفى موقع آخر يقول البيان «ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرة البلدان النامية على التعامل مع تحديات الظروف التجارية الجديدة».

المهم الآن أن بلدان الجنوب، وتحديدا تلك المجموعة الاكثر تطورا فى صفوفها تتحرك من أجل محاولة النهوض بكل المجموعة فى ظل هذه الظروف العالمية التى نعرفها والتى هى نتيجة لهذا التقدم الشمالى والتى تنتج عنها تلك الفجوة الهائلة التى تقسم البشرية إلى مجموعة متقدمة جدا وأخرى متخلفة جدا. كما أنه من المهم أن نتعرف على النتائج التى يمكن أن تتمخض عن هذا التكتل الذى هو فى الاساس ضرورى لمستقبل الدول النامية طالما كانت هذه الدول هى الهدف النهائى لهذا التكتل.

فى البداية لابد من أن نذكر أن هذه المجموعة من بلدان الدول النامية والمسماه



بمجموعة الـ 15 قدمت نقدا ذاتيا على القصور الذى لازم أعمالها طوال الفترة السابقة. فمنذ انشائها لم تتقدم العلاقات الاقتصادية فيما بين دولها الاعضاء إلا فى حدود متواضعة جدا لا يمكن أن تؤثر تاثيرا كبيرا على اوضاعها العامة. وقد يكون ذلك بسبب تقصيرها العملى وقد يعود كذلك إلى الظرف العام الذى يتحكم فى هذه البلدان الـ 15. فهذه البلدان مقسمة جغرافيا كالتالى، مصر والجزائر من الشمال الافريقى وزيمبابوى والسنغال ونيجيريا من افريقيا جنوب الصحراء، ثم شيلى وبيرو والارجنتين والمكسيك والبرازيل وجاميكا وفنزويلا من أمريكا اللاتينية ثم إلهند وماليزيا واندونيسيا من أسيا. هذا التوزيع الجغرافى قد ينجح فى حركة تقوم على اساس التعاون السياسى العام، «كما حدث فى حركة عدم الانحياز مثلا» لكن إذا ما تشكلت هذه المجموعة على أساس التعاون والتضامن الاقتصادى فإن الأمر يحتاج إلى تنظيم جديد يلائم الاقتصاد وما يحتاجه من سيولة فى حركة المال والسلع والافراد. لذلك كان التوزيع الجغرافى المتباعد لبلدان هذه المجموعة من العوامل الاساسية التى اعاقت طريقها للوصول إلى اهدافها.

وبمقارنة هذا التوزيع الجغرافى المتباعد لهذه المجموعة من الدول النامية بالتوزيع الجغرافى الأخر المتقارب لمجموعة الدول الاوروبية مثلا أو لمجموعة بلدان منظمة الاسيان، نستطيع التعرف على أهم عوامل نجاح المجموعتين الاخيريين فالحدود المشتركة التى هى اساس السوق المشتركة توفر للبلدان ذات الاهداف الاقتصادية المشتركة السيولة اللازمة لحركة انتقال السلع والافراد. وهى الحركة التى تحقق مع نموها وازدهارها، نمو وازدهار «التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات» وهى أدوات العناصر المستهدفة والتى جاءت فى جزء مهم من البيان الختامى لمؤتمر هرارى الاخير.

ومن هنا تاتى اهمية أن يؤسس هذا التعاون الاقتصادى الجديد بين البلدان المنضمة إلى مجموعة الـ 15 على أساس جغرافى فى بادىء الأمر، ثم تنطلق من تلك المواقع الجغرافية إلى التشكيلات الاكبر. وهذا لا يعنى أن تتجاهل هذه البدايات الجغرافية الاطراف الاخرى، لكن المقصود الا تتحرك تلك البلدان من المساحات الكبرى وصولا إلى الوحدات الصغرى وهى الدول منفردة ولكن المرجو أن تنشأ العلاقات الخاصة بين كل مجموعة حسب تواجدها الجغرافى أولا على أن تمتد العلاقات بين الوحدات الجغرافية شيئا فشيئا أو فى الأمور التى تستدعى ذلك.

وربما كان ذلك أفضل فى هذه الحالة من التقارب المتباعد والقارى. فاختلاف ثقافات شعوب هذه البلدان يحتاج لوقت طويل من أجل احداث التفاهم المطلوب كخطوة نحو التعاون الاقتصادى المرجو. ولنا أن نراقب الحالة الاوروبية منذ عام 1959. وهو العام الذى وقعت فيه أول اتفاقية نحو السوق الاوروبية. فحتى فى اطار هذه القارة التى تبدو منسجمة ثقافيا، فقد اتخذت سوقها الموحد طريقا زمنيا طويلا، اذيبت فيها الكثير من الخلافات والتناقضات التى كان من الممكن أن تحطم أى توحد اقتصادى لولا عامل التدرج الزمنى الذى سارت فيه. فالتعاون الاقتصادى وإن كان يتعامل مع المال والسلع فى الاساس إلا أنه حركة لا تنفصل عن البشر ذاتهم. وفى حالة وجود اختلافات فى ثقافات البشر وتطورهم الاجتماعى فإن ذلك يحتاج فى البدايات الاولى إلى خطوات حثيثة للتقريب بين هؤلاء البشرليس وصولا إلى ثقافات وانماط اجتماعية موحدة ولكن لايجاد اسس مشتركة لتفاعل البشر المنتمين إلى بلدان مختلفة. ولذلك فكلما تحقق الجوار الجغرافى فى البدايات الاولى بات التطور فى التعاون بين الشعوب أكثر ملاءمة وسهولة حتى لو اتخذ مسارا تاريخيا أطول.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع منظمة التجارة الدولية يحدد قواعد التجارة للقرن المقبل

■ سنغافورة - رويتر - اتخذ وزراء من ١٢٨ دولة قرارات في اللحظات الاخيرة امس للتوقيع اتفاق شامل لتحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الدول الفقيرة واعداد جدول اعمال لمحادثات التجارة الدولية حتى سنة ٢٠٠٠.

وساعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في آخر لحظة لدعم افقر ٤٨ دولة في العالم في تمرير اعلان وزاري توّج اعمال اليوم الاخير من المؤتمر، الذي انعقد في الفترة الواقعة بين التاسع والـ ١٣ من كانون الاول (ديسمبر) الجاري لمنظمة التجارة الدولية.

وقال وزير تجارة سنغافورة يو تشيو تونج وسط تصفيق وزراء الدول المشاركة وهو يختتم اسبوعا من المفاوضات المكثفة: «كان المؤتمر الوزاري حدثا بارزا من جميع النواحي».

ويشكل الاعلان الذي يقع في ثماني صفحات وتمت الموافقة عليه في الجلسة الختامية مسودة لجدول اعمال منظمة التجارة الدولية في المستة بل بما في ذلك مجموعات العمل لدراسة العلاقات بين التجارة والمنافسة والاستثمار عبر الحدود.

وقال المفوض التجاري الاوروبي السير ليون بريتان في مؤتمر صحافي: «انني اعتبر الاتفاق مدهشا لاننا تمكنا من الجمع بين مجموعة دول متنوعة والاتفاق على نص يسوي الخلافات».

واضاف ان المؤتمر دعم قوة وصورة المنظمة الدولية باتفاق تكنولوجيا المعلومات الذي سيلغي التعريفات الجمركية في السوق الدولية المتنامية بسرعة والتي يبلغ حجم التعامل فيها ٦٠٠ بليون دولار.

وقال بريتان: «نحن نرى ان المؤتمر حقق نجاحا دوليا كبيرا وقدم دعما حيويا لقوة وصورة منظمة التجارة الدولية».

وقال وزراء وخبراء اقتصاد ان اتفاق تكنولوجيا المعلومات سيعطي دعما قويا لهذه الصناعة ولا سيما في آسيا وفي نهاية الامر ستؤدي الى خفض الاسعار في قطاع ضخم من السلع الاستهلاكية التي تستخدم اجزاء الكترونية.

لكن مندوبين قالوا ان الفوز بتحقيق الاتفاق الذي وقعته نحو ٣٠ دولة كان سيتبدد لولا التوصل الى اتفاق على البند الرئيسي في جدول الاعمال وهو العلاقة بين التجارة واحوال العمل.

وظهر حل وسط في ساعة متأخرة من مساء الاول من امس كان كافيا لتمكين دول الشمال والجنوب من اعلان بيان مشترك.

وقال المدير العام لمنظمة التجارة الدولية ريناتو روجيرو مساء الاول من امس وقد بدت عليه علامات الاجهاد وهو خارج من الاجتماع بعد مفاوضات استمرت على مدار الساعة: «لقد تفاهمنا على كل شيء». ورفضت دول نامية مثل الهند وباكستان ومصر اي تدخل من جانب منظمة التجارة الدولية في مجال حقوق العمال خوفا من اضعاف ميزاتها النسبية في التجارة الدولية اي العمالة الرخيصة.

كما اصرت الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوروبية على اتخاذ اجراء لمساعدة ٢٥٠ مليون طفل من العمال في العالم الثالث بصفة رئيسية وتحسين احوال العمل. ويرضي البيان الختامي الدول الفقيرة لأنها ترفض بثبات استخدام شروط العمل لأسباب حمائية ويقول ان منظمة العمل الدولية التي يقع مقرها في جنيف هي الهيئة المؤهلة للتعامل مع هذا الموضوع.

وقال بريتان: «اعتقد ان الاتفاق بشأن احوال العمل تمثل انفراجاً في الحوار في انحاء العالم بخصوص هذا الموضوع الحساس والحيوي».

ويمكن لواشنطن ان تشير الى التزام في الاعلان بمراعاة شروط العمل المعترف بها دوليا ووعد بمواصلة التعاون بين منظمة التجارة ومنظمة العمل الدوليتين.

وقال مسؤول ياباني: «لم لم يحصل الاميركيون على اتفاق في شأن العمل لما عادوا الى واشنطن». وكان الأمر المثير للدهشة في اللحظة الاخيرة هو الاتفاق على خطة عمل لدعم التجارة مع الدول الاقل تقدماً.

وسيساعد هذا الاجراء افقر ٤٨ دولة في العالم على تحسين قدرتها على التعامل مع الفرص التي يوفرها النظام التجاري.

وقال بريتان: «من الأشياء التي يمكن للاتحاد الأوروبي ان يفخر بها تماماً هو قدرته على انتزاع فوز من انياب الهزيمة في اللحظة الأخيرة لمساعدة أفقر دول العالم».

واضاف ان هدف الاجتماع الذي سيعقد السنة المقبلة يجب ان يمنح افقر دول العام فرصة الدخول مجاناً الى اسواق جميع الدول المتقدمة والدول الأكثر تقدماً على نحو مناسب لها.

وفي ما يلي اهم ما اتخذته الدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية امس من قرارات في الاعلان النهائي لمؤتمر سنغافورة الوزاري.

١ - حقوق العمال: تجدد الدول الاعضاء «تعهدها باحترام القواعد الاجتماعية الاساسية المعترف بها دولياً»، وترى ان «الاسراع في تحرير التجارة يسهم في تحسين الالتزام بهذه القواعد. وترفض الدول الاعضاء استخدام المعايير الاجتماعية لاغراض حمائية. كما لا ينبغي تعريض المزايا المقارنة للدول النامية المنخفضة الرواتب للخطر».

٢ - تكنولوجيا الاعلام: ترحب الدول الاعضاء «باتفاق العديد من الدول على الغاء الرسوم الجمركية» المفروضة على هذه المنتجات. ويذكر الاعلان ان العديد



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / نوفمبر ١٩٩٦

من الدول اضافت اكثر من ٤٠٠ سلعة الى قائمة الادوية المعفاة من الرسوم الجمركية.

٣ – المفاوضات التجارية الجارية: تؤكد الدول الاعضاء تعهدها بالتوصل فى شباط (فبراير) ١٩٩٧ الى اتفاق على تحرير الخدمات السلكية واللاسلكية. وتؤكد انها ستستانف المحادثات الخاصة بتحرير المبادلات فى مجال الخدمات المالية (مصارف وتامينات) فى نيسان (ابريل) المقبل.

٤ – البرنامج الزمني للمنظمة: يجب ان تشكل منظمة التجارة الدولية عدة «مجموعات عمل». وستدرس المنظمة «العلاقات بين التجارة والاستثمار» المباشر للمؤسسات فى الخارج. وتامل الدول الصناعية فى اجراء مفاوضات داخل المنظمة الدولية في شان قواعد مقبولة من الجميع. ولم ترد اي اشارة الى هذه القواعد في الاعلان بسبب معارضة الدول النامية. وستدرس المنظمة «العلاقة بين التجارة والمنافسة» والعقبات التى تعترض تحرير المنافسة بسبب الاحتكارات او الكارتيلات. ويتعين على منظمة التجارة الدولية العمل بـ «شفافية» في شان تقاسم الاسواق العامة.

٥ – جولة الاوروغواي: شدد الاعلان على ضرورة تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة الدولية الموقعة فى مراكش فى نيسان (ابريل) ١٩٩٤ «بكامل بنودها». وهي تنص على انهاء العمل فى غضون عشر سنوات بنظام حصص الاستيراد التي تفرضها الدول الغنية على منتجات الدول النامية.

٦ – الدول الاكثر فقراً: اعتمدت الدول الاعضاء «خطة عمل» تهدف الى تقديم «مساعدة فنية» متزايدة لهذه الدول لتطبيق اتفاق جولة الاوروغواي المؤلف من ٢٧ الف صفحة.



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٦

قوانين جديدة مُقترحة لحماية حقوق المؤلف في عصر التقنية الرقمية

□ نيويورك –
من بيتر لويس:

■ يُضرب حصار حول القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، وهي القوانين التي تهدف الى ضمان حصول المبتكرين كافة، من الشعراء حتى اولئك الذين يصممون برامج الكومبيوتر، على عائد مالي من ابتكاراتهم، كما تهدف الى ضمان استفادة الناس الى حد معقول من الابتكارات. لكن القوانين الراهنة ليست، على الارجح، قادرة على خدمة الاغراض منها.

فالحقيقة هي ان بوسع الراغب في ذلك ان ينقل نسخة من آخر ما غنته المطربة مادونا، او صفحة كومبيوتر او دليل هاتف، وان يوزع هذه كلها على انترنت بمجرد تحريك اصبعه على فارة الكومبيوتر، وغالباً ما يفعل شخص من هذا القبيل هذا كله او اكثر من دون الاهتمام بحقوق ملكية المبتكر المفروض في القوانين ان تكفلها.

ولكن الآن، وللمرة الاولى منذ بدأ عصر الكومبيوتر الشخصي والانترنت، يلتقي خبراء حقوق الملكية العاملون في ١٦٠ دولة في سويسرا لكي يبدأوا صوغ معاهدات دولية جديدة تحمي حقوق الملكية الفكرية في هذا العصر الرقمي.

مقترحات

ومن المقترحات في هذا المجال ما يرمي الى حماية الأعمال الفنية والأدبية، ومنها ما يرمي الى حماية التسجيلات الموسيقية او الصوتية، فيما ترمي اقتراحات اخرى الى سن قوانين ملزمة دولياً تحاول للمرة الاولى حماية حقوق ملكية قواعد المعلومات.

ويامل الذين يحضرون هذا المؤتمر الديبلوماسي، برعاية المنظمة الدولية للملكية الفكرية، في جنيف، والذي سيُنهي اعماله في العشرين من كانون الاول (ديسمبر) الجاري، في ان يتفقوا على ميثاق دولي او اكثر من ميثاق واحد يجددون فيه ويحدّثون القوانين الخاصة بحقوق الملكية في عصر بات فيه بالامكان تحويل كل ما يمكن

...

حمايته من حقوق فكرية الى ارقام، وبات فيه كل ما يمكن تحويله الى ارقام يُمكن ان يوزع تقريباً فوراً في العالم كله.

دور مندفع

وتنوي الولايات المتحدة ان تلعب دوراً مندفعاً لا متحفظاً او مستكيناً في رسم جدول الاعمال الرقمي على رغم انه من غير البيّن ما اذا كان العالم سيقبل بما تطرحه من افكار وحجج واقتراحات.

وسيطرح وفدها، الذي يراسه بروس ليمان، مفوض شؤون حقوق الملكية الفكرية والماركات المسجلة في الولايات المتحدة، ثلاثة اقتراحات ترمي الى حماية الاعمال الفنية والادبية، والتسجيلات الموسيقية وقواعد المعلومات من الذين يستخدمون هذه كلها من دون اذن او استئذان.

ويذكر ان ادارة الرئيس بيل كلينتون وكبار المسؤولين في صناعتي التسجيلات والسينما يؤيدون بشدة المقترحات الاميركية، بينما تعارضها، بشدة ايضاً، مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات الاكاديمية والعلمية والاستهلاكية والفنية.

ولعل ما يدل على الصعوبات والمشاكل التي تحول دون اصدار قوانين صارمة فعّالة، ما حدث اخيراً عندما ناشد الرسام الكاريكاتوري غاري لارسون، في شكل فوري (اون لاين)، المعجبين به الموجودين في بلاد العالم كافة، من استراليا الى سويسرا مروراً بعدد كبير آخر من هذه الدول، ان يتوقفوا عن نسخ اعماله.

فقد كتب لارسون اخيراً، في رسالة الكترونية ارسلها الى عدد من المعجبين به، عمد الى جمع اعماله وحوّلها الى ارقام ونشرها الكترونياً على الملأ في العالم كله: «اتوسل اليكم ان تحجموا عن نشر ذي فار سايد على انترنت. فهذه الرسوم الكاريكاتورية هي اولادي الى حد ما، وكاب اقلق من الاماكن التي يذهب اليها هؤلاء الاولاد في الليالي من دون ان يُعلموني بها... وتشبه رؤيتي لهذه الرسوم وهي في موقع غيري على الشبكة تسلم مكالمة هاتفية في الساعة الثانية بعد منتصف الليل من طفل لي يقول لي... ابي، انا أعرف انك لن تطرب لما ساقوله لك، فانا في مكان لا تحب ان اذهب اليه او ان اكون فيه».

وما حصل ان عدداً من المعجبين بالرسام الاميركي احترم

...

رغباته وأزال رسومه لكن مستخدمي انترنت ككل ردوا على مناشدة الرسام في شكل دلّ على ترسخ عقلية الاستفادة من التدفق الحر المجاني للمعلومات والابتكارات.

وكتب احد مستخدمي الكومبيوتر المجهولين على الموقع نفسه الذي ظهرت فيه مناشدة الفنان لارسون: «اشعر وكان احداً يوبخني فيما يحصل اصرار على تطبيق القوانين الخاصة بالحقوق الفكرية. فما هي الفائدة التي



المصدر : الحياة اللندنية

14 [illegible] 1997

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ :

يمكن ان نجنيها من الشبكة الدولية اذا كان ليس بوسعنا مشاهدة رسوم فار سايد الكاريكاتورية، او الاصغاء الى صوت من السيمسون، او حتى مشاهدة صورة من مجلة ممسوحة».

اقتراحات

ويقول مؤيدو الاقتراحات الاميركية ان المواقف والآراء التي هي من هذا القبيل هي من الدواعي الرئيسية الى الحاجة الى تغيير القوانين الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بغية ايقاف الاتجاه الدولي المندفع المتنامي نحو سرقة حقوق ملكية فكرية تصل قيمتها الى بلايين الدولارات. ويضيف هؤلاء المؤيدون ان الحافز لابتكار مواد جديدة لارضاء شهية بنى المعلومات التحتية الدولية الناشئة واشباعها سيزول من دون وجود حماية اقوى من الحماية الراهنة واكثر فعالية للمبتكرين. ومن المؤكد ان كلفة هذه السرقات (القرصنة)، المتمثلة في خسارة (بيعها) بيع المسروقات، ستزداد في الاعوام المقبلة فيما تتيسر لمستخدمي اجهزة الكومبيوتر الشخصية العاديين شبكات ذات سرعات كبيرة وتقنيات جديدة تسمح لهؤلاء المستخدمين بنقل افلام سينمائية او تلفزيونية كاملة وتسجيلات موسيقية طويلة وبتوزيعها بسهولة تامة.

لكن منتقدي الاقتراحات الاميركية يقولون ان تبني العالم لها هو بمثابة إمالة كفة الميزان الدقيق الحساس الخاص بقوانين الملكية الفكرية لصالح غير مستهلك المعلومات، واعطاء صناعة الترفيه حقوقاً جديدة واسعة النطاق علماً بانها، هذه الصناعة، حاولت في يوم من الايام الحؤول دون بيع مسجلات الفيديو (ولم تفلح).

ويقول آدم ايسغرو، المستشار التشريعي لجمعية المكتبات الاميركية، التي تعارض، مثل اكثر من عشر منظمات اميركية، المقترحات الاميركية الخاصة بمعاهدة دولية جديدة: «اذا اخفقنا في الحفاظ على توازن هذه الميزان الدقيق الحساس، فلن يعبر الجسر الموصل الى القرن الحادي والعشرين إلا مالكو المعلومات ومبتكروها». ويضيف ايسغرو قوله ان اللغة التي صيغت بها مقترحات الادارة الاميركية تلحق ضرراً خطيراً بفكرة «الاستخدام العادل المنصف» التي تسمح بنسخ محدود للمواد المحمية بحقوق الملكية الفكرية. وتذهب المقترحات، في راي ايسغرو، الى ابعد من ذلك في الاضرار اذ انها قد تخنق نمو الانترنت. وقد تشجع مغذي الانترنت على التجسس على زبائنهم وعلى رصد مخالفاتهم للقوانين الخاصة بالملكية الفكرية، وقد تحد من الحصول على معلومات من انواع شتى مختلفة مثل الوثائق الحكومية ونتائج المباريات الرياضية. ويذكر ان آخر اتفاقات دولية، تم التوصل اليها عام ١٩٧١، وترمي الى حماية حقوق الملكية الفكرية، لا تتضمن حماية صريحة للموسيقى المسجلة او لبرامج الكومبيوتر على حد ما يقول ليمان.

ولا يوجد ما يتطلب من المفاوضين الاميركيين ان يستمدوا دعماً من اجماع الرأي العام الاميركي، كما دل على ذلك التوصل الى اتفاقات تجارية اخيراً مثل اتفاق التجارة الحرة الخاص بشمال اميركا واتفاق «غات».

لكن التشريعات، المستندة الى عدد كبير من المقترحات التي يؤيدها ليمان وينادي بها، اخفقت في الحصول على دعم من الكونغرس الاميركي في وقت سابق من العام الجاري. اما الخطة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي تغطي قواعد المعلومات، فتذهب الى ابعد بكثير مما تذهب اليه اية قوانين راهنة سارية المفعول خاصة بحقوق الملكية الفكرية.

(خدمة نيويورك تايمز)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ١٥ ... ١٩٩٩

تقرير لمجلس الشورى يدعو للإستفادة من شروط الجات فى صناعة الدواء

أوضح تقرير لمجلس الشورى عن صناعة الدواء فى مصر ان نسبة هذه الصناعة التى سوف تتأثر بحقوق حماية الملكية الفكرية طبقاً لاتفاقيات الجات لا تتجاوز ٦٪ من اجمالى الأدوية المنتجة محلياً..

واوصى التقرير الذى اعدته لجنة الصناعة والطاقة بضرورة التمسك بالمرحلة الانتقالية الممنوحة للدول النامية وهى عشر سنوات مع الاستفادة من تلك الفترة فى تطوير صناعة الدواء لمواجهة الالتزامات الدولية عند دخول اتفاقية حماية الملكية الفكرية حيز التنفيذ..

وأشار التقرير إلى ان الصناعة الوطنية للدواء تعطى حوالى ٩٣٪ من الاستهلاك المحلى والبالغ ثلاث مليارات جنيه سنوياً.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرق الأوسط ضد العالم؟

■ شهدت الايام القليلة الماضية حدثين كبيرين لم يُعرهما الشرق الاوسط ادنى اهتمام: ففي سنغافورة، وفي مؤتمر «منظمة التجارة العالمية»، اقر ٢٥ بلداً اتفاقاً لنزع التعريفات الجمركية عن سلع الكومبيوتر وتجهيزات الاتصال والمعلوماتية. وهذا الاتفاق الذي يبدأ العمل به في العام ٢٠٠٠، يطاول تبادلاً تجارياً قيمته الراهنة ٥٠٠ بليون دولار سنوياً. اما الدول التي اقرّته، فحصتّها من التجارة العالمية في تقنية المعلومات أكثر من ٨٠ في المئة من مجموعها، في عدادها الولايات المتحدة واليابان و«نمور اسيا».

والنقلة الضخمة هذه في ما يتعلق بالتدويل التجاري، ستنعكس حتماً على النموّ الاقتصادي العالمي نظراً الى انخفاض اسعار السلع التقنية، وتوسّع استخدامها بالتالي، حتى البلدان الاوروبيّة التي اقرّت الاتفاق، راهنت على الثمار الصناعية التي تجنيها منه، مصحوبةً بتراجع أسعار المواد التقنية عموماً. وهذا مع العلم أن البلدان المذكورة ستتزايد قيمة مستورداتها الى صادراتها، لانها اكثر استهلاكاً للسلع هذه منها انتاجاً.

اما الحدث الثاني فكان قمة دبلن التي حددت موعد العمل بالعملة الموحّدة. وحتى لو تأخّر الإنجاز سنة او سنتين، او اكثر قليلاً، عن التاريخ المحدد (١٩٩٩)، يبقى ان الأمور سائرة في هذا الاتجاه.

وجاءت التصاميم المقترحة لعملة «اليورو» لتدلّ إلى المستقبل، او ما يُراد له ان يكون، اذ حلّت الرسوم التجريدية والنقوش التي على شيء من تمويه اصولها، محل العلامات القومية والمحلية الفارقة للحكام والقصور والمعارك.

لكن ثمة من يريد لهذا العالم الذي يتداخل ويتوحّد، ان يبقى عوالم كل منها يستقل بذاته. فـ «ذاك» العالم يمضي في حلّ مشكلاته، متجاوزاً مكوّناته الخاصة لمصلحة كيانات جامعة جديدة. وعندنا، في الشرق الاوسط، يستمر بنيامين نتانياهو في تسميرنا في أحطّ الممارسات القومية المتعالية، القائمة على تمييز نوعي بين شعب وشعب ومعاملة ومعاملة. يتبباطأ في شأن الخليل، ويشجع على الاستيطان والانفاق عليه، ويحاصر رام الله ويعاقبها جماعياً، واضعاً التسوية كلها في مهبّ الريح، وناشراً الكراهية حيث أمكن نشرها.

ولئن مضى نتانياهو في افعاله، فإنه وجد ضالته في الاشاوس العرب ممن نفّذوا عملية رام الله الارهابية، وربما هددوا تفاهم نيسان (ابريل) الماضي على الجبهة اللبنانية – الاسرائيلية.

فهنا، عندنا، يراد للاعقل ان يحكم سعيداً، فيزهو بانتصاراته في العزل والتقطيع، ويغني بالعبرية والعربية اغنية واحدة مفادها أن لا.

لكن تقسيم الكون هكذا، وافتراض خط يتقدم الى ما لا نهاية، وآخر يتخلف الى ما لا نهاية، امر تبسيطي لا يُبنى عليه دائماً. وها هما الهند وبنغلادش تنجحان في التوصل الى قسمة مياه نهر الغانج بعد عشرين سنة من الخلاف. ولنا بعض ما يبعث على الاطمئنان في الادانات الدولية، بما فيها الاميركية، لسلوك اسرائيل، وفي الدلالة الرمزية لتلقي الأردن منحة من السلاح الثقيل. فالشرق الاوسط يصعب ان يترك هكذا، وإلى الأبد، كأنه ضد العالم، محكوم بمسار آخر غير مساره. إلا أن الكلمة الفصل، بطبيعة الحال، كلمة اهل الشرق الاوسط عرباً ويهوداً.

حازم صاغيّة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر «سنغافورة» وحرية التجارة

على الرغم من السمعة السيئة التى اصبحت تتسم بها مؤتمرات القمة العالمية، خاصة بعد انعقاد عدد كبير منها مؤخرا، ولم تحدث اية آثار على صعيد القضايا المطروحة عليها كقمة الغذاء والتنمية الاقتصادية وغيرها، إلا ان مؤتمر سنغافورة يعد استثناء من هذه القاعدة. خاصة بعد ان نجح فى صياغة اتفاق خاص بالغاء الرسوم الجمركية على منتجات تقنيات المعلومات سريعة النمو والتى تقدر سوقها الدولية بنحو ٦٠٠ مليار دولار سنويا.

وعلى الرغم من النجاح النسبى، الذى تم فى هذه القمة، من جانب العالم الثالث خاصة بعد نجاحهم فى تاجيل الموضوعات الأكثر حساسية بالنسبة لهم مثل قضية العمالة والبيئة والحقوق الاجتماعية وغيرها، إلا ان ذلك لا ينفى ضرورة دراسة هذه المسائل، دراسة متانية ودقيقة لوضع اطر التحرك المستقبلى من جانب العالم الثالث فى هذه القضايا، وذلك لأن ماحدث فى سنغافورة لا يخرج عن كونه مجرد تاجيل لهذه المسائل وليس الغاؤها، خاصة وانها ستحدث آثارا عديدة على تركيبة هيكلة صادراتها من السلع والخدمات.

ويأتى ذلك عبر تعزيز دور «الانكتاد» باعتباره يمثل المستشار التجارى للعالم الثالث، وبمعنى آخر ينبغى أن تناضل بلدان العالم الثالث من اجل زيادة فعالية هذه المنظمة ومشاركتها اكثر فاكثر فيما يتعلق بالسياسات التجارية المستقبلية، خاصة وان العالم الثالث لا يملك الامكانات العلمية التى تؤهله للوقوف امام التغييرات المطروحة على الساحة التجارية العالمية.

قضية أمام البرلمان:

خائفون من «الجات»!

عبد الجواد على

انقضى عامان من فترة الاستثناء الممنوحة لبعض الدول النامية، ومدتها عشر سنوات، يكون لها الحق خلالها فى حماية صناعتها الوطنية من خلال ماتراه من اجراءات جمركية او خلافه فى ظل تطبيق المرحلة الأولى للاتفاقية الدولية لحرية التجارة (الجات)، والتى فى ظلها ستكون الاسواق العالمية مفتوحة امام كل السلع والمنتجات من مختلف الدول، بلا قيود، ولا ضوابط الا من الاغراق او المنافسة المحمومة بالاسعار المنخفضة، وبرغم وجود فترة زمنية باقية مدتها ٨ سنوات امام مصر لكى تدخل نطاق حرية التجارة العالمية بشكل كامل، إلا ان التجربة خلال السنتين الماضيتين قد اسفرت عن تدفق سلعى اجنبى خطير على الاسواق المصرية، الأمر الذى باتت فى ظله الصناعة الوطنية مهددة بالكساد ثم انقراض نشاطها تدريجيا، والسبب الوحيد فى تلك الاغراق لايعود الى السلطات الرسمية، ولكنه يعود الى تفشى ظاهرة التهريب من منافذ غير مشروعة وبأساليب ملتوية، وخاصة من خلال نظام التجارة الدولى المعروف باسم «الدروباك»، وقد أدى هذا الوضع الى وجود ظلال كثيفة من الخوف على أعضاء مجلسى الشعب والشورى حيث تجلى هذا بوضوح فى المناقشات الأخيرة بالمجلسين، ولعله من الملاحظ ان النواب خائفون على الصناعات الوطنية الاستراتيجية وبخاصة صناعات الدواء، والغزل والنسيج، والالكترونيات، والسيارات، والحديد والصلب والسكر وغيرها من صناعات باتت مهددة بالاغراق من المنتج العالمى المثيل، وتحرص الدول المنافسة على طرح انتاجها بسعر اقل وهو مايشكل خطورة على الانتاج الوطنى وقد يضربه فى مقتل!

ففى مجلس الشورى حذر النواب بشدة من خطر المنافسة الاجنبية على صناعة الدواء فى مصر، والتى بدأت نشاطها فى مصر منذ ٣٠ سنة تقريبا استطاعت خلالها ان تحقق مكانة مرموقة على الساحتين المحلية والخارجية، وتقوم بدور اجتماعى كبير لدعم الأمن القومى فى هذا المجال، ولقد اصبحت هذه الصناعة عرضة للمنافسة الاجنبية، الأمر الذى يتطلب مزيدا من الحماية لها والاهتمام ببحوث الدواء وتسجيله عالميا حتى تكون لمصر حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فى مواجهة التسارع الدولى الحالى لتسجيل بحوث دوائية فى مصر لتكون لهذه الجهات الاجنبية حقها فى الملكية الفكرية لتنافس بها الانتاج المصرى بمجرد انتهاء فترة السماح للحماية الوطنية والتى تنتهى عام ٢٠٠٥، وقد أشار نواب الشورى الى ان تجارة الدواء تعد اخطر من تجارة السلاح وسوقها اكثر ربحا، ولذلك فإن احتكارها عالميا يتركز فى ايدى الشركات الأوروبية والامريكية لتكوين قوة اقتصادية عالية فى مواجهة احتكار دول جنوب شرق آسيا الصناعات الالكترونية وأسواقها بالعالم.

أما فى مجلس الشعب فكان التركيز قويا على ضرورة اتخاذ كل الاحتياطات قبل انتهاء فترة السماح المقررة لبعض الدول النامية ومنها مصر لتوطيد اركان صناعاتها الوطنية فى مواجهة المنافسة العالمية بعد عام ٢٠٠٥، وهو أمر يتطلب عدم الافراط حاليا فى خفض الرسوم الجمركية وفرض قيود صارمة لوضع حد الاغراق السلعى حتى لاينتكس الانتاج المحلى فى مواقع الانتاج بدون تصريف، حيث اصبحت هذه الظاهرة واضحة فى صناعة السكر، فإنتاج هذه المصانع لايجد تصريفا فى الاسواق بسبب التوسع فى استيراد السكر من الخارج، ويسترشد النواب بما فعلته جنوب افريقيا والاجراءات القانونية التى اتخذتها لحماية اسواقها من اغراق السلع المصرية التى من اهمها منتجات الالومنيوم والبلاستيك بأنواعها المختلفة!!

وعلى صعيد آخر ابدى اعضاء لجنة الزراعة والرى تخوفهم الشديد على مستقبل صناعة الدواجن فى مصر من خطر قائم لامحالة لضرب هذه الصناعة المهمة التى تحقق الامن الغذائى لمحدودى الدخل بالذات، وهو أمر له بعده الاجتماعى المهم، ولذلك يجب الاستفادة من تجربة الاردن فى هذا المجال بعد ان اصبحت لاتنتج دجاجا ولا بيضا، برغم انها كانت تحقق اكتفاء ذاتيا وتجنب فائضا للتصدير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٦

ولكن دخول الانتاج الاسرائيلى المماثل وبسعر اقل امام الانتاج الوطنى الاردنى ادى الى تراجع صناعة الدواجن، الى ان تلاشت، وأصبحت السوق الاردنية حكرا على الانتاج الاسرائيلى، وبالتالى يتحكم المنتج فى السعر ولايعنيه فى ذلك الا تحقيق اعلى الارباح، وهو امر يؤدى الى استنزاف الدخل القومى الاردنى لصالح الاقتصاد الاسرائيلى!

....

....

إذن.. فالامر جد خطير، طبقا لرؤية نواب الشعب فى البرلمان، وهو لايقبل التراخى او الاهمال، لان السنوات تمر سريعا، وقد نجد انفسنا فجأة أمام الخطر إذا ماغابت القضية عن الاذهان نتيجة الانشغال بامور اخرى، ولذلك يجب اعداد العدة من الآن وحشد الطاقات والجهود، لترسيخ اركان الصناعات الوطنية وتطويرها وتحسين جودتها وان تكون اقل سعرا لكى تحقق رصيدا اقوى من الثقة فى الاسواق المحلية والدولية، لان هذه الثقة هى الفيصل فى بقاء او اضمحلال الانتاج الوطنى فى اى بلد من بلاد العالم وقد أوشك ان يكون هذا العالم قرية واحدة تذوب بينها حدود الزمان والمكان بفضل ثورة الاتصال والمعلومات!



الصين ترفض الانضمام لـ « الجات »

بكين ر :

اعلنت الصين امس انها لم تعد مهتمة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية وذكرت صحيفة تشينا ديلى نقلا عن ووجياهونج رئيس قسم التعريفات الجمركية ان مفاوضات انضمام الصين الى المنظمة أصطبغت بصبغة سياسية اضاف ووان طلبات مبالغ فيها من قبل دول صناعية اعاقت قبول الصين بالمنظمة فى الوقت الذى بذلت فيه الصين جهودا قوية لخفض رسومها الجمركية .

نجاة مسئول نيجيرى من انفجار قنبلة

لاجوس – وكالات الانباء

نجاء محمد مارو الحاكم العسكرى لولاية لاجوس النيجيرية بعد انفجار قنبلة اسفرت عن تدمير سيارة ضمن موكبه .. ذكرت مصادر امنية نيجيرية ان ٣ أشخاص اصيبوا فى الحادث بالاضافة الى بعض الاضرار ببعض المبانى القريبة من مكان الحادث يعد الحادث الثانى من نوعه فى لاجوس خلال الاسابيع القليلة الماضية .



لجنة من وزارة الإعلام لمتابعة تطبيق أحكام اتفاقية الملكية الفكرية

خطة لبحث الحقوق المهدرة بالخارج واستغلال المصنفات الفنية ماليا

اكد علي عبد القادر جلال وكيل أول وزارة الاعلام علي دور الوزارة في الحفاظ علي حقوق الملكية في ضوء اتفاقية «التريبس» حيث يتركز الاهتمام العالمي في الوقت الراهن في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة اورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وما ترتب عليها من مسارات تحدد اسس التجارة الدولية الحديثة. وقال وكيل أول وزارة الاعلام انه نظرا لان اتحاد الاذاعة والتليفزيون في مقدمة قطاعات الدولة المعنية بحقوق الملكية الفكرية وبالذات في مجال حقوق التاليف لكيفية التعامل مع مستجدات الاتفاقية وبالنظر الي ما يتوافر لمصر من تراث فكري وحضاري ضخم في هذا المضمار. فقد أصدر مجلس أمناء اتحاد الاذاعة و التليفزيون بناء علي توجيهات صفوت الشريف وزير الاعلام قرارا بتشكيل لجنة تضم نخبة من المختصين لمتابعة تطبيق احكام الاتفاقية في مجال حقوق التاليف والآثار المرتبة عليها. واكد علي جلال رئيس اللجنة الخاصة باتفاقية الملكية الفكرية بوزارة الاعلام أن اللجنة اعتمدت خطة عمل اشتملت علي بحث عدد من الموضوعات منها الحقوق المهدرة في الخارج والتي تمثل ضياعا لحقوق الاستغلال المالي للمصنفات الفنيه المصرية. وذلك علي ضوء تعاقدات الاتحاد الخارجية معززة بالارقام.

وقال وكيل أول وزارة الاعلام ان خطة اللجنة اشتملت كذلك علي بحث موضوعات انماط التعاون الفني التي يمكن ان تجنيها مصر من خلال تطبيق احكام الاتفاقية مع الدول الاكثر تفوقا وكذلك الاخطارات والية تطبيق حماية احكام قانون حماية حق المؤلف علي ضوء تطبيق الاحكام الواردة بالاتفاقية وتدعيمها قضائيا واداريا وشرطيا. واشار علي جلال الي ان اتفاقية التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية تاتي في

صفوت الشريف



المصـدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٦

اطار تنظيم دولي من خلال اتفاقات ملزمة في اطار منظمة التجارة العالمية باعتبارها احدي ركائز النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتختلف عن باقي الاتفاقيات الدولية في انها تأتي باحكام تتسم بالفعالية لتسوية المنازعات الدولية.

وأوضح وكيل أول وزارة الاعلام انه لما كانت احكام الاتفاقية تشمل جميع انواع الملكية الفكرية فان ما يعني اتحاد الاذاعة والتليفزيون بقطاعاته وشركاته هو حقوق التاليف حيث يمتلك الاتحاد ثروة هائلة من حقوق الاستقلال المالى لجميع المصنفات الفنية والادبية التي ينتجها او التي الت اليه حقوق الاستغلال انواع شتى من المصنفات سواء التسجيلات الصوتية او الافلام أو المواد الاذاعية والتليفزيونية نتيجة لانتهاكات تتعرض لها هذه الحقوق في الخارج بارتكاب جرائم تقليد المصنفات ونسخها دون اذن

وأشار الي انه اذا كانت اتفاقية التجارة قد وفرت مستويات لحماية حقوق التاليف كحقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة بتنظيم كامل لوسائل حمايتها علي الوجه الوارد باحكام الاتفاقية الا انه قد يترتب علي تحرير التجارة في الملكية تحديات كبيرة تواجه المجتمع المصري وقال وكيل أول وزارة الاعلام أن من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري زيادة حدة المنافسة مع المنتج المحلي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي والقدرات الفنية الغربية وخاصة الامريكية بل ودخول المنتج المصري في منافسة غير متكافئة مع هذا المنتج الجديد.

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٦

حرب الدواء مشتعلة بين الشركات الأجنبية والمصرية بسبب الجات

الأجانب يفضلون «التريبس».. والمصريون يتمسكون بفترة سماح

□ كتبت ـ أميمة عبدالوهاب:

اتسعت هوة الخلاف بين شركات الأدوية المحلية والأجنبية العاملة فى مصر حول مهلة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية «التريبس» الملحقة باتفاقية أورجواى لتحرير التجارة الدولية والتى تنص على تحرير تجارة الخدمات.

وكان المفاوض المصرى قد نجح فى الحصول على فترة سماح مدتها 7 سنوات من تطبيق احكام «التريبس» على قطاع الدواء مما جعل الشركات الأجنبية تشن حملة لاقناع المسئولين بالتنازل عن هذه المهلة التى تمتد حتى عام 2005 بحجة أن التنازل لن يرفع اسعار الأدوية فى مصر لأنه سيحمى الأدوية التى يتم انتاجها فى مصر بعد وضع الاتفاقية موضع التنفيذ ولاتؤثر فى الانتاج الحالى.

ونظرا لأهمية القضية التى تمس صحة المواطنين التقت «العالم اليوم» بالدكتور ثروت باسيلى رئيس جمعية منتجى الادوية ورئيس شركة «أمون» للادوية الذى اكد أن التنازل عن المهلة يعنى حرمان المريض المصرى من امكانية تصنيع احدث الادوية التى تظهر خلال فترة المهلة محليا وبيعها بأسعار مناسبة.



وضرب الدكتور باسيلى مثلا بدواء مستورد تباع العلبة «7 اقراص» بـ140 جنيها وتدرس شركات مصرية انتاج مثيل له يباع بـ30 جنيها، ويضيف أن تنازلنا عن مهلة «التريبس» يعنى منع الشركات المصرية من انتاج هذا الدواء قبل مرور 20 عاما.





واضاف أن هناك دواء مستوردا لعلاج القيء عند مرضى السرطان عبارة عن 10 اقراص تباع بـ428 جنيها، وآخر لمنع طرد الكلى المزروعة يكلف المريض 1760 جنيها شهريا طوال حياته وكلها ادوية يمكن تصنيعها محليا باقل من ربع الثمن فى حالة استمرار المهلة.

كما نفى الدكتور باسيل جدية الشركات الأجنبية فى الاستثمار بمصر إذا ضمنت حماية منتجاتها بالغاء المهلة، وقال إن تجربة هذه الشركات التى بدات العمل فى مصر خلال فترة الستينات والتى تعهدت فى عقود تاسيسها بنقل التكنولوجيا المتطورة وتصنيع الخامات الدوائية محليا لم تسفر هذه التجربة عن تنفيذ أية تعهدات رغم مضى 32 عاما على انشائها مشيرا إلى احدى هذه الشركات التى اقيمت عام 64 برأسمال 200 الف جنيه شاركت فيها الشركة العالمية الأم بـ60٪ ونجحت خلال هذه السنوات فى تحويل 320 مليون جنيه إلى الخارج من فروق أسعار الخامات مابين السوق وسعر الشركة الأم التى تجبرهم على الشراء منها بالسعر الذى تفرضه، أى أن هذه الشركات تعمل لمصالحها فقط ولاتطور صناعة الدواء بمصر.

وطالب رئيس جمعية منتجى الادوية بأن تراعى اتفاقية «التريبس» الفروق بين دخل الفرد فى الدول الغنية ومثيله فى الدول النامية والفقيرة وأن يتم تحديد سعر بيع الدواء لكل دولة طبقا لدخل الفرد فيها لأن الدواء سلعة ضرورية لايستغنى عنها المريض.. وهل نتركه يموت إذا لم يستطع دفع ثمنه؟!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٦/١٢/١٩

حكايات . أفكار . وملاحظات ..

قصة سنغافورة ... و٢ مليون للحارس ..!!
الطفولة .. بعد حقوق الإنسان ..؟

بقلم : محفوظ الأنصاري

شاع وصف .. « العالم قرية الكترونية صغيرة .. » ..

والصحيح .. أن العالم ، أصبح « مسرح هزل صغيرا .. » ..

يمكن « ضبّه .. » وتجميعه فى إطار شاشة تليفزيون « ٥ بوصة .. » أو أقل ..

يمكن استعراض وقائعه وإحداثياته ، فى شريط أخبار ، لايستغرق دقائق ..

يمكن أن تعيش ، أفراحه ، أو مآسيه ، فى نفس اللحظة ، ومن خلال صور حية على الهواء ، بألوانها الطبيعية ، وبأبطالها الحقيقيين

□ « حكاية .. مع الكبار .. »

وحكاية اليوم .. من « جيل العولمة .. » أو من عصرها ..

□ أردت نقل الحكاية بوقائعها الأخيرة من « سنغافورة .. » .. هذا النمر الآسيوى الشرس ..

.. فاذا بى متجه « غرباً .. » ، نحو الأبطال الحقيقيين .. وبحثاً عن الأصول والجذور ..

□ أردت الحديث ، عن قصة من قصص « الخيال العلمى .. » ، وقد أصبحت حقيقة وواقعاً ..

وقد تجاوزت بتطبيقاتها ، وأدواتها وتكنولوجياتها المعاشة والمستخدمة ، خيال الحالمين والمبدعين ..

– فإذا بى غارق فى « الميلودراما .. » .. فى رواية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٦/١٢/١٩

« منظمة التجارة العالمية W.T.O .. » ، واجتماعها الوزارى الأول فى سنغافورة ..

فإذا بجامعة « اكسفورد .. » البريطانية ، تطالب على لسان أحد علمائها وأساتذتها فى علوم الاجتماع ، والسياسة الاجتماعية شتين رينجين .. تطالب ..:-

● بحق الأطفال فى التصويت ..

● بتقليل سن الرشد ، ليكون للطفل كلمة وصوت ، تمكنه من أخذ نصيبه فى « الكعكة .. » .. فى الثروة ، وتوزيعاتها .. وقسمتها ..

إذا بالصحف الأمريكية تحاول ، وعلى حين فجأة « إحياء معاهدة .. » عن « حق الطفل .. » ، صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ ..

وأظن .. أحداً لم يسمع عنها وقتها ..

وأظن .. هذه الصحف ذاتها ، التى ترفعها « راية حق .. » اليوم لم تعرها وقتها أى انتباه ..

وأظن .. « المعاهدة .. » ، كانت « صناعة عالم ثالث .. » ، دفاعاً عن حقوق « أطفال الفقراء .. » .. ولم تكن بحثا ، اجتماعياً « فى مشاكل الأغنياء .. » ..

● ● ● ● ● ● ● ●

الخلاصة .. أننى أردت شيئاً .. فإذا بى مواجه بشىء آخر ..

« حجزت .. » فى دار عرض مسرحى ، لأشاهد « رواية .. » أو مسرحية ..

فإذا ، دار العرض ليست نفس الدار التى أردتها ، وقصدتها ..

وإذا بالقصة والمسرحية .. غير التى قرأت عنها ورغبت فى مشاهدتها .. ومتابعة فصولها ..

لكن .. يبقى .. أن « مسرح الهزل الصغير .. » .. فى عصر « العولمة .. » ، ودنياها ، قادر على نقل كل شىء .. الشىء .. ونقيضه ..

الموضوع .. واللا موضوع ..

الملهاة .. والمأساة ..

الاقتصاد والتجارة والسياسة .. معجونة فى « ماجور .. » الحياة ، والاجتماع ، والناس ..

( ) والحكاية فى أصلها وبدايتها .. أردتها من « سنغافورة .. » .. مسرحاً وأبطالاً ..

رؤية واقعية ، للحال ، وللمستقبل ..

ومن خلال ، أول اجتماع لوزراء اقتصاد العالم وتجارته ،



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

فى إطار « منظمة التجارة العالمية .. » ، منذ إعلان قيامها عام ١٩٩٤ ، بديلاً « للجات .. » ، وبعد سنوات من المفاوضات الصعبة والمتعثرة ، بين ...

● فريق « الشمال الغنى .. » الذى يريد أن يستكمل ، « ثالوث .. » السيطرة ، على « التجارة العالمية .. » ، بعد سيطرته على الاقتصاد ، والنقد والمال ، من خلال البنك الدولى ، وصندوق النقد ..

● وبين « جماهير .. » ، فقراء « الجنوب .. من دول العالم الثالث » ..

وكانت « أوروجواى .. » ، وكانت « مراكش .. » .. وقامت منظمة التجارة ، لتفتح الحدود .. وتسقط الحواجز ، وتنزيل التعريفات ، والجمارك ، وجميع « نظم الحماية .. » ..

- المشروعة ..

- وغير المشروعة ..

□ إلا أن القفزة التى حققتها فلسفة « العولمة .. » ، والاندماج ، داخل نظام اقتصادى وتجارى ونقدى واحد ..

والانجاز الذى توصلت إليه الشركات والمؤسسات العابرة للقارات .. المتعددة الجنسيات ..

والهيمنة والسيطرة ، والتحكم ، التى تجمعت خيوطها ، وأوراقها ، فى أيدى هذه القوى الرهيبة ..

التى تملك التكنولوجيا .. والعلم .. والمال ..

وتدير امبراطوريات الصناعة ، والزراعة والخدمات .

هذا الانجاز والسطوة .. وبمعدل سريع ساحق ..

جعل اتفاق « مراكش .. » الخاص بقيام منظمة التجارة العالمية ، بقواعده ، وأحكامه ، وبنوده المعلنة ، والمتفق عليها .. « موضة قديمة .. » ..

جعله غير مناسب .. وغير كاف لادارة « امبراطورية الكون .. » ، تحت مسمى العولمة ..

وهنا كانت أهمية « مؤتمر سنغافورة وحكايته .. » ..

● ● ● ● ● ● ● ● ●

فى مدينة « هرارى .. » عاصمة زيمبابوى .. ومنذ أقل من شهرين ..

اكتشف الرئيس مبارك .. وصحبة من زعماء العالم الثالث .. زعماء الجنوب ..

مايجرى الاعداد له .. وما انعقدت النية عليه ، عند أهل الشمال ، ليتم فرضه على العالم فى مؤتمر التجارة « بسنغافورة .. » ..

وانعقد المؤتمر بالفعل الأسبوع الماضى ..

حذر مبارك ، وصحبه من الرؤساء المشاركين فى قمة هرارى ، ممثلين لمجموعة الـ ١٥ ، من أهل الجنوب ..

حذروا من هذا التوجه الخطر الذى يحاول الشمال دفع العالم



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

نحوه ..

● حذر مبارك ، من .. : ـ

ـ « معايير الحماية .. » الجديدة ، التى يريدون فى الشمال الغنى ، فرضها على الجنوب الفقير ، باسم « الانسانية .. » ، وحماية الطفل .. بحيث لايسمح بالعمل للأطفال فى سن الـ ١٤ سنة فأقل ..

ـ « معايير المنافسة .. » الشريفة .. والتكلفة الاقتصادية العادلة .. !! ، التى تفرض على دول العالم الثالث ، رفع اجور العمل ، وتكلفة الانتاج ، الخاصة ، بالمرتبات ، والأجور ، الى نفس مستوى مثيلاتها فى الدول الغنية المتقدمة ..

● حذر مبارك ، فى قمة مجموعة الـ ١٥ فى العاصمة ، الزيمبابوية ، هرارى ـ وقبل مؤتمر سنغافورة بحوالى شهرين ـ من التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، التدخل فى أمور ، تتعلق بالسيادة والاستقلال ..

وذلك عن طريق ما اسموه « بالشفافية .. » ..

« والشفافية .. » بالمناسبة ، أحد « تعابير .. » ومصطلحات « عصر العولمة .. » البراقة ، والجاذبة ..

المهم ان الشفافية التى يعنونها ، ويودون ، ضبطها والتحكم فيها ، تعنى التدخل ، فى العقود ، والتوكيلات ، والتفويضات ، الحكومية ، فيما يتعلق بعقود « المشروعات الكبرى .. » فى أى بلد من البلدان ..

وهى عقود بطبيعتها ، وحالة الدول النامية ، عقود عالمية ، مفتوحة للشمال القادر والمالك لأدوات البناء وتكنولوجيات التشييد .. الشمال الماسك « بحوافظ .. » الكون المالية والنقدية ، واستثماراتها ..

وحجتهم لهذا التدخل .. ودعوتهم لهذه الشفافية ، « بريئة .. » ، اخلاقية .. » ، نبيلة المقصد والهدف ..

ومنطقهم .. أن الشفافية تقطع دابر الفساد .. تسد الطريق امام الرشاوى والعمولات .. !!

● حذر مبارك ايضا ، فى هرارى .. من الضغوط ، التى تمارس على اقتصاديات الدول الفقيرة ، دول العالم الثالث .. من أجل فتح الحدود التجارية .. وتخفيض التعريفات الجمركية ، واسقاط سنوات السماح المقررة فى اتفاقية مراكش حول حقوق الملكية ..

حذر الرئيس لأن هذا « الانفتاح ... » غير المنظم كاسح « كالسيول .. » .. يقتل الصناعات الوليدة .. يغلق فرص العمل .. يقضى على النشاطات الوطنية .. يرفع اسعار السلع والخدمات .. يؤدى الى انهيارات اقتصادية واجتماعية .. محسوبة وغير محسوبة ..

● ● ● ● ● ●

فى مؤتمر التجارة فى سنغافورة ..

ـ كانت سيناريوهات العمل معدة ..

ـ وأولويات الحركة مقررة ..

ـ والأهداف « والصفقات المتبادلة .. » ، محددة ومتفق عليها ..

كان مايسمى بتجارة « تكنولوجيا المعلومات .. » هو « الجائزة الكبرى .. » ، المطلوب من المؤتمر « خلعها .. » على « جماعة



المصدر :.................................

التاريخ :.................................

التحكم والسيطرة .. » ..
. امريكا . كندا . اليابان .. ومجموعة دول الاتحاد الاوروبى الخمس عشرة ..
« الكعكة .. » المطلوب اقتسامها ، قيمتها ...
● ٦٠٠ مليار دولار فى السنة ..
● قبل نهاية القرن .. تصل قيمة الكعكة « تريليون و ٢٠٠ مليار دولار .. والتريليون بالمناسبة ألف مليار ..
« الكعكة .. » التى نتحدث عنها هى حجم تجارة أدوات ، وعناصر ومكونات « تكنولوجيا المعلومات .. » ، فى العام الواحد ..
من كمبيوتر الى الرقائق الالكترونية ، الى المحطات الفضائية وشبكات الانترنيت ، والفاكس .. الى غير ذلك كثير ، يصل الى حوالى ٣٠٠ سلعة ومنتج ..
أمريكا صاحبة القيادة والسيطرة فى هذا المجال .. هى أكبر منتج وأكبر بائع لهذه البضاعة .. اكبر شريك ، ولها أضخم نصيب فى صفقات الـ ٦٠٠ مليار دولار سنويا الان ..
الـ تريليون و ٢٠٠ مليار بعد ٤ سنوات ..
يأتى بعدها .. اليابان ، وكندا ، وعدد من النمور الاسيوية ، والهند والصين وغيرها ..
[ ] كان المطلوب من الدول فى سنغافورة . ١٢٧ دولة . اسقاط كل التعريفات الجمركية على هذه التجارة وفق جدول زمنى ممتد على اربع سنوات ، من الان وحتى العام ٢٠٠٠ ..
ـ نجحت امريكا فى تمرير الاتفاق ..
ـ ساندتها اوروبا الموحدة ، الـ ١٥ دولة ، نظير صفقة واضحة صريحة محددة المعالم والاهداف ..
صفقة تقوم على : ـ
● موافقة دول الاتحاد الاوروبى . وهى اكبر سوق مستهلك فى العالم لهذه التكنولوجيات . على اسقاط التعريفات الجمركية ..
● مقابل ، استبعاد المنتجات الالكترونية من هذه القائمة .. واستبعاد ، سلع الترفيه والتسلية بما فيها الاسطوانات ..
المقابل ايضا .. ان تخفض امريكا ، التعريفة الجمركية على المشروبات الروحية والخمور « البنية ، والبيضاء .. » .. مثل الويسكى ، والنبيذ والفودكا ..
« صفقة .. » متوازنة وصريحة ..
ومر الاتفاق ، رغم انه لم يحظ الا بموافقة ٢٨ دولة ، هى فى الحقيقة تمثل ٨٤٪ من حجم تجارة « تكنولوجيا المعلومات .. » ..
اعترضت دولة صغيرة .. « نمر صغير شرس .. » .. هو ماليزيا .. عدد سكانها اكثر من الـ ٢٠ مليونا بقليل ..
والسبب هو ان نصيب ماليزيا وحدها من هذه التجارة ٥٪ سنويا ، اى مايوازى ٣٠ مليار دولار صادرات الكترونية فقط ، كل عام ..
اعترضت الصين ، والهند ، وتايلاند ، والفلبين ، وغيرها من شركاء « الكعكة .. » .. لادراكهم خطورة الامر ..
● ● ● ● ● ●
بعد هذا الانجاز العظيم الذى حققته امريكا واليابان وكندا ومعهم مجموعة الاتحاد الاوروبى ..
انتقلوا الى باقى « المحظورات .. » ..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

دخلوا في المنطقة التي حذر منها الرئيس مبارك في هراري .. واستطاعت مصر ودول العالم الثالث ، ان توقف تقدم « كاسحات الشمال.. » ..

سواء ما يتعلق بمعايير وقياسات الأجور ، واقتصاديات الانتاج ، « والمنافسة العادلة » ..!!

وما يتعلق بالعمالة ، ومشاركة « الصبية » .. في سوق العمل « حماية للانسانية المعذبة » .

أو ما يخص « الشفافية » ، وقواعد الوكالة والتفويض الحكومي في التعاقدات والأعمال.. « محاربة للفساد والرشوة » ..!!

وهذا « الملف الأخير » .. يذكرني بملف « حقوق الانسان » ..

فلا أحد ضد حقوق الانسان .. ولا يستطيع ..

ولكن .. نحن ضد « الاستخدام والاستغلال » .. السيىء ، وغير البرىء ، لمثل هذه القضايا « النبيلة » ..

ضد إثارتها وتوظيفها في توقيتات معينة ، ولأهداف سياسية ، وتجارية .. لاهداف الهيمنة والسيطرة وقتل الآخرين ..

.. ففي سنوات الحرب الباردة .. في عصر المواجهة الحادة بين الشرق والغرب .. اخرجوا من « الدرج » .. ملف حقوق الانسان ..

ـ حق القول والتعبير والنقد ..

ـ حق التنقل والخروج والدخول دون عوائق ..

ـ تحدثوا عن اسقاط الحواجز وإزالة الحدود .

ـ وتحدثوا عن السماوات المفتوحة .. والانتقال الحر ..

واستطاع ملف « حقوق الانسان » .. أن يفعل ما لم تقدر عليه أدوات الحرب .. وأساليب الحصار .. وصور العقاب الاقتصادي ، والعزل الجبري ..

استطاع « ملف حقوق الانسان » .. أن يسقط الامبراطورية السوفيتية .. من المركز وحتى التوابع ..

☐ الملف الجديد المرفوع هو « ملف الطفولة » .. حقوق الطفل .. في التعليم والدرس .. في الصحة .. في بيت نظيف آمن .. ورعاية متكاملة .. حله في بيئة تحمية ، تكفل له أن يعيش طفولته .. ثم « آخر



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٢/١٩٩٦

من روايات القرنين الثامن والتاسع عشر ..
إذا بى مع « بؤساء فيكتور هوجو .. » .. ومع رائعة « ديكنز ..» ، « أوليفر تويست .. » ..

□ أردت أن أحلق بالقراء ، فى عوالم الكمبيوتر والانترنيت ، وسماوات « تكنولوجيا المعلومات .. » الفسيحة .. دنيا « السوبر هاى واى Super High-way .. »

– إذا بى ملتصق بالأرض .. مشدود إليها .. منغمس فى مظالمها ..

إذا بى .. يكاد « يعتصر الحزن قلبى .. » .. « وتنهمر الدموع من عينى .. » .. على أطفال أمريكا ، وفرنسا ، وانجلترا ..

– فالفقر منذ عام ١٩٧٥ ، يلاحقهم ..
يلاحق الأطفال دون سواهم ..
– الطلاق ، يدمر حياتهم الأسرية ..
يفقدهم ، الحنان ، والرعاية ، والبيئة الصالحة ..
أطفال أمريكا وأوربا بالذات ..

□ أردت الحديث اليوم .. عن الاقتصاد والتجارة ، والسياسة .. عن « العولمة .. » .. والاندماج الاقتصادى .. والتعددية بانظمتها ، التى لاتعرف ، حدوداً ، وطنية .. ولاسيادة ووحدة ترابية ..

□ أردت الحديث عن « المنظمة الوليدة ، الشابة .. » ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

موضة » ... حقه في التصويت ..

الغريب .. أن « حقوق الانسان » .. تتحرك في المناسبات .. مناسبات ، الخلاف والأزمة ، حول صفقة أو نفوذ .. مع الصين مرة .. أو ضد العرب مرة أخرى .

لكنها « تنام » .. وتغيب .. عند الصفاء والاتفاق ..

الغريب .. أن حق التنقل والسفر ، والحدود المفتوحة قد تاه وضاع بمجرد أن سقطت امبراطورية السوفييت ..

بل على العكس .. تحدثت اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملحقاتها ، عن « الانفتاح » .. في كل شيء .. عن الحدود المفتوحة واسقاط الحواجز عن كل شيء .. عن إزالة المعوقات وإلغاء نظم الحماية ، جميعها .. وكفلتها بأحكام وضمانات ملزمة ..

ثم جاءت ضد حق انتقال الناس والعمالة .. من الجنوب إلى الشمال .. ووضعت الحواجز والسدود .. وأقامت المتاريس المسلحة ، ووظفت « الدوريات اليقظة » .. تقتل كل من يحاول الاقتراب ..

● الغريب .. أن « ملف الطفولة المعذبة » .. المرفوع اليوم ضد الدول الآسيوية ، ودول العالم ، لأنها تسمح بعمل الأطفال ، ذي الأجور المنخفضة ، التي تؤثر في النهاية على انخفاض تكلفة الانتاج ..

هذا الملف ، لم نسمع عنه ، والحصار ضد العراق يحصد كل يوم عشرات الآلاف من الأطفال ، بسبب الجوع ، وبسبب عدم توفر الدواء ..

لم نسمع عن هذا الملف ، والأمراض والأوبئة والحروب تبيد أجناسا بالملايين في القارة الأفريقية ..

وأظن هذه قضية تحتاج إلى « العودة » ..

● ● ● ● ● ● ●

■ أصفار .. بالمجان ...

العالم يتصارع على « كعكة الكون » .. في التجارة .. في الصناعة .. في الزراعة .. في العلم وفي الخدمات ..

وأظن « كعكة تكنولوجيا المعلومات » .. التي أفردنا لها معظم حديث اليوم .. كعكة الـ ٦٠٠ مليار دولار .. التي ستصل إلى تريليون و ٢٠٠ مليار خلال سنوات قليلة .. خير شاهد على هذا التنافس والتصارع الرهيب ..



لماذا .. وقد نبه الرئيس مبارك ، وعمل ، ودعا إلى ضرورة اللحاق بالعصر ، والاندماج في الاقتصاد والتجارة العالمية ..؟!

لماذا وقد حذر مبارك أطراف مؤتمر سنغافورة قبل أن يبدأوا ..؟!

لماذا لا تنتقل دعوة الرئيس وتنبيهاته وتحذيراته إلى مجتمع الأعمال .. مجتمع العلوم التكنولوجيا .. مجتمع الادارة ومجتمع التجارة .. فتحاول دخول هذا العالم ..

تحاول أن تأخذ « نصيبا » .. من هذا السوق المفتوح ..

لماذا يصر مجتمع الأعمال والتجارة ، أن يظل « ذيلا » .. ملحقا بالاخرين ، عن طريق ، وكالة أو عمالة ، أو حتى تجميع « منتج غريب عنا » ..

المطلوب .. همة :

- توسيع قاعدة الانتاج ..
- قاعدة تعظمه كما وجودة ..
- قاعدة قادرة على دخول العصر ، مسلحة بأدواته ، مدركة واعية لمفهوم « التنافسية » .. بمقوماتها الحديثة ..

●●●●●●●

■ الملاحظة .. بـ ٢ مليون ...

وصلني بيان من الإتحاد المصري لمقاولي البناء .. يقول : « ان المهندس محمد محمود علي حسن رئيس الاتحاد الذي يضم ٥٠ ألف مهندس ، « دعوى » .. يطلب فيها وقف القرار الخاص بأتعاب الحارس القضائي على « نقابة المهندسين » ، الأستاذ كمال حسن المحامي ، والمقدرة بـ ٣٪ من إيرادات النقابة ..

ويضيف البيان أن « الأستاذ الحارس » .. قد صرف لنفسه ٢ مليون جنيه خلال سنة واحدة - تحت الحساب - .

فهل هذا معقول ..؟!

والمعروف أن أموال النقابات .. هي اشتراكات أعضاء لوقت الحاجة .. للأرامل ، والأيتام .. للشيخوخة ، والمرض .. للمعاشات ولشئون أسر الأعضاء ..

والحقيقة .. مازلت لا أصدق

رغم أن حكما قضائيا قد صدر ببطلان قرار « الأتعاب » .. واعتباره كأن لم يكن ..!!





المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٦

□ قمة سنغافورة

اللعب مع الكبار ممكن ولكن !

لان منظمة التجارة العالمية انشئت اساسا لاستكمال ومتابعة مشروع جعل التجارة كالهواء تتجول في جميع انحاء المعمورة دون قيود او حدود فقد كان طبيعيا ان يثمر اجتماعها الوزارى الاول إنجازا حقيقيا على طريق تحقيق هذا الهدف . فابرم وزراء مالية وتجارة واقتصاد الدول الاعضاء في لقائهم بسنغافورة في الفترة من التاسع حتى الثالث عشر من الشهر الحالي اتفاقا مهما لتحرير أسواق منتجات تكنولوجيا المعلومات قبل حلول عام ٢٠٠٠ . واطمأنت القوى الاقتصادية والتجارية الكبرى على أن مشروع تحرير التجارة يسير بخطوات ثابتة على الطريق المرسوم دون عوائق . ولحرصها على عدم إفساد هذا الانجاز التاريخي فان الدول المتقدمة تكنولوجيا رضخت مؤقتا لضغوط الدول النامية فوافقت على حذف قضية معايير العمل من جدول اعمال القمة بعد ان كادت تعصف باصدار البيان الختامي . واتفق الجميع على ان منظمة العمل الدولية هي الساحة الملائمة لبحث هذه القضية . غير انه من المؤكد ان يثير إصرار الدول المتقدمة على ربط قضايا تحرير التجارة بما يسمى معايير العمل انتباه الدول الاقل تقدما الى النوايا المبيتة تجاه المنافسة الضارية المرتقبة في الاسواق . فمن المعروف أن تلك الدول - وخاصة الاسيوية - تتمتع بميزة نسبية مهمة هي رخص الايدى العاملة المحلية مما يتيح لها طرح منتجاتها بسعر ارخص في الاسواق الخارجية - الاوروبية والامريكية - فيزيد الاقبال عليها .لأسباب تتعلق بالانماط الاجتماعية والثقافة والتقاليد لا تستطيع أوروبا وامريكا تجريد القوى النامية من تلك الميزة فكانت فكرة الحواجز غير الجمركية التى تراها الدول النامية حيلة مدبرة خبيثة لفرض إجراءات حمائية تجارية تعزز مكانة المنتج المحلي أمام المنافس الأجنبي الرخيص . وفي حالة اقرار معايير العمالة فسيكون من حق الدول " المتحضرة " أن تضع قائمة طويلة بشروط السماح بدخول الواردات القادمة من الدول " غير المتحضرة " التى تنتهك حقوق الانسان. ومن شأن هذه القائمة أن تحرم دخول سلع الدول المتهمة باستغلال الاطفال والسجناء في إنتاج السلع التصديرية ومنع العمال من ممارسة العمل النقابي ومن حقهم المطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الاجور . وفي المقابل لن يكون من حق هذه الدول فرض اى اجراءات من شأنها عرقلة تدفق منتجات الدول المتقدمة الملتزمة بمعايير العمل المذكورة لاسواقها المحلية مما يضر بالاقتصاد الوطني .

عامر سلطان

هذه النتيجة الخطيرة للصيغة غير المتكافئة الجائرة هي التى فرضت على الدول ذات القدرات التكنولوجية المتنامية التشبث بابرام اتفاق صريح وقاطع بمنع استغلال قضية معايير العمل ذريعة لفرض تدابير حمائية ضد منتجاتها في الأسواق الدولية .... فهل يغلق هذا الاتفاق ملف القضية للأبد ؟ .

.. المؤشرات الحالية تجيب بالنفي " بل تؤكد ان الدول النامية - تكنولوجيا واقتصاديا - والاقل نموا ستواجه موقفا صعبا يجبرها طوال السنوات الاولى لبناء النظام التجارى الجديد المستهدف على تنسيق المواقف والتعاون الوثيق . لان هذه هي الوسيلة الوحيدة كي لاتجد الدول النامية نفسها في موقف الخدم غير القادرين الا على قبول قواعد يحددها السادة الكبار . فاتفاق فصل معايير العمل عن تحرير التجارة العالمية ليس إلا حلا وسطا مؤقتا لامتصاص غضب المعارضين للربط بين القضيتين . واعترف بذلك وزير الاقتصاد الالماني عندما قال انه كان يجب ان تكون لغة الاتفاق اشد ولكننا كنا واقعيين حتى لانستفز الدول النامية .

وتعي هذه الدول من ناحيتها ذلك التكتيك . ولذلك من المرجح أن تتخذ موقفا أكثر تشددا في اجتماعات اللجان الفنية الشهر القادم في جنيف لوضع تفاصيل مراحل تحرير اسواق التكنولوجيا واعداد قوائم الـ ٣٠٠ المدرجة في اتفاق التحرير .

وحتى لو مرت اجتماعات جنيف وفق الخطط الموضوعة بسلام فان الاجتماع الثاني لوزراء منظمة التجارة العالمية - المتوقع ان يعقد عام ١٩٩٩ - سيكون أصعب من سابقه لانه سيتناول تحرير اسواق المنتجات الزراعية . ومكمن الصعوبة ان هذه المنتجات هي الثروة الاساسية لعدد هائل من اعضاء المنظمة العالمية البالغ عددهم ١٢٨ حتى الآن مما سيجعل جبهة المعارضة لاية مقترحات غير متوازنة لاتراعي مصالح وظروف الدول الفقيرة أوسع من حجم جبهة رفض اتفاق تحرير اسواق تكنولوجيا المعلومات في قمة سنغافورة . ورغم انه ليس هناك ما يعزز توقع ان يؤدي تكاتف الدول النامية والفقيرة الي منع خطط تحرير اسواق المنتجات الزراعية فان التعاون قد يفيد في انتزاع بعض المزايا على الاقل عند الاتفاق على جدول زمني بحيث تكون اطول ليتاح للمتضررين - الذين سيكون عددهم كبير ا بالتاكيد - فرصة الاستعداد لمواجهة الخطر الاقتصادي الداهم .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٦

فى ختام المؤتمر الدولى للسكر بالأقصر

المطالبة بإنشاء صندوق لموازنة أسعار السكر لمواجهة الجات والإغراق

الأقصر ـ من عبدالناصر عارف ومحمد الدربين:

اختتم المؤتمر الدولى لصناعة السكر أعماله حيث صرح الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ورئيس المؤتمر، أن المؤتمر أصدر عدة توصيات طالب فيها بضرورة انشاء صندوق لموازنة أسعار السكر فى مصر لمواجهة الاغراق، كما طالب بوضع استراتيجية قومية للنهوض بالمحاصيل السكرية يشارك فيها الباحثون المتخصصون بالمراكز البحثية بالجامعات وشركات السكر.

وأوصى المؤتمر بتطوير صناعة السكر وادخال المعدات الحديثة للوصول بانتاجية السكر إلى المقاييس العالمية.

وأكد المؤتمر ضرورة التوسع فى زراعة المحاصيل السكرية فى الاراضى المستصلحة حديثا مع استخدام طرق الرى المتطورة واستخدام الاساليب العلمية لخفض تكاليف الانتاج بالاضافة إلى التوسع فى الصناعات التكاملية التى تعتمد على مخلفات صناعة السكر لزيادة العائد المادى لشركات السكر، وتقوية العلاقات العلمية بين معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر بجامعة أسيوط وبين الشركات المصرية المنتجة للسكر.

وكان المؤتمر قد ناقش ٤٠ بحثا حول تطوير صناعة السكر وزراعة المحاصيل السكرية، بالاضافة إلى عددا من الابحاث التطبيقية المتعلقة بصناعة السكر والبيئة وجوانب التكلفة الاقتصادية لزراعة القصب والبنجر وصناعة السكر والاحتياطات اللازمة لمواجهة الآثار المترتبة على اتفاقيات الجات وتحرير الأسواق، وأكد الدكتور حسانين جمعة عميد معهد تكنولوجيا السكر بجامعة أسيوط ومقرر المؤتمر انه سيتم عقد مؤتمر دولى كل عامين لمناقشة أحدث الابحاث العلمية فى مجال صناعة السكر مشيرا إلى ان المؤتمر قد ناقش أحدث الابحاث العربية والامريكية والالمانية والهندية فى مجال صناعات واقتصاديات السكر.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦

قبل تطبيق «الجات»:





التسرع فى تطبيق

الاتفاقية يدمر صناعة الدواء

.. ويؤثر على الاقتصاد القومى





المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible] ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهدت مصر خلال الاسبوعين الماضيين مناقشات موسعة للازمة التي تواجهها صناعة الدواء. فهذا المجال الهام والحيوي الذي يجلب عملة صعبة ويغطي احتياجات السوق المحلي من الدواء مهدد باخطار فادحة بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات وهي الاتفاقية التي تمنع مصانع الادوية المصرية من تصنيع اي مركب دوائي دون الرجوع لمالك براءة الاختراع.

واتفاقية الجات اعطت للدول النامية ومن بينها مصر مهلة عشر سنوات، مر منها عامان. لتوفيق اوضاعها والاستعداد لخوض منافسة شرسة مع شركات الادوية العملاقة في السوق العالمي.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٦

كيف استعدت مصر لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد صناعة الدواء فى مصر؟ سؤال يجيب عنه الخبراء فى هذا التحقيق.

مهلة

الدكتورة سميحة القليوبى استاذة القانون التجارى بحقوق القاهرة تشير الى ان اتفاقية الجات مضى على بدء العمل بها عامان.. وهذه الاتفاقية تقوم بصفة اساسية على نظام الاقتصاد الحر وازالة العوائق التى تمنع، مرور البضائع والمنتجات بين الدول وتنزيل القيود الجمركية والضريبية والمعونات او الدعم من الدولة للتصدير او البيع باقل من التكلفة وهو ما سمى بسياسة الاغراق.. هذه المبادئ طبقا للاتفاقية طبقت منذ بداية عام ١٩٩٥.. ولكن الدول النامية وجدت نفسها





د. السيد البدوى — د. سميحة القليوبى — د. عز الدين الدنشارى

اثناء المفاوضات وقبل التوقيع على الاتفاقية انها لن تستطيع منافسة المنتجات الاجنبية خاصة اذا كانت صناعتها مازالت فى المراحل الاولى وهذا بلا شك سوف يؤدى الى تكدس البضائع الوطنية وانتشار البطالة كما ان بضائع هذه الدول لن تكون على مستوى الجودة بالنسبة للسلع الوافدة.

وتشير الدكتورة سميحة الى ان الدول المتقدمة وافقت على منح مهلة لتطبيق الاتفاقية على اهم مجالين لهما الاثر على تقدم او تنمية الدول النامية حيث وافقت على اعطائنا مهلة خمس سنوات لتطبيق الاتفاقية فى مجال براءات الاختراع بصفة عامة وعشر سنوات - تبدأ من ١٩٩٥ - فى مجالات براءات الاختراع فى مجال الادوية والعقاقير الطبية والاغذية والمركبات الصيدلية لان هذه الاخيرة يتحتم ان تحصل الدول النامية على فرصة كى توفق اوضاعها فيها. وعلى كل دولة نامية ان تعلن المدة التى تعتبرها فترة تمهيدية او فترة سماح لعدم تطبيق الاتفاقية خلالها.. وقد اعلنت مصر تمسكها بفترة السماح كاملة وهى مدة عشر سنوات مضى منها عامان وبقى ثمانية اعوام.

اتاوة

وتتساءل الدكتورة سميحة القليوبى: ماهو اثر فترة السماح وتقول: خلال هذه المدة لاتلتزم مصر بالرجوع الى ملكية براءات الاختراع لمن لم يسجل البراءة فى مصر.. وتستطيع ان تؤسس مصانع لانتاج الادوية والعقاقير دون دفع «اتاوة» طالما ان هذه البراءات لم تسجل فى مصر او سجلت عليها فترة الاحتكار واصبحت ملكا للجميع بعد ١٥ عاما وهى فترة سقوط الملكية فى الدومين العام.. وصناعة الادوية قائمة على براءات انقضت فترة احتكارها ومقابل هذا لن يرضى احد بعد «الجات» ان يقوم بتسجيل الاختراع عندنا ولن نستفيد من الادوية التى لها حماية لانها لن تقبل الدخول الينا بعد ذلك، وسوف نحرم طوال الثمانى سنوات القادمة من تدفق الادوية، وسنشترى الادوية المنتجة حديثا طبقا للنظام الحالى.. وبعد مرور السنوات العشر سوف نكون ملزمين باحترام البراءات التى تسجل فى بلادنا لمدة عشرين عاما، عندئذ نمنع من تصنيع الادوية بدون اذن مالكيها من الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات لانها الوحيدة التى تستطيع الانفاق بالمليارات على هذه الصناعة.

لذلك فالمطلوب خلال الثمانى سنوات القادمة تشجيع البحث العلمى فى هذه المجالات بالذات حتي يكون لدينا براءات وطنية وحتي نستطيع تصنيع ادوية نتيجة ابحاث خاصة وتصديرها للخارج وبالتالى الحصول على عملة صعبة.

سؤال

وتضيف الدكتورة سميحة ان هناك سؤالا يطرح نفسه الآن وهو: هل استعدت الدولة ورجال الاعمال لمواجهة هذه الابحاث المتطورة فى مجال الادوية وتوجيه استثمارات اليها لتشجيع الابتكار فى مجال الادوية لتحقيق التوازن المطلوب مع الدول الاخري؟.. هذا الاستعداد يجب ان يكون قد بدأ منذ عشر سنوات على الاقل لان مصر تعرف بهذه الاتفاقية وتحضر اجتماعاتها منذ عام ١٩٤٦، وكان يجب الاستعداد لها من قبل وتشجيع الابتكارات والابحاث فى هذا المجال لكن هذا لن يحدث، والدليل




د. اسماعيل سلام

تحقيق :
طارق تهامي

على ذلك ان الابتكارات تقريبا منعدمة وان وجدت لاتكون على المستوى المطلوب لانها تحتاج الى درجة علمية كبيرة، ودرجة من التكلفة الكبيرة.. وراس المال جبان لايستطيع ان يدفع اموالا للابحاث التى لايثق فى نتائجها خاصة ان مصر تقدمت فى الصناعة وليس فى الابتكار فنحن ننتج ٩٣٪ من الادوية المطروحة فى السوق المحلى، ولكننا لانبتكر ايا منها..

اذن من وجهة نظرى - تقول الدكتورة سميحة - فان المطلوب ان نعترف باننا لانملك مليارات الجنيهات لتوجيه الابحاث للخارج وفى تصورى يجب ان نضع ايدينا مع الباحثين الاجانب ونشاركهم فى هذه الابحاث ونشارك ايضا مع الشركات المتخصصة فى الادوية فى الانتاج ولدينا خبراء يمكن ان يقدموا انتاجا جيدا لانهم سيجدون المناخ العلمى المناسب، وان نعتمد على عقود التراخيص الاختيارية بان يكون هناك عقد بين صاحب الابتكار والمستوردين «دولة او شركات» وسوف تتوقف اسعار الادوية فى هذه الحالة على كفاءة الطرف المصرى فى التفاوض ولذلك يجب اعداد كوادر من المفاوضين المصريين من القانونيين والصيادلة للوصول الى افضل مراكز تعاقدية.

وتطالب الدكتورة سميحة باللجوء الى التراخيص الاجبارية - طبقا لنصوص اتفاقية الجات - فى حالة تعنت صاحب البراءة فى رفع المقابل الذى يطلبه.. حيث اجازت الاتفاقية للدولة ان تصدر رغما عنه ترخيصا باستغلال الاختراع لمصلحة وطنية مع تعويضه تعويضا مناسبا وعادلا.. وانا على يقين انه لم يحدث منذ عام ١٩٤٩ ان استخدم هذا الحق من جانب الدولة تطبيقا للقانون ١٣٢ والذى يضمن الترخيص الاجبارى شروطا مشابهة للجات.

أبحاث

اما الدكتور عز الدين الدنشارى الاستاذ بكلية الصيدلة فيقترح للنهوض بصناعة الادوية فى مصر ضرورة تحديث مقررات الصيدلة والطب بما يتواكب مع التطور العلمى والبحثى، حيث انه فى كثير من كليات الصيدلة والطب الكثير من المقررات التى يدرسها الطلبة متخلفة عما يدرس فى كليات العالم المتقدم، فالباحث لايقوم بصنع القاعدة الاساسية بل يدرسها فقط وهي نتيجة جهد وفكر اخرين.. لذلك يجب الاهتمام بالمقررات وهى البنية الاساسية للصناعات كذلك يجب ادخال الكمبيوتر ضمن مقررات الصيدلة والطب مع الاهتمام بابحاث الدواء بصفة عامة حيث توجد جهات كثيرة لها دور فى ابحاث الدواء ومنها كليات الصيدلة.. لذلك يجب انشاء مراكز بحوث فى كليات الصيدلة تخصص لابحاث الدواء، - خاصة فيما يتعلق بتصنيع المواد الخام، - ويجب وضع خطة بحثية تشترك فيها جميع اقسام كليات الصيدلة للتعاون فى مجال دراسات وابحاث الدواء.

كذلك يجب تعزيز الجانب المادى للابحاث وذلك باسهام شركات الادوية فى تمويل مثل هذه الابحاث.. ايضا الاهتمام بايفاد بعثات علمية الى دول العالم المتقدم للاستفادة من خبرات وامكانات هذه الدول فى ابحاث الدواء بوجه عام وايضا فى ابحاث المواد الخام اللازمة للصناعة.

ويشير الدكتور الدنشارى الى انه لاضرر من استقطاب العلماء ذوى الخبرة والكفاءة من دول العالم المتقدم للاستفادة بخبراتهم ومن ناحية اخري يجب الاهتمام بابحاث الاعشاب الطبية حيث يوجد فى مصر مئات الانواع من الاعشاب والنباتات الطبية التى يمكن استخدامها فى علاج العديد من الامراض والوقاية منها.

ويؤكد الدكتور عز الدين انه باهتمامنا بموضوع ابحاث المواد الخام نستطيع الابتكار لان المصرى عندما يجد الامكانات والمناخ المناسب يبتكر ويتفوق، ومراكز البحوث بوزارة البحث العلمى يجب الاهتمام بها من الناحية العلمية والا تكون الابحاث

مرتبطة بالترقيات لانه عندما تكون بهذا الشكل سوف يكون الهم الشاغل للباحث هو الترقية وليس البحث العلمى فى حد ذاته،، وفى مراكز البحوث فى العالم البحث ياخذ وقته وليس بالضرورة مطالبا بالوصول لنتيجة فى وقت محدد بل يكون متانيا دون ارتباط بترقية!!

نجاح

الدكتور السيد البدوى شحاته رئيس مجلس ادارة احدي شركات الادوية وعضو الهيئة العليا ولجنة الصحة بالوفد، يشير الى ان صناعة الادوية حققت فى السنوات الاخيرة نجاحا لم تحققه اية صناعة اخرى فى مصر حيث اصبح الدواء المصرى يغطى اكثر من ٩٥٪ من الاحتياجات المحلية ولذلك فقد اصبح لزاما على الجميع تدارس الاخطار التى تهدد هذه الصناعة فى ظل تطبيق اتفاقية «التريبس ـ TRIPS» او حقوق الملكية الفكرية واثر ذلك على المواطن المصرى، فمن المعلوم ان الدول الكبرى تملك مايزيد على ٩٨٪ من براءات الاختراع فى مجال صناعة الادوية ولذلك قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية مدتها عشر سنوات كى تتمكن صناعة الدواء فى الدول النامية من تعديل اوضاعها حتى تصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة.. الا انه فى الآونة الاخيرة بدات تعلو اصوات اصحاب المصالح مطالبة بالتنازل عن هذه الفترة الانتقالية.. واود ان اشير الى تجربة كندا فى هذا الخصوص بعد ان اجبرت فى اطار اتفاقية «النافتا» على اعداد قانون يحمى حقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع مما ادي الى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على ٩٠٪ من صناعة الدواء فى كندا وهو ما قضي علي الصناعة الوطنية وادي الى ارتفاع اسعار الدواء الى اكثر من خمسة اضعاف خلال عام واحد.. ولو احتكمنا الى لغة الارقام فان تعداد كندا حوالى ٣٠ مليون نسمة ومتوسط دخل الفرد حوالى ٢١ الف دولار سنويا، ونجد ان تطبيق الجات بالنسبة لصناعات الدواء سيكلف الجانب الكندى خلال العشرين عاما القادمة سبعة مليارات دولار فهل يستطيع مواطنو مصر والبالغ تعدادهم ستين مليون نسمة ومتوسط دخل الفرد سبعمائة دولار سنويا مواجهة الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية التى قد تنجم فى حالة التطبيق الفورى لاتفاقية الجات خاصة اذا عرفنا ان حكم سوق الدواء المحلى فى ارتفاع حيث بلغت قيمة الاستهلاك السنوى فيه ٤,٨ مليون جنيه وفى الستينيات ١٤ مليون جنيه وفى السبعينيات ٥٥,١ مليون جنيه، وفى الثمانينيات ٢٩٣ مليون جنيه وفى بداية التسعينيات مليارا و٧٦٦,٦ مليون جنيه فى حين بلغ الاستهلاك السنوى خلال عامى ٩٥ ـ ١٩٩٦ حوالى ٣,٢ مليار جنيه، وفى زيادة مطردة.

اصدار

ويضيف الدكتور السيد البدوى ان الخلاصة من هذا ان الاسراع فى تطبيق «الجات» له اثر مدمر على صناعة الدواء فى مصر بالاضافة الى اثره الاقتصادى على المواطن المصرى والموازنة العامة للدولة، ولذلك يجب الاصرار على فترة السماح التى منحتها اتفاقية الجات للدول النامية لاتاحة الفرصة امام مصانع الدواء فى مصر لتطوير نفسها على أن نبدأ من الآن ودون ابطاء او تاجيل الاهتمام باقسام الابحاث داخل المصانع واعتماد ميزانيات تحقيق الغرض ومد خطوط التعاون بين مصانع الدواء كليات الصيدلة والمراكز البحثية حتى تتمكن خلال السنوات الباقية من تطوير وابتكار مستحضرات دوائية تمتلك مصانعنا براءة اختراعها.

ويؤكد الدكتور البدوى انه فى ظل القطاع العام لم يكن هناك تعاون بين المراكز البحثية ومصانع القطاع العام حتى انه لم تكن هناك منافسة قائمة فى ظل احتكار القطاع العام لكل وسائل الانتاج وعدم وجود منافسة من القطاع الخاص والمستثمرين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ [illegible] ١٩٩٦

دول منتدى التعاون الاقتصادي توافق على حرية تجارة تكنولوجيا المعلومات

□ لندن – من معن مخول:

■ انفضّ مؤتمر منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادئ الذي انعقد في الفيليبين عن «انتصار» للرئيس الاميركي بيل كلينتون الذي استطاع اقناع اعضاء المنتدى التعهد بابرام اتفاق بحلول سنة ٢٠٠٠ يسمح بحرية تجارة تكنولوجيا المعلومات بعد ان عجز وزراء التجارة للدول الاعضاء عن التوصل الى تفاهم حول الموضوع بسبب معارضة بعض الدول النامية وعلى راسها ماليزيا والصين.

وواقع الامر ان «انتصار» كلينتون ليس مرده الى تعهد الدول المجتمعة في خليج سوبيك بابرام اتفاق تجاري بقدر ما هو تاكيد للدور السيادي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في شؤون العالم الاقتصادية بعد ان جرى شبه اعتقاد خلال الثمانينات ان هذا الدور قد بدا يخبو عندما كان الساسة اليابانيون ينعتون مدراء الشركات الاميركية بالكسالى.

لكن عودة النشاط الى الصناعة الاميركية والقفزات التي شهدتها الاسواق المالية في الولايات المتحدة المصحوبة بتهديدات واشنطن بفرض عقوبات اقتصادية على الدول الرافضة للقوانين والاعراف الدولية وهيمنتها على منظمة التجارة الدولية كلها عوامل اعادت الاعتبار للدور المركزي للولايات المتحدة. وفي الاعوام الاربعة الاخيرة وُصفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالحشرية لانها بدأت تتدخل بالشؤون الداخلية للامم وتحاول توجيه الدول في ما يتعلق بخياراتها الاقتصادية كأن تصر على ان تغير اندونيسيا اسلوب تعاطيها مع عمال المصانع وان تضغط على سنغافورة للسماح للشركات الاجنبية بدخول سوق الخدمات الهاتفية او ان تشترط على الصين تحسين سجلها الخاص بحقوق الانسان قبل ان تعطي الضوء الاخضر لمنظمة التجارة العالمية بقبول بكين عضواً فيها. كل هذه عوامل دفعت بالقيمين على الشركات الدولية الى السعي لايصال اصواتهم الى هضبة الكابيتول (الكونغرس الاميركي) والبيت الابيض.

ورداً على الانتقادات التي وجهها بعض المتشائمين الى «ابك» قام رئيس الفيليبين فيديل راموس الذي ترأس مؤتمر قمة المنتدى الاخير بدعوة ٤٠٠ رجل اعمال الى حضوره بهدف ايصال اصواتهم مباشرة الى السياسيين. وقيل في المؤتمر، الذي عجز منذ تاسيسه عام ١٩٨٩ عن تقديم اي برنامج عملي يحقق ولو جزءاً من هدفه المعلن بخلق مجال اقتصادي مفتوح خال من الحواجز والتعريفات بين دوله الـ ١٨ بحلول سنة ٢٠١٠ للدول المتقدمة وسنة ٢٠٢٠ للباقين، انه مؤلف من دول تتناقض مصالحها وبالتالي يصعب ايجاد قواسم مشتركة يمكن في ما بعد تحويلها الى قوانين تضبط أصول اللعبة التجارية بين دوله المختلفة.

لكن المتحمسين للمنتدى يقولون بعدم جواز تشبيهه بالاتحاد الاوروبي اذ ان نمو معدلات التبادل التجاري بين دول «ابك» وتداخل الاقتصادات غير محددة باطر اشتراعية كما في حال الدول الاوروبية الـ ١٥ التي يتالف منها الاتحاد. وقد ازدادت نسبة التبادل التجاري بين دول «ابك» من ٥٧ في المئة من معدل تجارتها العامة في الثمانينات الى ٦٩ في المئة في عام ١٩٩٢. فاندماج اقتصادات اسيا – المحيط الهادئ تتبلور عبر النشاط الاقتصادي وليس بواسطة الاطر التشريعية. من هنا نفهم دعوة رجال الاعمال للمشاركة في مؤتمر ١٩٩٦ اذ انه لم يكن لهم اي حضور في المؤتمرات السابقة. وتاتي موافقة الاعضاء على قبول طلب الرئيس كلينتون بفتح الحدود والغاء التعريفات الجمركية امام تجارة المعلومات لتصب في هذا الاتجاه.

ويذكر ان حجم هذه التجارة العالمي بلغ ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٥ وان دول «ابك» تستهلك منها اربعة اخماسها. وكانت الدول المعارضة لاقتراح كلينتون تحتج من احتمال سيطرة الدول التي تملك تكنولوجيا متطورة في هذا المجال اي الولايات المتحدة واليابان على اسواق «ابك» لكن يبدو ان الفكرة القائلة بان فتح الحدود سيفيد الجميع بما فيها الدول الاقل نمواً لأنه سيقلل من كلفة استيراد التكنولوجيا المتطورة الضرورية لنمو اقتصاداتها.

وتبقى التفسيرات الاقتصادية وحدها غير كافية لتفسير الاجماع الذي حظي به اقتراح كلينتون فدواعي اسيا الامنية والتطمينات الاميركية واليابانية الى الصين واعلان كلينتون علانية أن بلاده لا تسعى الى محاولة احتواء بكين عبر بناء حزام من التحالفات العسكرية يمتد من اليابان الى الفيليبين واستراليا وخفف من



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦

احتمالات التوتر السياسي.

ومن جهته اكد هاشيموتو عزمه على حصر الخلاف الصيني - الياباني حول بعض الجزر المتنازع عليها ووعد انه سيعمل على عودة المعونات اليابانية المالية الى الصين بعد ان جمدتها الحكومة اليابانية احتجاجاً على التجارب النووية التي قامت بها الجارة الكبرى في ايلول (سبتمبر) الماضي.

وبعدما ساهمت اميركا واليابان في استرضاء الصين امنياً وبعد ان ارتضت باقتراح كلينتون الخاص بتجارة المعلومات بدأ رجال الاعمال الآسيويون استعداداتهم لتحويل بلايين الدولارات الى لوس انجليس وسان فرنسيسكو وغيرها من المدن الاميركية وبدأ احساسهم يزداد في قوة العالم الاقتصادية وان قرارات الولايات المتحدة اضحت مهمة لبحبوحتهم اكثر من اي وقت مضى.

المدونة

المصدر : ....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦

الجات .. ودعم الصناعة المحلية

فى خطاب السيد الرئيس امام مجلسى الشعب والشورى والمؤتمر الاقتصادى تحدث عن عولمة الاقتصاد وارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى فى ضوء اقتصاد السوق الذى يجتاح العالم كله حيث تتحطم الاسوار وتسقط الحواجز ويتحول العالم كله الى قرية صغيرة .

وقد ادى نشاة التكتلات والمجموعات الاقتصادية الاقليمية الى ظهور واقع جغرافى اقتصادى جديد يتطلب مواجهته فمثلا اوربا الموحدة وتمثل مايقرب من ٤٠ ٪ من واردات العالم وصادراته كذلك اتفاق التجارة الحرة فى امريكا الشمالية ، والآسيان فى آسيا ثم الجات

وفى ظل هذه المتغيرات الجديدة فهناك حركة متدفقة بين قارات العالم وهى تاخذ جغرافيا فى الذوبان ، فراسمال يتحرك بلا حدود ، وبلا قيود ، ومعلومات تتدفق بلا هوية او جنسية ، ومن ثم اصبح البقاء خارج هذا المجال المغناطيسى لا محال

وفى ظل هذا كله ومع الدخول عصر الخصخصة وانحسار الفكر الاشتراكى وانحسار دور الدولة التقليدى فى كل شىء بعد أن اجتاحت رياح التغير العالم كله تغيرا لم يكن يحدث الا فى قرون .

● ومع الجات انقلبت كل المعايير ، وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان دورة اورجواى تعتبر من أهم الاحداث التى عرفها العالم خلال القرن الحالى وسوف نتعرض هنا الى التاثيرات الايجابية او السلبية من جراء تاثير دورة اورجواى على الصناعة المحلية حيث ان كل البلاد النامية تشعر بالقلق ازاء ما تفرضه الاتفاقية من

التزام بفتح اسواقها امام منافسة البلاد المتقدمة ورغم ذلك فان اتفاقية اورجواى تعطى البلاد النامية الحق فى حماية صناعاتها الوطنية كما تعطيها الحق فى فرض قيود على وارداتها اذا تعرضت لعجز شديد فى موازين مدفوعاتها او

اذا تعرضت صناعاتها لمنافسة اجنبية غير عادلة وذلك فى حالات الاغراق او الدعم غير المشروع كذلك فان اتفاقية اورجواى تنص على حق البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية فى التعويض اذا ما ارتفعت اسعار تلك المواد بسبب تخصيص الدعم فى البلاد الصناعية .

وتمثل اتفاقات الوثيقة الختامية لاتفاقية الجات اتفاق الوقاية واتفاق الدعم واتفاق مكافحة الاغراق . وتمثل هذه الاتفاقات فى جانب منها حق الدول ومن بينها مصر فى استخدام الاساليب الحديثة لحماية انتاجها المحلى من الواردات سواء اكانت هذه الواردات تدخل من خلال التجارة العادية بشكل متزايد قد يؤدى الى الاضرار بهذا الانتاج او من خلال الواردات التى تدخل مصر باساليب الاغراق او الواردات المدعومة من حكومات الدول الاخرى .

كما ان النظام التجارى العالمى الجديد يوفر للدول الصغيرة ومن بينها مصر امكانية الاستفادة من تقوية النظام التجارى فى الاتفاقات الجديدة والتى تشدد فى اجراءات مكافحة الدعم والاغراق وغيرها من الممارسات غير المشروعة التى قد تقوم بها عدد من الدول وذلك بجانب توفير الحماية لتلك الدول الصغير من الخضوع للضغوط الثنائية والاجراءات الانتقامية فى ظل نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء ، كما ان الدول الصغيرة الحجم ومنها مصر تستطيع فرض القيود

على الواردات لحماية الانتاج المحلى وذلك بعدم التزامها بالضوابط الموضوعة المفروضة على الدول الاخرى كما تخول هذه الاتفاقات عددا محدودا من الدول النامية ومنها مصر الحق فى منح دعم للانتاج والتصدير دون التعرض لفرض رسوم تعويضية على صادراتها فى اسواق الدول الكبرى .

● ومن ثم ينبغى النظر الى نتائج جولة اورجواى فى اطار الفلسفة الاقتصادية التى تطبقها مصر والتى تقوم على اساس قوى السوق والانفتاح ولذلك من المهم التاكيد على ان مجموعة الاتفاقات الجديدة تشكل تحديا يفرض على الصناعة والخدمات المصرية حتمية التطور والارتفاع بمستوى المنافسة فى كافة الأسواق الوطنية والاقليمية والدولية وذلك فى اطار قواعد المنافسة غير العادلة التى تتيحها الاتفاقية بما فى ذلك وسائل حماية الانتاج من الاساليب غير المشروعة التى تتبعها بعض الدول .

وقد عالجت جولة اورجواى مسالة الدعم التى تعد من ادوات السياسة الصناعية المستخدمة على نطاق واسع للنهوض بالصناعات الوطنية

وقد التزمت مصر بوضع حدود عليا للرسوم الجمركية تبدأ من ٦٠ ٪ بالنسبة للاقمشة ، ٦٥ ٪ للمصنعيات مثل الملايات والفوط ، ٧٠ ٪ للملابس الجاهزة على ان يتم تخفيض هذه الرسوم تدريجيا لتصل الى ٤٠ ٪ ٤٥ ٪ ، ٥٠ ٪ على التوالى فى عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالحق فى حظر استيراد الاقمشة حتى يناير ١٩٩٨ والملابس الجاهزة حتى يناير ٢٠٠٢ وان هذه الفترة الانتقالية تتيح لمصر التطوير والارتقاء بالقدرة التنافسية فى هذه الصناعة فى مواجهة الدول الاخرى مثل الصين وهونج كونج وكوريا وغيرها من المنافسين من الدول النامية المصدرة .

وفى مجال الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية فقد كان موضوع حقوق الملكية من اهم



المصدر : ....الأهرام....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩

الموضوعات الجديدة التى أدرجت ضمن مفاوضات جولة اورجواى وقد تم التوصل الى اتفاق يوفر مزيدا من الحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية فى مجالات براءات الاختراع وحقوق التاليف والمصنفات الفنية والعلاقات التجارية والتصميمات وحماية الاسرار التجارية وكذلك معالجة مشكلة السلع المقلدة والمزيفة وجميعها مجالات تحكمها اتفاقات دولية انضمت اليها مصر قبلا ويعمل الاتفاق على حماية هذه الالزامات من الأجهزة القضائية والامنية فى كل دولة ولا يسرى هذا الاتفاق الجديد الا على المنتجات الجديدة والمستحدثة فالأدوية التى انتهت فترة حمايتها عن تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار فى انتاجها دون قيود ـ كما ان تطبيق هذا الاتفاق يوفر ضمانات لحماية الحقوق المصرية فى مجال الملكية الفكرية .

ان اتفاقية الجات تفرض على مصر فى ظل هذه المرحلة حتمية مواكبة ومسايرة التغيرات العالمية وذلك بالانتاج الجيد التى يمكن ان تحقق تواجدها بشكل قوى فى الاسواق فى ظل منافسة قوية فى السوق العالمى المفتوح ونظام الاقتصاد الحر بعد ان انتهى عصر الدعم والحصانة والحماية الجمركية .

إبراهيم عياد المراغى

وكيل أول وزارة التعاون الدولى



المصدر : جريدة الجرائد العالمية

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السعى لتوسيع دور الدول النامية

تمثل الدول النامية ثلاثة أرباع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وعدد أعضائها ١٢٥ عضواً، ومن المقرر أن ترتفع تلك النسبة مع إقتراب تحول عضويتها إلى عضوية شاملة فى المستقبل.

ورغم اختلاف مصالحهم فإن كل الدول النامية تقريباً تعارض تدخل منظمة التجارة العالمية فى الأمور الخاصة بالعمال، على انهم يتفقون على أن اجتماع سنغافورة يجب أن يركز على تنفيذ إتفاقيات جولة أوروجواى للتجارة العالمية بدلاً من إدخال المنظمة فى سلسلة جديدة من المفاوضات.

إن أعضاء منظمة التجارة العالمية الأكثر فقراً يبذلون قصارى جهدهم لتنفيذ مجموعة إتفاقات جولة أوروجواى، والتى تتضمن طلبات لـ ١٧٥ بياناً مختلفاً خاصا بالإجراءات التجارية.

وكانت هناك مشكلات حادة فى التنفيذ خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وهو الطلب الذى تقدم به الغرب فى جولة أوروجواى. وكانت القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية مثار خلاف فى العديد من الدول، خاصة فى الهند، فى حين إضطرت الدول الأكثر فقراً، ربما لأول مرة، لإصدار تشريعات بالغة التعقيد فيما يتعلق ببراءات الإختراع، وحقوق الطبع والعلامات التجارية.

وقد قارنت الدول النامية جهودها المضنية لوضع إتفاقية الملكية الفكرية موضع التنفيذ بما إعتبروه موقف الغرب الضعيف تجاه تحرير تجارة المنسوجات.

وتجارة المنسوجات تقودها الهند وباكستان وهونج كونج ومصر، وسوف تنتظر تلك الدول إشارة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى سنغافورة إلى أنهم مستعدون لتحسين سبل الدخول إلى الأسواق بدلاً من ترك أغلب القيود على الواردات سارية حتى تنتهى فترة السنوات العشر.

وفى الموضوعات الأخرى، فإن وجهات نظر الدول النامية أكثر إختلافاً. لذلك فإن الأرجنتين ومن ورائها،

صحيفة "فينانشيال تايمز" البريطانية ١٩٩٦/١٢/٩

بقلم : فرانسيس ويليامز

ترجمة : هدى فؤاد

البرازيل وتايلاند، وباقى أعضاء المجموعة التى تقودها استراليا تريد تركيزا أكبر على الإعداد لحادثات أخرى لتحرير التجارة فى السلع الزراعية.

وهذا ما تعارضه كوريا الجنوبية، واليابان والإتحاد الأوروبى وسويسرا.

وفى نفس الوقت فإن وزراء منظمة التجارة العالمية من المتوقع أن يوافقوا على خطة عمل تهدف إلى مساعدة الدول شديدة الفقر على التكامل مع النظام التجارى العالمى. ورغم ذلك فلن تكون هناك أية تعهدات ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية لصادرات الدول الأقل نمواً كما كان يأمل "ريناتوروجيرو" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية فى الأصل.



بعد اتفاقية الجات
٥ آثار سلبيـــة لوجـود شــركـات ســيـاحيـة أجنبيــة فى مـصـر

فى حلقة نقاشية حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات فى التجارة الدولية فى الخدمات على القطاع السياسى .. أكدت الدكتورة سلوى محمد مرسى الخبير الاول بمعهد التخطيط ان الالتزامات المتعلقة بالقطاع السياحى طبقا لهذه الاتفاقية تتضمن السماح بانشاء الفنادق والمطاعم الاجنبية العالمية .. والسماح بتواجد الوكالات السياحية الاجنبية، والسماح بانشاء الشركات السياحية الاجنبية فى مجال الخدمات السياحية مثل خدمات النقل السياحى البرى والبحيرى والسماح بتواجد شركات الادارة الاجنبية والسماح باقامة المؤتمرات السياحية الدولية والسماح بانشاء شركات سياحية مشتركة.. لنقل الركاب والبضائع والسماح بانشاء شركات مشتركة لتطهير الموانئ.. أشارت الخبيرة إلى ان هذه الالتزامات الخاصة بقطاع السياحة يتضح منها زيادة المشاركة الاجنبية فى قطاع الخدمات السياحية .. ومن ثم فإن التساؤل هنا عن اثر وجود هذه الشركات على قطاع السياحة المصرى، اشارت الخبيرة الى انه يوجد خمس تأثيرت سلبية و٤ ايجابية لتلك الاتفاقية .. اما بالنسبة للاخبرة فسوف يؤدى وجود الشركات السياحية الاجنبية الى زيادة الرواج السياحى نتيجة لما ستقوم به هذه الشركات من دعاية واعلان فى الخارج للمشروعات المتنوعة داخل البلاد ايضا سيؤدى امتلاك الشركات الاجنبية لاحدث النظم التكنولوجية فى الاتصالات والحجز الفندقى الى تكامل الخدمات السياحية لهذه الشركات ايضا فان امتلاك هذه الشركات لمكاتب وشركات متخصصة فى التسويق السياحى سوف يؤدى الى

د. ممدوح البلتاجى

زيادة الحركة السياحية فى مصر، ايضا سوف يؤدى تطبيق الانظمة الادارية الحديثة الشركات الاجنبية الى التحرر من الروتين الادارى مما يساعد بالتالى على سرعة اتخاذ القرارات المهمة فى الوقت المناسب ومما يساعد على التغلب على اية عقبات قد تعترض التدفق السياحى للبلاد ايضا ستقوم العديد من ادارات الفنادق الأجنبية بتدريب العديد من العاملين بفنادقها بالخارج.. اما بالنسبة للآثار السلبية فتتمثل فى قيام الشركات الاجنبية التى يسمح لها بانشاء فنادق ومطاعم بالاشتراك فى أختيار الموقع المناسب لاقامة المشروع السياحى واجراء الدراسات الفنية اللازمة لهذا المشروع كذلك تقوم هذه الشركات باختيار المهندسين واختيار ادوات التشغيل والمعدات مما يعنى تدخل هذه الشركات فى العديد من الامور الادارية والاقتصادية للدولة ايضا, قد يؤدى تقدم وتطور الشركات الاجنبية الي منافسة الشركات المحلية فى غير صالح الشركات المحلية مما يمثل عائقا وخسارة لعديد من الشركات المحلية. ايضا عادة ما تقوم الشركات الاجنبية بتركيز نشاطها في المناطق السياحية، التقليدية في المناطق السياحية المعروفة داخل البلاد ولا تهتم هذه الشركات بامتداد نشاطها . الي المناطق السياحية البعيدة ايضا تقوم اغلب الشركات الاجنبية بنقل ارباحها الي الخارج ولا تخصص اي نسبة من هذه الارباح في المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية في الدولة.ايضا سوف يؤدي وجود الشركات السياحية الاجنبية العملاقة داخل الدولة الي ظهور محتكرين للخدمات السياحية المختلفة.



●● أكد السيد على جلال وكيل أول وزارة الإعلام على دور الوزارة فى الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية فى ضوء اتفاقية «التربيس» حيث يتركز الاهتمام العالمى فى الوقت الراهن فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة «أورجواى» المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وما ترتب عليها من أسس التجارة الدولية الحديثة وأضاف بأنه نظرا لأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى مقدمة قطاعات الدولة المعنية بحقوق الملكية الفكرية وبالذات فى حقوق التأليف ، ولكيفية التعامل مع مستجدات الاتفاقية فإن اللجنة اعتمدت خطة عمل اشتملت على بحث عدد من الموضوعات منها الحقوق المبددة فى الخارج والتى تمثل ضياعا لحقوق الاستغلال المالى للمصنفات الفنية المصرية وذلك على ضوء تعاقدات الاتحاد الخارجية معززة بالأرقام ووضع تصور لآليات التصدى لهذا الاهدار كما تشتمل خطة اللجنة على بحث موضوعات أنماط التعاون الفنى التى يمكن أن تجنيها مصر من خلال تطبيق أحكام الاتفاقية مع الدول الأكثر تفوقا وكذلك آلية تطبيق أحكام قانون حماية حق المؤلف ، كما شملت خطة اللجنة وضع تصور لخطة إعلامية متكاملة للتوعية بأحكام اتفاقية التجارة المتصلة بالجوانب الفكرية والآثار المترتبة عليها ، ونوه بالدور المصرى فى مجال حقوق التأليف حيث كان لمصر اسهام بارز فى كافة المؤتمرات الدولية التى عنيت بتنظيم هذه الحقوق وأضاف ان اتحاد الإذاعة والتليفزيون يمتلك ثروة هائلة لكافة المصنفات الفنية والأدبية التى ينتجها أو التى آلت إليه نتيجة لإتساع دائرة حقوق التأليف المصرية سواء من التسجيلات الصوتية أو الأفلام أو المواد الإذاعية والتليفزيونية وأشار إلى أنه إذا كانت اتفاقية التجارة قد وفرت مستويات لحماية حقوق التأليف كحقوق المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة فإن أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى ذاته زيادة حدة المنافسة مع المنتج المحلى نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى والقدرات الفنية الغربية وأضاف أن من هذه التحديات دخول العديد من الأفلام والمسرحيات والمسلسلات التى قد تتعارض مع قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

الرأى للشعب

* الاخبار تنشر فى هذه الصفحة كل الآراء الوطنية التى تقدم جديدا يشارك فى مسئولية البناء الديمقراطى وإصلاح المسار الاقتصادى و تحقيق الوحدة الوطنية . ان هذه الصفحة هى سطور الآراءالحرة فى كل اتجاه فكرى يعمل من اجل مصر

مبدأ حرية التجارة.. وهل آمن به هؤلاء؟

بقلم الدكتور: صليب بطرس

شهد هذا القرن الذى لم يبق على انتهائه سوى ١٠٩٦ يوماً، اسوأ مستويات حققتها حركة التجارة العالمية. ففى الثلاثينيات منه ساد العالم كله النزوع الى الحماية التجارية فيما يعنى ان كل دولة دون استثناء حرصت على اقامة العراقيل فى وجه صادرات اية دولة أخرى اليها بكل ما وسعها الجهد وبكافة الطرائق من اقامة حواجز جمركية مالية مرتفعة ووضع نظم الاستيراد واتباع نظم المقايضة ونظام الحصص والاتفاقيات الثنائية الى غير ذلك من الطرائق التى من شأنها ان تفضى الى تغيير تيار التجارة العالمية.

وفى العقد الأخير من هذا القرن اخذت فى الاسترخاء هذه الاجراءات المقيدة لتدفق التجارة بين دول العالم.

ويرجع الفضل فى ذلك وبدرجة كبيرة الى دورة اوراجوى التى استطالت مدتها حتى بلغت ثمانى سنوات انتهت فى سنة ١٩٩٣ بتوقيع اتفاقية الجات.

ومنذ اوائل التسعينيات حققت حركة التجارة العالمية نموا سنويا قدره ستة فى المائة مقابل ٤٪ فى الثمانينات.

ومازال التاريخ الاقتصادى للعالم يذكر ما اعلنه ريتشارد كوبدن Richard Cabdin - عالم (بكسر اللام) الاقتصاد الحر - فى منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٧)، ان «الحرية التجارية هى ذلك النوع من الدبلوماسية الذى وهبه الله للبشر. وليس هناك من وسيلة سواها لربط الشعوب بعضها ببعض بروابط السلام القوية».

واذا كانت معظم دول العالم قد ابدت اهتماما بالغا فى سنة ١٩٤٤ لانشاء صندوق النقد الدولى، فانما يرد ذلك - على حد قول روزفلت رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت - الى انه لا يوجد ما يهدد سلام العالم اكثر من الاختلال النقدى ليس بذاته ولكن لأنه يؤدى الى تحطيم أسس التجارة العالمية ويخلق البطالة والكساد وينتهى بالعدوان بكل صوره هذه مقدمة لابد منها.

●●●

لأولئك الساسة الاسرائيليين الذى يقفون حجر عثرة فى سبيل تحقيق السلام. واذا ارادوا المزيد فليرجعوا الى مكتبة الكونجرس ليقرأوا تاريخ انشاء صندوق النقد والبنك الدوليين فى مجلدين.

●●●

ومنذ سنتين انشئت ولأول مرة منظمة التجارة العالمية Warld Trade Origanisation (WTO). وفى سنغافورة عقدت هذه المنظمة يوم ٩ ديسمبر الحالى ولمدة اربعة ايام اول مؤتمر لها، و حضره وزراء التجارة فى ١٣٦ دولة هم اعضاء المنظمة. وبرغم ان حكومات هذه الدول جميعها قد اعلنت يوم توقيعها اتفاقية الجات اعتناقها لمبدأ التجارة الحرة، فان ما قامت به هذه الحكومات حتى الآن مازال بعيدا للغاية عما يقضى به هذا المعتقد.

والواقع ان اصحاب مبدأ حرية التبادل التجارى قد حققوا اربعة انجازات رئيسية:

أولها: اتفاق حكومات الدول الغنية على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة وبلغ معدلها حتى الآن ٣.٨٪. ونجحت هذه الحكومات فى التنفيذ.

ثانيها: امتداد هذا الاتفاق - ولأول مرة - الى نوع من انواع تحرير التجارة فى مجال المنتجات الزراعية ومجال الخدمات.

ثالثها: توصل هذه الحكومات الى اتفاقيات جديدة للتخلص من الاجراءات الادارية - اى غير المالية - (واثبتت عليها فى صدر هذا المقال) من شأنها ان تقف فى وجه انسياب تيار التجارة بين بلدان العالم. ومن امثلة هذه الاجراءات ايضا الاستخدام الزائف للاجراءات الفنية والصحية.

رابعها: التوصل الى انشاء منظمة التجارة العالمية مع خلق آلية جديدة لفض المنازعات الخاصة باتفاقية الجات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٦

ويقرر المراقبون الدوليون فى هذا المجال ان هذا الانجاز فى حد ذاته من أروع ما توصلت اليه الاتفاقيات الدولية حتى الآن. ويستاهل التقدير. ذلك ان عضو الجات له ان يستخدم حق الفيتو (الرفض) ضد اى قرار تتخذه اية هيئة تحكيم للنظر فى أى نزاع. وعلى أية هيئة تحكيم أن تقدم تقريرها فى غضون مدة اقصاها تسعة اشهر. ولا يجوز الغاء اى قرار الا باجماع الآراء.

ومن ثم فالبلاد المخالفة لأحكام تفاقية الجات تجد نفسها بين ثلاثة خيارات: اما ان تنصاع وتصحح سلوكها طبقا لما تقضى به الاتفاقية. واما ان تدفع التعويضات المقررة. واما ان تدفع ما يفرض عليها من غرامات ولقد بلغ عدد الحالات المعروضة حوالى ستين تم الفصل فى ربعها.

●●●

ومما يبشر بنجاح الجات اتساع عضويتها من ٩٢ دولة فى سنة ١٩٨٦ الى ١١٤ عند ابرام اتفاقية الجات الى ١٢٦ سنة ١٩٩٦. وهناك ثلاثون دولة اخرى ابدت رغبتها فى الانضمام الى الجات من بينها الصين وروسيا.

ومن النتائج الايجابية للاتفاقية ان التجارة السلعية الدولية آخذة فى الازدهار اذ حققت نموا معدله ٨٪ من ناحية الكم اى مايعادل اربعة اضعاف معدل نمو اجمالى الناتج المحلى العالمى. اما الاستثمار الاجنبى المباشر فقد حقق ارتفاعا فى العام الماضى بمعدل ٤٠٪ حيث وصل الاجمالى ٣١٥ مليار دولار. ويظهر الاستثمار الاجنبى مدى تقدم وازدهار التكامل الاقتصادى الدولى.

وفى هدى هذا كله قد يستريب القارىء فى ايمان الحكومات بمبدأ حرية التجارة. ولكن هذا غير صحيح.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦

اشراف: مصطفى امام

الاعلان عن الشركة المصرية لأبحاث وتطوير صناعة الدواء خلال ٣ شهور

● ٨٢ طلباً حتى الآن للشركات الدولية لتسجيل براءات الاختراع ليس من بينهم طلب مصرى !

يتوقع ان تنتهى الشركة القابضة للادوية من اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة المصرية للابحاث والتطوير لصناعة الدواء فى مصر خلال الربع الاول من العام المقبل «٩٧» لتقود هذه الشركة تطوير صناعة الدواء المصرية فى مواجهة المنافسة الدولية للشركات متعددة الجنسيات ..

أعلن ذلك فى تصريحات خاصة «لمحرر بانوراما» الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية

وحسب تصريحاته فان راس مال الشركة سيصل إلى ٣٠ مليون جنيه مصرى بعد اضافة غرض التطوير للشركة حيث كان من المقترح ان يكون الغرض الاساسى لها هو الابحاث ..

ومن المخطط ان تمتلك شركات الادوية المصرية ٨٠٪ من راس مالها و ٢٠٪ سيطرح لصغار المساهمين، كما انه من المقترح الاستعانة بالخبرة الأجنبية من الشركة وذلك كما حدث مع شركة «اسيك» التى يساهم فيها شركات الاسمنت بنسبة ٥٩٪ و ٤١٪ للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وقامت بتطوير صناعة الاسمنت المصرية.

وقال الدكتور غراب فى تصريحاته ان الشركة المقترحة لن تمتلك معامل ولكن سيكون لها صلاحية التعاقد لاجراء الأبحاث مع مراكز البحوث والجامعات بناء على طلب الشركات ثم تقوم بتسويق هذه الابحاث لانتاجها بالشركات المصرية وكذلك بيع براءات الاختراع بالخارج، كما ستقوم هذه الشركة بتطوير المصانع عن طريق توفير الخبرة اللازمة لتطوير المصانع والمعدات بما فى ذلك توفير قطع الغيار اللازمة محليا لتقليل نفقات الشركات .

وتواجه شركات الادوية المصرية من القطاعين العام والخاص منافسة وضغوطا شديدة من الشركات الدولية متعددة الجنسيات التى تضغط لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية فى مجال الدواء والمعروفة باسم «الاسترمس» إلا ان الحكومة المصرية تعترض الان على تمتع الشركات المصرية بفترة سماح دولية تبلغ ثمانى سنوات ..وهى الفترة التى من المفروض ان تستعد خلالها الشركات المصرية وإن واجهت ارتفاعات فى أسعار الدواء يمكن ان تزيد بخمسة أضعاف أو عشرة أضعاف الاسعار الحالية وحتى الان فان الشركات العالمية تقدمت بنحو ٨٢ طلباً لتسجيل براءات اختراع ستكون الحكومة المصرية ملزمة بتسجيلها بعد انعقاد فترة الثمانى سنوات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦

وقال الدكتور غراب ان المتغيرات الدولية والمحلية التى تتعرض لها صناعة الدواء المصرية تستلزم تكثيف الجهود لتطويرها والعمل على تسجيل براءات اختراع مصرية حيث انه حتى الان لم تتقدم شركة مصرية بتسجيل براءات اختراع ..
وتسعى الشركة المقترحة لتحقيق هذا الهدف ..

ومنذ انشاء صناعة الدواء المصرية فى الأربعينات وحتى اتساعها بعد التاميم فى الستينيات لم يكن ينفق على الابحاث إلا ما بين ٢ الى ٣٪ فقط من اجمالى المبيعات وبعض الشركات كانت تخصص ٤٪ يذهب ٢٪ لأجور العاملين بينما شركات الدواء العالمية تخصص ٢٥٪ من حجم مبيعاتها لاغراض الأبحاث ولذلك وصل حال صناعة الدواء المصرية لهذا الوضع، ولذلك فلابد ان تتكاتف شركات الدواء المصرية للاسراع بتنمية الاختراعات والتطوير خاصة وان اتفاقية حماية الملكية الفكرية الدولية الجديدة تنص على مدة حماية تبلغ ٢٠ عاماً بينما القانون المصرى المطبق حاليا ينص على ١٠ سنوات فقط .. يضاف الى ذلك ان الاتفاقية الدولية الجديدة تنص على حماية كل من المادة الخام والمنتج الذى تدخل فى تصنيعة هذه المادة وتكنولوجيا الوصول وبالتالى فان الشركات المصرية محاصرة من جميع النواحى ولابد من التطوير .

يضاف الى ذلك كما يقول د. غراب اننا مضطرون ان نحصل على الخامات من أصحابها فى أوروبا وامريكا واليابان بدلاً من اللجوء الى مصادر اخرى أرخص فى اوروبا الشرقية وآسيا..فاللجوء الى الاصل اصبح مفروضا قانونا وله شروطه واسعاره العالية التى تحددها شركات الادوية الدولية متعددة الجنسيات .

